

جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير
تخصص : تسيير استراتيجي دولي

عنوان الأطروحة:

مكاسب و مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
في الاقتصاديات الانتقالية
"حالة الجزائر" 2000-2018

تحت إشراف:
أ.د. دواح بلقاسم
د.بوشرف الجيلالي

من اعداد الطالبة:
ولد بن زازة زهرة

أعضاء لجنة المناقشة

- الاستاذ الدكتور بابا عبد القادر جامعة مستغانم.....رئيسا
- الاستاذ الدكتور دواح بلقاسم .. جامعة مستغانم.....مقررا
- الاستاذ الدكتور مكوي محمد الامين جامعة مستغانم.....مناقشا
- الاستاذة الدكتورة بن حراث حياة جامعة مستغانم.....مناقشا
- الاستاذ الدكتور بوبكر محمد المركز الجامعي بالبيض.....مناقشا
- الاستاذة الدكتورة نمر ربيعة المركز الجامعي غليزان.....مناقشا

السنة الجامعية : 2020 - 2021

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزينا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.
أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:
إلى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق، أنت أبي العزيز واسكنك فسيح جناته.
أهدي ثمرة جهدي هذا إلى روح أمي الغالية وربّي يجعل قبرك روضة من رياض الجنة.
إلى زوجي العزيز و ولدي الغالي وسيم وبنتي الحلوة ألاء
إلى كل إخواتي و أخواتي الأعزاء

الباحثة : ولد بن زازة زهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى :-

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

سورة طه آية (١١٤)

الشكر و التقدير

اللهم إننا نسألك أن تلهمني، شكر نعمك وتجعل علمي مخلصا لوجهك فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

'وما توفيق إلا بالله عليه توكلنا وإليه انبنا'

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسد إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

أولا اشكر الله سبحانه و تعالى الذي ألهمني الطموح و سدد خطاي.

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور دواح بلقاسم على توجيهاته وإرشاداته الحكيمة.

كما أشكر الدكتور بوشرف جيلالي الذي رافقني في مشوار الرسالة من البداية حتى النهاية ولم يترك اي ملاحظة

تمر مرور الكرام من حيث التدقيق في المنهجية و المحتوى.

كما اشكر الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه الأطروحة.

وكذلك اشكر كل طاقم الإدارة.

وكل من ساعدني في تحقيق هذا العمل.

الباحثة

جدول المحتويات

جدول المحتويات

	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الاطار النظري و المفاهيمي للاستثمار الاجنبي المباشر
15	تمهيد الفصل الأول
16	المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر
16	المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
21	المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر
31	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر
39	المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر
42	المبحث الثاني: الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
43	المطلب الأول: الفكر الكلاسيكي في تفسير الاستثمار الأجنبي.
44	المطلب الثاني: الفكرالنيوكلاسيكي في تفسير الاستثمار الأجنبي.
45	المطلب الثالث: الفكر الحديث في تفسير الاستثمار الأجنبي.
54	المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر
54	المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسية
57	المطلب الثاني: أهداف وخصائص الشركات متعددة الجنسية
62	المطلب الثالث: التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسية
67	المطلب الرابع: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسية
77	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: المناخ الاستثماري وقدرته التنافسية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
80	تمهيد الفصل الثاني
81	المبحث الأول: المناخ الاستثماري و مؤشرات الاقتصادية
81	المطلب الأول: : تعريف المناخ الاستثماري و مكوناته
84	المطلب الثاني: المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار
94	المطلب الثالث: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر
99	المبحث الثاني: المناخ الاستثماري المحلي

جدول المحتويات

99	المطلب الأول: الاطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
110	المطلب الثاني: الاطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
114	المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر
119	المبحث الثالث: مؤهلات الجزائر لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة
120	المطلب الأول: المؤهلات الطبيعية
120	المطلب الثاني: المؤهلات الاجتماعية والاقتصادية
123	المطلب الثالث: المؤهلات الخاصة
125	المطلب الرابع: فرص و مجالات الاستثمار في الجزائر
135	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: العلاقة بين تطور الاستثمار الاجنبي المباشر و بعض المتغيرات الاقتصادية
137	تمهيد الفصل الثالث
138	المبحث الاول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
138	المطلب الأول: ماهية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
147	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر
151	المطلب الثالث: عراقيل وقيود الاستثمار الاجنبي في الجزائر
161	المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر
161	المطلب الأول: دوافع المستثمر الاجنبي
163	المطلب الثاني: دوافع المستثمر الاجنبي من وجهة نظر البلد المضيف
165	المطلب الثالث: مخاوف الدول النامية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة
170	المبحث الثالث: منافع ومخاوف الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات بلدان النامية
170	المطلب الاول: منافع الاستثمار الاجنبي المباشر
172	المطلب الثاني: مخاوف الاستثمار الاجنبي المباشر
173	المطلب الثالث: آثار الاستثمار الاجنبي المباشر
175	المبحث الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات في الدول المضيفة
175	المطلب الأول: الاثر على ميزان المدفوعات والنتاج المحلي الاجمالي
186	المطلب الثاني: الاثر على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

جدول المحتويات

190	المطلب الثالث: الأثر على نقل التكنولوجيا وتلوث البيئة
197	خلاصة الفصل الثالث
	الفصل الرابع : واقع الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
199	مقدمة الفصل الرابع
199	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول المضيفة
	المطلب الأول: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية
202	المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية و الصادر منها
210	المطلب الثالث: واقع منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر
214	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
214	المطلب الأول: اثر الاستثمارات الأجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية
222	المطلب الثاني : حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
228	المطلب الثالث: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر
234	المبحث الثالث: توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر
234	المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
240	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر
242	المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري
244	خلاصة الفصل الرابع
307	الخاتمة العامة
312	الملاحق
315	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	محددات الاستثمار الأجنبي	66
02	الاهداف الاستراتيجية التي تحققها المشروعات المشتركة	101
03	مكانة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ضمن مناخ الاستثمار	177
04	تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016م	257
05	إجمالي فرص العمل التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016	258
06	مشاريع الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية.	266
07	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر	282
08	تكلفة المشاريع الواردة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 - 2003	285
9	عدد و مبلغ المشاريع المصرح عنها في الجزائر وكالة ANDI	294
10	الاستثمارات المحلية والاستثمارات الاجنبية	296
11	أهم 10 دول المصدرة للسلع إلى الجزائر عام 2014.	297
12	أهم 10 دول مستوردة للسلع من الجزائر عام 2014	298

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	توزيع الاستثمارات البريطانية بين الداخل و الخارج 1856- 1914 م نسبة من الدخل القومي.	01
25	اتجاهات الاستثمارات الأمريكية المباشرة 1950-1966م	02
26	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق العالم 1970-1980م	03
29	حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العالم(1990-2003م)	04
31	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق العالم 1980-2010م	05
177	تغيرات ميزان المدفوعات في بعض الدول خلال فترة (2000-2015)	06
184	متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (2000-2016)	07
199	مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2017	08
203	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من البلدان العربية للمدة (2000-2018)	09
207	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى البلدان العربية المدة(2000-2016).	10
210	أهم خمس دول الأولى عربيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	11
211	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في فترة 2000- 2017	12
214	تطور الميزان التجاري خلال المرحلة(2000-2018).	13
216	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2017	14
215	الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2018	15
217	تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة (2000-2017)	16
218	معدلات البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000-2017	17
217	معدلات التضخم للفترة 2000-2018 في الجزائر	18

219	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية خلال فترة 2013-	19
221	تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية خلال فترة 2010-2000	20
221	تقلبات اسعار البترول خلال الفترة 2000-2017	21
223	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 2000 - 2020م	22
226	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017	23
226	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017	24
227	تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر	25
228	الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين 2003-2015.	26
230	الاستثمارات الصادرة من الجزائر ما بين 2003 و 2015	27
231	تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال 2000-2017	28
232	أهم 3 شركات جزائرية مستثمرة في الخارج	29
233	اهم 10 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر	30
233	الممونون العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة 2015-2017	31
234	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر خلال فترة 2015-2017	32
235	الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2000 - 2015	33
236	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017	34
238	توزيع الاستثمارات حسب نوع الاستثمار 2000-2016	35
238	الاستثمارات التي تشرك الاجانب 2000-2016	36
240	أهم 10 دول المصدرة للسلع إلى الجزائر عام 2014	37
241	أهم 10 دول مستوردة للسلع من الجزائر عام 2014	38

المقدمة

مقدمة عامة:

شهد القرن الحالي، عدة تغيرات وتطورات في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، وسياسية، و مع بروز عوامل العولمة والانفتاح على الأسواق العالمية، أصبح و لابد على الدول النامية اللحاق بعربة التطور، ومواكبة كل ما هو جديد و حديث، و مما صعب الأمر عليها ظهور الأزمة الاقتصادية و نتائجها العكسية التي مست جميع الدول و فرضت عليها إيجاد مصادر جديدة لتمويل اقتصادها، أو مشاريعها التنموية، حيث اضطرت هذه الأخيرة لتتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعتبر مصدر لتمويل هذه المشاريع.

ولأجل استقطاب عدد كبير من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لابد من تهيئة الظروف المناسبة من حيث توفير مناخ استثماري ملائم، بيئة مشجعة ذات تكنولوجيا عالية و سن قوانين و تنظيمات تحمي المستثمر وتؤمنه.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق المزيد من مناصب العمل، تحقيق وفرات اقتصادية للعمال، تتمثل اساسا في تحسين ظروف عملهم، ارتفاع أجورهم، وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وتطوير مهاراتهم الفنية، فضلا عن ما قد ينجم عن هذا النوع من الاستثمارات من وفرات اقتصادية للمستهلك، تتمثل في توافر السلع الاستهلاكية بالجودة والسعر المناسبين، الامر الذي يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع المضيف.

ويعد قطاع الصناعة المحور الأساسي لأي خطة تنموية اقتصادية في الدول المضيضة، حيث يؤدي إلى خلق موارد متجددة للدخل الوطني، كما أنه يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و النهوض بالقطاعات الانتاجية الأخرى ، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي أصبح الاستثمار الأجنبي فيه يمثل نسبة عالية، وكذا توفير مناصب شغل ، ونقل التكنولوجيا.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد و المقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي منذ الاستقلال حتى 1990، أصبحت حاليا تسعى إلى إيجاد السبل الكافية باجتذابه و تشجيعه من حيث سن القوانين، تخفيض الرسوم والحقوق الجمركية، و برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أنها اشتملت على نتيجة قانون ترقية الاستثمارات ومن بين البرامج التي انتهجتها الجزائر لتحسن مناخها الاستثماري في فترة 2001-2004 برنامج الإنعاش الاقتصادي، وفي 2005-2009 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي، و 2010-2014 برنامج دعم النمو الاقتصادي، و 2015-2019 برنامج توطيد النمو الاقتصادي، و مازالت تسعى حتى يومنا هذا لإصلاح مناخها الاستثماري لجذب عدد اكبر من المستثمر الأجنبي.

ولذلك، عملت على إحداث تغيرات اقتصادية خلال الفترة الماضية، التي يصب مجملها، في تنويع مصادر

الدخل وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النشاط الاقتصادي، فانعكس ذلك على القوانين المتعلقة

بالاستثمارات، وتعزيز المناخ الاستثماري لتدفقات رؤوس الأموال، وتشجيع مختلف أنواع الاستثمار، بما فيها

الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى منح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية، والامتيازات مثل

الحوافز المالية و الضريبية، فضلا عن تأسيس مجموعة من الهيئات، التي تعمل على تسهيل عمل شركاته داخل التراب الوطني مثل: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، الشباك الموحد.

أولا. أهمية الدراسة:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح أفق واسعة للبلد بما يحتاجه من الخبرات الإدارية والتنظيمية، فضلا عن تكنولوجيا الآلات الحديثة، ويؤدي أيضا إلى نمو صادرات البلد المضيف للاستثمار وانخفاض وارداته، بالإضافة إلى امتصاص البطالة عن طريق خلق فرص عمل، بأعداد كبيرة داخل البلد المضيف للاستثمار، ويرفع من درجة كفاءة الأيدي العاملة الوطنية، ويقلل العبء الملقى على عاتق الدولة في ضرورة خلق فرص عمل للعاطلين، وبواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر، تسد الدولة المضيضة له احتياجاتها من النقص في خدمات البنى التحتية كالمطارات والقطارات والطرق والجسور وخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي، إضافة إلى توفير الوحدات السكنية المختلفة بالمساحات والتكاليف التي تتناسب والوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن والمجتمع.

وفي مقابل المكاسب التي يحققها الاستثمار الأجنبي توجد الكثير من المحاذير والقيود والعقبات التي تعطل وتعرق دخول الاستثمار الأجنبي إلى البلد المضيف.

وتكمن أهمية البحث في تحديد المشاكل التي تعترض دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد، سواء كانت هذه المشاكل أو العراقيل الناشئة عن القانون، أو إجرائية أو إدارية، وتحديد كل مشكل وإرجاعه إلى المسبب الرئيسي له، وإيجاد الحلول العلمية والعملية من خلال عرض المقترحات والآراء على الجهات المعنية، وكذلك، فإن موضوع الاستثمار الأجنبي، أصبح ضرورة ملحة، يحتمها الواقع بعد أن أصبحت ظاهرة الاستثمارات الأجنبية إحدى أهم الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث. كما أنها أضحت أحد أهم عوامل التطور في البلدان المضيضة لها، وعليه، يجب بحثها وملاحقة العراقيل المتعلقة بذلك، لتوجيه هذه الدراسة نحو الموثوقية، الموضوعية و العقلانية، من خلال تبيان النتائج واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها، مما يحقق الفائدة المرجوة للمجتمع والبلد الذي نعيش فيه. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي ومعالجة ميزان المدفوعات و زيادة الحصيلة من العملة الصعبة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فعالية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة والحديثة، و الخبرة في طرق التسيير الإدارية و التسويقية الجديدة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى خلق فرص وظيفية جديدة وفي رفع مهارات العمال و أداءهم؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة أكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الخارجية.

ثانيا. الإشكالية :

من بين أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية عامة والجزائر خاصة في مصادر تمويل مشاريعها الاقتصادية هي كيفية تمويل تلك المشاريع وكذا البحث على سبل لتحقيق مستوى معين من التقدم التكنولوجي إذ تلجأ هذه الأخيرة إلى جذب المستثمر الأجنبي لتحقيق مبتغاها والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو بدأت منذ بداية التسعينات في خلق وتبني إصلاحات اقتصادية في محاولة منها لجذب عدد معتبر من المستثمرين الأجانب لضمان نمو اقتصادي مرن واندماجها في الاقتصاد العالمي الحديث.

وفي هذا السياق فإن السؤال العام الذي يمكن طرحه هو:

- ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية عامة والجزائر خاصة التي تمر بمرحلة انتقالية ؟

وينتفع عن هذا السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي الصعوبات التي يواجهها المستثمر الأجنبي المرشح للاستثمار المباشر؟
- 2- هل يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي كمصدر أساسي لتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية؟
- 3- هل للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على الدول النامية عامة والجزائر خاصة ؟
- 4- هل التدابير التي اتبعتها الجزائر تتماشى مع جذب المستثمر الأجنبي؟

ثالثا. الفرضيات:

الفرضية الأولى: المستثمر الأجنبي يواجه صعوبات مختلفة في مناخ الاستثمار.

الفرضية الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي لتمويل المشاريع التنموية في الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

الفرضية الثالثة: مكاسب الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من المساوئ و المخاطر التي تتعرض لها.

الفرضية الرابعة: الإصلاحات التي تعتمدها البلدان النامية والجزائر في ميادينها القانونية و السياسية ينعكس عليها في استقطاب المستثمر الأجنبي.

رابعا. أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار.
- دراسة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي و محاولة معرفة المشاكل التي تواجهها في هذا الشأن .

- مكاسب الاستثمار الأجنبي و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.
- إبراز أهم السياسات المتبعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسا.النطاق الزمني والنطاق المكاني:

من أجل معالجة هذا الموضوع، تم تحديد الإطارين الزمني والمكاني كآلي:

الإطار المكاني : إن هذه الدراسة تخص الدولة النامية بصفة عامة و الواقع الجزائري بصفة خاصة.

الإطار الزمني: 2000- 2020 فترة الدراسة هذه تزامنت مع برنامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى أنها اشتملت على نتيجة قانون ترقية الاستثمارات وعدة برامج انتهجتها الجزائر لتحسن مناخها الاستثماري مند فترة 2001-2004 الإنعاش الاقتصادي وفي 2005-2009 دعم النمو الاقتصادي ، و 2010-2014 البرنامج التكميلي، و 2015-2019 برنامج توطيد النمو الاقتصادي

سادسا.المناهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع استعملنا المنهج الوصفي للاطلاع على القاعدة العامة الأكاديمية النظرية التي تأطر هذا الموضوع، واستعملنا المنهج التحليلي لإعطاء شروحات لبعض المفاهيم واستعملنا المنهج الاستنباطي الاستدلالي لمحاولة تطبيق هذه القاعدة العامة على الحالة التطبيقية لوسيلة لإختبار الفرضيات. واستعملنا المقابلة كأداة لإنجاز الجانب التطبيقي.

سابعا.دراسات سابقة:

لقد تناولت العديد من الدراسات في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مختلف أشكاله نظرياته وتدفعاته، وكيفية تأثير هذا الأخير على اقتصاديات البلدان النامية من طرف دراسة تأثيره كل على حدة من جانب معين ، وطريقة توزيعه في العالم عام والدول العربية خاصة وحسب اطلاعنا فقد إشتهزنا لجمع ولو القليل منها لإثراء موضوعنا هذا والانطلاق من حيث توقفوا بسبب تجنب تكرار النتائج المتوصل إليها والبحث عن الجديد وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

1-الدراسة التي قامت بها كريمة قويدري، حول « الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر » خلال الفترة الممتدة ما بين (1991-2008) والتي بينت دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنيات الحديثة.

وبما إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما كبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية فيجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عم لتعليصاار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، وبالتالي تهئية الأرضية القانونية

والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني، وفي الأخير الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- الدراسة التي أجراها عبد الكريم بعداش، حول "الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996 - 2005 " تمحورت إشكالية الدراسة حول تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاديات الدول المضيفة، وكذا حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1955-2005، وقد إنبتق عن هذه الإشكالية أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، وكان من الأسئلة الفرعية لهذه الإشكالية سؤال له نوعا ما علاقة بموضوع بحثي: هل حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة النتائج المنتظرة منها في الاقتصاد الجزائري بخصوص تطوير الاستثمارات المحلية، وقد اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسته.

ومن بين النتائج التي توصل إليها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح حتمية لنهوض بالاقتصاد الجزائري. وأن قطاع الصناعة استحوذ على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب تجسيد الجزء الأكبر منها في قطاع المحروقات، بينما عرف قطاع الخدمات تذبذبات كبيرة في تدفقاته وتحسنا ملحوظا بعد سنة 2002 مقارنة بنظيرتها المحلية في قطاع الاتصالات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين 21.

3- الدراسة التي قامت بها زغيب شهرزاد، حول "واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر" ما بين فترة 1962-2002 حيث قسمت هذا البحث إلى فترتين الأولى كانت من 1962-1980 حيث كان الاقتصاد في الجزائر موجه و تحكمه قوانين الدولة الاشتراكية و الفترة الثانية 1980-2002 حيث توجهت الدولة الجزائرية نحو الانفتاح و اقتصاد السوق ركزت هذه الباحثة حول نصوص القوانين الجزائرية التي كانت في فترة الأولى منغلقة وتحمي السيادة عن طريق سيطرة الجزائريين على الموارد الجزائرية، أما الفترة الثانية ونظرا للتغيرات التي حدثت على مستوى الفكري و الاقتصادي و الاجتماعي في العالم حتم عليها مواكبة وإعادة صياغة قوانينها لجذب و استقطاب المستثمر الأجنبي وتهيئة البيئة القانونية المساعدة والشفافة له.

4- الدراسة المقدمة من طرف جابر سطحي، حول " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية"، في الفترة ما بين 2003-2016 والتي طرح فيها الإشكالية التالية: كيف ساهمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في قطاع الاتصالات اللاسلكية في تحسين المزيج التسويقي لمؤسسة موبيليس؟ وبإسقاط الموضوع مع الموضوع محل الدراسة لوحظ فيها تشابه في طرح الفرضية الثانية حول ضعف ومحدودية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة مع الدول العربية كما يدرس جانب معين من مجال دراستي الا وهو كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات الذي يعتبر قطاع واحد من دراستي لمختلف القطاعات.

ومن بين النتائج التي توصل إليها الباحث وهي ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مقارنة مع مثيلتها في بعض الدول العربية، حيث لم تتعدى حصة الجزائر نسبة 6% من إجمالي هذه التدفقات خلال

الفترة الممتدة ما بين 2003 و2016، ويرجع ذلك إلى العديد من العوائق التي تميز مناخ الاستثمار وتعرقل إقامة المشاريع الأجنبية، ومن جهة أخرى تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من سنة لأخرى، فتارة ترتفع لتسجل قيم مقبولة وتارة تتخفض، وقد سجلت قيمة سالبة سنة 2015. كما كانت معظم التدفقات الواردة إلى الجزائر جسدت في قطاع المحروقات، حيث استحوذ هذا الأخير على حصة تجاوزت 28 % من إجمالي التدفقات خلال نفس الفترة.

كما أن وجود المؤسسات الأجنبية في الدول المضيفة ينهي مرحلة احتكار هذه الدول للمختلف القطاعات التي تتوفر على مؤسسات وحيدة في السوق الوطنية مثل شركة موبيليس في قطاع الخدمات ، وخلق بيئة تنافسية وتحسين المزيج التسويقي.

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة التي عرضنا فيها الأوضاع الاقتصادية المتسلسلة للجزائر ، وتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاع واحد في السوق يمكن جمع تلك القطاعات واحد تلو الآخر للخروج بدراسة تمس مختلف القطاعات من حيث القطاع الزراعي، الصناعي، الخدماتي، وأضافت هذه الدراسات التطرق للفوائد التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الاستثمارية ومناخ الأعمال و كذا التحسن في مختلف المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا.

كما تعد هذه الدراسات، أساسا للانطلاق في الدراسة الآتية و التعمق فيها للفهم الجيد لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بات محور والمحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية، وبما أن الجزائر تحاول جاهدة لاستقطاب هذا الأخير، ستكون هذه الدراسة محاولة منا، المساعدة ولو بنسبة قليلة من خلال جمع البيانات وتحليلها للخروج بنتائج الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري وطرق استعماله في ارض الواقع.

ثامنا. تقديم خطة الدراسة:

من أجل التحكم في الموضوع تمت معالجة هذا البحث بتقسيمه إلى مقدمة عامة وجانبين الأول نظري والثاني تطبيقي حيث تضمن الجانب الأول ثلاثة فصول، وجانب الثاني تطبيقي على فصل رابع.

فيما يخص الجانب النظري تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري والمفاهيمي وكذا المعارف المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث قسمناه لثلاث مباحث للفهم الأكثر لظاهرة الاستثمار الأجنبي من حيث جمع المفاهيم الأساسية والتعاريف المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر وتتبع هذه الظاهرة تاريخيا من حيث التطور التاريخي لأشكاله ومبررات اللجوء إليه أما المبحث الثاني فقد خصصناه للمدارس والفكر الاقتصادي الذي تناول هذا الموضوع أما المبحث الثالث فلم نستطع ذكر موضوع الاستثمار دون ذكر آلياته ألا وهي الشركات متعددة الجنسيات أما الفصل الثاني فيبرز المناخ الاستثماري وقدرته التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقسمناه هو الأخير إلى ثلاث مباحث بحيث ارتأينا لمعرفة تعريف المناخ الاستثماري ومكوناته ومن ثم مؤشرات الدولية والمقومات الأساسية لقرار الاستثمار الأجنبي ثم انتقلنا لمعرفة المناخ الاستثماري المحلي من خلال

التطرق للإطار التشريعي، الإطار المؤسسي والتنظيمي في الجزائر ورؤية شاملة حول الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الجزائر في هذا مجال، بالإضافة لمعرفة المؤهلات التي تسخر بها الجزائر لجلب للمستثمر، المؤهلات الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية لخلق فرص ومجالات الاستثمار فيها بينما تضمن الفصل الثالث العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية، إذ استعرضنا في هذا الفصل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وألمناها في مبحث منها الاقتصادية، السياسية، التشريعية، التنظيمية، المالية والإدارية ثم أوضحنا العراقيل والقيود المترتبة عن هذه الظاهرة. وفي المبحث المالي أبرزنا دوافع المستثمر الأجنبي وما هي المنافع المتحصل عليها من قبله وكذا مخاوفه وتأثيرها في محيط العمل وعلى بعض المتغيرات الاقتصادية منها ميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا وتلوث البيئة.

والجانب التطبيقي احتوي الفصل الرابع والأخير لواقع الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عرض تدفقات الصادرة والواردة من وإلى الدول العربية والجزائر إبراز مختلف التوزيعات الممكنة للاستثمار منها التوزيع القطاعي والجغرافي وكيفية انعكاس هذه الاستثمارات الأجنبية على واقع اقتصادي في المناخ الأعمال الجزائري.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

للاستثمار الأجنبي المباشر

بعد الانفتاح على الأسواق العالمية وانتهاج غالبية الدول لأسلوب الرأسمالي ومع تحرير السوق الدولية وبروز نتائج العولمة وتدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية كل هذه العوامل أثرت على نظام التسيير والسياسات الاقتصادية مما فرض عليها ضرورة تغيير حتمي يواكب المستجدات والتحديات.

فمن أهم التغيرات الأساسية في بنية الاقتصاديات الدولية النمو السريع و المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي تترأسه الشركات متعددة الجنسيات و الذي يمثل أحد الموضوعات الهامة في العلاقات الاقتصادية ومصدر هام للتمويل الخارجي للمشروعات بعد أن تناقصت الإعانات و الاقتراض من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وظهور أزمة 2007 حيث أصبحت معظم الدول تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك عن طريق تحسين مناخها الاستثماري من خلال سن القوانين لجعل بيئتها ملائمة و المتغيرات الدولية وذلك بالنظر الى طبيعة العلاقات و السياسات مع العالم الخارجي.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بموضوع جديد وإنما تنتمي جذوره الى القرن التاسع عشر حيث كانت إنجلترا تهيمن على الاقتصاد الدولي و تركز الاقتصاد آنذاك على إنتاج المواد الخام الزراعية والمنجمية و توليد الطاقة ومع مرور الزمن استمرت الاستثمارات الدولية بزعامة إنجلترا و فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في ميدان الإستخراجي ولكن بعد الحرب العالمية الأولى و الثانية تغير العالم و ذلك نتيجة الخسائر الكبيرة التي نتجت عن الحروب و برزت قوة واحدة مهيمنة اقتصاديا و هي الولايات المتحدة الأمريكية و تدهور اقتصادي شديد لأوروبا وعليه قدمت و.م.أ قروض و مساعدات منحتها لأوروبا للوقوف مجددا باقتصادها و بدأت تتدفق الاستثمارات الأجنبية للمستعمرات المستقلة حديثا على شكل قروض و مساعدات ثم تطورت فكرة التمويل عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لسهولة تحرك رأسمال عن طريق استحداث الجهاز المالي و المصرفي.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الاستثمارات طويلة الأجل حيث ينتقل فيها رأسمال من بلد الأم إلى البلد المضيف وتكون فيه السيطرة للمستثمر الأجنبي والمحلي وذلك عن طريق استثمار مشترك او استثمار مملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي وتتمثل العوامل المحركة والمؤثرة في استثمار أجنبي مباشر من ابراز المحددات والدوافع التي تناولناها في مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر والتي تدفع كل من الدول المتطورة والنامية لجذب مثل هذه الاستثمارات على حد سواء لتحسين إقتصادياتها الدولية.

وعليه يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المداخل التي نحاول من خلالها أن نبين مفهوم و تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و طبيعته، و كذلك توضيح أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و عوامل التباين بين الدول، وكذا التطور التاريخي لهذه الظاهرة، و التطرق إلى أهم العوامل التي تؤثر في تحديد شكل الاستثمار، زيادة إلى مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم تناولنا مختلف الأفكار التي جاء بها المفكرين حول شرح هذه الظاهرة وفي الأخير تطرقنا إلى تعريف بالشركات متعددة الجنسية وتطورها تاريخيا ثم تطرقنا إلى أهم الاستراتيجيات التي تتبناها هذه الأخيرة للدخول إلى أسواق البلدان المضيفة باعتبارها أحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بالاستثمارات الأجنبية كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي وهذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامرة ويمكن تعريفها بأنها انتقال أحد عوامل الانتاج عبر حدود الدول للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريق مباشر أو غير مباشر، وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز أو هي انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها.

ويمكن التفريق بين شكلين رئيسيين من أشكال الاستثمارات الأجنبية هما الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر، الاستثمار الأجنبي يمكن ان يتم في شكل استثمارات المحفظة أي شراء سندات الشركات الموجودة في البلد المضيف بحيث لا تتجاوز 10% من رأس مال هذه الشركات بينما الاستثمارات المباشرة فتتمثل في المساهمة في رأس مال شركات البلد المضيف و التي تتجاوز حصة 10% مما يعني مراقبة على هذه الشركات من جهة المستثمر الاجنبي ، كما يتضمن ايضا الانشاء المباشر للفروع في البلد المضيف

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار في اللغة هو لفظ مؤخود من الثمر: وهو حمل الشجر وأثمر الشجر، خرج ثمره، والمثمر الذي فيه ثمر ويطلق على الولد الثمرة. لان الثمرة ما ينتجه الشجر والولد بنتجه الاب، والثمر انواع المال، والثمر، وثمر ماله نماء، يقال ثمر الله مالك اي كثرة وأثمر الرجل، أكثر ماله وعلى هذا فان الاستثمار هو طلب الحصول على الثمر والفقهاء يستعملون بهذا المعنى ايضا والاستثمار استفعال أي طلب الثمر وعلى ذلك فان استثمار المال يقصد به طلب الثمر من اصل المال، وكذلك يستخدم الفقه مصطلحات الإستثمار و التثمين و الزيادة دلالة على الاستثمار و الغاية من الاستثمار تحقيق الربح، فالاستثمار اصلا ليس هو الربح، وإنما هو وسيلة الحصول على الربح.¹

أما اصطلاحا فهو: توظيف الاموال بوجود واحد او أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك.

¹ سليمان عمر هادي، الاستثمار الاجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص22.

كما تعني كلمة الاستثمار في مصدر آخر بالإضافة إلى مخزون من الأصول المنتجة، أو انه تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على الزيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل، و الذي يلاحظ على هذه التعريفات أنها تتشابه في المضمون و المحتوى و تعبر عن الفكرة نفسها و إن اختلفت من ناحية ألفاظها وتركيباتها اللغوية، إلا أنها تعني تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل، وبذلك فإن هذه التعريفات عبارة عن بيان مفهوم الاستثمار مجرد من أية إضافة.¹

أما الاستثمار الأجنبي فقد ميزت الأدبيات الاقتصادية بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في حوافز الأوراق المالية (غير مباشر).

وقد عرفت الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بأنها الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن تكون له السيطرة على المشروع، ولا تنتقل على إثر هذه الاستثمارات المهارات و الخبرات الفنية و التكنولوجية الحديثة المرافقة لرأس المال فهذه الاستثمارات يقتصر دورها على تقديم راس المال إلى جهة معينة دون أن يكون لصاحب المال (المستثمر) أي دور في الرقابة على المشروع الاستثماري او المشاركة في تنظيم وإدارة هذا المشروع وتأخذ هذه الاستثمارات شكل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية، التي تتمثل في الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة او المؤسسة الأجنبية. هذا الاستثمار غير مباشر يكون عادة بهدف الربح ويكون قصير الأمد حيث يكون لمالك هذا الاستثمار وهذه الأوراق المالية حق غير مباشر في تلك المؤسسة أو الشركة الأجنبية المستثمر بها.

مالك هذا النوع من الاستثمارات لا يؤثر أو يسيطر على مسار الشركة الأجنبية ولا يدير عن إدارة أو سياسة او عمليات هذه المنشأة.

و أما مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر يعني شراء و تملك أصول شركات أجنبية او المساهمة فيها حيث يصبح للمستثمر تأثير نسبي وقدر من التحكم في تلك الشركات و سياساتها كما هو استراتيجية دولية طويلة المدى تتمثل في إقامة تواجد حقيقي للمنشأة في الخارج عن طريق تملك أصول رأسمالية (آلات، و معدات، و أراضي.. الخ) حيث يمكن للمستثمر من إدارة المنشأة المساهم فيها و التأثير في استراتيجياتها ووضع اهدافها المستقبلية.

¹ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، الاردن، 2016، ص55.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر : *Direct Foreign Investment*

- تعريف صندوق النقد الدولي "هو ذلك النوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الاجل المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة الى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في ادارة المؤسسة"¹.
- و "هي أيضا تلك الاستثمارات في المشروعات داخل دول ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع"².
- وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على انها تلك "الاستثمارات التي تعكس الهدف من الحصول على مصلحة دائمة لأشخاص او هيئات او مؤسسات تابعة لدولة ما (المستثمر المباشر) التي تحاول الوصول إلى ذلك الهدف من خلال هيئات او شركات خارج حدود تلك الدولة التي يقطن بها المستثمر الأجنبي. الاستثمارات الاجنبية تكون عادة طويلة الامد ولها درجة عالية من التأثير على ادارة وسياسة الشركة المستثمر بها"³.
- حسب تعريف UNCTAD مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية إنه: "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، و شركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار) و لأغراض هذا التعريف، تعرف الشركة الأم على أنها الشركة التي تمتلك أصولا في الشركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر غير البلد الأم وعادة ما تأخذ الملكية شكل في حصة رأس المال الخاص بالشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، حيث تساوي أو تفوق الحصة % 10 من أسهم الشركة، وتسمى الشركة المحلية وحدة أو فرع"⁴.
- ويعبر الاستثمار الاجنبي المباشر حسب Rymand Bernard عن مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج او الرفع من رأسمالها، او قيام مؤسسة

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التمويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص13.

² نشاة على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص202.

³ عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص152.

⁴ حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر-تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد32، ص5.

اجنبية رفقة شركاء أجنب، او هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الاموال من دولة الى أخرى، وخاصة عند انشاء المؤسسة.

• يعرفه عبد السلام أبو قحف الاستثمار الأجنبي المباشر:"هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو الكل الاستثمارات في المشروع المعني هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك. أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من المواد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة¹.

• يضيف تعريف فريد النجار: "على انه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد لأجيال طويلة الأجل".²

• كما يمكن تعريفه: " انه الاستثمار القادم من الخارج و المالك لرؤوس الأموال، والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر".³

• يعرف جابر (Gabler) الإستثمار الاجنبي المباشر بانه تصدير لرأس المال من خلال عناصر اقتصادية من دولة إلى دولة أخرى بهدف شراء عقارات او انشاء فروع او انشاء شركة تابعة او شراء شركة اجنبية او المشاركة في شركة اجنبية قائمة حيث تكون درجة المشاركة كافية لان تقوم الشركة المستثمرة بالتأثير على سياسة و قرارات الشركة الاجنبية⁴.

• وعرفه جيل برتان سنة 1970 بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، ويأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مؤسسة من المستثمر وحده بالمشاركة المتساوية أو غير متساوية، كما أنه يأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.⁵ من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نلخص إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف رؤوس الاموال او الادخرات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الاشخاص والمؤسسات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في

¹ - عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص366-367.

² - فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص23.

³ زغيب شهرزاد، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع و افاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد08، بسكرة، 2005، ص72.

⁴ عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مدخل إلى ادارة الأعمال الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 152.

⁵ عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص56.

انشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل او جزء من مشروع الاستثمار، ويتحكم ويهيمن المستثمر الاجنبي غالبا في ادارة المشروع وتنظيمه ويسعى الى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري.

ان النسبة المئوية التي يعد الاستثمار إذا زاد عنها بمثابة استثمار مباشر هي نسبة تتراوح بين 25 % و 50% بحسب المنظمات (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية ، وبما أن الأرقام تبدو مرتفعة جدا على الصعيد العملي فقد اعتبرت النسبة 10 % من أصل الرأسمال الاجتماعي أو الإسمي بمثابة معيار بسيط، يحتمل عند تجاوزه الظن بوجود استثمار مباشر مشارك فيهم (10 إلى 50%) أو وجود سيطرة متأتية من مؤسسة أجنبية.¹

ومن هنا فهو جزء مكمل و فعال للنظام الاقتصادي الدولي علاوة على كونه محفزا رئيسيا لعملية التنمية، ولذلك فقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد إحصائية لتعريف الإستثمار الأجنبي المباشر ترتبط أساسا بأثره على ميزان المدفوعات و طبقا لهذه القواعد فإن الاستثمار المباشر قد يأخذ صيغة شراء منشأة قائمة أو مشاركة فيها، و نظرا لكون إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بميزان المدفوعات فإن الأرباح التي تولدها المشاريع في البلد المضيف عندما تخرج نجدها تظهر كتدفقات خارجية في الحساب الجاري لميزان المدفوعات أما الأرباح غير الموزعة على حملة الأسهم فقد تعامل باعتبارها تدفقات داخلية في حساب رأس المال، هذه القواعد أوجدت صعوبات في قياس الاستثمار الاجنبي سواء في البلدان النامية أم المتقدمة، علاوة على صعوبات ناجمة عن دم الاتفاق على توفير شروط الإدارة لغرض اعتبار الاستثمار الأجنبي هو استثمار مباشر فبعض الدول تعتبر امتلاك 20 % يكفي لتوفر شرط السيطرة الإدارية و غيرها تشترط 50 % أو أكثر، ذلك كله جعل الإحصائيات الدولية من الاستثمارات الأجنبية تشكو من وجود هامش من عدم الدقة.

و في كثير من الأحيان يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس نسبة المشاركة أو مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع حتى و لو كانت نسبة المشاركة غير متاحة، فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع و تزويده بالتكنولوجيا و المواد الأولية و قادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل و إقامة علاقات وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف يمكن اعتباره على أنه استثمار أجنبي مباشر، و الاستعانة بهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية هو ليس بديلا عن الاستثمار المحلي و إنما يكون لغرض سد الفجوة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمارات و اعتبار الاستثمار الاجنبي هو استثمار مكمل للاستثمار

¹ جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1970، ص 11.

المحلي بالإضافة إلى كون هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى اكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة.¹

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظرا لأهميته، أصبح النظام الاقتصادي لدولة يقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.²

ويمكن تلخيص أهمية الإستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

- الإستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الإيداع المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية و الخدماتية التي تهدف إلى إنتاج سلع والخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج، وتحسين جودته.

- الإستثمار يعتبر العامل الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب إستثمارات جديدة، هذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.

- الإستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليفه.

- الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

¹Irene Joas Rugemalila, **the impact of foreign direct investments on sustainable development in africa. can this contribute to poverty alleviation**, university of the western cape, south africa, may, 2005, p6.

² فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة.

3-خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول الملتقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة؛

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة احتياجاتها المالية؛

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح المرتبطة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛

- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة، روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعود تاريخ بدء الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، بالرغم من أن بداية ظهور الاستثمارات الأجنبية كانت قبل هذا الوقت، فشركة الهند الشرقية التي أجزع عقدها في لندن في العام (1600م) هي بداية ظهور الشركات متعددة الجنسيات (العابرة القومية)، ولقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا، وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدول

الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة، لذلك أنشأت الحصون و المرافئ و المستودعات، وغرست فيما بعد النباتات التي كانت تديرها الشركات الأجنبية بنفسها.¹

وباستقراء التاريخ الاقتصادي نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر عملية نمت تاريخيا مع تطور الرأسمالية الدولية.

وعليه نرجع التحليل إلى فترات القرن التاسع عشر ونبدأ تحليلنا من تلك الحقبة إلى يومنا هذا حيث تطور رأس المال والاستثمار من استثمار تجاري إلى صناعي مروراً بالاستثمار الاحتكاري والذي يتحكم في رأس المال وتعظيم الأرباح من خلال السيطرة على الأسواق والتحكم فيها وصولاً إلى الرأس المال الاقتصادي على الصعيد الدولي والذي أصبح بما يعرف الآن بالاستثمار الأجنبي المباشر وترأسه الشركات المتعددة الجنسيات، ولفهم الجيد لهذه الظاهرة ارتأينا أن نقدم التحليل التاريخي لهذه التطورات:

المرحلة الأولى: خلال القرن التاسع عشر.

تعد هذه الحقبة العصر الذهبي للاستثمار الأجنبي المباشر حيث ازدهر خلال هذه الحقبة، التي امتازت بتوافق حركة تصدير رؤوس الأموال مع حركة الهجرة الخارجية من قلب مركز الرأسمالية في أوروبا آنذاك، وهذا ما عزز التوسع الاستعماري خاصة في المستعمرات الاستيطانية القديمة كأمريكا الشمالية وأستراليا واستغلال الثروات المنجمية في بقية دول العالم.

ولاشك أن الظروف الاقتصادية والسياسية كانت ملائمة إلى حد كبير لتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة آنذاك في ظل حالة من انخفاض بل انعدام الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، فهناك توافراً للفرص الاستثمارية في المستعمرات، وثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحرية حركة رأس المال والتجارة، وحماية أكيدة من جانب الدول الاستعمارية لاستثماراتها الأجنبية، واغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية انصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، لذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمار في السكك ومرافق البنية التحتية.²

وتميزت الاستثمارات الدولية بكون الأغلبية الساحقة منها هي استثمارات خاصة في عصر قل فيه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لاسيما أن حرية التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال و العمل الحر كانت سائدة

¹أدريانو بنيابون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص41.

² البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 1985، إبريل 1985، ص 27.

بأوسع مظاهرها و مطابقة لفلسفة العصر التي تدعو إلى المبادرة و الحرية الفردية، لقد تطورت الاستثمارات الدولية المباشرة و المحفظة من 2 مليار دولار في العام 1840م إلى 9 مليار دولار في العام 1870م ثم إلى 28 مليار دولار في العام 1900م ومن ثم إلى 44 مليار دولار في العام 1913م.¹

أي أن معدلات نموها السنوية بلغت على التوالي (5.1%، 3.8%، 3.5%)، ويعود سبب تراجع معدلات النمو إلى تزايد بعض معوقات العمل الحر، وانخفاض قيم العملات القابلة للتحويل.

ومن حيث مساهمة الدول فقد احتلت المملكة المتحدة مركز الصدارة في قيادة الاستثمار الأجنبي في هذه الحقبة نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به على الأمم الأخرى، ووجهت أغلب استثماراتها إلى أوروبا ثم إلى الدول النامية في قطاعات الاستخراج والخدمات التابعة لها.

ويعود تفوق المملكة المتحدة لامتلاكها شبكة عالمية من المواصلات والمصارف، وسيطرة صناعاتها واحتكارها، وكان الجنيه الاسترليني هو العملة الدولية القيادية في أسواق رأس المال الرئيسية، وظل الاقتصاد البريطاني ينمو بشكل عام وبسرعة، وازداد الدخل القومي الحقيقي للمدة (1870م-1913م) بنسبة ثلاثة أضعاف، مما أسهم في ترسيخ الثقة في هذا الاقتصاد، ولم يكن بمقدور أي دولة في القرن التاسع أن تبلغ الموقع الذي بلغته بريطانيا في الثورة الصناعية والميادين الأخرى.²

لقد بلغت حصة بريطانيا من الاستثمارات الأجنبية التي جرت في العام 1914م 42% من المجموع العالمي الكلي الذي بلغ 18 مليار دولار، وجهت هذه الاستثمارات في مجال استغلال الموارد الطبيعية لسد حاجة الصناعات البريطانية كذلك ذهبت صوب الاستثمار المحلي حيث وجهت كل مدخرات بريطانيا في بناء السكك الحديدية والمدن، أما استثمارات بريطانيا الخارجية فقد بلغت أواسط القرن التاسع عشر 200 مليون جنيه إسترليني ذهب معظمها إلى أوروبا.³

ونمت الاستثمارات البريطانية بين الأعوام (1875-1913م) بنحو 25 % و ذلك بسبب سنوات الازدهار الاقتصادية من جهة، و ارتفاع عوائد هذا الاستثمار من جهة أخرى، إذ قدرت حصص وأرباح

¹ جاك ادا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، 1998م، ص76.

² محمد زكي الميسر، مصدر سبق ذكره، ص86-87.

³ جيرالد ماير، التنمية الاقتصادية، نظرياتها، تاريخها، سياستها، ترجمة يوسف الصائغ، الجزء الأول، مكتبة لبنان، بيروت، 1965م، ص 366-372.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

الشركات البريطانية ب 100 مليون جنيه إسترليني لتلك المدة.و يعتقد إن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات كانت تأخذ شكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بها الشركات الكبرى.¹

كما ركزت هذه الفترة على الاستثمارات الأجنبية الآتية من الدول الصناعية الرأسمالية (بريطانيا، فرنسا، بلدان أخرى منافسة لها مثل ألمانيا، روسيا) إلى المستعمرات حديثة الاستقلال حيث كانت بريطانيا هي المهيمنة على الاقتصاد الدولي آنذاك وفرضت نظامها النقدي القائم على قاعدة الذهب وحرية المعاملات الخارجية وطبقت سياسة الباب المفتوح بذلك استطاع رأسمال التدفق بحرية نحو الاسواق الخارجية وهو آمن المخاطر والجدول التالي يوضح مدى تفضيل الاستثمارات البريطانية العمل في الاسواق الخارجية.

الجدول رقم (01): توزيع الاستثمارات البريطانية بين الداخل و الخارج 1856- 1914 م نسبة من

الدخل القومي.

الفترة	الاستثمارات الخارجية	الاستثمارات الداخلية	إجمالي
1865-1869	4.5	6.2	10.7
1870-1874	6.9	9.4	13.4
1875-1879	2.4	7.7	10.2
1880-1884	5.0	5.7	10.8
1885-1889	6.5	3.8	10.3
1890-1894	4.7	4.2	8.9
1895-1899	2.7	5.9	8.6
1900-1904	2.2	8.2	10.4
1905-1909	6.7	5.2	11.9
1910-1914	9.3	4.1	13.4

المصدر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، عدد 118، اكتوبر 1987، الكويت، ص 68.

¹ حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد والتنمية في ظل السيطرة الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984م، ص 45.

فالملاحظ ان نسبة الاستثمارات الخارجية فاقت نسبة الاستثمارات الداخلية في كثير من السنوات، فقد بلغت في نهاية المرحلة أكثر من الضعف، بمعدل بلغ 9.3% للاستثمارات الخارجية مقابل 4.1% للاستثمارات الداخلية، كنسبة من حجم الدخل القومي البريطاني، ويبين ذلك مدى تفضيل رأس مال البريطاني العمل في الاسواق الخارجية، لتوافر قاعدة الأمان وانخفاض معدل المخاطرة.

كانت الاستثمارات الأجنبية تولي أهمية كبيرة للاستثمارات الاستخراجية والمنجمية و توليد الطاقة وإنتاج المواد الخام الزراعية بحيث اتجهت نحو أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و أمريكا اللاتينية ولكن تحرك رأس مال أدى في اواخر القرن التاسع عشر إلى صراع ما بين الدول على كيفية السيطرة على السوق الدولية ونجم عن ذلك صراع وضع القيود امام حركة التجارة و رأس مال وفضلت كل دولة الاحتفاظ باستثماراتها في مستعمراتها الخاضعة لسيطرتها مع سعيها لاستحواذ على المزيد للسيطرة على السوق الدولية و خلال تلك الحقبة كان الانتاج الصناعي مرتكز على الطلب و احتياجات الانتاج الصناعي.¹

ومع رخص الاراضي الزراعية و توافر الأيدي العاملة الرخيصة و القدرة المتزايدة على الانتاج مقابل القدرة المحدودة على الاستهلاك وكذلك المستعمرات على قروض دولية متجهة لتمويل مشروعات الإعانة، ظهرت الحاجة إلى تصريف المنتجات وعملية و تصدير السلعي و تحولت الاستثمارات من انتاجية إلى صناعية و عملت هذه الشركات على اغراق سوق المستعمرات بالمنتجات الصناعية و أيضا اتجهت استثمارات أجنبية في الدول المستعمرات الحديثة إلى مجالات البنية التحتية (مثل مشروعات السكك الحديدية و شبكات الطرق و النقل و مشروعات المياه و الكهرباء) و هي مشروعات مكملة و ملحقة لقطاع الصادرات في المستعمرات.²

المرحلة الثانية: خلال القرن العشرين.

مع تغير الازوضاع الدولية واندلاع الحربين الأولى والثانية وتعرض الاقتصاد الدولي في فترة ما بين الحربين لأزمة الكساد الكبير 1929-1932. خرجت معظم الدول الرأسمالية منهكة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا منها بريطانيا التي ظلت تسترجع سيادتها وهيبتها الصناعية واستثماراتها الخارجية ولكنها لم تقدر وذلك للديون التي فرضت عليها والخسائر المالية والبشرية التي تعرضت لها أثناء الحرب.

الاتحاد السوفياتي (روسيا) أعلنت قيام أول دولة اشتراكية عام 1917م.

¹ محمد زكي الميسر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1970، ص86-87.

² رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص68.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت ازدهار كبير و انتعاش في إقتصادياتها بسبب زيادة صادراتها السلعية و الرأسمالية إلى دول أوروبا الغربية و كذلك استثماراتها غير مباشرة التي تمثلت في القروض و المسا عادات لدول أوروبا في إعادة التعمير و في منتصف القرن العشرين شهد العالم مرحلة عدم انتظام في حركة رؤوس الأموال الدولية و اضطرابات نقدية و مالية وسياسية وتدهور أسعار الصرف و فرض الرقابة على الصرف و حظر انتقال رؤوس الأموال كما زادت الحماية الجمركية و فرض القيود على المعاملات الخارجية و تعرض النظام الدولي لحالة من عدم الاستقرار. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على مركز الصدارة والهيمنة الاقتصادية وذلك نتيجة تمتعها بأقوى جهاز اقتصادي فسعت الى تحرير أسواقها دوليا وركزت على إعادة تعمير أوروبا حيث قدمت ما بين 13-15 بليون دولار كمنح وقروض لأوروبا كما تدفقت الاستثمارات أيضا إلى البلدان النامية (مستعمرات مستقلة حديثا) بمستويات أقل حيث ترفض هذه الأخيرة فكرة استثمار من جديد وفضلت هي الأخرى القروض والسلفات.

في ظل هذه التطورات اتسم الموقف بتعرض الاستثمارات الأجنبية للانكماش، انخفضت أهمية قاعدة التفضيل التجاري لرأس المال ولم تعد التجارة مجالا جاذبا للاستثمارات الأجنبية.

ومع انهيار قاعدة الذهب أصبحت معظم الدول تفضل السياسة الاتفاقيات الثنائية ما بين الدول وقد اتجه الاستثمار إلى أنشطة أخرى كالتأمين، قيام المصارف، شراء أسهم والسندات، ومع مرور الزمن وبعد الحرب العالمية الثانية انفجرت التطورات العلمية والتكنولوجيا في أواخر خمسينات القرن العشرين استعادت أوروبا انتعاشها الاقتصادي ودخلت المنافسة الدولية مع الولايات المتحدة وظهور أيضا اليابان كمعجزة و المنافسة الشرسة ما بينهم.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

والجدول التالي يبين لنا التوزيع الجغرافي الاستثمارات الأمريكية في تلك الحقبة:

الجدول رقم(02): اتجاهات الاستثمارات الأمريكية المباشرة 1950-1966م

السنة	الاجمالي		الى الدول المتقدمة		الى البلدان النامية	
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
1950	11788	100	5568	47.5	5864	49.5
1957	25262	100	13486	53.4	10735	42.5
1964	44385	100	27498	61.9	15002	33.8
1966	54562	100	35103	64.3	17442	31.9

المصدر: رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سبق ذكره، ص206.

اتجهت الاستثمارات الأجنبية في هذه الحقبة إلى البلدان المتقدمة وذلك لتفضيلها الاستثمارات في الصناعات الالكترونية والسلع الاستهلاكية المعمرة و التجهيزات الانتاجية و المعدات الحربية وهي منتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ورأسمال و برزت الاستثمارات المالية في هذه الدول فقد أصبحت نشاط مستقل و منفصل عن عمليات الانتاج و التجارة وتطور النظام النقدي الدولي و أصبحت قاعدة الصرف بالدولار الذهبي (طبقا لاتفاقية بريتون وودز عام 1944م) هي النظام الثابت لأسعار الصرف و احتلت عملية الدولار الاحتياطي الدولي.

كما انخفضت في مجال المواد الأولية مما خفض هذه الاستثمارات المتجهة نحو البلدان النامية وتركزت سوى على عملية الاستخراج للمعادن والنفط وذلك لتلبية احتياجاتها الصناعية في المجال العلمي والتكنولوجي.

المرحلة الثالثة: نهاية القرن العشرين ودخول القرن الحالي.

دخل العالم مرحلة جديدة حيث تزعزعت الأنظمة النقدية والمالية وفقدت السيطرة على حركة الأسعار بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عدم قابلية تحويل الدولار إلى الذهب عام 1971م وانتقل العالم من مرحلة ثبات اسعار الصرف إلى مرحلة التعويم وبخروج الذهب من نظام النقد الدولي عام 1976م شاعت الفوضى في الاحوال النقدية الدولية.

ظهور الازمة البترولية 1973-1979م بارتفاع سعر النفط مما انعكس على أسعار السلع الصناعية وارتفاع معدل التضخم مما دخل الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود ولجأت الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي لسد عجز موازين مدفوعاتها ودخولها في أزمة المديونية¹.

ظهور كل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي وفرض هذه الهيئات سياسات إصلاحية التي تهدف إلى تنمية الدول النامية الدائنة و فتح أسواقها وإعادة دمجها في السوق الدولية الرأسمالية ومع الانفتاح الأسواق الدولية و التحرير الجمركي و ظهور ما يسمى بالخصخصة كما تم توقيع اتفاقية جولة أوروغواي و إنشاء منظمة العالمية للتجارة، تجسدت أهم التغيرات في ظهور إقتصاد معلوماتي مبني على تقادم التكنولوجيا و التطور السريع للمنتجات الجديدة و تطور الاستثمارات في مجال الخدمات لتحل مركز الصدارة كما أعلنت الشركات دولية النشاط بقدرتها على توطين أنشطتها بالمناطق الدولية المختلفة و ظهور استثمارات في مجال المناولة الاقتصادية وذلك لتحقيق الربح الكبير و التخصيص الأمثل للموارد وذلك مما أسفر عن ظهور التكتلات والاندماجات.

وكل هذا أدى إلى الدول و خاصة النامية منها إلى التنافس فيما بينها لجذب هذه الشركات و الاستثمارات الأجنبية و ذلك بتحسين مناخها و جعل من سياساتها الاصلاحية وجهة لمصدر هام لتمويل تنميتها الاقتصادية آلا وهو الاستثمارات الأجنبية المباشرة. اتجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة 1970-1980م بقوة إلى غرب أوروبا و أمريكا الشمالية و بعض مناطق جنوب شرق آسيا أما المساحات الأخرى من العالم، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا فإن نسبة تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر بها ضعيفة و خاصة في المناطق التي تقام عليها أنظمة اشتراكية و التي تتركز في شمال آسيا و شرق أوروبا و الجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمارات نحو مناطق العالم:

¹باسم حمادي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص54.

الجدول رقم (03) : تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق العالم 1970-1980م
(بالمليون دولار)

1980	1979	1978	1977	1976	1974	1972	1970	
27494.8	27793.5	22425.8	15737	11238.1	17930.2	10314.2	7906	بلاد السوق المتقدمة منها
10854.8	11860.6	7900.1	3712.7	4341	4762.5	955.4	1646	الولايات المتحدة
4885.9	3881.2	2501.5	2310.5	1453.5	1997.6	1017.3	850	المملكة المتحدة
7654.3	8819.2	7446.9	6313.9	2830.9	508.7	2585.1	1834	بلاد السوق النامية و منها
2349.1	5396.7	4059	3082.3	1749.1	1894.2	1019.5	815	امريكا اللاتينية
2187.9	2028.4	565.9	678.3	431.8	689.1	570.0	369	افريقيا
3230.4	2286.8	1888	1437.2	1690.2	1445.6	780.6	486	جنوب و شرق اسيا
3097.6-	980.6-	855.1	1056.6	-1086.4	-4557.4	192.2	142	غرب اسيا
35149.1	36612.7	29872.7	22051	14069	18438.9	12899.3	9740	إجمالي التدفق لمناطق العالم

source: United Nations centre transnational, corporations, transnational corporations in world development, third survey, p,286.

أما ما بين 1980-2000 م فشهدت هذه المدة تسجيل قفزة هائلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، فقد ارتفع المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر من (50) مليار دولار للمدة 1982-1985م إلى حوالي 202 مليار دولار في المدة 1989-1990¹، وعند مقارنة معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر مع معدلات نمو التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي العالمي، يتضح التسارع الهائل في التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر فمثلا في المدة 1982-1989 نمت تلك التدفقات بمعدل سنوي بلغ 28.9 % في حين ان معدل نمو الصادرات السنوي بلغ 9.4% و الناتج المحلي سجل 7.8 % في المدة نفسها.

محمد الاطرش، العرب و العولمة، ما العمل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 229، 1998 ، ص 105¹.

بعد هذا النمو الكبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أصيبت بالإنكماش في العامين 1991-1992 إذ انخفضت هذه الاستثمارات إلى حوالي 167 مليار، بعد أن كانت في المدة 1989-1990م 202 مليار دولار مشكلة نسبة انخفاض في المتوسط السنوي للمدتين تصل إلى حوالي 17.2 %، و هذا يعود إلى انخفاض معدلات النمو و الدخل في الدول المتقدمة لأنها تمثل المصدر الهام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي للدول المتقدمة في العامين 1991 و 1992 حوالي 5.7 % و 1.6 % على التوالي، وتبعاً للدورات المتعاقبة (الانكماش و الراج) في النظام الرأسمالي عاد الازدهار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1995 و بنسبة تقارب 29.3 % وقد بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 331 مليار دولار في العالم عام 1995م، وتابعت هذه التدفقات الاستثمارية نموها حتى نهاية القرن العشرين فوصل حجمها في العام 1998م 693 مليار دولار بنسبة نمو تقدر 45 % ثم إلى 1075 مليار دولار في العام 1999م ثم ارتفع إلى أعلى مستوياتها في العام 2000م إذ بلغت 1270 مليار دولار و بنسبة نمو سنوية تقدر ب 55 % .

أن هذه التغيرات راجع للأسباب و العوامل التي تقف وراء هذا التسارع المتداخلة التي شكلت بمجموعها مناخاً ملائماً لمثل هذا التوسع و النمو ومن بين هذه العوامل ما يأتي:

- 1- تزايد ظاهرة تحرير التدفقات الدولية و ذلك بإزالة القيود عن معاملات مدفوعات الحساب الجاري، و ترك أسعار الصرف حرة معومة، و ليس تحديدها مركزياً من قبل السلطة النقدية، فقد تزايد عدد الدول المتقدمة و النامية التي قبلت المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي الخاصة بتحويل الحساب الجاري لمدفوعاتها.
- 2- إلغاء القيود على التدفقات الرأسمالية -خاصة الداخلة منها- في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية (جنوب شرق آسيا- أمريكا اللاتينية)، و التخفيضات من هذه القيود في بقية الدول النامية، حيث أخذت معظم الدول تحدث تغييرات في نظم الاستثمار من أجل تعزيز التحرير و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 3- قيام الدول الصناعية و دول أوروبا الشرقية و خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي باتباع نهج الخصخصة منذ بداية الثمانينات دعماً لسياساتها الليبرالية و الحد من تدخل الدولة، وقد فرض هذا النهج على بقية دول العالم عن طريق الضغوط الداخلية و الخارجية سواء كانت تلك البلدان اشتراكية سابقاً أم بلدان نامية.
- 4- تزايد عمليات الاندماج و الشراء بين الشركات متعددة الجنسيات، إذ ارتفعت قيمة الصفقات بين هذه الشركات من 227 مليار دولار في العام 1996 و بنسبة تقدر ب 59 % من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

الداخل الى 305 مليار في العام 1997 و بنسبة تقدر 62.3 % من التدفق الداخلي و الى 766 مليار دولار في العام 1999 و بنسبة تقدر 71.3 % من التدفق الداخلي، ثم الى 1144 مليار دولار ففي العام 2000 بنسبة 90 %.

5- أزمة الديون التي عصفت بالدول المدينة في أواسط الثمانينات، حيث اضطرت الدول المدينة إلى بيع ديونها مقابل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6- إقامة التكتلات الاقتصادية الدولية ك (الاتحاد الأوروبي، الناftا، الآسيان و غيرها) و التي ساعدت على تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة اواخر الثمانينات، حيث اشتدت السياسات الحمائية و الخلافات التجارية، مما دفع المستثمرين للإستثمار في أسواق واسعة و محمية إلى حد ما و ذات دخول مرتفعة نسبيا.

7- تزايد الفائض المالي في دول الجنوب شرق اسيا و اليابان، و عجزها عن رفع صادراتها مما دفعها للتفكير في الإستثمار في الخارج للتخفيف من آثار التضخم و تكاليف تجميدها، فضلا عن تزايد معدلات نمو دخول الأفراد في الدول الرأسمالية و الشركات متعددة الجنسيات التابعة لها.

8- تزايد عدد البلدان المتقدمة و النامية كبلدان مضيفة و مصدرة للاستثمارات المباشرة فضلا عن تزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات الصغيرة و المتوسطة إلى جانب الشركات العملاقة، وتنوع و تعدد مجالات الإستثمار خاصة في قطاع الخدمات.

لقد شهد عقدي الثمانينات والتسعينات تحولين رئيسيين في مجال تطور الإستثمار الأجنبي المباشر وهما:

1- التحول من الإستثمار الرسمي (الحكومي) الى الإستثمار الخاص.

2- التحول من القروض المصرفية و استثمارات المحفظة الى الإستثمار الأجنبي المباشر

ان الزيادة الواضحة في حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم بحيث استحوذت بلدان أمريكا اللاتينية و جنوب شرق آسيا على غالبية الاستثمارات الموجهة للدول النامية و أن تدفقات الإستثمار في بلدان غرب آسيا كان بالسالب نتيجة الفوائض النفطية و توجيه هذه البلدان استثماراتها إلى الخارج ويرجع هذا التغيير إلى عمليات التحول نحو اقتصاد السوق الحرة و فتح أسواق هذه البلدان امام راس المال الأجنبي وأيضا النمو الهائل في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم يرجع إلى تطبيق برامج الخصخصة التي شرعت فيها البلدان المتقدمة ثم لحقتها البلدان النامية والجدول التالي يوضح ارتفاع نسبة الدول النامية من الاستثمارات المباشرة في العالم.

الجدول رقم (04): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (1990-2003م)

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار		نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر % من الناتج المحلي الإجمالي		
1990	2003	1990	2003	
192682	572774	2.7	4.9	العالم
170610	420998	3.0	5.0	الدول المتقدمة و منها
48490	39889	2.8	3.0	الولايات المتحدة
33504	20696	7.4	8.6	بريطانيا
22073	151779	0.9	3.3	الدول النامية و منها
8192	36533	0.9	2.8	أمريكا اللاتينية
536	5163	0.1	0.8	جنوب آسيا
10512	59612	1.7	3.9	شرق اسيا ومحيط الهادي
1008	1009	1.0	1.9	أفريقيا جنوب الصحراء
741	4756	0.8	1.3	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Source: Word bank ,word development report 2006,equityand development, acpublication of the word and oxford university press,tabc4,p,229.

من تحليلنا للجدول نجد أن الدول النامية تسعى جاهدة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن بلغت قيمة 22073 مليون دولار سنة 1999 م ونسبة 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي أصبحت سنة 2003م النسبة 3.3% بقيمة حوالي 151779 مليون دولار. وذلك باتباعها سياسات جاذبة لهذه الاستثمارات وتحسين مناخها السياسي والاقتصادي.

أما زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فقد بلغ 572774 مليون دولار بنسبة 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وفي العشرينية 2000-2010 كان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الرئيسية إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وانجلترا أما مناطق الجذب الرئيسية له داخل مجموعة البلدان النامية فتتضمن في إقليمي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

شهدت هذه الفترة انخفاض حادا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية و ذلك نجم عن الأحداث العالمية و خاصة حادث 2001/09/11 بالولايات المتحدة الأمريكية الذي أبطأ من التدفقات الخارجة منه ب 30 % وصاحبت حالة كساد التي مست كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان ولكن سرعان ما استعادت الولايات المتحدة

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

الأمريكية مركزها ولكن ازدادت حدت الضغوط التنافسية مما أدى إلى البحث عن مواقع أقل تكلفة ومع انخفاض في معدلات الفائدة مقارنة بالسنوات الماضية و انتعاش بورصات سنة 2005 ارتفعت قيمة عمليات الاندماج و الشراء لمختلف المؤسسات التجارية وخاصة الاندماج المالي ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي من جديد لتصل إلى ذروتها. وأثناء الأزمة المالية نهاية 2007 وبداية 2008 انخفضت الاستثمارات الأجنبية حول العالم ولكن في 2010 عرفت هذه الأخيرة انتعاشا ولكن التوجهات اختلفت نحو البلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية وكان ذلك في المجال الصناعي والتجاري بعد ان قامت هذه البلدان بتحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتستمر الشركات متعددة الجنسيات في البحث عن اسواق هذه البلدان لتحقيق مشاريعها المحققة للكفاءة ولزيادة ربحيتها.

والجدول التالي يلخص مختلف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان المتقدمة والدول النامية وأيضا السائرة في طريق النمو مثل البلدان ذات الاقتصاديات الانتقالية.

الجدول رقم(05) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطق العالم 1980-2010م

	2010	2009	2008	07-06	05-04	03-01	00-93	92-91	90-80	
الدول المتقدمة	48.4	5.87	55.34	66.60	59.72	69.17	67.34	70.51	75.42	
بلجيكا	10.25	3.91	14.72	6.59	7.98	9.14	6.80	9.18	3.41	
فرنسا	5.63	5.64	6.65	7.36	11.32	10.06	6.27	14.69	6.32	
إيطاليا	1.58	3.33	1.12-	3.64	3.62	3.41	1.54	2.53	2.63	
اليابان	-0.21	1.98	2.53	0.53	1.16	1.62	0.60	1.80	0.59	
هولندا	-2.68	5.37	0.37	5.28	4.64	7.34	5.43	5.31	3.46	
المملكة المتحدة	7.63	11.8	9.48	15.50	20.89	6.25	10.35	13.47	14.09	
الولايات المتحدة	37.92	25.36	31.74	20.39	24.68	19.28	32.36	18.64	45.57	
الاقتصاديات النامية	46.12	43.09	37.73	29.23	36.65	28.68	31.48	28.93	24.57	
أمريكا اللاتينية	23.46	23.6	26.25	19.99	19.18	18.67	25.76	18.48	21.07	
الأرجنتين	4.71	3.33	5.63	6.26	8.28	5.71	20.56	39.08	16.01	
البرازيل	36.0	21.53	26.09	26.04	28.33	44.78	28.44	17.92	40.34	
الشيلي	11.22	10.68	8.77	9.77	12.22	10.78	10.76	10.67	11.47	
المكسيك	13.88	12.72	15.23	25.05	42.24	64.68	32.80	57.23	63.15	
جنوب، شرق وجنوب شرق اسيا	52.24	47.31	43.18	47.97	51.96	53.96	58.55	55.75	44.45	
هونغ كونغ	22.99	21.69	20.99	20.82	20.90	15.10	17.08	8.84	21.07	

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

الصين	17.64	28.37	44.45	49.86	40.88	32.80	38.12	39.33	35.29
الهند	1.13	0.59	2.36	5.03	4.11	9.55	14.98	14.76	8.22
ماليزيا	14.05	17.79	6.06	2.07	2.69	3.05	2.52	0.59	3.04
سنغافورة	23.25	14.79	11.90	10.70	11.36	13.88	3.02	6.33	12.89
غرب اسيا	9.44	5.60	1.94	4.03	10.31	14.64	13.92	12.93	10.15
افريقيا	10.24	8.02	5.35	10.00	9.45	10.89	11.16	11.78	9.60
اوقيانيا	0.93	0.85	0.20	0.12	0.10	0.25	0.33	0.37	0.26
الدول الانتقالية	0.07	1.82	3.72	7.25	9.87	14.30	18.39	14.03	11.89

المصدر: الانكساد، تقرير الاستثمار العالمي 2010، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية،

استعراض عام، الامم المتحدة نيويورك وجنيف، 2010، ص 10.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الاجنبي المباشر أشكال متعددة ومتنوعة ولكل نوع خصائص مميزة له، لذلك فان هناك تباينا في عملية اختيار الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف، وإن المفاضلة بين الأشكال تعتمد على هذا التباين والذي يرجع بدوره إلى العوامل التالية:¹

1- الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة تقدمها الاقتصادي، الاجتماعي، طبيعة نظامها السياسي، والأهداف التي تسعى للحصول عليها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-الاختلاف في خصائص الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار، مثل حجم الشركة ومدى دولية نشاطها و عدد الاسواق التي تخدمها، وكذلك أنواع المزايا التي تمتلكها، والخدمات التي تقدمها و أهداف الشركة.

3- عوامل ترتبط بالأرباح و التكاليف المتوقعة والأخطار التجارية وغير التجارية كالأضرار السياسية والثورات و النزاعات و الحروب و التأمينات و غيرها.

4- خصائص الصناعة، و النشاط الذي تمارسه الشركة متعددة الجنسيات، ودرجة المنافسة، و يعتمد الشكل الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر إلى حد كبير على طبيعة العلاقة بين الشركة متعددة الجنسيات و الدول المضيفة، و ذلك من حيث الاهداف المنشودة و القوة التساومية لكل طرف من اطراف العلاقة.

¹ باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية واثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2014 لبنان، ص 20.

ان اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر تتحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الأجنبي، فقد تكون جزئية او مطلقة وعليه يتم تقسيم الاستثمار الاجنبي المباشر الى ثلاثة انواع رئيسية:

الاستثمار المشترك، المملوك بالكامل للمستثمر، الاستثمار في المناطق الحرة و الاستثمار في مشاريع التجميع.

1- الاستثمارات المشتركة: *Joint Ventures*

يرى كولد (Kolde) أن الاستثمار المشترك هو احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ.¹

أما تيربسترا (Terpstra) فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.²

و عليه نستنتج انه اتفاق طويل الاجل بين طرفين أحدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في رأس مال المشروع أو رأس المال كله وإما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة و المعرفة أو العمل، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.³

و تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية أخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث؛ كما قد تدخل الشركة المتعددة الجنسيات (ش.م.ج) في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد أجنبي، و أمام إدارة هذه المشروعات المشتركة ثلاثة بدائل هي:

الإدارة المشتركة،

الإدارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الأكبر،

عبد السلام ابو قحف، الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص15.

² نفس المرجع، ص16.

³ نشاة على عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، مصدر سبق ذكره ، ص205.

الإدارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديره العام المستقل عن أي من الشريكين.

كما تعد المشروعات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الاستراتيجية، حيث تقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية و التسييرية و فنون الإنتاج.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم على أساس هذا الشكل يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالانتاج أو اقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة و الامكانيات و الموارد الضرورية، إذن هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر و كذلك مواجهة المنافسة.¹

و يكمن هذا النوع من التحالف في البحث عن تقاسم:²

- الالتزامات المالية و المخاطر؛

-التكنولوجيا و ذلك بالتكوين المشترك للمهارات أو اقتناء مهارات الشريك؛

- التعاون لتسهيل الاندماج التجاري و السياسي للبلد المضيف؛

- توزيع الأعباء التسييرية.

و عليه يمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية:

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني وآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل

دول الطرف المضيف؛

- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛

- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة

إلى شركة استثمار مشترك؛

¹ Bernard GARETTE, **les stratégies d'alliances**, édition d'organisation, Paris, 1996, p 27.

² Klaus LONGEFELD, **les joints venture internationale, pratiques et techniques contractuelles des entreprises internationales**, Edition GLN, 1992, p7.

- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر (وطني أو اجنبي) حصة في رأس المال بمعنى:

المشاركة في المشروع الاستثمار قد يكون من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل التكنولوجي بصفة عامة؛

المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا، أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.

أ- **الترخيص** : هنا تقوم الشركة بالسماح لشركة أخرى في بلد أجنبي باستعمال تقنية معينة أو اسمها التجاري مقابل إتاوة تدفعها الشركة المحلية .وتستعمل عقود الترخيص كأداة للدخول للأسواق الأجنبية (الشركات الصغيرة) التي تكون خبرتها في الأعمال الدولية ومواردها محدودة ولأنها منخفضة التكلفة وقليلة المخاطر.

و هناك ثلاث أشكال للترخيص:

أ-1- **الترخيص الرئيسي** وبموجبه تسمح الشركة لشركة أخرى توجد في بلد أجنبي باستخدام تقنياتها، والتكنولوجيا التي تمتلكها، أو براءات اختراعها، أو اسمها وعلاماتها التجارية، مقابل أجر عينية تدفعها الشركة الأجنبية

(*Coca Cola, Persil, Sheraton, Hilton..etc*)

أ-2- **العقود الإدارية** :تلتزم بموجبه شركة أجنبية المنفذة للمشروع بإدارته وتشغيله بعد إنجازه ويتم ذلك بموجب عقد متفق عليه مع الشركة المحلية مقابل أجر معين.

ويقع ضمن مسؤولية الشركة الأجنبية تدريب الموظفين المحليين لتمكينهم من اكتساب الخبرة لإدارة المشروع في المستقبل.

أ-3- **حقوق الامتياز** :تتم في شكل عقد تمنح من خلاله الشركة الأجنبية لشركة في بلد آخر حق الامتياز في صنع أو بيع سلعها وخدماتها أو استعمال علامتها واسمها التجاري مقابل أجر (*McDonalds, Pizza Hut..etc*)

ب- **عقود تسليم المفتاح** : تتمثل في تولي مسؤولية إنشاء وتشغيل المشروع حتى تسليمه جاهزا قابل للتشغيل إلى مالك المشروع (في البلد المضيف) مقابل أجر يتم الاتفاق على أسلوب وطريقة دفعه.

ج- عقود التصنيع : هنا تعقد (ش.م.ج) عقد مع شركة وطنية عامة أو خاصة (البلد المضيف)، يتم بمقتضاه قيام أحد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، وربما وضع علامة الشركة الأخرى عليها وشحنها إليها فهي إذن اتفاقيات إنتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الأجل¹.

تلجأ (ش.م.ج) إلى هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي تقدمها الدول المضيفة (النامية)، إنخفاض تكلفة اليد العاملة والمواد الأولية، ما يسمح لها من تخفيض تكاليفها التشغيلية و تحقيق الميزة التنافسية.

ويلاقي هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبولا لدى الدول المضيفة خاصة النامية منها، وذلك لاسباب سياسية، إجتماعية، واقتصادية، كتخفيف درجة الاحتكار و التحكم في الاقتصاد الوطني و تخفيف حدة التبعية السياسية و الاقتصادية للدول المصدرة لهذه الأموال، بالإضافة إلى خلق طبقة رجال أعمال وطنية تستطيع في المستقبل الاستقلال عن الأجانب بعد اكتسابهم مهارات إدارية و تسويقية جديدة، أما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية فتتمثل في مساعدتها في الحصول على تراخيص إقامة المشروعات و تخفيف الإجراءات البيروقراطية و الإدارية خاصة إذا كان الطرف المحلي هو الحكومة.

ان الشركات متعددة الجنسيات يزداد إقبالها على صيغة المشاركة كلما قلت مزاياها التكنولوجية و أصبحت هذه المزايا عرضة للتهديد أو المنافسة، ويرجع السبب الأساس إلى قبول الشركات متعددة الجنسيات بهذا النوع إلى موقف الدول المضيفة و لا سيما الدول النامية من الشركات متعددة الجنسيات ، حيث وضعت هذه الدول قيودا كثيرة على ملكية المشروعات المقامة على أراضيها، إذ ان بعض الدول لاتسمح لهذه الشركات بممارسة النشاط داخل اراضيها، و تختلف هذه القيود من دولة إلى أخرى تبعا لسياسة البلد المضيف إزاء الاستثمار الاجنبي المباشر، و هذا بحد ذاته يدفع بالشركات للقبول بهذا النوع في حالة عدم سماح تلك الدول بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، و هذا النوع يحقق قدرا من التحكم و الرقابة على انشطتها، مع تحقيق قدر من الأرباح المقبولة إذا ما قورن بالاستثمار غير المشترك (المملوك بالكامل) في حالة عدم وجود مثل هذه القيود، كما ان المتغيرات الدولية المعاصرة تدفع بالشركات متعددة الجنسيات للتفاوض مع الدول النامية للدخول في مشروعات مختلفة، ومن هذه التغيرات تزايد حدة المنافسة بين الشركات في العالم بعد الازدياد الكبير في اعدادها و إمكانياتها.

¹ Ibid, p 8.

ويمكن تحديد المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد المضيف بما يأتي:

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتطور التكنولوجي للبلد؛
- خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد؛
- زيادة فرص التصدير وتعديل ميزان المدفوعات للدول النامية؛
- الاستفادة من وفورات الحجم وتقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الانتاج؛
- انتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الاسواق العالمية.

إن هذه المزايا تعود إلى عدة عوامل منها انخفاض درجة تحكم المستثمر الأجنبي بالمشروع، مما يؤدي إلى انخفاض سيطرته على اقتصاد البلد المضيف، وبالتالي احتفاظ البلد المضيف بدرجة من الحرية والاستقلالية الاقتصادية للتصرف بالمشاريع بما يخدم الإقتصاد الوطني، كما إن هذا النوع يحقق توازنا بالمصالح ما بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة أكثر من بقية الانواع الأخرى.

بجانب هذه المزايا ينطوي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر على عدد من السلبيات بالنسبة للدول النامية المستضيفة، وفي مقدمتها خشية هذه الدول من التبعية والتحكم الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن عدم توفر طرف وطني كفي قادر على المشاركة الفعالة في مجال الاستثمار، وهذا ما تعاني منه اغلب الدول النامية حيث تكون إمكانياتها محدودة في المشاركة مما يؤدي إلى صغر حجم المشاريع وقلة عددها.¹

أما المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات، فتظهر في حالة عدم توفر الموارد المالية و البشرية و المعرفة التسويقية الخاصة بأسواق البلد المضيف و خصوصا الشركات متعددة الجنسيات الصغيرة الحجم نسبيا، كما يساعد هذا النوع الشركات متعددة الجنسيات على التخفيف من الاخطار غير التجارية (السياسية) كما حصل سابق من عمليات تأمين و مصادرة أو الثروات و الانتقاضات و الاهتزازات السياسية حاليا، فضلا عن تخفيف الخسائر الناتجة عند التعرض لأي خطر تجاري، كما إن هذا النوع يساعد الطرف الأجنبي (المستثمر) على الحصول على قروض محلية و على المواد الخام و الطاقة التي يحتاجها المشروع المشترك، فضلا عن أنه يساعد على حل المشاكل الاجتماعية والثقافية التي تواجه الأنشطة التنفيذية للمشروع مثل اللغة و العلاقات الانسانية و غيرها.

¹ عبد السلام ابو قحف، مصدر سبق ذكره، ص6.

اما المعوقات التي يواجهها المستثمر الاجنبي من جراء هذا النوع فهي تتضمن احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، ولاسيما في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس المال لغرض المساهمة في المشروع المشترك والتي قد لا تتفق واهداف الطرف الاجنبي من حيث الرقابة والإدارة، وبالتالي يؤدي على خلق مشكلات تنعكس على انجاز المشروع المشترك.

وكذلك فمن المحتمل جدا ان تضع الدولة المضيفة (عندما تكون شريكة في الاستثمار) شروطا او قيودا حادة على التوظيف والتصدير وتحول الارباح الخاصة بالطرف الاجنبي إلى الدولة الأم.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي:

وفيه يكون راس المال مملوكا بالكامل للمستثمر الاجنبي و له الحرية المطلقة في ادارة المشروع و التحكم في نشاطاته المختلفة دون تدخل طرف آخر، وتمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية كما تختلف أنواع و أشكال المنشآت و الشركات التي تعمل دوليا حيث اختلفت مسمياتها (الشركات الدولية، الشركات عبر الوطنية، الشركات العالمية أو الهيئات التجارية الدولية)، إلا أن أكثر الأسماء استخداما هو مسمى الشركة المتعددة الجنسيات (ش.م.ج.).

وقد اتجهت الدول النامية في الأونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسية بتملك فروعها تملكا كاملا، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط، وذلك بعد ان كانت تتردد بل وترفض التصريح بذلك، خوفا من التبعية الاقتصادية.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات في ظل هذا النوع من الاستثمار، بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة، و إذا كان هذا الشكل مفضلا لدى هذه الشركات نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار خوفا من التبعية الاقتصادية و السياسية و كذا الحذر من احتمالات سيادة حالة إحتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية، و يعتبر هذا النوع من الاستثمار من الأشكال المفضلة لدى المستثمرين الأجانب لما يمنحه له من مزايا، كالحرية في السيطرة و التحكم في المشروع و إمكانية جنبي أرباحا ضخمة نظرا لاستغلال مواردها المالية و البشرية بشكل أمثل، أما بالنسبة للدول المضيفة فقد شكل هذا النوع من الاستثمار مصدر قلق و خوف بالنسبة إليها- خاصة النامية منها- نظرا لما تتمتع به الشركات الأجنبية من مزايا احتكارية و كذلك التخوف من السيرة الخارجية والتبعية السياسية و الاقتصادية، كما تحبزه دولاً أخرى لما

يتميز به من كبر حجم راس المال المستثمر و بالتالي زيادة تدفقات النقد الأجنبي الذي يدعم حالة ميزان المدفوعات.

كما يعد هذا النوع من الاستثمار هو الأكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء مشروع للإنتاج و التسويق او اي نوع من النشاط الإنتاجي او الخدمي في الدول المضيفة، و يتمثل هذا النوع من الاستثمار بقيام المستثمر الاجنبي بجلب الحزمة التكنولوجية التي يحتاجها و التي تتضمن دراسة الجدوى الاقتصادية و التقنية للمشروع المراد إقامته دون تدخل الدولة المضيفة، ثم القيام بالاعمال الهندسية و جلب الخبراء و التقنيين و الاداريين و الالات و المعدات، و القيام بالاشراف على انجاز المشروع ثم مباشرته بالإنتاج و التسويق دون مشاركة الطرف المحلي.¹

وتحقق هذه الاستثمارات للمستثمر الاجنبي في الدول النامية الحرية الكاملة في إدارة النشاط الإنتاجي والتسويقي والمالي وغيرها، وهذا يعني تحقيقها ارباحا كبيرة وبتكاليف قليلة ناجمة عن انخفاض كلف مدخلات الإنتاج بأنواعها المختلفة، كما إن مهمة المستثمر الأجنبي من المحتمل إن تكون سهلة للغاية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق.

قبل ثلاث عقود من الزمن كانت الدول المستضيفة ومنها النامية، تتردد كثيرا في استقبال الاستثمار الاجنبي من هذا النوع خشية من التبعية الاقتصادية والسيطرة على الأسواق، ولكن في ظل التطورات العالمية الحالية وشيوع مفاهيم العولمة وتراجع دور الدولة الاقتصادي أخذت الدول تتنافس فيما بينها من أجل الحصول على الاستثمار الاجنبي المباشر وبصيغة الملكية الكاملة، وذلك لكونه ورقة رابحة في عملية تشجيع تدفق الاستثمار الاجنبي وجذب المستثمرين الأجانب.

أما العيوب المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار بالنسبة للمستثمر الأجنبي، فتتمثل بالأخطار غير التجارية الناجمة عن التأميم أو المصادرة أو التصفية الجبرية أو الإضطرابية السياسية و لاسيما في دول العالم الثالث، ففي الستينات أمت البلدان النامية (455) مشروعا اجنبيا، منها (32) في قطاع التعدين، و (40) في قطاع البترول، وفي السبعينات من القرن الماضي أمم (914) مشروعا²، حيث أدى عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي إلى نقص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية، و لكن هذه المخاطر بدأت تتقلص تدريجيا منذ بداية الثمانينات و تلاشت تماما في عقد التسعينات، نتيجة

¹صلاح عباس، العولمة واثارها في الفكر المالي و النقدي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص20-21.

²عبد السلام ابو قحف، مصدر سبق ذكره، ص 37-38.

الانفتاح الإقتصادي الواسع لمختلف دول العالم و السير في خطى العولمة الاقتصادية مع سقوط الأنظمة الاشتراكية، و الهيمنة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية على العالم.

وبشكل عام إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات ايجابية على الدول المضيفة منها:

- زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها؛

- المساهمة في إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع، مع احتمال وجود فائض، للتصدير أو تقليل الواردات، وتحسين موازين مدفوعات الدول النامية المضيفة للاستثمار؛

- يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة، المحلية خصوصا عندما تشترط الدول المضيفة في قوانينها على إجبار المستثمر الأجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.

اما بالنسبة للآثار السلبية التي تخشاها الدول النامية من وراء النوع من الاستثمار الاجنبي المباشر، هو تعميق حالة التبعية و الاحتكار الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر الاجنبي، و لم يعد خافيا ان الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية إلى خدمة مصالحها و أهدافها الاستراتيجية بعد فرض قرارات من خلال مجموعة اتفاقات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية و اتفاقية تجارة الخدمات، و اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، و التي تمثل بمجملها قيودا تحد من قدرة الدول على دعم صادراتها و على حماية اقتصادياتها من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الاجنبي الوافد إليها، بالإضافة إلى تحويل الأرباح إلى خارج هذه الدول و نهب ثروات الدول النامية.¹

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة و الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع و تدفق العمليات وطرق التخزين و الصيانة، و التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه².

¹ محمد يوسف فرحات، قضايا اقتصادية معاصرة، ط1، دار الطليعة، 2010، ص141.
² نشأة على عبد العال، الاستثمار و الترابط الاقتصادي الدولي، مصدر سبق ذكره ، ص206.

4- المناطق الحرة:

هي تلك المنطقة داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، وبعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها. ومن بين الأهداف التي تسعى الدول المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح إلى خارج الدولة المضيفة¹.

كما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من الرسوم والضرائب المفوضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة وهو اتجاه محبذ أيضا في ظل العولمة الاقتصادية².

كما تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تكون أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية و النقد و الجمارك و يسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، و تجري عليها بعض العمليات الصناعية، وهي وإن كانت جزء من إقليم الدولة فإنها لا تسري عليها الإجراءات الجمركية و الادارية التي تسري على باقي إقليم الدولة³.

ومن اهم هذه الحوافز:

- الإعفاءات من الرسوم و الضرائب و الإجراءات الجمركية؛
- النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في المناطق الحرة؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية و تقديم الخدمات و توفير الطاقة بأسعار مخفضة؛
- حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة في إنتاج وبيع أي كمية من منتجاتها في الأسواق الخارجية والمحلية؛
- حرية تحويل الأرباح المتحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة إلى الخارج.

¹ باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2014، ص27.

² عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ و سياسات الاستثمار، الدر الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 475.

دلال بن سميحة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدثات، اثارها وتوجهاتها، دار الأيام للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2017، ص16.

ان هذه الحوافز تؤدي إلى خلق بيئة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة.

أما المزايا بالنسبة للدول المضيفة فهي:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس اموال جديدة؛

- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة؛

- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة؛

- تنمية وتطوير المناطق النائية.

لقد بدأت فكرة المناطق الحرة أولاً بتجارة العبور (الترانزيت)، و كانت تشمل التفريغ و الشحن و التخزين في مناطق معينة مثل (جبل طارق و سنغافورة و هونغ كونغ)، و في بداية الستينات بدأ التفكير في تطوير هذه الفكرة لإيجاد صناعات تصديرية و جذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية، و مثال على ذلك منطقة شاند في ايرلندا في العام 1960م، و منطقة كاندلا في الهند في العام 1965م. و تعد مناطق تجهيز الصادرات من أهم المناطق الحرة التي تبنتها الدول النامية لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تنشيط أعمال التصدير و جذب شركات عديدة متعددة الجنسيات و التي بدأت في الانتشار في عقد الثمانينات و حققت نجاحات ملموسة، فحتى العام 1970م لم تكن تعمل في العالم سوى 10 مناطق حرة و تطورت بشكل سريع بتطور التجارة و الاستثمار الاجنبي المباشر و ظهرت صور جديدة و متنوعة للمناطق الحرة.¹

و من منظور آخر يمكن التفريق بين استثمارات افقية او عمودية أو تكتلية :

تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة افقية عندما يكون الاتجاه الانتاجي للشركتين متشابه إلى حد ما، اما الاستثمار العمودي فيشكل مراحل تسبق او تتبع المراحل الانتاجية للشركة المستثمرة، وتكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكتلية عندما لا يكون هناك اي ارتباط او تشابه بالاتجاه الانتاجي للشركة حيث يكون الاستثمار في مجال مختلف تماما عن الاتجاه الانتاجي للشركة المستثمرة.²

¹ محمد ناجي الزبيدي، الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة و الاقتصاد، 2008، ص17-18.

² عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي ، مصدر سبق ذكره، ص 154.

كما يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر الشركات الأجنبية الى استثمارات اجنبية مباشرة وغير مباشرة

الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

الاستثمارات غير مباشرة هي التي لا يكون فيها المستثمر الاجنبي مالكا لجزء أو كل المشروع الاستثماري، كما انه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه ومن الامثلة لذلك: التصدير، عقود الإدارة أو التوكيلات، هذه الاستثمارات تستخدمها الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير مباشر كبدائية قبل ان تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة او الاكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائيا¹.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الاستثمار الاجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي او المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية.

المطلب الرابع: مبررات اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، ولكن السنوات الأخيرة أثبتت أن معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الإستثمار فيها لشعورها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها الوطنية وفيما يأتي أهم المبررات التي تدفع الدول النامية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وهي:²

1- المساهمة في تمويل التنمية:

للاستثمار الأجنبي المباشر اثر مهم في سد فجوة الموارد المحلية (بين الإستثمار و الادخار المحلي) و فجوة المهارات، و يعتبر هذا الأمر معيارا مهما لقياس جدوى هذه الاستثمارات، و يقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد الوطنية المطلوبة و حجم الموارد المحلية الفعلية المتوفرة،

عبد الفتاح محمد احمد جاويش، ادارة الاستثمار الاجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص125.

² جيل برتان، مصدر سبق ذكره، ص 46-53.

بالإضافة إلى دوره في سد الفجوات في المهارات الفنية و تدريب العاملين و المدربين الوطنيين و نقل الفن الإنتاجي إلى الدولة المضيفة.

حيث يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات و الابتكارات الحديثة سواء كانت منتجات أم وسائل فنية أو خبرات، و تتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسية الأموال الأجنبية و نقل التقنيات، ففي الأحوال التي يتجه فيها الإستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين فإنه يشكل جزءا من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، بل و يشكل كذلك جزءا قد يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة، و هكذا تظل الإستثمارات الجديدة في بعض الدول النامية كالصين و اندونيسيا و سنغافورة و أقطار آسيوية أخرى ممولة بالأصل من خلال موارد ذات أصل أجنبي، وهذا يعني إن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور أساسي في تمويل بعض القطاعات الاقتصادية في الدول النامية كالطاقة و الصناعات التحويلية، وفي الدول المتقدمة يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مشابها و لكن في القطاعات الأكثر تقدما.¹

ويمكن أن يظهر الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عند ما تخلق الموجة الأولى من الاستثمار الأجنبي المباشر تيارا لاحقا من الاستثمار تجاه الدولة المضيفة أو ما يعرف بمضاعف الاستثمار كما يأتي:²

$$(\Delta Y = K \Delta I)$$

ΔY : التغير في الثروة (الدخل)

K : مضاعف الاستثمار (الكنزي)

ΔI : التغير في الاستثمار.

ومن هنا يتبين أن الدخل (الثروة) سوف يتغير بالزيادة عندما يتغير الإستثمار بالزيادة، و بمقدار ثابت هو (K) متناسبا مع أهمية القطاع الاقتصادي الذي يتم الإستثمار فيه و نسبته في مكونات الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد، فرأس المال الخاص يوصف بأنه رأس مال حذر (و جبان حسب تعبير الاقتصاديين الماركسين)، فإذا نجحت التجربة الأولى في خلق ظروف ملائمة للنجاح ينزع عندئذ الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دخول الدولة المضيفة بصورة مستمرة، و تدل التجارب العملية على ان نجاح المالي

¹ المصدر نفسه ، ص 50.

عدنان كريم نجم الدين وآخرون، الاقتصاد الرياضي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، بيت الحكمة، 1989، ص 47².

لأول مشروع خاص يدفع بالمستثمر الأساس إلى توسيع إستثماراته، كما يشجع الآخرون على إتباع الطريق ذاته الذي شقه الأوائل.

و قد تتداخل الآثار بين الإستثمارات الأجنبية و الوطنية، وإن إقامة فرع لشركة أجنبية لتنفيذ الاستثمار المباشر لابد له في النهاية أن يدخل معه رأس المال الوطني في عملية الإستثمار هذه كمساهمين أو من خلال الحصول على التمويل القصير و الطويل الأجل من مؤسسات التسليف الوطنية، وهكذا يقوم رأس المال الأجنبي بعملية تجميع و جذب رأس المال الوطني حوله رغم ما يتخلل ذلك احتمال تحويل الموارد الوطنية من الاستثمار في المشروعات الوطنية إلى المساهمة في المشروعات أجنبية.

ويمكن أن يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر ذاته في دولة ما، قاعدة لخلق مناخ مناسب للإستثمار فيها، و يساهم بصورة غير مباشرة في تدعيم البنية المالية و كذلك البنية النفسية (السيكولوجية)، لأنهما تشكلان مؤشرا مهما لاستقرار المناخ الملائم للإستثمار، و عندما يظهر الأثر المالي للإستثمار الأجنبي المباشر على الموارد الوطنية في تحفيز الطبقات الغنية و الميسورة إلى المساهمة في المشروعات الأجنبية أو في إقامة مشروعات مماثلة، أو في توجيه مواردهم نحو المشروعات المكتملة لتلك المشروعات التي تنشئها الشركات الأجنبية (صناعات استهلاكية و منسوجات و جلود و غيرها)¹.

2- زيادة الإنتاج والتوظيف:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج و التوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك و لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية و الفنية، في حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي و معرفة أكثر بالفنون الإنتاجية و التسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة و كفاءة في تنفيذ المشروعات في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل و مداخل جديدة، و تزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبيا، خاصة في الدول التي تعتمد على دالة إنتاج كثيفة لعنصر العمل مثل دول جنوب شرق آسيا و الصين و الهند.

ولكن هناك اختلافا في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج و التوظيف الوطني في الدولة المضيفة، و يتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية، أي

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، الإستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، مركز الامارات للبحوث والدراسات، 2006، ص 55.

القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية و ليست أجنبية، و لذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدة حقيقية للدولة المضيفة إلا في ذلك الجزء المنفق منه محليا، كما أن مصدر المدخلات المستخدم في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج و التوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية و مستلزمات الإنتاج الأخرى من الدول المضيفة، ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محليا من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية¹، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة، وعلى العكس من ذلك إذا لجأت الشركات الأجنبية إلى استيراد الجزء الأكبر من مدخلات الإنتاج من الشركة الأم أو من الخارج، و عندئذ تتخفف مساهمتها في الاقتصاد الوطني وتصبح أرقام المبيعات للشركات الأجنبية ليست ذات دلالة كافية لتقدير المساهمة المذكورة في الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل.

3- الأثر على ميزان المدفوعات:

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع العملات الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف القلة في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية.²

وقد يفوق هذا الأثر من حيث الأهمية الأثر السلبي الذي يتركه تحويل رأس المال و الأرباح على ميزان المدفوعات، ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذ ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، و الأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية المستثمرة و التي تدخل أسواق التصدير الناجح المطلوب، لأن لها سمعة راسخة من ناحية الجودة و موثوقية التوريد، كما تتوافر لها المعرفة و الخبرة بالأسواق الخارجية، وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات

¹ جيل برتان، الاستثمار الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

² محمد الفيومي، الشركات الدولية مدخل محاسبي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982، ص 135.

النهائية و السلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات المذكورة بإنتاج السلع لسد حاجة السوق الوطنية.

وبالطبع فإن صادرات الشركات الأجنبية سوف تزداد حين يزداد إنتاجها نظرا للعلاقة الإيجابية الوثيقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي، والنتيجة الصافية هي انخفاض الواردات مقابل زيادة في الصادرات وتحسين في ميزان المدفوعات، ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه يتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري و ميزان رأس المال في الدول المضيفة مع حجم الموارد المحولة من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان حجم الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال إن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، غير أن ارتباط التصدير بالاستثمار الأجنبي يصبح مصدر تقلب لعوائد التصدير في الدولة المضيفة، ومن المحتمل أن يترك أثرا ضارة على النشاطات الاقتصادية الوطنية، خاصة تلك التي ترتبط مع الإستثمار الأجنبي المباشر بعلاقات مالية وإنتاجية وتسويقية.

وقد ينعكس ذلك لاحقا على تدهور سعر العملة الوطنية وأسعار الموجودات المالية كالأسهم والسندات كما في دول شرق آسيا.

4- تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة:

إن كون الاستثمار الأجنبي المباشر حرا ومشروطا في آن واحد يساهم في تجديد البنية الداخلية في الدولة المضيفة، فهو يساعد على تفكيك الأوضاع غير المستقرة لأنه يتحرك نحو الدول التي تتعهد بتحقيق أوضاع سياسية وقانونية وإدارية شفافة ومستقرة، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تجديد البنية الداخلية للدولة المضيفة يمكن أن تترجم بعدة أوجه.¹

أ-ان حرية حركة الاستثمار الأجنبي المباشر تجعله أكثر مرونة في اختيار القطاعات الاقتصادية الأكثر ملائمة، حيث تسهل الفنون الإنتاجية التي تحوزها الشركات الأجنبية اكتشاف النشاطات التي تنمو بسرعة أو التي تدر أرباحا أوفر لها في المستقبل.

ب-يتمتع الإستثمار الأجنبي المباشر بحرية أكبر في اختيار المكان الجغرافي الذي يرغب في التمرکز فيه، فهو يختار الدولة والمنطقة والمدينة، وهو بهذا المعنى ليس حبيسا لمكان سبقت الإقامة فيه،

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، الاستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص59.

وقد تترك هذه الميزة أثرا محمودا على الدولة المضيفة خصوصا إذا توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المناطق الأقل تطورا وحتى إذا توجه إلى المناطق الأكثر تطورا.

ت- ان الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يترك آثارا إيجابية من خلال الالتزامات المعنوية المفروض على الدولة المضيفة تنفيذها، كالتزامها باتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيح أوضاع ميزان المدفوعات، والميزانية العامة، والتضخم، ونظم الصرف الأجنبي، وبالتالي فان تهيئة مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في دعم الاستقرار الداخلي و الخارجي.¹

¹باسم حمادي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص 42.

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي.

لقد اهتم المفكرين و الباحثين في مجال انتقاء و تحرك رؤوس الاموال عبر الحدود ووضعا العديد من نظريات مفسرة لظروف و حقبة معينة من الزمن ومع مرور الوقت وتغير بيئة الاعمال وانفتاح على الاسواق الخارجية وبروز نتائج العولمة وغياب تكلفة الانتقال مع وجود منافسة كاملة اصبحت العديد من هذه النظريات لا تصلح للواقع الاقتصادي الحديث مما لزم الامر البحث اكثر عن نموذج يجمع ما جاء به مختلف المفكرين مثل اولين و كيمب وريجمان مع ما هو حديث والذي استنتجه دينينج من بريطانيا في نظرية شاملة للاستثمار الاجنبي المباشر وأطلق عليها النظرية الانتقائية، و بذلك فإننا سوف نتطرق إلى أبرز النظريات التقليدية و الحديثة في هذا الموضوع.

المطلب الأول: الفكر الكلاسيكي في تفسير الاستثمار الاجنبي.

التحليل الكلاسيكي يتميز بجملة من العوامل التي ينطلق منها وهي : الدعوة إلى الحرية وعدم تدخل الدولة، المنافسة التامة في السوق، وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال، وعناصر الإنتاج.

ومن بين رواد المدرسة الكلاسيكية ديفيد ريكاردو الذي اسس في عام 1817 نظرية الميزة النسبية الذي يرى ان انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال واطئة وأن السبب الرئيسي لانتقال رأس المال هو لغرض الربح من خلال الاستفادة من التباينات الموجودة في نسب سعر الفائدة التي تنتج عن تباين عرض رأس المال في كل دولة.

و هكذا تفعل استثمارية هذه الحركة لرأس المال إلى ان تصل إلى حدا، تصبح الإنتاجية الحدية من راس المال متساوية في البلدان عندها تتوقف الحركة مما يسمح بظهور التفاوت الجديد في العوائد، والذي يلاحظ على هذه النظرية أن التفاوت بين العوائد بين البلدان هو الذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول أي انتقال لرأس المال عبر الدول، إذن فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال و بذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية، إلا أن هذه النظرية تتناقض مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي، إذ تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومع ذلك فإن هذه النظرية ليست بدون فائدة في تفسير حركة الاستثمار المباشر، إذ إن جزءا أساسيا من العوامل التي تفسر هذه الحركة ترتبط برغبة

الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل و الإنتاج بين الدول، وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول و المجتمعات تمثل الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات التكلفة المنخفضة.¹

ركزت النظرية الكلاسيكية على الاستثمار الخارجي غير المباشر، ولم تهتم بالاستثمار الخارجي المباشر كثيرا حيث تفترض النظرية ان قيام التجارة بين البلدان سينفي الحاجة الى انتقال راس المال بين البلدان اذ سيجعل انتقال السلع بحرية بين الاقطار، أما انتقال عناصر الانتاج فإنه امر لا ضرورة له بل ان النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية مبنية على صعوبة واستحالة انتقال عناصر الانتاج بين الدول كإحدى فرضياتها الاساسية.

في السابق كان لهذه النظرية ما يبررها حيث ان الاستثمار الخارجي كان فعلا شيئا نادرا وكان النمط السائد هو الاستثمار غير المباشر، وفي النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الصورة تتغير وأصبح حجم الاستثمار المباشر كبيرا بل اصبح مساوياً للاستثمار غير المباشر في الاهمية ان لم يفقه، هذا الحجم المتزايد والكبير للاستثمار الاجنبي المباشر يتطلب التنظير والتفسير.

المطلب الثاني: الفكر النيوكلاسيكي في تفسير الاستثمار الاجنبي المباشر.

بعد النقد الموجه الى النظرية الكلاسيكية في عدم توضيحها الاسباب التي تؤدي الى اختلاف التكاليف النسبية استمرت الدراسات في تفسير تلك الاسباب، إذ أعدّ هكشر-أولين ان الاختلاف في النفقات النسبية ليست شرطا كافيا لقيام التبادل الدولي وأضاف إلى ذلك عاملين هما:

- عامل اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول.

- عامل اختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول.

وباعتبار ان الشركة ترغب في الحصول على اعلى عائد للاستثمار رأسمالها.

هذه النظرية تقوم على اساس ان الاسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض وايضا اسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها. ومن ثم

¹ دلال بن سمّنة، مصدر سبق ذكره، ص 26.

فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأسمال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة للأخرى فرأسمال سيتدفق الى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد.¹

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير وإستيراد رأْي المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث ان معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول.

ومن هنا فإن هكشر -أولين يرى أن التباين في التكاليف يرجع في أساسه إلى اختلاف الدول فيما يخص مدى توافر الموارد الطبيعية، فالدولة المعنية تقوم بتصدير بعض عوامل الإنتاج المتوفرة لديها وتستورد تلك العوامل التي تعاني ندرة فيها، وتفسر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على مبدأ التخصص، إذ كل بلد يتخصص في إنتاج وتصدير المنتجات التي يتميز فيها بوفرة نسبية من عوامل الإنتاج ويستورد السلع التي لا يتمتع بوفرة نسبية من عوامل الإنتاج فيها.

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في التمييز بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير مباشر حيث اعتمدت على عامل واحد وهو رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار العوامل الاخرى مثل التكنولوجيا، المهارة والإدارة.

كما أنها تشرح تحركات رأس المال وأغفلت عن انتهاز بعض الشركات لفرصة تدويلها وكيف انها في بعض اوقات تفضل الاستثمار المباشر بدلا من التصدير واوراقا اخرى تقوم بالعمليتين في وقت واحد.

بالإضافة الى حالة حدوث الاستثمار من وإلى دولتين في نفس الوقت.

وقد أخفقت هذه النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات أولين لقيت قبولا في الحقيقتين اللاحقتين لظهورها، ولكن بعد عشرين عاما اصبحت مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى أثر ذلك تم الاستنتاج بأن عملية الانتاج تتأثر بأكثر من عاملين ليس العمل ورأس المال فقط، وإنما هناك الأرض و رأس المال البشري و المناخ الاجتماعي و الثقافي.²

واكب التغيير و التطور المستمر لبيئة الاعمال فشل النظرية في تفسير الواقع الاقتصادي الحالي لعملية الاستثمار الاجنبي المباشر المبني على التعقيد ومع افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الإنتقال، وعدم كمال

¹ اميرة حسب الله محمد، مصدر سبق ذكره، ص45.

² غازي الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1999، ص 81.

المعلومات وعليه هذه النظرية كانت تفسر الواقع الاقتصادي في حقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية اما ما تلاه فقد فسرت النظرية التالية.

المطلب الثالث : الفكر الحديث في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- نظرية دورة حياة المنتج:

اقترح فرنون نموذج دورة حياة المنتج و الذي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الاجنبي من طرف الشركات متعددة الجنسيات ومن ثم كيفية توسعها من جهة ، ومن جهة اخرى تفسير أسباب انتشار الابتكارات و المعارف التكنولوجية في الدول المضيفة (الدول النامية خاصة) وكذلك الدول المتقدمة الاخرى وهذه الدورة تتضمن اربعة مراحل رئيسية حيث في المرحلة الاولى يتم الانفاق بشكل كبير على خلق او تحسين منتج جديد وبيعه في الدولة المبكرة للاستهلاك من طرف ذوي الدخل المرتفعة و الانواق العالية ومن تم تصديره للدول ذات الظروف المشابهة.

و من اجل انتشار المنتج الجديد يستلزم الامر تخصيص نفقات للبحث و التطوير وكذلك توفير الموارد البشرية المؤهلة فضلا عن ذلك يجب أن نؤخذ تكاليف هذه العملية بعين الاعتبار و يجب ان يؤمن السوق المحلي منافذ واسعة للمبيعات، باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب عليه أن يكون الطلب مرتفعا ، ومن هنا نستنتج ان المنتج الجديد في المرحلة الأولى يكون في الدول ذات الطلب الفعال و سوق واسع و كذلك تكنولوجيا عالية ثم بداية تسويقية على المستوى المحلي.¹

في المرحلة الثانية تقوم الدولة المخترعة بتعظيم إنتاجها وصادراتها الى الاسواق الدولية بتحكمها في أسعار المنتج كما تبدأ في هذه المرحلة بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع بإستيراد هذا المنتج.²

إذ ان في هذه المرحلة يزيد المنتج على الطلب بصورة كبيرة و يتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي، و تبدأ الشركة المنتجة باستغلال مزية امتلاك المنتج بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق و العادات، يبدأ الطلب بالزيادة داخل السوق الخارجية وتقوم الشركة صاحبة المنتج بالاستفادة من الفرصة مقدمة كل خبراتها في هذا المجال فتواصل تحسين المنتج وتعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة

¹ طاهر مرسى عطية، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001، ص37.
² عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012، ص47.

من دورة حياة المنتج، ومن هنا يتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي و الدولي و تركز الشركة في هذه المرحلة في حمايتها الترويجية على جودة السلعة و فوائدها.

وفي المرحلة الثالثة ظهور منافسة من طرف الدول التي تمتلك المعارف التكنولوجية المستخدمة في صنع هذا المنتج و تصدره وعليه تقوم الدولة الام او المخترعة بقيام خطط دفاعية و التوجه الى الدول المتقدمة الاخرى لتخفيض تكاليف النقل و العمالة، اي ان المنتج يشهد نموا سريعا يصاحبه زيادة في الاستهلاك و تبدأ المنافسة في الظهور خلال هذه المرحلة، و تصبح تكاليف الانتاج عنصرا استراتيجيا و يصبح الطلب في الدولة الأم أكثر حساسية لعامل السعر، و تتخفص كثافة عنصر البحث العلمي و تظهر إلى جانب ذلك بعض البدائل و يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في السوق المحلي الخاص بالدولة الأم، مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية، و يتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

أما في المرحلة الاخيرة وهي مرحلة التدهور فهي مرحلة المنتج النمطي حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الام او بالدول المتقدمة التي تم الانتقال اليها والتمن وحده قادر على التمييز، وبما أن العرض أصبح أكبر من الطلب فتخفيض الأسعار أصبح حتمية تستعملها الدول أم وتتجه باستثمارها الاجنبي المباشر الى الدول المتخلفة لتخفيض قيمة الوحدة الواحدة وعليه تخفيض السعر،

هذه النظرية استطاعت شرح ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر الذي الغرض منه التصدير وليس لإحلال الواردات كما القت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت، العامل الجغرافي والتقارب الثقافي.

توصلت هذه النظرية إلى الكشف عن العوامل الموضوعية التي جعلت قيام الشركات بالاستثمار خارج بلادها الأم عملا ضروريا وليس مجرد اختيار بين بدائل، وترى هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر عملا دفاعيا يقصد به حماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية و أسباب انتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.

كما ان هذه النظرية اثبتت صحتها فيما يتعلق ببعض السلع كالصناعية والالكترونية وإنما عجزت عن تفسير الاستثمارات الاجنبية في قطاعات أخرى مثل التنقيب عن البترول، السياحة ومع مرور الزمن فقدت تأثيرها وذلك لعدم تناسبها مع الأوضاع الاقتصادية الحالية.

وتستخدم هذه النظرية لتفسير بدء الشركات الامريكية بالاستثمار الخارجي في اوربا و خصوصا في مجال الصناعة التحويلية نتيجة إمكانات التجديد التكنولوجي الكبيرة للولايات المتحدة، كما قد يفسر أيضا

عزوف الشركات الأوروبية عن توجيه استثماراتها الضخمة إلى الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية إذ مستويات الأجور العالية، وبالرغم من أهمية هذه النظرية و أهمية الاعتبارات التكنولوجية في قرارات الاستثمار الخارجي فإن البحوث التجريبية تشير إلى أن الشركات العملاقة كثيرا ما تستخدم في مشروعاتها التابعة لها في الخارج نفس المستوى التكنولوجي الذي تستخدمه في بلدها الأم، وكما تبرهن أرقام الاستثمار الخارجي المباشر على أن الانتاج الدولي أكثر شيوعا في الفروع ذات المدخلات التكنولوجية المتطورة عنها في الفروع الصناعية ذات التكوين التكنولوجي الناضج و القديم.

2- النظرية الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسير الاسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، علاوة على عدم قدرة الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات، و يذكر أن تلك الميزات تجعل الشركات الأجنبية تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية أي إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامات التجارية أو مهارات التسويق أو انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التميز الإداري و الضريبي.

ومن هنا فإن هذه النظرية تستند في تفسير سلوك الشركات المتعددة الجنسيات إلى مبدأ غياب المنافسة الكاملة بالإضافة إلى نقص المعارض من السلع في أسواق الدول المضيفة، وأوضح ستيفن هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتمادا على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، و الذي يتضمن إضافة لرأس المال، التكنولوجيا الإدارية و الخبرة التسويقية، فالشركات تبحث عن فرص في السوق الخارجي، إذ قراراتها تتم وفقا لاستراتيجياتها في تعظيم قدراتها الخاصة، وبمجرد تحقق تلك القدرات في الدولة الأم يكون ذلك حافزا قويا لتلك الشركات للاستثمار و توسيع نشاطاتها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تطوير هذا المنتج على يد كافس حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توافر أربعة خصائص:¹

¹ عمبروش محند شلغوم، مصدر سبق ذكره، ص 50.

- 1- ميزة تكلفة رأس المال: عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أو محلية، وهي أيضا على علاقات وثيقة مع البنوك العالمية، ولها هياكل تمويلية ذاتية قوية، ولذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.
- 2- ميزة تقدم البحث العلمي: تتمتع هذه الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث و التطوير، كما ان لها ميزة الاستخدام الأفضل للفنون الانتاجية، ولها براءات اختراع وعلامات تجارية و معرفة فنية، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى، علاوة على قدرتها الفائقة في الحصول على اسعار منخفضة لعناصر الانتاج.

3- ميزة تنوع المنتجات: تتمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها، لأنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان و الترويج الضخمة.

4- الوفرة الاقتصادية: تتميز هذه الشركات بإمكانية تحقيق الوفرة الاقتصادية مع كبر المشروع، من خلال طرق تنظيمية متقدمة، و قيام تخصص على مستوى أعلى، وإمكانية الحصول على أسعار جملة كلما كبر حجم المبادلات، وتؤدي الوفرة الاقتصادية إلى خفض التكاليف، وتمنح الشركات الأجنبية مزية على الشركات المحلية في البلاد المضيفة، حيث كلما زادت موانع الدخول ، زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، و مكنها ذلك من القيام بالإستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.

اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق الذي تستأثر فيه شركة ما أو قلة من المنتجين الذين يحتفظون بالميزة التنافسية التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج أو بيع وتوزيع السلعة (احتكار القلة).

وتتميز هذه النظرية بين ثلاثة أنواع من الاحتكار في السوق الدولي وهي:

أ (احتكار الشركة الأولى للسوق:

وتقوم النظرية على أن أحقية تواجد المنشأة في السوق العالمي ترجع لكونها الأقدم في السوق بحيث

تؤهلها الأقدمية في السوق المحلي ل:

- تحسين أسلوب إنتاجها؛
- تحقيق اسم وسمعة فيه؛
- لها ميزة تنافسية (بحكم الأقدمية، توفر الموارد، الاختراع).

فيشكل الاستثمار الخارجي مرحلة تطور في نموها حيث تستمر الشركة في النمو إلى أن تجد بعد مرحلة معينة أن استمرار النمو يتطلب القيام بالأعمال الدولية(غزو الأسواق الخارجية) .

ب (نظرية القوة الاحتكارية:

تفترض النظرية أن ممارسة الأعمال الدولية في أسواق بعيدة عن البلد الأم هو نشاط تكاليفه (المادية والاجتماعية والعاطفية)عالية، ولا تجرؤ عليه إلا الشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية مثل:

- التقنية المبتكرة؛
 - اختراع أساليب عمل غير مسبقة وغير معروفة من قبل؛
 - تمتلك الانضباط والكفاءة في إدارتها.
- وبغرض التغلب على العوائق السابقة (التكاليف)، يتعين عليها مزج قدرتها في نسق تام حيث تصبح قادرة على:

- تحقيق أرباحا طائلة في السوق الأجنبية؛
- المحافظة على ميزتها المطلقة؛
- كما يمكنها أن تستهدف المنافسين الآخرين(ولو تعلق الأمر بوجود شركة قديمة في مركز قوى).

و الذي يؤخذ على هذه النظرية أنها تجاهلت الإغراءات المتاحة في السوق الأجنبية، و أهملت لجوء الشركات الصغرى و العاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج فضلا عن أنها افترضت سوقا قومية مغلقة على احتكار القلة ومن ثم أهملت المنافسة الدولية، وبالتالي فإن هذا التفسير يركز على العوامل المرابطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة انتقادات من أهمها:

لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحده لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، والقيود المفروضة على التجارة الدولية، علاوة على السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لمتقدم هذه النظرية تفسير القيام عمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفر على الميزة الاحتكارية¹.

3- النظرية السلوكية:

يحاول اهاروني في نظريته ان يفسر عدم قيام الشركات باستثمارات اجنبية مباشرة رغم التوقعات النوعية الكبيرة من جراء تلك الاستثمارات، بنى اهاروني افكارا مستندا على نظرية سلوك الشركات التي تقول ان قرار الدخول بالاستثمار الاجنبي المباشر لا يعتمد على شخص واحد فقط وسلوكه الوحيد وانما تكون نتيجة عملية دمج سلوك عدد كبير من المجموعات مثل اصحاب المال، المدراء، ارباب العمل، البنوك المقرضة، الموردين، والزبائن.

وبناء على ذلك قام بيرلنيس بتفسير عملية الدخول في الاستثمار الاجنبي المباشر واخذ القرار بالدخول الذي يمر بعدة مراحل التي تتطلب نقاشات وتحاليل وقرارات أكثر من جهة:

المرحلة الأولى: الموافقة المبدئية على الدخول بالاستثمار الاجنبي المباشر.

المرحلة الثانية: تقييم هذا القرار من كل النواحي (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية).

المرحلة الثالثة: هي مرحلة البدء الفعلي للاستثمار الخارجي الاجنبي.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة التقييم الثانية. في هذه المرحلة يتم تقييم وتحليل الاستثمار الفعلي حيث تكون الشركة المستثمرة قد حصلت على معلومات كافية لتقييم هذا الاستثمار.

المرحلة الخامسة: هي مرحلة تقوم على نتائج المرحلة الرابعة حيث يتم التفاوض والنقاش و تحديد ما يجب عمله (تقليص او توسيع الاستثمار او الانسحاب الكامل من الدولة).

في هذا الجزء نركز فقط على المرحلة الاولى حيث يهمننا ان نحاول تفسير وشرح العوامل التي تؤدي إلى أخذ قرار الدخول بالاستثمار الاجنبي المباشر حيث تقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية و عوامل خارجية:

العوامل الداخلية:

1- الخبرة في العمل الدولي: حيث تعتبر هذه الخبرة في مجال الاعمال الدولية عنصر مهم لرفع

امكانية نجاح الاستثمار الاجنبي المباشر.

¹ عدنان داود محمد العذاري، مصدر سبق ذكره، ص 65.

2- زيادة سمعة وهيبة الشركة، حيث كثير من المدراء و الهيئات و الدول ترفع من وزن او سمعة الشركات التي لها اعمال دولية.

3- حب الطاقم الإداري للسفر و العمل في مجتمعات أخرى: هذا العامل يمكن أن يزيد من قابلية و موافقة الطاقم الإداري على الدخول في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر

العوامل الخارجية:¹

1- اقتراحات من تجار اجانب او سفراء الدول الاجنبية في الدولة الام.

2- الخوف من خسارة الاسواق الدولية: بسبب ارتفاع الجمارك و عوائق أخرى لا تستطيع الشركة الاستمرار بالتصدير لذلك تلجأ إلى الاستثمار الاجنبي المباشر.

3- التبعية و التقليد: و لهذا الاسباب لها نوعين:

النوع الاول(الأفقي) حيث تتبع الشركة منافسيها إلى الدول الخارجية.

و النوع الثاني(العمودي) تتبع الشركة زبائنها و مزوديهها إلى الدول الخارجية.

4- المنافسين الاجانب في السوق الاجنبية: هذا العامل مع ندرة حدوثه يؤدي إلى الشركة المستثمرة في السوق الاجنبية تحاول تفادي عملية التصدير و اللجوء إلى الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ترتفع القدرة التنافسية من جراء تخفيض التكاليف.²

و يمكن تلخيص ما جاءت به هذه النظرية في أنها تقوم الشركة على مراقبة المنافسين (ردود الأفعال من المنافسين).

ويقوم مضمون هذه النظرية على أن الاستثمار الأجنبي يكون كردة فعل من شركة محلية على شركة أجنبية، حيث تحاول الأولى بالذهاب إلى الخارج والقيام بالأعمال الدولية لمزاحمة الشركة الأجنبية في سوقها المحلي.

¹عبد الرحيم فؤاد الفارس، فراس اكرم الرفاعي، مصدر سبق ذكره، ص165.

²مرجع نفسه، ص165.

4- نظرية الموقع:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم)، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية... الخ، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

و يرى باري أن هذه النظرية تهتم "بمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها"¹.

5- نظرية الموقع المعدلة:

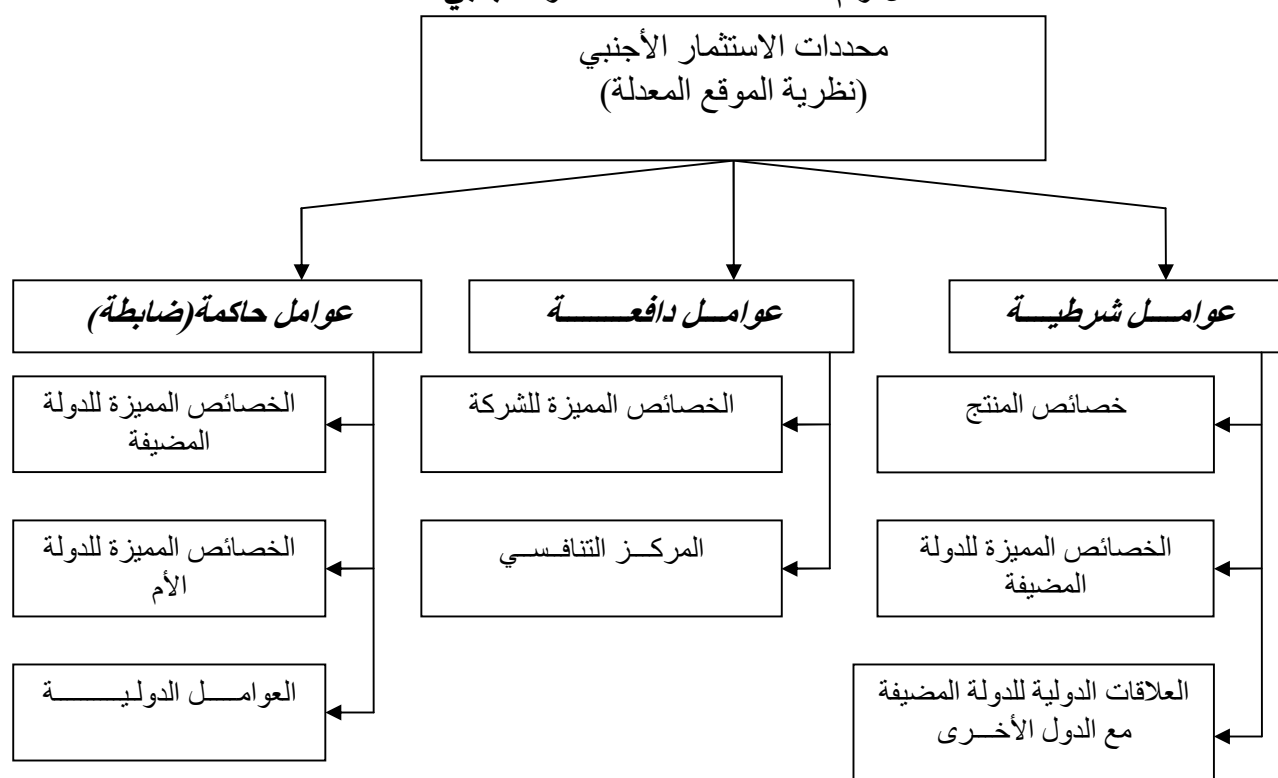
هذه النظرية امتداد و تطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى روبوك و سيموندس حيث اقترحا أن الأعمال و الاستثمارات الدولية و الأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل :المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية: فهي عوامل دافعة ،و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة "².

حيث يمكن التوضيح من خلال الشكل الموالي:

¹ ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

²، مرجع نفسه ، ص88.

الشكل رقم 01: محددات الاستثمار الأجنبي.



المصدر: عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 406.

من الشكل أعلاه يمكن أن نلاحظ تميز هذه النظرية عن باقي النظريات، حيث تم الإشارة في هذه النظرية إلى العوامل الدافعة لشركات متعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي في الدول المضيضة، ترجع للدولة الأم من خلال الضمانات والحوافز التي تقدمها الدول الأم لهذه الشركات، وهذا نتيجة للعوامل البيئية التي تعاني منها الدول الأم منها: حدة المنافسة في الأسواق المحلية، ارتفاع تكاليف العمالة...الخ.

تعتبر هذه النظرية ملخص للنظريات السابقة وهذا من خلال كثرة العوامل التي تدفع شركات متعددة الجنسيات للاستثمارات الأجنبية حيث تم الإشارة إليها في النظريات السابقة. إن كثرة هذه العوامل في هذه النظرية قد تصعب للشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ قراراتها فيما يخص القيام بالاستثمار ممارسة نشاطاتها الإنتاجية و التسويقية في الدول المضيضة.

6- النظرية الانتقائية:

أوضح الاقتصادي الإنجليزي دينينج هذه النظرية وأكد على عناصر متعددة فهناك المتغيرات المتعلقة بالموقع بالدولة (المضيضة) وتلك المتعلقة بالمنظمة او الشركة ذاتها ومجموعة ثالثة اسمها عناصر

التدويل أو تدويل الانتاج وهي التي تحدد في النهاية اي شكل يتخذه استغلال المنظمة لسوق الدولة الاجنبية من خلال انتقال العمالة ورأسمال والتكنولوجيا.

ومثلها كالتالي:

أ) مميزات الملكية: ميزات خاصة بالمنظمة وغير متاحة للآخرين كامتلاك تقنية معينة أو قدرات ادارية أو أسهم أو شهرة أو اقتصاديات الحجم الكبير.

ب) مميزات تدويل الإنتاج: اي الميزات التي تحقق للمنظمة من القيام بالإنتاج بنفسها في السوق الاجنبية مقابل العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي في السوق الخارجية.

ج) مميزات الموقع (الدولة الاجنبية): وهي التكاليف والمخاطر كتكاليف الانتاج والترحيل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها منظمات الاعمال في الدولة الاجنبية.

ان هذه النظرية في حقيقة الامر قدمت العديد من العوامل التي اشارت اليها النظريات السابقة و لكن تميزت بالإضافة العوامل الدافعة و الجاذبة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى ما بين الدولة الأم والدول المضيفة.

عوامل الدفع وهي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الام سوقا اقل جاذبية، مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ إتحادات العمال و النقابات و ارتفاع تكاليف العمالة أما عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية تدفع الشركات المتعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية في الدول المضيفة، مثل الضمانات و الحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية و تسويقية خارج حدودها بالإضافة الى عوامل اخرى سياسية و اقتصادية و تجارية كما اوضحها دينينج من خلال التقارب الثقافي، حجم السوق، تحركات المنافسين بالسوق الاجنبي، التقارب الجغرافي بين الدولة الام و البلد المضيف.

ميزة هذه النظرية انها تنبه الى تعقد قرار الاستثمار وأنها مرنة وقابلة للتغيير من وقت لآخر وتجعل المنظمة تنظر الى اكثر من اعتبار.

ولكن اشار بكلي ان هذه النظرية تهمل علاقة التأثير والتأثر بين هذه العوامل الثلاثة وتطرقت لدراسة كل عامل على حدى.

1- نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

ينتمي كل من **كوجيما و أوزوا** إلى المدرسة اليابانية والتي توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الودودي لهيكل كل من الشركات و السوق، من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية. هذه النظرية تعتمد على نموذج يجمع بين الادوات الكلية والجزئية فالأدوات الجزئية مثل القدرات والاصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والادوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة. مع الاستبدال الجزئي للسوق، فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية، فنظرية **كوجيما** تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر.

برهن **كوجيما** على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، فالهيكل الصناعي للاستثمار الاجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للاستثمارات المباشرة اليابانية فالشركات اليابانية طورت من مهاراتها المتخصصة استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة من قوى عمل و مهارات استثنائية و نظام انتاجي قوي¹.

لقد حاولا كل من **كوجيما و أوزوا** تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية المتمتعة بخصائص تسييرية، تنظيمية، تكنولوجية تختلف عن نظيراتها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، وطورا نموذجا يمزج بين الأدوات الجزئية كالأحوال المعنوية للشركة و التميز التكنولوجي، وذلك لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وتؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، و لذلك توجي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال

¹رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 58.

السياسات التجارية، فهذه النظرية تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرهن كوجيما على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية¹.

إذ يختلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، إذ يعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، وتعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها و مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤكد هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة دون تقديم تفاصيل.

انتقدت هذه النظرية من طرف دينينج حيث اوضح ان هذه النظرية بسيطة في اطارها العام او مرجعيتها لدرجة انه يؤكد ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية و يلعب دورا ايجابيا في عمليات الاصلاح للاقتصاديات القومية للدول المضيفة، وهناك بعض القيود التي تحد من قدرتها في الاستثمار الاجنبي المباشر من المساهمة في وضع فهم عام لتلك الظاهرة.

ومع افتراض كون هذا النموذج ينتمي الى الاقتصاد الكلي إلا أنه غير كافي لتحليل ظاهرة الاستثمار المباشر ونظرا لكونه نموذج نيوكلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير او تقييم آثار انواع الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الانتاج الدولي الذي يهدف على الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار.

2- تقييم النظريات:

ما يمكن ان تستخلصه، انه لا يوجد نظرية شاملة تجمع بين كل العوامل المذكورة في جميع النظريات و كل نظرية تفسر جانب واحد او اكثر لدى من الصعب ان يكون قرار الاستثمار الاجنبي مبني على نموذج محدد، كما ان الاختلاف في القطاعات هو الاخر امر مهم، إما كان استثمار اجنبي لاستخراج المواد الأولية كتكرير البترول، او في قطاع يتبع احدث التكنولوجيات كالاستثمارات الاسيوية، وتبقى نظرية الانتقائية لدينينج هي النموذج المثالي الذي يفسر ولو لبعض العوامل، ولكنه في نظر بعض الاقتصاديين النموذج الحديث و الاحسن.

¹ مرجع نفسه، ص 44.

المبحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كأحد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ان من اهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هي تلك الخاصية المتعلقة بتعاظم دور الشركات متعددة الجنسية و انها تؤثر بشكل متزايد على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، و يمكن ان نلمح هذا التأثير في عدة جوانب، منها التحول نحو العالمية في كافة المستويات الإنتاجية، التكنولوجيا، التسويقية، التمويلية والإدارية، الامر الذي يدعونا إلى التطرق بتعريف هذه الشركات، بيان خصائصها وأهدافها وبالإضافة إلى نشأتها التاريخية و مختلف الإستراتيجيات المتبعة من طرفها لاكتساح السوق.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

يثير مفهوم الشركات متعددة الجنسية، او عابرة القارات او القومية، او فوق القوميات جدلا واسعا في الأوساط السياسية والاقتصادية والقانونية، نظرا لما لهذا المفهوم من الية عمل تتشابك معها المؤشرات التي يتحدد وفقها نشاط هذه الشركات، وقد تصدى العديد من رجال الفقه القانوني والاقتصادي لدراسة أنشطة هذه الشركات، بغية التعرف على مداها و تأثيرها على الدول المضيفة وان ما وضع من تعريفات لم تلم الالمام الكافي بنشاطها و كانت عرضة لان تتجاوز بها الآراء و الانتقادات.

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسية بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من انتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج دول الأم ويتميز باحتكارها لأحدث التكنولوجيا.

كما يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والانتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.¹

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها كيان يقوم بإنتاج وتسويق السلع والخدمات وذلك بمساعدة عدة مؤسسات تقع في عدة دول.²

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2014، ص 371.

² Michel BELANGER, *Institutions économiques internationales*, édition economica, Paris, 1997, p17.

كما تعرف ايضا بأنها شركة تمارس جزءا مهما من نشاطاتها التجارية بفروع ممثلة لها تقع في دول عديدة.¹

وهناك من عرف هذه الشركات بأنها شركة تتبع من بلدها الأصلي وبتج عنها أنشطة مستقرة وتحت رقابتها في أكثر من بلدين أجنبيين.²

وهي أيضا الشركة التي يوجد مقرها في دولة واحدة وتمارس نشاطاتها وفق لقوانين واعراف دول أخرى على السواء.³

ويعرفها كل من Brooke & Remmers انها الشركة التي تمارس نشاطاتها الرئيسية سواء الصناعية او الخدمية في دولتين على الأقل.⁴

ويرى اخر ان الشركات متعددة الجنسية هي ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية، وتخضع لاستراتيجية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة.⁵

وعليه نستنتج ان الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تعمل في ميادين متعددة منها الانتاجية، صناعية والخدمية وتنتشر في بلدان متعددة، وتتألف هذه الشركات من فروع عديدة لشركات وطنية تابعة لبلدان مختلفة وتعمل في أنشطة عبر العالم مع وجود درجة عالية من التكامل بين هذه الفروع، والفروع الاجنبية العاملة في الخارج لا تكون مملوكة للشركة الأم فقط، وانما تشترك فيها عدة شركات تابعة لقوميات مختلفة، غير ان هذه الفروع تخضع لرقابة وتوجيه الشركة الأم.

ومنه نخرج بالتعريف التالي: الشركات متعددة الجنسيات هي تلك المؤسسات التي تقيم فروع لها في دول اجنبية، تمتلك فيها الشركة الأم حصة تتيح لها الحق في الإدارة.

ويمكن تقسيم تلك الشركات بصفة رئيسية إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

¹ Frederik TEUTON, *La nouvelle économie mondiale*, PUF, Paris, 1992, p 4.

² Michel GHERTEMENT, *les multinationales*, PUF, Paris, 1992, p4.

³ Peter MUCHLINSKI, *multinational enterprise and the law*, blackwell well, 1996, p 12.

⁴ Brooke & Remmers, *the strategy of multinational enterprise*, London, 1970, p 30.

⁵ محسن شفيق، "المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية"، مجلة القانون والاقتصاد، مارس، 1977، ص139.

1- الشركات الافقية:

وهي شركات تدير إنتاج يتبع في عدد من الدول حيث يتم إنتاج نفس المنتج أو منتجات شبيهة في تلك الدول.

2- الشركات الرأسية:

وهي شركات تدير إنتاج يقع في عدد من الدول حيث يتم إنتاج منتجات في دولة ما تستخدم كمدخلات إنتاج لسلعة في دولة أخرى.

3- الشركات المتنوعة:

وهي شركات تنتوع أنشطتها بحيث لا تنتمي إلى المجموعتين السابقتين.¹

2-معايير الشركة الدولية او متعددة الجنسية:

- تتعامل مع أكثر من دولتين؛

- أن تبلغ مبيعاتها الخارجية (رقم أعمالها % 32) من إجمالي مبيعاتها السنوية؛

- أن تحقق أرباحا سنوية تتراوح ما بين 12 و22% من رأسمالها على مدى ثلاث سنوات على الأقل؛

- أن تتصف أعمالها الدولية بالديمومة.

ويمكننا حصر أشكال الشركات الدولية في الآتي:

الشركة الدولية : هي التي تمتلك أو تتحكم في أنشطة اقتصادية في أكثر من بلد، سواء من خلال

الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة؛ فهي بذلك:

تمتلك طاقة إنتاجية في أكثر من بلد؛

تدير أوقتها وفروعها لاستراتيجية واحدة؛

تشكل إطارا لنقل الاموال والأفراد والسلع والأفكار، سواء بين رئاستها وفروعها أو بينها وبين زبائنها

والشركات الأخرى.

يتميز المختصون عموما في إدارة الأعمال ما بين الأنواع الثلاثة التالية للشركات الدولية:

¹ . محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هيئة الكتاب، القاهرة، 1978، ص

أ -الشركة الدولية: تكون قاعدة ومحور أعمالها في موطنها الأم؛

ب -الشركة متعددة الجنسيات : وهي التي تتخذ أكثر من موطن لأعمالها؛

ج -الشركة العالمية : وهي مرحلة متقدمة لا يكون للشركة موطن محدد من حيث التوجه والنظرة لأعمالها.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص الشركات متعددة الجنسية

أ- أهدافها:

1-تعظيم المبيعات: هناك الكثير من الدوافع التي تحفز الشركات متعددة الجنسيات على فتح فروع أجنبية لها بالخارج من أجل تعظيم مبيعاتها، وعلى النحو التالي:¹

أ- زيادة الصادرات: تواجه الشركات المتعددة عدم تؤكد في الطلب الأجنبي على مبيعاتها في الاسواق الاجنبية، وهي لذلك تدرك أهمية الاتصال المباشر مع عملائها الأجانب من أجل إدراك أكثر لاحتياجات الأسواق الأجنبية، وفرصة لمعرفة ظروف العرض و الطلب الحالية و المستقبلية، ولذلك فهي ترغب التعامل مباشرة مع الوكلاء الأجانب و الموزعين و قد تكون الفروع الأجنبية قريبة من أسواق التصدير الأخرى، مما يعظم من مبيعاتها الأجنبية.

ب- أن الكثير من المنتجات المتقدمة تكنولوجيا مثل الكمبيوتر، تتطلب خدمات ما بعد البيع بصورة دورية و القدرة على تقديم هذه الخدمات يعتبر عاملا مؤثرا على زيادة حجم المبيعات، ومن الواضح أن خدمات ما بعد البيع تعتبر أكثر سهولة وسرعة عندما تكون هذه الخدمة قريبة من المستهلك، مما شجع الشركات المتعددة إلى انشاء فروع خدمات بعد البيع تساهم في دعم وتوسيع مبيعاتها الأجنبية.

ج- ان فتح فروع أجنبية تابعة للشركات متعددة الجنسية يؤدي الى تجنب القيود الكمية و الجمركية المفروضة على الصادرات الأجنبية، كما أن هذه الفروع تتجنب أثر التقلبات في سعر الصرف على صادراتها الأجنبية.

¹دلال بن سمنة، مصدر سبق ذكره، ص 17.

2- تعظيم الأرباح:

تحاول الشركات المتعددة الجنسية تعظيم أرباحها من خلال توطين استثماراتها في أماكن متعددة انعكس على زيادة أرباحها و ذلك من خلال¹:

أ- انخفاض تكاليف العمل بين الدول، هناك بعض الدول كثيفة في الأيدي العاملة، مما ينعكس في انخفاض الأجور فيها، حيث بلغ متوسط كلفة ساعة العمل الذي تنفقه الشركات متعددة الجنسية في الدول النامية 1.75 دولار مقابل 6 دولار في الدول المتقدمة.

ب- تجنب تكاليف النقل التي تصل في بعض الأحيان إلى 20% من كلفة البضاعة المصدرة، مما ينعكس في تحسين الوضع التنافسي للشركات متعددة الجنسيات.

ج- تجنب العبء الضريبي في الأماكن التي تفرض ضرائب منخفضة، وتمكنت الشركات المتعددة من تخفيض مدفوعات الضريبة على المستوى العالمي.

د- الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة في الدول الأجنبية مما انعكس في انخفاض تكاليف الانتاج وتعظيم الأرباح، وهذا هو السبب في توطين فروع الشركات البترولية في الخارج التي تمتلك أضخم الاستثمارات الأجنبية في العالم .

3- البحث عن الأسواق:

البحث عن الأسواق هو هدف جديد للشركات متعددة الجنسيات، حيث تعمل عبر القارات من أجل الانتاج و البيع في الاسواق الاجنبية، مثال شركة IBM، شركة كوكا كولا و شركات الادوية، و الاستثمار الدولي للشركات المتعددة الجنسية بين أمريكا و أوروبا هو مثال على هدف البحث عن الأسواق. وفي الوقت الحالي بدأت الشركات اليابانية تستثمر في امريكا و أوروبا لتجنب القيود المفروضة على الصادرات اليابانية الى السوق الامريكية.

¹ Jean-Louis MUCHIELLE, **Multinationales et mondialisation**, édition de seuil, Paris, 1998, p 30.

4- تدنية التكاليف:

الشركات المتعددة تتجه لإقامة أنشطتها في الدول الأقل تكلفة، فبلدان مثل هونكونك و تايوان و إيرلندا هي بلدان أكثر تنافسية لجذب الشركات المتعددة الجنسيات، لأنها تمثل مناطق انتاج أقل كلفة لرخص الايدي العاملة فيها و رخص المواد الأولية.

ب-خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز هذه الشركات بمجموعة من الخصائص أهمها:

-الضخامة: تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها و الذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات و الذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات، او من خلال قيمة دخل الإجمالي لهذه الشركات، أو من خلال قيمة دخل الإجمالي لهذه الشركات، و مثالا على ذلك بلغ حجم مبيعات شركة جينيرال الكتريك الأمريكية عام 2006: 163391 مليون دولار، فيما حققت شركة British petroleum company البريطانية حجم مبيعات قدره 270602 مليون دولار، أما شركة Toyota Motors اليابانية فقد بلغ حجم مبيعاتها 205918 مليون ولار خلال نفس الفترة.

- تنوع الأنشطة: تعتمد هذه الشركات على سياسة التوزيع في أنشطتها الإنتاجية و ذلك رغبة منها في تقليل احتمالات الخسارة، ومن اهم القطاعات التي تركز عليها هذه الشركات نجد قطاع السيارات و الذي يستحوذ على نسبة 17% من استثمارات هذه الأخيرة، يليه كل من قطاع النفط و الكيمياء بنسبة 14% ثم الإلكترونيات ب 11% فالصناعات الغذائية ب 10 % ثم باقي القطاعات الأخرى.¹

- الانتشار الجغرافي: تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي يغطيها و امتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق و فروع و شركات تابعة في أنحاء العالم، و قد ساعد على هذا إبداعات الثورة العلمية و التكنولوجية في مجالي المعلومات و الاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد أين تتواجد الإدارة العليا و أقسام البحث و التطوير و إدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلد آخر.

- الاعتماد على المدخلات العالمية: تنتظر هذه الشركات إلى العالم كسوق واحد، ومن ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم من هذا السوق، عن طريق الاقتراض المباشر أو

¹Ibid , p 30.

طرح الأسهم والسندات في الاسواق المالية الدولية، مثل سوق نيويورك، لندن، طوكيو... إلخ، أو الأسواق الناشئة مثل سنغافورة، هونغ كونغ... إلخ، ويمكن لهذه الشركات الإقتراض بأفضل الشروط من هذه الاسواق نظرا لوجود عنصر الثقة في قوة وسلامة مركزها المالي.¹

- إقامة التحالفات الإستراتيجية: تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى دائما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة و تعزيز قدراتها التنافسية و التسويقية، وتكون هذه التحالفات نتيجة المنافسة الكبيرة و التي صارت سمة اساسية للأسواق المفتوحة و ثورة الاتصالات و المعلومات، و تتم التحالفات الإستراتيجية في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، و يأخذ هذا التحالف في الغالب شكل الاندماج و مثال على ذلك التمرکز الأوربي لبحوث الحاسوب و المعلومات و الاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية و هي: بول الفرنسية و **TCL** البريطانية و سمنز الألمانية، و تحالف شركة فورد مع شركة مازدا لصناعة السيارات.

- التفوق التكنولوجي: إن الحجم الضخم والأرباح الكبيرة للشركة متعددة الجنسية يوفران الموارد المالية والخبرة اللازمة للبحوث العلمية، ولا شك ان امتلاك مفاتيح التقدم التكنولوجي هو أحد الأسلحة الأساسية في يد الشركات متعددة الجنسيات في فرض سيطرتها، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى الإتفاقات الخاصة بمنح وإستخدام براءات الاختراع والتي غالبا ما تتضمن ضغوطا إقتصادية وتجارية بشكل يعيق من حرية التصرف ويحد من استخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة.

- المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، و ترجع هذه السمة إلى ان هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الغالب، و من اهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة، وهذا الوضع يتيح للشركات متعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدرتها التنافسية ومن ثم تعظيم ارباحها و إيراداتها، و تتحدد المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في أربعة مجالات هي : التمويل، الإدارة، التكنولوجيا، التسويق، حيث تتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى هذه الشركات وتمكنها من الإقتراض بأفضل الشروط من الاسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة ومركزها المالي، أما المزايا الإدارية فتتمثل في وجود الهيكل التنظيمي الذي يكون على أعلى مستوى من الكفاءة،

¹ محمد صلاح السباعي بكري الشربيني، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، دار الفكر الجامعي، ط1، 2017، ص 27.

ويسمح بتدفق المعلومات و سرعة الإتصالات و يؤدي بالتالي إلى إتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب، وتتيح المزايا الإدارية لهذه الشركات التمييز و التفوق، لذلك تحرص على وجود وحدات متخصصة وقادرة في مجالات التدريب و الاستشارات و البحوث الإدارية، و تحصل الشركات على المزايا التقنية من خلال التطوير التكنولوجي المستمر للاستجابات لمتطلبات السوق و الحد ن دخول منافسين جدد و تدعيم وضعها الاحتكاري، و لذلك تحرص هذه الشركات على التجديد و الابتكار و تحسين الإنتاجية و تطويرها و زيادتها وتحقيق مستوى عال من الجودة، و تأتي المزايا التسويقية لهذه الشركات من خلال الشبكات التوزيعية والتسويقية، التي تعمل على توفير منتجاتها بصورة جيدة وفي الوقت المناسب، كما تهتم هذه الشركات بأبحاث السوق والتركيز على اساليب الترويج و الدعاية و الإعلان لمنتجاتها لضمان طلب متزايد و مستمر عليها.

- تعبئة التكاليف: لا تتقيد الشركة متعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند إختيار العاملين فيها حتى أعلى المستويات التنفيذية، فلا تفضل لأي جنسية على أخرى والمعيار الغالب الذي يؤخذ به هو معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في إختيار العمالة في هذه الشركات هو الإستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسة من الاختبارات والمشاركة في الدورات التدريبية.¹

- تركيز الإدارة العليا: تمارس هذه الشركات سيطرة مركزية كاملة من البلد الأصلي على فروعها المنتشرة في أنحاء العالم، وقد ساعد على قيام هذه المركزية التقدم الكبير في استخدام الحاسبات الإلكترونية في جمع وتصنيف المعلومات ومعالجتها بالأساليب الحديثة.

- التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، و يعتبر المنهج الملائم الذي يتضمن و يؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل، حيث تسعى من خلاله إلى تعظيم العوائد و تحقيق معدلات مرتفعة من المبيعات، و يعتبر التخطيط الاستراتيجي الأداة الاساسية التي تستخدمها و تقوم بها الإدارة العليا في تلك الشركات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، حيث تعد الخطط الاستراتيجية في غالبية الشركات على مستوى المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة الأم و خدمة إستراتيجيتها العالمية.

¹ دلال بن سمينة، مصدر سبق ذكره، ص 23.

ب- خصائصها:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد وتزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية كما تتمتع الشركات المتعددة الجنسية أو عبر الوطنية أو عابرة القارات والتي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي المعاصر بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهمها:

1- ضخامة الحجم:

تتميز الشركات عبر الوطنية أو متعددة الجنسية بضخامة حجمها، فهي عملاق الصناعة والتجارة و البنوك في العصر الحديث، حيث يقدر متوسط قيمة المبيعات السنوية للشركات الكبرى بمليارات الدولارات، وتقدر ميزانيات البحوث والإعلان فيها بمئات الملايين من الدولارات، وتزيد مبيعات بعض الشركات الكبرى مثل جنرال إلكتريك أكسون موبيل، جنرال موتورز، عن الناتج القومي الإجمالي لبعض البلدان، ومن ثم تمتلك هذه الشركات من الإمكانيات ما يمكنها من التأثير في شئون العالم بأسره،

-الدخول في مشروعات زاد تكلفة كبيرة ومخاطر عالية؛

-السرعة في إدخال التحسينات الدائمة على منتجاتها من حيث الجودة الشاملة و الكلية؛

-الطابع الاحتكاري لهذه الشركات يمكنها من السيطرة على السوق العالمي لدرجة تحد من

دخول المنافسين؛

-السيطرة على جزء كبير من التجارة العالمية، لاسيما أن ثلثي التجارة العالمية يمر عبر

الشركات متعددة الجنسية و فروعها التابعة لها.¹

ويتفق الكثيرون على أن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة الضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية

العملاقة، يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات، ويطلق عليه أيضا رقم الأعمال.

2- ازدياد درجة تنوع الأنشطة: تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى إن الشركات

المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها فسياساتها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة

¹ إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين (تنمية اقتصادية أم استثمار و تبعية)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص56.

متعددة ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة من حيث انها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.

3- الانتشار الجغرافي(الأسواق): من الميزات التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

4- القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم: ان هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي. على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي(انجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان.

5- إقامة التحالفات الإستراتيجية: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية. ان هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.

6- المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق. وتتبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي.

7- تعبئة المدخرات العالمية: ان كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

أ- طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها.

ب- تعتمد الشركات متعددة الجنسيات عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلاً إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية.

ت- تستقطب الشركات متعددة الجنسيات الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية.

ث- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن لتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل المشروعات المشتركة، طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في الأسواق المالية العالمية، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها، وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

8- تعبئة الكفاءات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة. والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة بعد اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

9- التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر.

ان ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات، فكل منها أدى الآخر واستفاد منه خلال السنوات الماضية، تساهم العولمة في زيادة حجم الشركة وتؤدي إلى توسع حجم الدمج والتملك عبر الحدود.

10- التطور التكنولوجي والتقنيات الحديثة وإمكانيات البحث والتطوير:¹ تتميز الشركات متعددة الجنسية بامتلاكها التكنولوجيا الحديثة بسبب إنفاقها الكبير على البحث العلمي والتكنولوجي وتطوير المنتجات، لاسيما وأنها أصبحت تتحكم وتحتكر أنواع متعددة من التقنية، كما أن 85% من البحوث العلمية تتم من خلال الشركات متعددة الجنسية، وتلعب التكنولوجيا دورا بارزا في نمو دورها وتدعيم قوتها الاحتكارية بفضل تحكمها في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، مثال الشركات الاسيوية متعددة الجنسية تعمل على زيادة الاستثمارات في قطاع البحث والتطوير كأحد الوسائل الأساسية للتقدم التكنولوجي.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات.

ترجع الجذور التاريخية للشركات متعددة الجنسية الحالية إلى نحو ما يقارب من ستة آلاف عام، إذ يمكن أن ترجع جذور هذه الشركات إلى عصر التجار الإغريق و الفنيقيين ومكان بلاد العراق القديم (بلاد ما بين النهرين) و الذي كانت تحول فيه التجارة الصوف و البهارات و الجلود و الجواهر و المرجان و اللؤلؤ و الرقيق²، وقد أدى ازدهار التجارة في ذلك الحين إلى المناطق التي إكتسبت شهرة واسعة في هذا المجال و التي أدت بدورها إلى نشأة المدن التجارية الشهيرة مثل قرطاجة، وكورنثة، وميلتوس، ورودس، وسيراكيوس، وتير، وسيدون، وقد وصلت هذه المدن إلى قمة إزدهارها خلال القرن السادس قبل الميلاد، ثم بدأت في الانحطاط مع نشأة الإمبراطورية الإغريقية أولا ثم مع قيام الإمبراطورية الرومانية بعد ذلك.³

وفي نهاية العصور الوسطى أي حوالي منتصف القرن الخامس عشر ميلادي قامت بعض المؤسسات المالية مثل المؤسسة العريقة التي عرفت باسم (commenda) وكانت تقوم بإبرام إتفاقيات تعاقدية مؤقتة بين الممول و التاجر، و الممول كان يمول العملية التجارية و لكنه يبقى في وطنه و التاجر يخاطر في الخارج ويقوم بالعملية التجارية، ثم ينتهي العقد بإنهاء العملية التجارية.⁴

وفي بداية العصر الحديث ترتب على إكتشاف أمريكا في عام 1492م، وبعض رحلات الكشف الجغرافي الأخرى وأهمها رحلت فاسكودي جاما إلى الهند عام 1498، ورحلة مجلان التي بدأت 1511

¹ محمد صلاح السباعي بكري الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص56.

² Phatak ARVIND, **Managing multinational corporations**, praeger publishers, New York, 1974, p 14.

³ Christopher TUGENDHAT, the multinationals, randon house, New York, 1972, p 10.

⁴ Said, ABDOL & Simmon LUIZ , the politios of transitions, edited in the New sovereigne multinational corporations as world powers, printice, Ila 11, New Jersy, 1975, p 7.

وأستغرقت نحو ثلاث سنوات بعد أن تأثرت المدن الإيطالية سالفه الذكر حيث أنحدت أهميتها التجارية العالمية، ومهدت هذه الجهود الكشفية لحركة إستعمارية واسعة، أتاححت الفرصة لقيام إمبراطوريات إستعمارية كبرى في بريطانيا و فرنسا وأسبانيا والبرتغال وهولندا، بدأت ترد و تنتشر نفوذها التجاري في أرجاء العالم من خلال الشركات التي منحتها براءة بمباشرة أعمالها في المستعمرات التابعة لتلك الإمبراطوريات و المناطق الأخرى، الواقعة تحت نفوذها كشركة الهند الشرقية البريطانية وشركة خليج ميسون و شركة الهند الشرقية الهولندية وقد ترتب على كل ذلك نمو وإزدهار بيوت الإستيراد و التصدير و المؤسسات التجارية المالية الأخرى.

ومن ناحية أخرى فقد كان إختراع المحركات البخارية، واستبدال بعض العمل اليدوي بالعمل الآلي، و التحول نحو إستعمال طرق إنتاج تكثر من إستخدام رأس المال، نقطة تحول لميلاد الثورة الصناعية الأولى في إنجلترا في المقعد الثالث الإخير من القرن الثامن عشر، و هذا أعطى بدوره إشارة لنهاية عصر التجاربيين و بداية عصر التجارة الحرة، و حيث برز مؤيدون لسياسة عدم التدخل أمثال الفيلسوف جون لوك والاقتصادي الشهير آدم سميث.

وقد ساعد إنتهاج سياسة عدم التدخل، على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من أوروبا إلى الدول المتخلفة في القرن التاسع عشر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك جنبا إلى جنب الإستثمار غير المباشر الذي كان يتجه إلى الدول التي لم تكن واقعة في نطاق السيطرة الإستعمارية لدولة المستعمر الأجنبي.

وتبعاً لذلك كانت معظم الاستثمارات المباشرة البريطانية، تتجه إلى كل من الهند و كندا و جنوب أفريقيا و المستعمرات البريطانية الأخرى، وقامت الشركات الفرنسية باستثمارات مماثلة في الجزائر و الهند ومراكش و تونس، بينما اتجهت الشركات الهولندية إلى الإستثمار في جزر الهند الشرقية (أندونيسيا حالياً).¹

مما يمكن تمييزه كثورة صناعية ثانية، هو ميلاد الشركات الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، فقد انتشرت هذه الشركات خلال ذلك القرن حتى بلغ عددها في عام 1850م حوالي 50 شركة أمريكية كبرى، وقد أدى ميلاد هذه الشركات وإنتشارها في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تطور الإنتشار الجغرافي للعمليات التي تقوم بها حدودها الوطنية، خاصة الشركات الصناعية منها مبدأ استتبع ذلك من تمويل كبير الحجم لتلك العمليات و تكامل النشاط الرأسي لبعض منها، حتى أنه خلال العقد الأخير من ذلك القرن

¹ محمد صلاح السباعي بكري الشرييني، مصدر سبق ذكره، ص31.

استطاعت بعض من هذه الشركات مثل شركة سنجر الأمريكية لآلات الحياكة، وشركة ستاندر أول، وشركة جنرال الكتريك، وشركة آلات تسجيل النقد الوطنية أن تؤسس لها بعض المنشآت في الخارج.

وفي نفس الوقت استطاعت بعض الشركات الوطنية، أن توسع دائرة نشاطها هي الأخرى و حدودها الوطنية، منها شركة فريدريك باير الألمانية، التي أقامت مصانع للصبغة في مدينة المباني بنيويورك في عام 1865م، وفي موسكو في عام 1876م وفي فرنسا عام 1882م وفي بلجيكا عام 1908م، كما أقام الفريد نوبل المخترع السويدي للديناميت، مصنعا للمواد المتفجرة في عام 1866م في هامبورج.¹

كما ترتب على إعتناق بعض الدول لمذهب الحماية، الذي إنتشر في العقد الثامن من القرن التاسع عشر، إلى توسع بعض الشركات في عملياتها عبر حدودها الوطنية، فقد قامت حكومات كثيرة بإدخال نظام التعريف الجمركية، لكي تخفض حجم وارداتها من بعض السلع، ولكي تسرع في نفس الوقت بنمو صناعاتها الوطنية، مما شجع بعض الشركات على نقل عملياتها الإنتاجية أو جزء منها إلا البلاد التي تعتق حكوماتها هذا الذهب.

وساعد في ذلك تحسن وسائل النقل والمواصلات، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام تلك الشركات لممارسة درجة من السيطرة على مثل تلك العمليات، علاوة على ما بدأ لها إقتصادا للنفقات، تفضيل تصنيع منتجاتها في الأسواق الخارجية قرب المستهلك الأخير عن تصنيعها في وطنها الأم.

في أوائل القرن العشرين، توسعت الشركات عبر الوطنية (متعددة الجنسيات)، وخاصة الشركات الأمريكية في نقل عملياتها الإنتاجية بالخارج، فانتشرت في أوروبا و خاصة بريطانيا التي كان يتم تصنيع كثير من الآلات الزراعية و آلات الطباعة وماكينات الخياطة، وغير ذلك من الصناعات الأخرى بمعرفة الشركات الأمريكية، التي أصبحت مصدر قلق لبعض الأوروبيين، حيث كتب مكنزي (إن الولايات المتحدة الأمريكية قد غزت أوروبا ليس بالرجال المسلحين ولكن بالبضائع المصنعة) مشيرا بذلك إلى فيضان الواردات من السلع المصنعة من الولايات المتحدة الأمريكية وتأسيس شركاتها الإنتاجية التابعة لها في أوروبا.²

ولكي نتمكن من معرفة تاريخ الشركات المتعددة الجنسيات لآبد من التطرق، المراحل التي مرت بها كما يلي:

¹Christopher, TUGENDHAT, op, Cit. p 13.

محمد عبده سعيد إسماعيل، الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر رسالة لنيل درجة الدكتوراه
²مقدمة لجامعة عين شمس، 1986م، ص6.

المرحلة الأولى ما بين 1840-1914:

وتميزت هذه المرحلة بالانتشار الشركات المتعددة الجنسية في المستعمرات التابعة لدولها الأصلية، و الاستثمار فيها بأقصى جهد بغية استغلال الموارد المتاحة، المادية و البشرية، ومثال ذلك الشركات البترولية STANDAR OIL و BRITISH PETROLEUM...الخ، ثم ظهرت شركات في مختلف الميادين كالشركات المتخصصة في المانوفاكنتورية والتي ظهرت سنة 1860، ونذكر على سبيل المثال، المصنع الذي أنشأه المخترع السويدي ALFRED NOBEL سنة 1866، في ألمانيا، والخاص بالديناميت.

وكذلك المنتج الأمريكي المتخصص في صنع آلات الحياكة SINGER الذي أقام مصنع في GLOSGIW بحيث أنتج ووزع بنفس الشكل والعلامة في العالم، وعليه فقد اعتبر أول شركة متعددة الجنسية. خلال السنوات ما بين 1880-1890 سجل تمركز صناعي مكثف في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تجمعت أكثر من 5000 شركة حول 300 احتكار سيطرة على الصناعة، بالرغم من وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة.

كما تفاجأ البريطانيون في سنة 1901 عندما اكتشفوا المصنع WESTING HOUSE يخضع للرقابة الأمريكية، وهو لشركة فورد لصناعة السيارات، التي تصنع ربع سياراتها في بريطانيا في سنة 1914.

المرحلة ما بين 1914-1945:

عرفت هذه المرحلة ركودا اقتصاديا ويرجع هذا التخوف من الحرب، بحيث عملت كل الدول الكبرى على عدم السماح لشركاتها بالتنقل إلى الخارج، بحيث بلغت الوطنية ذروتها وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، مثلا ألمانيا كانت تفرض على الشركات بأن تكون ألمانية 100 %، كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الإجراءات.

كما شكلت النقود عائقا آخر في مجال الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب، وذلك بسبب المخاطر التي ظهرت وتجلت ذلك في انتشار التضخم بشكل كبير وتبعه بعد ذلك انكماش اقتصادي في سنة 1929، وهذا أدى إلى انهيار اقتصادي عالمي أثر بشكل كبير على المبادلات الدولية.

وكان لقيام بعض الدول بفرض كثير من القيود و الحواجز على التجارة الدولية، عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، أن شجع تلك الشركات على تخطي تلك القيود، من خلال التوسع في إنشاء عدد كبير من المنشآت الصناعية في مناطق الأسواق الدولية أو بالقرب منها، للحفاظ على تلك الأسواق كمنافذ لتصريف منتجاتها، وقد إستمر عدد تلك الشركات في تزايد حتى بلغ عدد الشركات الأمريكية التي أسست في الخارج في

عام 1929م حوالي 1057 شركة، منها 146 شركة كانت تعمل في كندا التي تفضلها كثير من الشركات الأمريكية، لقربها من ناحية واستقرارها السياسي من ناحية أخرى، عكس أوروبا التي كانت مهددة في ذلك الوقت من الإتحاد السوفياتي من ناحية، وبعدها وعدم الاستقرار السياسي في بعض بلدانها من ناحية أخرى.¹

المرحلة ما بين 1945-1970:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، خرجت الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى قوة اقتصادية في العالم، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي لها ثلاث مرات، كما تضاعفت الصادرات أربعة مرات في عام 1948م عن مستوى عام 1938م، وقد شجعت الحكومة الأمريكية الشركات الأمريكية على الاستثمار بالخارج، فضلا عن قيام الحكومات الأوروبية بتشجيع الاستثمار في بلادها، وعرضت العديد من الاغراءات و الحوافز الضريبية لتلك الشركات، وترتب على ذلك زيادة الاستثمارات المباشرة الأمريكية في الخارج، وكذا توسع الشركات الأوروبية في استثماراتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذا أدى إلى نمو و تطور الشركات متعددة الجنسية وأصبحت اهم أداة للاستثمار عبر الحدود الدولية، وأصبحت تلك الشركات تظهر كقوة مؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية،²

وأصبحت تؤثر بشكل متزايد على النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

كما عرفت أيضا هذه المرحلة توسع كبير في مجال الاستثمارات الدولية المباشرة، ففي سنة 1957 توقفت الشركات الأمريكية على نظيرتها الأوروبية، بحيث بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا حوالي 4.151 مليون دولار، بينما بلغت الاستثمارات الأوروبية في أمريكا حوالي 3.753 مليون دولار، وفي سنة 1962 بلغت الاستثمارات الأمريكية في أوروبا 21.554 مليون دولار، وحجم الاستثمارات الأوروبية في أمريكا في نفس السنة 8.510 مليون دولار.

ويظهر جليا من خلال هذه الأرقام التفوق الواضح للشركات الأمريكية على الأوروبية وفي الحقيقة يرجع هذا أساس إلى الامتيازات التي حققتها أمريكا بعد الحرب، ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات الأوروبية تواجه مشاكل مالية نظرا للمشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها دولها، كانت الشركات الأمريكية تتمتع بحرية كبيرة في مجال الاستثمار في الخارج.

¹ محمد صلاح السباعي بكرى الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص33.

² محمد عبده سعيد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 8-9.

كما عملت الحكومة الأمريكية على تقديم كل التسهيلات لشركات الاستثمار في الخارج بل وأكثر من ذلك، فقد عملت إلى إبرام اتفاقيات مع الدول على منح التسهيلات وضمان استثماراتها بالخارج وترحيل الأرباح إلى البلد الأم.

المرحلة ما بعد 1970:

وفي هذه المرحلة نسجل ظهور كلا من الشركات الأوروبية واليابانية بشكل كبير وذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها حكوماتها، والدعم المقدم لشركاتها المتعددة الجنسيات، حتى تستطيع مواجهة الشركات الأمريكية التي كانت تسيطر قبل هذه المرحلة بشكل كبير على الاستثمارات المباشرة في الخارج.

كما ينبغي الإشارة إلى ظهور بعض الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية مثل: البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، جمهورية كوريا، تايوان، هونغ كونغ، ماليزيا.

المرحلة ما بعد الثمانينيات:

في بداية الثمانينيات دخل العالم مرحلة جديدة عرفت باسم العولمة، والتي امتازت بتعميق تدويل النشاط الاقتصادي، وتوحيد وتجانس الاقتصاد العالمي، فازدادت التبعية الاقتصادية للبلدان التي ظهرت، وازدادت التبادلات عبر الحدود للسلع، الخدمات، رؤوس الأموال. فبين 1986 و 1996 ارتفع حجم المبادلات الدولية للسلع و الخدمات بنسبة سنوية متوسطة تقدر بـ 6.2 % بوتيرة أعلى بمرتين من نمو المنتج العالمي، الذي يتنامى في نفس الفترة بمعدل 3.2%. وقد كانت لهذه الظاهرة انعكاسات كبيرة على الشركات بما فيها المتعددة الجنسيات وهذا من خلال:

- عولمة الطلب: حيث تطورت الحاجات والسلوكيات المختلفة للمستهلكين نحو نموذج موحد، وهذه الظاهرة تتعدى منتجات الاستهلاك الواسع، فنجد الشركات تطلب نفس المواد الأولية، نفس المعدات...إلخ.
- عولمة العرض: التي تدفع الشركات إلى تبني إستراتيجيات دولية متجانسة مثل: تنظيم توزيع دولي داخلي للعمل بتمركز البحث والتصميم للبلدان المتقدمة، الإنتاج حيث اليد العاملة المنخفضة التكلفة، التوجه نحو عرض نفس المنتجات بنفس الطريقة في العالم بأسره، كما لو أن العالم يشكل سوق واحدة.

- عولمة المنافسة: وهي نتيجة منطقية للعنصرين السابقين، وذلك نظرا لتلاقي الشركات في نفس الأسواق وبنفس المنتجات العالمية، الشيء الذي يحتم على الشركة التي تريد الحصول على ميزة تنافسية أن تكون قادرة على التفاعل والتأقلم مع حركات منافسيها على الساحة العالمية بأكملها.¹

- استراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية؛

- الاستراتيجية الأفقية (إستراتيجية السوق)؛

- الاستراتيجية العمودية (إستراتيجية تدنئة التكاليف).

وتنطبق الإستراتيجية الأفقية أو السوقية على قرارات المستثمر الأجنبي التي تهدف إلى الإنتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الإستراتيجية الأكثر تماشيا مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي و المتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعا (إستراتيجية التوسع شمال- شمال) وعلى العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنئة التكاليف أو الإستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (إستراتيجية التوسع شمال-جنوب) و ذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم بين البلد المستثمر و البلد المضيف، كما ان سعي الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن اقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي(استراتيجية النفاذ).²

المطلب الرابع: استراتيجيات شركات متعددة الجنسية في توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر.

تختلف استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في تحديد مناطق الاستثمار حسب أهدافها الاستراتيجية ووضعية المنافسة في السوق و خصائص البلد المضيف للاستثمار، كما تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على خيارات الاستراتيجية على المستوى الوظيفي و التي تعني بتطوير أنظمتها الخاصة بالتمويل و الانتاج ،التسويق و البحوث و التطوير و الرقي بها إلى المستوى الذي يتيح لها تحقق الاستفادة القصوى من اقتصاديات الحجم، انخفاض الأسعار، تنميط الأجزاء، إدارة الجودة الشاملة، كما تعتمد على طرق و استراتيجيات تخص أنماط الدخول إلى الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات أساسية هي:

¹ شريفة جعدي وآخرون، "أثر استثمار الشركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة(2006-2012)"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد01، ديسمبر 2014.

² دلال بن سميحة، مصدر سبق ذكره، ص 24.

1- استراتيجية النفاذ للموارد الطبيعية؛

2- الاستراتيجية الأفقية أو التكامل الأفقي (استراتيجية السوق):

تعني هذه الاستراتيجية قيام الشركة بإضافة وحدات أعمال استراتيجية لإنتاج نفس المنتجات أو الخدمات أو تصنيع منتجات متشابهة ومكملة لمنتجاتها وخدماتها الأساسية، تطبق استراتيجية التكامل الأفقي عندما تقوم المنظمة بشراء شركات صناعية في نفس القطاع الصناعي أو عندما تقوم بإنشاء منشآت أو وحدات أعمال استراتيجية جديدة وذلك لغرض تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين أو العملاء أو المشترين الصناعيين أو سبب ظهور استثمارية جديدة للمنظمة.¹

كما فعلت شركة فولكس فاجن باتباعها لشركة أودي وشركة سكودا الرائدة في شمال أوروبا.

فبالنظر يمكن لهذه الاستراتيجية أن تمكن الشركة التي تنتهجها من:

- تنمية السوق الذي تتعامل فيه وتوسيع عدد الدول المضيفة التي تتعامل معها في ظل المنتجات الحالية التي تقوم بإنتاجها؛

- تنمية وتطوير المنتج الرئيسي الذي تقوم بإنتاجه أو إضافة منتج مكمل يمكن لها بيعه في الدول المضيفة الحالية التي تتعامل معها.

وأحسن مثال يمكن الاستدلال به هو ما قامت به شركتي فولفو ورونو حيث اعتمدتا على استراتيجية التركيز الأولي، بتركيزها على قطاع السيارات الصناعية والثانية بالتركيز على قطاع السيارات النفعية وكلتاهما على استراتيجية التكامل الأفقي.²

حيث قامت شركة فولفو بشراء كل نشاطات شركة رونو المتعلقة بإنتاج السيارات الصناعية وبهذا وصلت إلى الاستحواذ على 27 من السوق الأوروبية و24 من السوق الأمريكية وهذا ما جعل منها أول مصنع للسيارات الصناعية على المستوى الأوروبي والثانية على المستوى العالمي في هذا المجال من الصناعات، كما مكنتها هذه الاستراتيجية من تحسين موقعها السوقي في شمال القارة الأوروبية والولايات المتحدة، بالإضافة إلى بلوغها اقتصاديات الحجم، وتطوير منتجاتها لبلوغ المواصفات الأوروبية والأمريكية.

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص220.

² Giorgio PELLICELLI, *Stratégie d'entreprise*, édition de Boeck université, 2002, p282-283.

أما شركة رونو فقامت بشراء 70 من أصول الشركة الكورية سامسونغ موتور، واتبعها باتفاق شراكة أخرى مع شركة نيسان ثم قامت بشراء الشركة الرومانية داسيا والتي تعمل في نفس مجال صناعتها، بانتهاجها هذه الاستراتيجية عززت موقعها في أسواق السيارات النفعية وخاصة السوق الأوروبية الجنوبية وشمال إفريقيا.

3- الاستراتيجية العمودية التكامل العمودي (إستراتيجية تدنية التكاليف):

وهي استراتيجية النمو التي تستلزم الدخول باستثمارات جديدة بهدف التكامل الامامي (الامتدادات الامامية) او التكامل الخلفي (الامتدادات الخلفية) أو اختيار تنفيذ كليهما في نفس الوقت.

ويقصد بالتكامل الامامي توسيع الأعمال المساندة لمخرجات النظام الإنتاجي من سلع و خدمات، كإنشاء متاجر بيع الجملة من قبل الشركات أو إنشاء شركات متخصصة بالنقل و التوزيع وذلك من اجل رفع نسبة الأرباح و تحقيق مرونة أكبر من قنوات التوزيع و النقل و المحافظة على سلامة و نوعية المنتج النهائي، أما التكامل الخلفي فيعني توسيع الأعمال التي تدعم عناصر المدخلات في النظام الانتاجي من مواد أولية و طاقة أو أجزاء و سلع شبه مصنعة، من الأمثلة المعروفة لهذا النوع من التكامل هو دخول اغلب الشركات الكبرى للمشروبات في مجال تصنيع القارورات الزجاجية والبلاستيكية لغرض تحقيق مستوى أعلى من السيطرة على نوعية المنتج النهائي و خفض التكاليف إلى أدنى حد .

كما أن استخدام هذه الاستراتيجية يؤدي إلى خلق سوق داخلية بين الشركات التي تعمل في نفس المجال كمجالات صناعة مواد التعدين و مواد البناء و الآلات، بالإضافة إلى ما سبق فإن هذا التكامل يؤدي إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين الشركات متعددة الجنسيات و مشروعاتها التابعة أو فروعها المختلفة، وهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات و تعرف *intra-firm*، و ينبع ذلك من أن المنتج النهائي للشركة متعددة الجنسيات يمثل مجموعة مكونات أجزاء من إنتاج شركات أخرى.¹

وتتطبق الاستراتيجية الأفقية او السوقية على قرارات المستثمر الاجنبي التي تهدف إلى الانتاج للسوق المحلي في البلد المضيف، وتعتبر هذه الاستراتيجية الأكثر تماشياً مع طبيعة الاستثمار الأجنبي في شكله الحالي و المتمركز فيما بين الدول الأكثر تصنيعاً (إستراتيجية التوسع شمال- شمال) و على العكس من ذلك فإن إستراتيجية تدنية التكاليف أو الاستراتيجية العمودية تعبر عن حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية (استراتيجية التوسع شمال- جنوب) و ذلك في ظل عدم تساوي مستويات التقدم

¹ Giorgio Pellicelli, op.cit, p281.

بين البلد المستثمر و البلد المضيف، كما ان سعى الشركات متعددة الجنسيات إلى الوصول إلى تحقيق بعض المزايا النسبية يدفعها إلى البحث عن أقصر الطرق للوصول إلى الموارد، خاصة بالنسبة للاستثمار في القطاع الأولي (استراتيجية النفاذ).¹

بالإضافة إلى الاستراتيجيات السابقة يمكن للشركات متعددة الجنسيات ان تنتهج استراتيجيات اخرى منها:

1- الاستراتيجيات الوظيفية:

تتمثل الاستراتيجيات الوظيفية في أن لكل وحدة وظيفية استراتيجية خاصة بها و لكنها تدخل تحت لواء الاستراتيجية العامة أي أنها تساعد على تحقيق الأهداف العامة للشركة، ويمكن تقسيم الاستراتيجيات الوظيفية كالتالي:

- استراتيجيات التمويل في الشركات متعددة الجنسيات:

تهتم هذه الاستراتيجية بالخيارات ذات الابعاد المالية، و تتخذ هذه القرارات الاستراتيجية كقرار التمويل، و قرار الانفاق الاستثماري و تحديد التوجهات الرئيسية لتوزيع الأرباح في حدود سلطة الإدارة العليا لان لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركة كما أنها تمكنها من تجنب المخاطر في بيئة تتعدد فيها و تختلف التقلبات و المخاطر التي تتعامل معها كمخاطرة خسارة العائد و تقلبات اسعار الصرف، وهناك عدة خيارات تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات فيما يخص قرارات البحث عن مصادر التمويل الداخلية و الخارجية التي تقوم بها.

اولا : التمويل الداخلي.

يعتبر هذا النوع من التمويل الشكل الأول لتمويل الشركات، و المسمى ايضا بالتمويل الذاتي، و يتمثل في مجموع مساهمات الشركة الأم و قروضها الممنوحة إلى مجموع فروعها العاملة، كما يعتبر التمويل الداخلي عن الوضعية التي تلجأ فيها الفروع التي هي بحاجة إلى سيولة إلى الحصول على تمويلاتها اللازمة من الفروع الأخرى حيث تكون السيولة فيها فائضة عن الحاجة، لذا فان هذا المصدر أصبح يشكل أهم المصادر في تمويل نشاطات الشركة و مجموع فروعها، فلقد بلغت نسبة التمويل الداخلي لفروع الشركات الأمريكية العاملة في مختلف الأسواق العالمية ما يزيد عن 70% من مجموع تمويلاتها.²

¹دلال بن سمّنة، مصدر سبق ذكره، ص24.

² تقرير الانكثاد، تقرير الاستثمار العالمي 1998، الامم المتحدة، جنيف ونيويورك، 1998، ص 303.

أ- مفهوم سعر التحويل:

يرى "تزنكوتا" و آخرون ان سعر التحويل هو عبارة عن: "السعر المحدد لتحويل أو بيع السلع بين الشركات المرتبطة ببعضها البعض أو بين المركز الرئيسي (الشركة الأم) وفروعها في الاسواق الدولية أو عبارة عن الثمن المحدد لبيع السلع بين فروع عائلة الشركة الواحدة.

كما تعتبر هذه الآلية عن التحكم في الاسعار، إما بالتخفيض أو بالرفع التعسفي، و ذلك من أجل التهرب من الضريبة على أرباح الشركات، و على الأرباح المحولة إلى الشركة الأم، كما تعتبر أداة فعالة لتحويل الأرباح نحو الفروع غير الانتاجية الخاضعة لضريبة منخفضة، و المتوطنة مثلاً حيث تطبق تشريعات خاصة في هذا المجال كالجناات الجبائية، وهي تسمح للشركة التقليل من الحقوق الجمركية، وذلك بتخفيض أسعار الواردات مثلاً، بالتالي فهي تكتسب الشركات متعددة الجنسية الوسيلة الفعالة لتخطي عدة عقبات في سبيل تحقيق أهدافها، و تتيح لها فرصة تنمية و تعزيز المركز التنافسي لفروعها و حتى مراكزها الرئيسية.¹

ب- أنواع اسعار التحويل:

ترتبط سياسات ترحيل الأموال بتدخل عوامل متعددة، والتي تحدد الطريقة التي تلجأ الفروع من أجل توصيل أرباحها إلى الشربة الأم، وتستخدم الشركات نوعين من أسعار التحويل بحسب جراي Gray:

1- سعر التحويل داخل الدولة الواحدة:

وهو السعر الذي يستخدم في تحويل السلع المصنعة في إحدى الدول لكي تباع من خلال فرع آخر في البلد، حيث ان الفرع الذي يقوم بالتصنيع لا يقوم بالبيع في هذه الدولة، وهذا السعر عبارة عن اجمالي تكاليف التصنيع زائد 10 % لتغطية النفقات الإدارية مقابل هامش ربح التشغيل وتغطية المصاريف الإدارية.

2- سعر التحويل من دولة لدولة أخرى:

هو ثمن البيع للسلع المصنعة في إحدى الدول والتي يتم بيعها في دولة أخرى وهذا الثمن يزيد عن الأول بنسبة 10% لتغطية النفقات الإدارية الإضافية الناتجة عن جهود البيع خارج الدولة وتحقيق هامش ربح.

تحقق أسعار التحويل بالإضافة إلى توفير التمويل مأرب أخرى للشركات متعددة الجنسيات والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

¹ عبد السلام ابو قحف، التسويق الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 327-328.

- تخفيض الأعباء الضريبية وزيادة العائد؛

- التغلب على قيود التجارة؛

- تنمية المركز التنافسي في الاسواق الدولية؛

- زيادة مستوى التغلغل في الأسواق العالمية؛

- كسر القيود على الأرباح.

ثانيا: التمويل الخارجي.

كما يمكن لهذه الكيانات ان تلجأ إلى مصادر إقراض وتمويل خارجية، أي تعتمد على القروض الخارجية عن طريق البنوك أو مصادر الإقراض الأخرى أو طرح أسهمها للتداول في البورصات، وينقسم التمويل الخارجي عن طريق الإقتراض أو عن طريق المساهمين.

أ- التمويل بالاقتراض:

هذه الطريقة هي الشائعة الاستخدام في التمويل حيث يتم التمويل عن طريق الدين وهذا عبر عمليات الاقتراض من البنك بشكل مباشر أو من بيوت المال أو من خلال إستصدار سندات وأوراق مالية متعلقة بهذا الشأن، وتتم عملية الاقتراض من البنوك العالمية أو البنوك المحلية في البلدان التي تعمل بها، إضافة إلى إمكانية طرح السندات في الاسواق الخارجية محسوبة بعملات أجنبية متداولة في أكثر من سوق من الاسواق التي تعمل بها بخلاف سوق مال بلدها الأم.

ب- التمويل من خلال المساهمين:

وهو النوع الثاني من مصادر الاقتراض ويعني قيام الشركة بطرح أسهم وسندات في البورصات في الاسواق أسواقها الأم أو الاسواق الخارجية التي تعمل فيها، وتنتج عن عملية طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة مثل نيويورك، طوكيو، لندن، فرانكفورت، وغيرها بل أيضا فيما يسمى بالأسواق الناهضة، هونغ كونغ، سنغافورة، وغيرها، إمكانية وجود مساهمين من كل دول العالم يمكن أن تصب مدخراتهم في هذه الشركات، وبالتحديد من خلال حوافظ الاوراق المالية لدى البنوك المتلقية لتلك الاستثمارات.

لكن يعد الاستثمار ففي الشركات متعددة الجنسيات مفهومها جديدا في غالبية الدول، فمثلا في اليابان لا تشجع الحكومة قيام استثمارات اجنبية مباشرة في اقتصادها وشركاتها القائمة أو أن يندفع الاقتصاديون اليابانيون وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في شركات أجنبية.

2- استراتيجيات الدخول للأسواق الدولية عن طريق التصدير:¹

تعتمد الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات بصفة خاصة على عدة أشكال وطرق واستراتيجيات في سبيل اختراقها وغزوها للأسواق الدولية ويتوقف اختيارها أو تفضيلها لأسلوب معين دون الآخر، بناءا على خصائص المنسأة من جهة، ومحيطها من جهة أخرى، وهذا ما أثبتته الدراسات التجريبية، بأن أشكال الالتزامات تتغير حسب العوامل التالية:

2-1- طبيعة الاختلاف بين الدول المضيفة، من حيث درجة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، النظام السياسي المطبق، و الأهداف التي تسعى على بلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي؛

2-2- حجم المنشأة، أهدافها، و درجة دولية نشاطها، وعدد الأسواق العالمية التي تخدمها؛

2-3- أنواع و جودة الخدمات و المنتجات التي تقدمها إلى السوق الدولي، و مجالات النشاط؛

2-4- عوامل ترتبط بالأرباح و التكاليف المتوقعة، و متطلبات الاستثمار المالية و الفنية، و الأخطار التجارية و غير التجارية؛

2-5- درجة المنافسة في الاسواق الدولية، وخصائص النشاط الذي تمارسه الشركات الدولية.

أما جملة الاساليب و الاستراتيجيات المتعددة فقد اختلف فيها كثيرا لذا سوف نقتصر في دراستنا على تلك الشائعة منها والتي تتمثل فيما يلي:

- التصدير المباشر وغير المباشر؛

- الاتفاقيات التعاقدية؛

- الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛

- التحالفات الاستراتيجية.

¹فاضل محمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص 37.

الفرع الأول: التصدير

يعد التصدير أبسط طريقة، تستطيع بها المنشأة الدخول إلى الأسواق الأجنبية ويقصد به قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدماتية، معلوماتية، مالية وثقافية، سياحية وبشرية إلى دول واسواق دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة، و توسيع و نمو و انتشار، توفير فرص العمل، التعرف على ثقافات البلدان الأخرى و الحصول على تكنولوجيات جديدة و ...إلخ.¹ وهي تنقسم إلى فرعين:

أ- التصدير المباشر:

ويعني تسويق السلع والخدمات والأفكار بين الشركات العالمية مباشرة دون وجود وسيط وجود اتفاقيات وتفاهم مشترك.

ب- التصدير غير المباشر:

ويشير إلى تسويق السلع والخدمات والأفكار بين الشركة البائعة إلى الشركة المشتريّة عبر وسيط يقوم بعملية التسويق، أي أن الشركة البائعة تسلم السلع والخدمات إلى الوسيط الذي يقوم بدوره ببيعها إلى الشركة أو الشركات المشتريّة.

الفرع الثاني: الاتفاقيات التعاقدية.

تعرف الاتفاقيات التعاقدية على انها عبارة عن ارتباط طويل الأجل بين شركة دولية وشركة في دولة أخرى، يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا، وحق المعرفة، من الطرف الأول إلى الطرف الثاني، دون استثمارات في أصول مادية من طرف الشركة الدولية.

أولاً: عقود التراخيص.

تعد هذه العقود من أهم الطرق التي تعتمد عليها الشركات في حال أرادت النفاذ إلى الأسواق العالمية وتعتمد إليه الشركات في الحالات التالية:

أ- الحالة الأولى: التراخيص اللاضطرارية.

¹فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، اليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص15.

تعتمد الشركات الأجنبية في حالة الدول التي ترفض التملك المطلق لمشروعات الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات، وإزاء هذا الموقف، تضطر الشركات المعنية إلى إبرام عقود يتم بمقتضاها، بيع براءة الاختراع أو التراخيص في هذه الدول، كوسيلة لاقتحام هذه الأسواق، بالإضافة إلى ذلك، توجد حالات أو ظروف أخرى، تتلخص في الآتي:

- حالة صغر حجم السوق بالدولة المضيفة، وعدم ربحيته في الأجل الطويل؛

- حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالدولة المضيفة.

ب- الحالة الثانية: التراخيص الاختيارية

في هذا الوضع، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل منح تراخيص الانتاج، أو التسويق كأسلوب للدخول إلى الأسواق الدولية، بالرغم من تواجد فرص الاستثمار المباشر بأشكاله المختلفة في هذه الأسواق، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب، أهمها:

- عدم توافر المالية اللازمة للاستثمار المباشر بالدول المضيفة؛

- ضعف الدرة والخبرة التسويقية بالسوق المضيف؛

- ارتفاع كفاءة الشركة المعنية في مجالات التنمية والبحوث مقارنة بقدرتها المالية والتسويقية؛

- الرغبة في بيع التراخيص واستعمالها كبديل للتصدير؛

- الرغبة في اختيار السوق الدولي كمرحلة أولية، قبل الدخول في الاستثمار المباشر؛

- الرغبة في تقليل حدة المخاطرة والتكاليف.

تتيح عقود التراخيص جملة من المزايا، نلخصها في النقاط التالية:¹

* تعتبر وسيلة سهلة وسريعة للنفاذ للأسواق الخارجية، نظرا لأنها لا تتطلب رؤوس أموال للخارج؛

* يعتبر الترخيص بديل جيد مقارنة بإسترداد نفس المنتج، وخاصة في حالة ارتفاع أسعاره العالمية؛

* يمثل الترخيص مصدرا ثابتا ومضمونا للدخل بالنسبة للشركة المانحة له، مقارنة بالدخل عن

الاستثمار المشترك التي تتسم عوائده بالتقلب؛

يحي سعيد علي عيد، بحوث التسويق و المصدر الناجح، دار الامين للطباعة و النشر و التوزيع، مجهول بلد النشر، ط 1، 1997¹، ص 86.

- * يزيد الترخيص من عمر المنتجات في مرحلة النضج، من خلال إنتاجها وتسويقها في أسواق جديدة؛
- * تستفيد الشركات المحلية المرخص لها من تطوير منتجاتها في الخارج من جراء نقل التطورات الجديدة، مما يسمح لها بتوفير نفقات البحوث والتطوير؛
- * يعتبر الترخيص أنسب بدائل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وخاصة في حالات التخوف من تأميم الاستثمارات، وارتفاع تكاليف الشحن للسوق المستهدف، أو خطر استرداد المنتج المعني.
- ثانيا: عقود الامتياز الدولي.

هو شكل خاص من أشكال عقود التراخيص، بحيث تقوم شركة دولية بمنح حق الامتياز أداء عمل معين لشركة محلية في دولة أخرى، تحت الاسم التجاري للشركة صاحبة الامتياز، خلال فترة زمنية معينة، وفي مكان محدد، مقابل الحصول على عائد مالي من الحاصل على الامتياز، وهو يعد خيار استراتيجي لدخول الأسواق العالمية من خلال منح الشركة الأم، و التي تكون شركة كبيرة ذات إمكانيات مالية وفنية متقدمة في العادة، حق استخدام علامتها التجارية أو بيع منتجاتها إلى شركات صغيرة في مناطق متفرقة و بلدان متعددة، للامتياز ثلاثة أشكال هي:

أ- امتياز المنتج: يقوم من يحصل على هذا الامتياز بدفع الأجر و الرسوم إلى الشركة الأم صاحبة الامتياز بما يسمح له بحق بيع المنتج الذي يحمل العلامة التجارية للشركة الأم و الذي يشتريها من صاحب الامتياز ثم يعيد بيع هذه المنتجات.

ب- امتياز التصنيع: يقوم من يحصل على هذا الامتياز بإنتاج و توزيع منتجات الشركة الأم و استخدام المواد الخام و التركيبة الفنية لإنتاج التي تعمد بها الشركة الأم ذاتها.

ج- امتياز تأسيس بعض الأنشطة: يصبح من يحصل على هذا الامتياز حق تأسيس

نشاط يحمل اسم صاحب الامتياز و نفس المظهر الخارجي للشركة الأم، وخير مثال على ذلك سلاسل مطاعم الوجبات السريعة (مكدونالدز، كنتاكي، بركر كنك، بيتزا هت).

وهناك أنواع أخرى والتي تتمثل في: ¹

¹ باسم حمادي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص30.

عقود تسليم المفتاح أو المنتج: وفي هذا النوع يقوم الطرف الأجنبي (بناءً على عقد) بينه وبين الطرف المحلي بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه لغاية الوصول إلى مرحلة التشغيل حيث يتم تسليمه إلى الطرف المحلي الذي يقوم بدفع الكلفة أو بدل أتعاب إلى الطرف الأجنبي.

عقود التصنيع وعقود الإدارة: هي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات القانونية التي يتم بمقتضاها قيام الشركة متعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل مشاركة في الأرباح.

صفقات التعاقد من الباطن: هو عبارة عن اتفاقية بين شركتين تقوم إحدهما (المقاول الباطن) بإنتاج و توريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية لسلعة معينة إلى الطرف الثاني (الأصيل) والذي يقوم باستخدامها في إنتاج سلعة بصورتها النهائية و بعلامتها التجارية، أي ان الأصيل يزود المقاول الباطن بالمواد الخام المطلوبة لتصنيع مكونات السلعة، ثم يقوم بتوريدها للأصيل.

ثالثاً: استراتيجيات الدخول إلى الاسواق الدولية عن طريق التملك.

تعتمد هذه الاستراتيجية على أن تكون الشركة الأجنبية طرفاً في المعادلة وتعرف أيضاً بأنواع الاستثمارات الأجنبية، أي تواجد الشركة على إقليم الدولة المضيفة عكس التراخيص وحقوق الامتياز، أو التحالفات الاستراتيجية وهذا من أجل الظفر بمواقع سوقية جديدة.

أولاً: التحالفات الاستراتيجية.

تعرف التحالفات الاستراتيجية العالمية على أنها، شراكة بين شركتين أو أكثر من دول مختلفة ترتبط معا لتحقيق مشروعات معينة، أو التعاون في مجالات مختارة من الأعمال أو هي قيام منظمتين أو أكثر بالاشتراك في الموارد و النشاطات من أجل تنفيذ استراتيجية معينة وهو ما يدخل في ايطار التعاملات الودية، أما أسباب دخول الشركة في تحالفات أو اتحادات مع شركات أخرى للتعاقد أو التكافؤ التنافسي، أو الحصول على المزايا التنافسية فضلاً عن إعتمادها لإنتاج و إدارة الإبداعات المشتركة، يمكن للتحالفات الإستراتيجية أن تتخذ عدة أنواع والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- التحالفات الوظيفية: التحالفات الإستراتيجية الوظيفية قد تكون ضيقة المجال و ترتبط فقط في منطقة وظيفية واحدة من العمل وفي هذه الحالات يكون تكامل الاحتياجات للشركات المساهمة أقل تعقيدا و بذلك فالتحالفات المستندة و ظائفيا عادة لا تأخذ شكل الاتحاد بالربح و الخسارة.¹

ب- التحالفات الانتاجية:

يساهم التحالف الانتاجي في تعزيز قدرات المتحالفين أو أحدهم، حيث هناك العديد من الشركات الأمريكية، اليابانية، و الآسيوية، التي تقيم مصانعها خارج حدودها الإقليمية تحقيقا لإحدى المزايا المذكورة أعلاه، وخير مثال على ذلك التحالف الاستراتيجي الانتاجي بين شركتي جنرال موتورز و تويوتا، حيث يتيح ذلك للأولى فرصة تعلم المعرفة الإنتاجية الخاصة بشركة تويوتا في مجال السيارات صغيرة و متوسطة الحجم، في مقابل مساعدة تويوتا في الدخول إلى السوق الأمريكية، وبناءا عليه، فقد قامت الشركتين بالدخول في مشروع مشترك لإنتاج 200.000 سيارة سنويا.

ج- التحالفات التسويقية: إن التحالفات التسويقية هي تحالفات تتقاسم فيها شركتين أو أكثر خدمات التسويق أو الخبرات وفي أغلب الحالات فهي تربط شريكا يقدم منتجاتها أو خدماتها في سوق يكون الشريك الآخر له حضور فيه بحيث تساعد القادم الجديد بالترويج و الاعلان وتوزيع منتجاته أو الخدمات وأن هذه الشركة التي تم تأسيسها قد تتفاوض على سعر ثابت لما تبديه من مساعدة أو تشارك بنسبة مئوية بمنتجات القادم الجديد على أسس متبادلة، ويترتب على التحالفات في التسويق العالمي ما يلي:

1- الاشتراك في الاعلانات ذات المصالح المشتركة؛

2- الاشتراك في دراسة البحوث والتطوير بموازنة مشتركة؛

3- الاشتراك في دراسة التصميمات الصناعية الجديدة؛

4- الاشتراك في تغطية تكاليف دراسة السوق، مثل اشتراك أكثر من شركة تنتج الهاتف المحمول في ميزانية دراسة السوق في المغرب أو السوق الخليجي؛

5- التحالف بين عدد من حلقات التوزيع لتحقيق صفقات معينة بأسعار متفق عليها؛

6- التحالفات التجارية لإنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي.

¹ زكريا مطلق الدوري، احمد على صالح، مصدر سبق ذكره، ص142

د- التحالفات المالية:

ان التحالف المالي هو تحالف للشركات التي تريد تقليل المجازفة المالية المتعلقة بمشروعها، وقد يتشارك الشركاء بشكل متساوي في المساهمة في الموارد المالية للمشروع أو إن أحد الشركاء يساهم بالأمور المالية بينما يزود الطرف الثاني أو الشريك الخبرات الخاصة أو عمل أنواع أخرى من المساهمات بموازنة جزئية لنقصها في الاستثمار المالي.

هـ- التحالف بالبحث و التطور:

يركز التحالف على موافقة الشركاء على تحمل مصاريف البحث لتطوير منتجات أو خدمات جديدة ويمكن أن تنقسم التحالفات التكنولوجية إلى المجموعات التالية:

- تحالفات في شكل برامج المعنوية الفنية والتدريب؛
 - تحالفات بين المنتجين الكبار في نفس الصناعة؛
 - تحالفات بين المنتجين الكبار والمنتجين الصغار؛
 - تحالفات تكنولوجية في الصيانة والإحلال الاعتمادية؛
 - تحالفات بين الدول الصناعية في فرض الحظر على بعض الدول؛
 - تحالفات بين المنظمات الدولية، ومجموعة الدول النامية.
- بالإضافة إلى الاشكال السابقة يمكن للتحالفات أن تتخذ اشكالا أخرى:

1- التحالفات بين المنافسين:

هذه التحالفات تستلزم وجود شركات متنافسة بصورة مباشرة في نفس قطاع الصناعة، وعادة يكون هذا التحالف قصير الأجل، وفي معظم الأحيان لا يحقق الأهداف الاستراتيجية للطرفين.

2- تحالفات الضعف:

تتكون بين شركتين أو أكثر بهدف توحيد إمكانياتهم وتحسين موقعهم في السوق، وهذا النوع من التحالفات يفشل أو يتلاشى في النهاية أو قد ينتهي إلى إنتقال ملكية أحد الأطراف إلى الطرف الآخر.

3- تحالفات التمايزين:

تتكون بين شركة ضعيفة و أخرى قوية، وفي معظم الأحيان يبقى الضعيف ضعيفا و تنتقل الملكية إلى الطرف الأقوى، وهذا النوع من التحالفات لا يتعدى عمره خمس سنوات ويمثل الشكل التالي نطاق التحالفات الاستراتيجية الدولية.

و- التحالف الاستراتيجي بأسلوب الشراكة joint venture:

هو نوع خاص من التحالفات الاستراتيجية الدولية الذي تقوم اسلوب الشراكة من خلاله شركتين أو أكثر بالاشتراك معا في خلق وحدة أعمال جديدة، أو منظمة جديدة تكون بصفة قانونية مستقلة عن عائلتها (أي الشركة المؤسسة).

منظمات الشراكة تؤسس بصورة طبيعية كوحدات أعمال وتكون مملوكة من قبل الشركات المؤسسة وحسب حصة كل شريك.

هذه الحصة قد تكون متساوية بين الشركات المؤسسة، أو قد تكون حصص غير متساوية.¹

ومن هذا المنطلق نشير إلى أن التحالف الاستراتيجي هو مدخل مهم للشراكة في ميدان الأعمال بغرض الدخول أو التوسع في السوق الدولية و الذي يتطلب وجود تعاون بناء و مثمر بين شركتين أو أكثر، كل شريك أو مساهم في التحالف الاستراتيجي له دوافع العمل لمصلحته و لكنه محدد بالتعاون مع المساهمين الآخرين و ذلك باعتبار أن هذا التعاون هو أفضل طريقة للوصول إلى الأهداف المنشودة.

تستخدم المشروعات المشتركة الدولية لتحقيق أربعة أهداف إستراتيجية كما هو واضح في المصنوفة التالية:

¹هاني العميري، الإدارة الاستراتيجية في بيئة العالمية، ص43.

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم (02) الاهداف الاستراتيجية التي تحققها المشروعات المشتركة.

	منتجات جديدة	منتجات موجودة
اسواق جديدة	التنوع والدخول إلى أنشطة اعمال جديدة	لدفع المنتجات الحالية إلى الاسواق الأجنبية
اسواق موجودة	لإدخال منتجات أجنبية إلى الأسواق المحلية	لتعزيز أنشطة الأعمال المحلية

المصدر : هاني العميري، مرجع سبق ذكره، ص 44.

وهناك عدة اسباب جوهرية لتكوين هذا النوع من التحالفات الاستراتيجية الدولية يمكن ذكر بعضها على سبيل المثال:

- 1- العمل من أجل تحقيق التكامل المنظم في المهارات و الخبرات و التكنولوجيا التي تملكها منظمات مختلفة؛
- 2- ضمان الدخول إلى الأسواق الدولية بسرعة و سهولة؛
- 3- لسد الفجوة التكنولوجية بين المنظمات المتنافسة؛
- 4- الاستجابة الاستراتيجية لتحديات المنافسة الشديدة في هيكل الصناعة او في السوق.

خلاصة الفصل الاول

بعد دراستنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر وبالنظر إلى كل ما سبق الإشارة إليه، ندرك أن الاستثمار المباشر ظاهرة كانت موجودة منذ القدم، غير أنه كان في تفسير هذه الظاهرة بالمتغيرات الحديثة ونتائج العولمة التي غيرت مسرى الأمور نحو التدويل، مما فرض وجود طريق آخر لتصريف الإنتاج، ذلك بالاعتماد، إما على الاستثمارات المشتركة، التراخيص أو الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي، مما يعني الشركات متعددة الجنسيات.

وبعد أن أشرنا إلى مختلف النظريات مع توضيح وجهات نظر بعض المنظرين، وجدنا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن كل نظرية تعتمد على عناصر فردية مع إهمال العناصر الأخرى، ولا توجد نظرية تجمع كل العناصر وتفسرها ، على رغم أن كل الانتقادات الموجهة لمختلف النظريات تبقى نظرية دينينغ هي الوحيدة التي تجمع مختلف العوامل مع بعضها البعض، لكن تهمل التداخل والتأثر فيما بينها.

**الفصل الثاني: المناخ الاستثماري وقدرته التنافسية في
جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

إن مناخ الأعمال والذي ينحدر منه المناخ الاستثماري، يتغير باستمرار وخاصة في العشرينيات الأخيرة، بعد بروز نتائج العولمة وظهور الشركات متعددة الجنسية أصبحت البيئة الخارجية التي تتأقلم مع المعطيات العالمية لجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب، ذلك لتحصل على العملة الصعبة لتحسين ميزان مدفوعاتها، الحد من المديونية والنهوض باقتصادها نحو طريق واضح وإستراتيجية مدروسة، ذلك للحد من البطالة، وتغلب على الفقر وتحسين مستوى المورد البشري والذي ينتج عنه مهارات و كفاءات مؤهلة لتدمج في ميدان العمل.

كما لا ننسى نقل التكنولوجيا، كما فرض عليها هذا التغيير أيضا إعادة النظر في بعض القوانين، خاصة قانون المتضمن لترقية الاستثمار، الذي يعتبر عائق أمام المستثمر الأجنبي وكذا التعريفات الجمركية و ازدواجية الضرائب.

ولفهم أكثر هذا الموضوع والتعمق فيه تناولنا في هذا الفصل المناخ الاستثماري وقدرته التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبي المباشرة، ذلك من خلال التعريف بأهم المفاهيم الأساسية، ثم عرض مؤشرات قياس مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بيان موقع الجزائر في المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث تم اختيار جملة من المؤشرات التي تشترك في تحديد مناخ الاستثمار الملائم في الجزائر محاولة لتقديره.

المبحث الأول: المناخ الاستثماري و مؤشراتته الاقتصادية.

يعتبر المناخ الاستثماري الركيزة الأساسية والخطوة الأولى التي يأخذها المستثمر الاجنبي بعين الاعتبار عند محاولته الاستثمار في بلد آخر غير بلده الأصلي كما يعطي أهمية بالغة أيضا لبيئة الأعمال والتي تعتبر بيئة مشجعة أو منفرة للمستثمر وعليه اقترح في هذا المبحث شرح لمفرد المناخ الاستثماري و مختلف مكوناته ، وتعريف بالمؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار وكيفية حسابها وما هي المقومات الأساسية التي يكون عن طريقها اتخاذ قرار الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري و مكوناته.

هناك عدة تعاريف لمناخ الاستثمار، سنتطرق إلى جزء منها كما يلي:

يعرف مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الاستثمار¹.

أو أنه بحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الأمنية و القانونية... الإدارية التي تشكل المحيط الذي تجرى فيه العملية الاستثمارية و هذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة و مترابطة تؤثر و تتأثر بعضها ببعض، و تشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يؤثر ايجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية الاقتصادية و بالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة و جاذبة لرأس المال أو طاردة له.

-أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية : هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص و الحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة و تحقق فرص العمل، و تخفض تكاليف مزاوله الأعمال و تتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاطم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية و ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.

و أصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر².

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177، ابريل 2002، ص 2-3.

² الأمم المتحدة، تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2005- مرجع سبق ذكره، ص 120.

كما يعرفه بعض المؤلفين كما يلي:

التعريف الأول : يشير مناخ الاستثمار إلى "مجمّل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية والقانونية و الإدارية المؤثرة على حركة رؤوس الأموال ووجهتها و توجهاتها".¹

التعريف الثاني: يقصد بمناخ الاستثمار "مجمّل الأوضاع السياسية و الاقتصادية، و الاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً".²

التعريف الثالث: يقصد بمناخ الاستثمار "مجمّل الأوضاع و الظروف المؤثرة على اتجاه تدفق رأس المال و توظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، و الاقتصادية، وكفاءة و فعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب و تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

وعليه يمكن ان نقول ان المناخ الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الاوضاع الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية السائدة في البلد المضيف التي تؤثر في عملية اتخاذ قرار المستثمر الاجنبي في تجسيد استثماره بأقل تكاليف لمزاولة أعماله و استغلال الفرص المتاحة امامه بأحسن مردودية .

2- مكونات المناخ الاستثماري:

حسب المعهد السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية ثم اصدار مؤشرات تعني بقياس العولمة من خلال ثلاث أبعاد رئيسة اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية.

و نود التنويه إلى ان التنمية أصبحت في المنظور الأممي تشتمل على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و السياسية و يستدل بها كمؤشرات لقدرات البلدان على الاندماج و التكيف مع العولمة. و من اهم المؤشرات التي حددها كوف ما يلي:

عبد الفتاح محمد احمد جاويش، إدارة الإستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، كلية التجارة الخارجية، جامعة القاهرة، 2016، ص198.

² قدي عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري"، الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2012، ص24-25.

أ- المناخ الاجتماعي و الثقافي:

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواء من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط التالية:

- دور النقابات العمالية و مدى فعاليتها؛
- السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل؛
- معدل نمو السكان و نسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان؛
- التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر؛
- الوعي الصحي و البيئي؛
- مدى تفاعل الرأي العام و ترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

ب- المناخ القانوني و التنظيمي:¹

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب ان تتمتع بالاستقرار و عدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار ، فضلا عن ضرورة وجود بالقضاء العادل و نظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات و الذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة علة تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات و تسيير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات و البيروقراطية و طول الاجراءات.

ج- المناخ السياسي: يؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، و تزايد معدلات هروب رؤوس الاموال المحلية...الخ

ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

- النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية؛
- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية؛

¹ عبد الفتاح محمد احمد جاويش، مصدر سبق ذكره، ص188.

- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها؛
 - التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.
 - د- المناخ الاقتصادي:
 - يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة وينتج عنها المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة و يتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر التالية:
 - توفر الموارد الطبيعية؛
 - صلاحية البنية الأساسية؛
 - اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع؛
 - كفاءة السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها واستغلالها؛
 - درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية؛
 - توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة؛
 - قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها؛
 - تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي.¹
- المطلب الثاني: المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار.**

تتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول و ترتيبها طبقاً لتنافسيتها و درجة جذبها للاستثمار الاجنبي المباشر، و هناك العديد من المؤسسات و المعاهد و المنتديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات و التي تتشابه في أغلب مكوناتها.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد الفصلي الثاني، 2005، ص 15.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية :

هو مؤشر لقياس درجة التصنيف التي تمارسها الحكومات في مواجهة الحرية الاقتصادية للأفراد، وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وتوفير روح المبادرة والإبداع، كما تعني غياب الإكراه في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

يعطي مؤشر الحرية الاقتصادية صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد حيث يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون، وقد ازدادت أهمية هذا المؤشر لما يخلقه من انطباع إيجابي عن البلد فهو يدعم عمليات الترويج للاستثمار.¹

يتم صدوره من طرف معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام 1995 ويغطي 186 دولة، ويستخدم لغرض قياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع أي يقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقتها الخارجية و يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)؛
- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)؛
- حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- أداء القطاع المصرفي والتمويلي؛
- ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية؛
- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛
- السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)؛
- وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية؛

المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وانتان الصادرات، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، الكويت، ابريل 2002، ص168.

- مستوى الأجور والأسعار؛

- نشاط السوق السوداء الموازية.

يجب حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة لان لكل هذه العوامل أوزان نسبية مختلفة وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى اربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي:(1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4-5.00) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا.¹

تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2009-2015 بين 48.9 و56.6 ما يعني ان الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، و احتلت بذلك المرتبة 107 سنة 2009 و 104 في سنة 2010 الى المركز 132 في 2011 ثم 145 في سنة 2013 من أصل 179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 157 سنة 2015 من أصل 186 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية. أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 15 من أصل 17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012، والمرتبة 14 من أصل 15 دولة عربية خلال سنة 2015 .

2- مؤشر الأداء و مؤشر الامكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

أصدرته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في العام 2002 م وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين:

2-1- مؤشر الأداء: ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و يتم أخذ متوسط اخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

2-2- مؤشر الامكانيات: يقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي و ينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الامكانيات و هي: معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان،

¹ عبد الفتاح محمد أحمد جاويش، مصدر سبق ذكره، ص 432.

نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و صادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وقد ارتأت الهيئة العالمية الانكثاد إلى تقسيم الدول وفق المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك كالتالي:

- مجموعة الدول السباقة والتي تتوفر على إمكانيات مرتفعة وتحظى بأداء مرتفع؛
 - مجموعة الدول دون الإمكانيات والتي تتوفر على إمكانيات مرتفعة وأداء منخفض؛
 - مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات والتي تتوفر على إمكانيات منخفضة وأداء مرتفع؛
 - مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والتي تتوفر على إمكانيات منخفضة وأداء منخفض.¹
- وفي سنة 2014 صنفّت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء والإمكانيات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانيات المرتفعة، وعليه وفقا لهذا المؤشر بتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانيات.

3-مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال:

ان تعريف المؤشر هو تعريف حقيق للمناخ السياسي والاقتصادي للبلدان والتي يتم تصنيفها وفق خمس مجموعات:

- دول ذات مناخ مناسب؛
- دول يكون التوجه فيها نحو القومية الوطنية مدعم بالمؤسسات المالية؛
- دول ذات مخاطرة متوسطة؛
- دول ذات مخاطرة بالنسبة للشركات الأجنبية؛
- دول ذات مناخ أعمال غير مناسب.

وبالتالي فان هذا المؤشر يولي أهمية كبرى لكل من الاستقرار السياسي وقابلية العملة للتحويل ومستوى النمو الإقتصادي، وأهمية أقل لكل من القروض القصيرة والطويلة الأجل.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام 2007، العدد الفصلي يناير-مارس ، ص 6-7.

تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص ولذا تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود.¹

4- مؤشرات المخاطر القطرية:

ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، تقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر و التي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، والتي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي : (المخاطر السياسية ، الاقتصادية ، و التمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشرا للمخاطر الاجمالية للدولة.

5- مؤشر محاربة الفساد(مؤشر الشفافية).

هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات ويعالج مشكلة تفشي الفساد وتأثيرها على قرار المستثمر وجاذبية القطر كموقع استثماري. ويدعو هذا المؤشر إلى:

- تكثيف الجهود لمحاربة الفساد وتبني سياسة النفس الطويل للوصول إلى بيئة أكثر شفافية في أداء الأعمال؛

- يساند القوانين التي تحرم دفع الرشاوى، ومحاسبة المسؤولين المتهمين بالفساد؛

- تعزيز ربط المساعدة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية لمدى تبني الدولة لبرنامج محاربة الفساد ومدى النجاح في تطبيقه الفعلي؛

- يجب الحذر عند مقارنة البيانات كون المؤشر يعتمد على عينات مختارة ومختلفة وليس على

مقاييس إحصائية.²

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و انتمان الصادرات، الكويت، 2016 ، ص48.

² تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص 180.

6- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير مناخ الاستثمار السنوي، و هذا منذ 2012/2013 عن مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، و يتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير لثلاث سنوات، وذلك لتعزيز قوة النتائج و تقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية و الداخلية و التي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستوياتها العادية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، يرصد المؤشر أداء 110 دولة تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من بينها توجد 17 دولة عربية تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية.

بالنسبة للجزائر خلال فترة 2013-2015 ، فقد ارتفعت قيمتها في المؤشر العام للجاذبية 24.1، 32.2، 33.9 نقطة على التوالي، و مع ذلك نجدها تراجعت في ترتيبها، فقد حصلت على الرتبة 82، 85، 87 على التوالي، وقد حلت عربيا في المراكز الأخيرة¹.

7- مؤشر التنمية البشرية:

لم يعد المستوى المعيشي يحدد بالدخل الشخصي فقط ولكن بمؤشر التنمية البشرية المتكون من ثلاثة معايير مجتمعة وهي الدخل والتعليم والصحة، واعتبارا لهذا المؤشر، فإن عدد الفقراء الذين تحت خط الفقر فهؤلاء في أوضاع اقتصادية، اجتماعية سيئة و يعيش معظمهم في البوادي، و يضاف إليهم الفقراء فوق خط الفقر.

وتأتي مرتبة الجزائر من حيث مؤشر التنمية البشرية لعام 2011 هو 84 عالميا (الدخل للفرد+ التعليم+الصحة)².

8- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادية الناشئة أو النامية:

هو مؤشر لقياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة وهو يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية.

¹ عبد الحق طير و آخرون، مصدر سبق ذكره، ص161.

² برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب وتقدم بشري في عالم متنوع 2013.

9- مؤشر التنافسية العالمي:

هو مؤشر لقياس قدرة الدول على النمو و المنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لغرض تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الانتاجية باستخدام أحدث التقنيات و تحسين مناخ الاعمال، ينقسم هذا المؤشر إلى المؤشر الجاري و مؤشر النمو و يعكس هذا الاخير توقعات أداء الدولة في المستقبل (5 سنوات).

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمي، سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور في العقود الثلاثة الماضية بحيث اصبح ضمن اهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول، وهو مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية و هي مؤشر المتطلبات الاساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار و التقدم العلمي و التقني، ويشمل هذا المؤشر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنوات 2010 إلى 2015 ما بين 140 إلى 149 دولة في العالم.

بالنسبة للجزائر من هذا الترتيب فقد بقيت في مؤخرة الترتيب عربيا، فتحصلت على المركز التاسع في أحسن احوالها خلال الفترة 2010-2015، اما الترتيب العالمي فعرب تذبذبا، فقد تحصلت على المركز 86 في سنة 2010 ثم المركز 110 في سنة 2012 ثم المركز 79 في 2014 ثم المركز 87 في سنة 2015.¹

كما حلت في المركز 92 عالميا من أصل 140 دولة سنة 2018 بعدما كانت في المرتبة 93 في 2017.

وفيما يخص المجالات التي حققت فيها الجزائر مراكز متقدمة، مؤشر انخفاض معدلات التغير في التضخم (ضمن ركيزة بيئة الاقتصاد الكلي) الذي حقق فيه المرتبة 111 عالميا، ومؤشر جودة النظام المالي المركز 122 عالميا.

وفيما يتعلق بركيزة المؤسسات، حلت الجزائر في الترتيب الـ 120. وسوق الشغل المركز 134، والقدرة على الابتكار المركز 106 عالميا، ومن ناحية مدى جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، جاءت الجزائر في المرتبة 83 عالميا.

¹ عبد الحق طير و آخرون، "جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر، نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة على حالة الجزائر"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 06، جوان 2017، ص 159.

ومن المؤشرات السلبية التي حصدها الجزائر وفقا للتقرير، خاصة في جودة البنية التحتية فاحتلت البلاد المركز 88 عالميا، وجاءت على مستوى مهارات الموارد البشرية أيضا في المركز 88 عالميا، وديناميكية العمل في المرتبة 113 عالميا.

10- مؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار:¹

وهو مؤشر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و يحسب هذا المؤشر بمجموع كل من مؤشر السياسة المالية و مؤشر سياسة التوازن الخارجي و مؤشر السياسة النقدية مقسوما على ثلاثة، ويتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب

11- مؤشر قوة روح المبادرة:

هو مؤشر لقياس مدى تعمق روح المبادرة في بيئة أداء الأعمال لجعلها أكثر تنافسية و كذا لقياس مدى نجاح الإصلاحات المؤسساتية و التشريعية لدعم بيئة الإبداع، وقد طبق هذا المؤشر منذ عام 2000 في منطقة أوروبا، وينص هذا المقياس على إحداث تغييرات و تحديد إصلاحات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقديم حوافز مالية التي تعتبر مصدرا مهما لتوفير رأس مال المخاطرة لدعم تأسيس الشركات الجديدة؛
- إزالة القيود على المؤسسات المالية التي تحد من قدرتها على الاستثمار الخاص بالأسهم؛
- تطوير الدعم المقدم للشركات لتحسين وضعها المالي؛
- تخفيض الضرائب على الأرباح المحتفظ بها لشركات المبادرة؛
- تقديم الحوافز المالية لدعم شركات المبادرة التي تستمر في تنمية رأس المال البشري لديها؛
- ادخال المواد التي تدرس مفاهيم و آليات روح المبادرة في المدارس و الجامعات؛
- تخفيض العبئ الضريبي عن شركات المبادرة؛
- تبسيط إجراءات تسجيل وترخيص الشركات المبادرة الجديدة؛

تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر مركب لمكونات السياسية لمناخ الاعمال، العدد الفصلي 4 ، 2007،
ص¹6.

- تعديل قوانين إشهار الإفلاس للحد من الاحتيال للشركات المتعثرة؛
- تعديل قوانين الهجرة للسماح لغير الأوروبيين بالعمل في دول الاتحاد الأوروبي استنادا إلى الطلب على مهاراتهم؛
- تعديل النظام الضريبي الخاص بمشاركة العاملين في خيارات الأسهم لاستحداث توزيع أكثر عدالة للثروة والتأكد من فرض الضريبة مرة واحدة على العاملين في الشركات المنتشرة في عدة دول أوروبية.

12- مؤشر الضبابية أو عدم الوضوح:

هو مؤشر لقياس درجة عدم الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدولة وتأثيرها على تكلفة رأس المال من الناحية الاقتصادية دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات، وجاء هذا المؤشر مبينا تأثير التغيير في السياسات والشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار.

يعتبر مؤشر الضبابية أداة تحليلية مهمة في خدمة الحكومات لتحديد أبرز معوقات الاستثمار، ويفيد بأنه كلما ركزت الدولة على الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين البيئة التشريعية، المؤسساتية و الاقتصادية و أفضل الممارسات المحاسبية المالية زادت قدرتها على استقطاب التدفقات الاستثمارية التي تدعم النمو الاقتصادي و تعزز الازدهار.

13- المؤشر المركب للمخاطرة الدولية:

هو مؤشر لقياس المخاطرة المتعلقة بالاستثمار او التعامل مع بلد ما وقدرته على تسديد التزاماته المالية، ويعتبر هذا المؤشر مرجعا مهما للباحثين والمستثمرين واصحاب القرار للاستفادة منه في مخططاتهم وهذا لكونه يصدر شهريا، وبالتالي فهو أداة مهمة لمحللو المخاطرة في المؤسسات المالية. والتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الاخرى.

14- مؤشر الحكومة الالكترونية:

عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين خاصة، وقطاع

رجال المال والأعمال المحلي و الأجنبي بشكل عام داخل الدول، و يعتبر التحول إلى الحكومة الالكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء و خفض النفقات و تبسيط الإجراءات.¹

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية هو مؤشر مركب، يستخدم لقياس استعدادية وقدرة الإدارات الوطنية لاستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة، و لهذا المعيار نفعه للموظفين الحكوميين و صناع السياسات و الباحثين وممثلي المجتمع المدني و القطاع الخاص لاكتساب فهم أعمق للمعايير المقارنة للوضع النسبي للدولة عند الاستفادة من الحكومة الالكترونية لتوفير الخدمات الشاملة و المسؤولة و المرتكزة على المواطن.

ومن الناحية الرياضية، يعد مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية متوسطا مقاسا من ثلاث درجات قياسية على أبعاد الحكومة الالكترونية الثلاثة الأكثر أهمية، وهي:

- النطاق وجودة الخدمات الالكترونية (مؤشر الخدمة الالكترونية OSI).

يعد مقوم الخدمات الالكترونية لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية مؤشرا مركبا لقياس استخدام تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات لتقديم الخدمات العامة على المستوى الوطني ويفترض هذا المؤشر مرور الخدمات الالكترونية بأربعة مراحل وهي:

- المرحلة الأولى (خدمات المعلومات الناشئة): تقدم المواقع الالكترونية الحكومية المعلومات حول السياسة العامة والحوكمة والقوانين واللوائح التنظيمية والوثائق ذات الصلة وأنواع الخدمات الحكومية المقدمة، وهي ترتبط بالوزارات والادارات والفروع الحكومية الاخرى، كما يتمكن المواطنون من الحصول على المعلومات المحدثة في الحكومة الوطنية والوزارات، ويمكنهم متابعة الروابط حتى المعلومات المحفوظة.

- المرحلة الثانية (خدمات المعلومات المعززة): وهي المرحلة التي تقدم فيها المواقع الالكترونية الحكومية الاتصال الالكتروني أحادي الاتجاه أو ثنائي الاتجاه بين الحكومة والمواطن، مثل النماذج القابلة للتنزيل من أجل الخدمات والطلبات الحكومية.

¹ تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مؤشر الحكومة الالكترونية، العدد الفصلي 03، 2005، ص 5.

- المرحلة الثالثة (الخدمات المعاملاتية): و يسمح بتفاعل مزدوج الاتجاه مع مواطنيها (من المواطن لحكومته و بالعكس)، بما في ذلك طلب و استلام المدخلات الخاصة بالسياسات الحكومية و برامجها و لوائحها التنظيمية و ما إلى ذلك ، و يلزم جانب من التصديق الإلكتروني على هوية المواطن من أجل الاكمال الناجح للتبادل.

المرحلة الرابعة (الخدمات المتصلة): يمثل المستوى الأكثر تطوراً في مبادرات الحكومة الالكترونية على الانترنت، حيث غيرت المواقع الالكترونية الحكومية من الطريقة التي تتواصل بها الحكومات مع مواطنيها، فأصبحت استباقية من حيث طلب المعلومات والآراء من المواطنين، باستخدام web 2.0 وغير ذلك من الأدوات الأخرى التفاعلية.

- الوضع التتموي للبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية (مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية TII).

قد ظل مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية دونما تغيير منذ عام 2002، باستثناء استبدال إقبال السكان على الانترنت باشتراك اتصال الانترنت عريض النطاق الثابت، وإزالة عدد أجهزة التلفاز في 2008، و استبدال مستخدمي الحاسوب الشخصي باشتراكات الانترنت الثابت في 2012، و استبدال اشتراكات اتصال الانترنت الثابت باشتراكات اتصال الانترنت عريض النطاق اللاسلكي في 2014.

وبذلك يقيس مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية مدى تقدم البنية التحتية للاتصالات في الدولة باعتماد المؤشرات الفرعية التالية:

- تقدير مستخدمي الانترنت (نسبة السكان)؛

- عدد خطوط الهاتف الثابت الأساسية (لكل 100 ساكن)؛

- عدد مستخدمي الهاتف النقال (لكل 100 ساكن)؛

- عدد اشتراكات اتصال الانترنت عريض النطاق (لكل 100 ساكن)؛

- عدد اشتراكات اتصال الانترنت عريض النطاق الثابت (لكل 100 ساكن)؛

مع الإشارة لكون الاتحاد الدولي للاتصالات هو المصدر الأساسي للبيانات في كل مؤشر من المؤشرات السابقة الذكر.

- و رأس المال البشري الأساسي (مؤشر رأس المال البشري HCI).

لقد قدمت الدراسة الاستقصائية لعام 2014 مكونين جديدين لمؤشر رأس المال البشري، أي:

السنوات المتوقعة للدراسة، و متوسط سنوات الدراسة، وأضيفت هذه إلى المقومين الموجودين لمعدل القراءة والكتابة بين الراشدين و معدل التسجيل الإجمالي في المراحل الابتدائية و الثانوية وما بعد الثانوية.

وبذلك أصبح مؤشر رأس المال البشري يتكون من أربع مؤشرات، والتي تعرف على النحو الآتي:

- تقاس المعرفة بالقراءة والكتابة بين الراشدين كنسبة مئوية للأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 15 عاما فما أعلى، الذين يمكنهم قراءة و كتابة جملة بسيطة في حياتهم اليومية، مع فهمها؛

- يقاس معدل التسجيل الإجمالي كنسبة التسجيل الإجمالي في المراحل الابتدائية و الثانوية و ما بعد الثانوية في المجلد للعدد الكلي للطلبة المسجلين في المستوى الابتدائي و الثانوي و ما بعد الثانوي، بغض النظر عن السن، كنسبة مئوية للسكان في السن المدرسة عند هذا المستوى¹؛

- سنوات الدراسة المتوقعة هي العدد الإجمالي لسنوات الدراسة التي يتوقع ان يحصل عليها الطالب في المستقبل، مع افتراض أن امكانية كون الطالب في المدرسة في أي سن تعادل السن الخاصة بمعدل التسجيل الحالي؛

- يوفر متوسط سنوات الدراسة متوسط عدد سنوات التعليم التي يكملها السكان الراشدون في إحدى

الدول (25 عاما فما أعلى) باستثناء السنوات المنقضية في إعادة السنوات الدراسية.

بالنسبة للجزائر فإن حلت في المرتبة 15 عربيا و 150 عالميا سنة 2016 من التواجد الالكتروني و التنمية بحيث حصلت على 0.2999 في الحكومة الالكترونية و 0.0652 في مستوى الخدمات الالكترونية و 0.1934 في مقوم البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية كما حصلت على 0.6412 في مقوم راس المال البشري.²

بعدما كانت في المرتبة 136 على مستوى العالم في عام 2014 من ضمن 191 دولة مقارنة مع 132 في عام 2012، بانخفاض قدره 4 نقاط في سنتين.

¹ رقيقة بن عيشوية، تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية، جامعة خميس مليانة، جزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 19، 2018، ص 77.
² مصدر نفسه، ص 77.

وتأتي الجزائر ضمن أدنى 50 دولة في التصنيف العالمي، حيث و بالرغم ان الدولة تملك مواقع الكترونية محلية، لكن تحتفظ غالبيتها بمستويات منخفضة أو متوسطة من تنمية الحكومة الإلكترونية، التي يطلق عليها المراحل الناشئة و المتقدمة ضمن نموذج الخدمة الالكترونية من أربعة مراحل و الخاص بالأمم المتحدة والتي سبق التطرق إليها، و حتى في حالة الدول ذات البنى التحتية المتقدمة لتقنية المعلومات و الاتصالات و الموارد البشرية كالجزائر مثلا فمن الصعب عليها الانتقال إلى المراحل الأعلى ذات خدمات المعاملات و التواصلية، حيث إن هذه تتطلب أنظمة الحماية الصارمة للمعلومات و الدفع الالكتروني، فضلا عن المشاركة الأمنية للبيانات عبر المؤسسات الحكومية.

ان الوجود الرقمي للمؤسسات الحكومية الجزائرية يتبين ان كثيرا من المؤسسات الحكومية الجزائرية ليس لها مواقع إلكترونية على الانترنت باللغة العربية، كما أن هناك من لديها مواقع إلكترونية باللغة الفرنسية وغير مترجمة إلى العربية.

ان الخدمات الحكومية بصفة عامة تنفذ إجراءاتها الداخلية بصورة يدوية أو آلية جزئيا، بالرغم من أنه يوجد اهتمام متزايد من قبل المؤسسات الحكومية بالتحول إلى تنفيذ الإجراءات الداخلية الاجرائية لتنفيذ آليا بالكامل، نظرا لأهميتها للمستفيدين.¹

ان احتلال الجزائر المراتب الاخيرة على المستوى العالمي فإن هذا لا ينفي وجود بعض النجاحات البسيطة والمتواضعة في أتمة الأعمال الداخلية و تفعيل أنظمة المراسلات و الأرشفة و البريد الالكتروني لدى بعض المؤسسات الجزائرية، إلا أنها غير كافية ، وهذا يعد تمهيدا أو كما يسمى الحضور الإلكتروني لبعض المؤسسات المتقدمة في جاهزيتها للتعاملات الالكترونية كمرحلة رابعة و اخيرة من مستويات الجاهزية الالكترونية.

المطلب الثالث: المقومات الاساسية لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه الحصول على عائد معقول، لذلك تعتبر المخاطرة عنصرا هاما يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري، ويهدف المستثمر المحلي أو الأجنبي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تحمل أقل درجة ممكنة

¹ محمد شايب، "ما مدى الجاهزية الالكترونية للحكومة الجزائرية؟"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد 5، العدد 10، 2018، ص 40.

من المخاطرة. وعليه قد ارتأينا ان نوضح في هذا الجزء مخاطر الاستثمار والتعريف بها، أنواعها، وطرق توزيعها وتقسيمها الى مخاطر منتظمة و غير منتظمة.

أولاً: الاسس و المبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري .

1- تعريف مخاطر الاستثمار:

لكل استثمار وجهين، وجه يمثل العوائد التي سوف تتحقق من هذا الاستثمار و الوجه الاخر يمثل المخاطر التي سيتعرض لها المستثمر عندما يربط أمواله في هذا الاستثمار، ومن القرارات المهمة في هذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي يتلاءم عوائده مع مخاطره.

والمخاطرة في الاستثمار هي احتمال فشل مستمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار و تقاس المخاطرة بناء لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح او المتوقع أي بتعبير آخر هي احتمال وقوع الخسائر في المشروع ، فكلما زاد احتمال وقوع الخسارة، كلما كان الاستثمار اكثر خطورة و العكس بالعكس. ويمكن قياس معدل المخاطرة بمعدل العائد على الاستثمار .

و يتم حساب العائد المتوقع للاستثمار من خلال ضرب كل عائد محتمل للمشروع في احتمال حدوثه ثم تجمع الاجابات فيكون الجواب هو العائد المتوقع.

العائد المتوقع = Σ (احتمال حدوثه في العائد المحتمل).

2- أنواع مخاطر الاستثمار:¹

تنقسم مخاطر الاستثمار إلى نوعين: مخاطر منتظمة و مخاطر غير منتظمة.

فالمخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية، هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام و لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة او قطاع معين. وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، كالاضطرابات العامة أو حالات الكساد أو ظروف التضخم أو معدلات اسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية...إلخ. فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الإتجاه و لكن بدرجات متفاوتة. وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعا صناعية أساسية كصناعة الصلب و الحديد و صناعات الالات و المطاط، و كذلك

محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر، جامعة الشرق الأوسط، ط 07
¹، 2015، ص 58.

الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركة الطيران، أي بصورة عامة فإن أكثر الشركات تعرضا للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها و أرباحها و بالتالي اسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام و كذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.

أما المخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية أو ما يعرف بمخاطر الأعمال فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي في شركة معينة أو قطاع معين ، و الأخطاء الإدارية، و ظهور اختراعات جديدة، و الحملات الاعلانية و التغير في أذواق المستهلكين، و ظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات شركة معينة بالذات.

والشركات التي تتصف بدرجة عالية من المخاطر غير المنتظمة هي تلك التي تنتج السلع الاستهلاكية أو غير المعمرة كشركات المرطبات و شركات السجائر، حيث لا تعتمد مبيعات هذه الشركات على مستوى النشاط الاقتصادي او على حالة سوق الأوراق المالية.

وتتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة (غير السوقية) لشركة معينة عادة إما بطبيعة السلعة التي تنتجها او بالتغيير في طبيعة أو مكونات أصول هذه الشركة، أو بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل، كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بانتهاء عقود معينة، أو بحدوث تغيير أساسي في الإدارة . لذا يمكن الحد من المخاطر غير منتظمة عن طريق التنوع وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأسمالها موزع على أصول مختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل على حده¹.

3- توزيع المخاطر الاستثمارية:

يمكن تلخيص مجمل أهداف المستثمر في تحقيق ما يعرف بالعائد المستهدف على الاستثمار هذا يعني ان كل مستثمر يحدد في العادة العائد على الاستثمار الذي يطمح في تحقيقه من استثماراته وذلك في صورة (هدف).

ولتحديد هذا العائد الهدف يجب ان يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف، وذلك للوصول الى القيمة الحالية لهذه التدفقات.

¹مرجع وموضوع نفسهما.

فإذا كان صافي القيمة الخالية للتدفقات المخصومة موجبا يعتبر الاستثمار مجديا اما اذا كان سالبا فيعتبر الاستثمار غير مجد.

بناء لما تقدم لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماما تحقق العائد الهدف على استثماراته إلا بتحقيق شرطين هما:

أ- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة.

ب- أن تكون أيضا مؤكدة من حيث التوقيت.

وأي خلل يحدث في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمنا على العائد الهدف.

لذا ينشأ عن احتمال عدم تحقق أي من الشرطين السابقين مخاطرة تحيط بالاستثمار. وتتنوع مخاطره كما يتفاوت مداها وفقا لطبيعة أدوات ومجالات الاستثمار، لكن يمكن تصنيف هذه المخاطر بوجه عام في نوعين رئيسيين: مخاطر سوقية ومخاطر غير سوقية.

وتتميز المخاطر السوقية والتي يطلق عليها البعض مصطلح المخاطر العادية او المخاطر المنتظمة في أن أسبابها ترتبط بصورة عامة بظروف السوق المالي، وكذلك بالظروف الاقتصادية الشاملة.

وهكذا تنعكس آثارها على أسعار جميع أدوات الاستثمار في شكل تقلبات سعرية صعودا او هبوطا. وعلى هذا الأساس تتسم غالبا بسمه الشمول اضافة إلى كونها تحدث وفقا لدورات السوق المالي او بشكل اعم بظروف الاقتصاد الكلي. ولكن نظرا لانها مرتبطة بظروف السوق المالي او بشكل اعم بظروف الاقتصاد الكلي فإن اثارها تنعكس على جميع ادوات الاستثمار المتداولة فيه وبالتالي لا يمكن تجنبها عن طريق عملية التنويع.

أما المخاطر غير السوقية والتي يدعوها البعض بالمخاطر غير العادية، فتكون عادة مرتفعة، كما أنها تحدث في ظروف استثنائية غير منتظمة مما يجعل من الصعب التنبؤ بحدوثها، وإذا ما حدثت فإن آثارها تنعكس على أدوات استثمارية معينة، من هنا يمكن تجنبها أو على الأقل تخفيض اثارها عن طريق تنويع الأدوات الاستثمارية.¹

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، مصدر سبق ذكره، ص 44-45.

4- الاستثمار في المشروعات الاقتصادية:

من بين الأدوات المتعددة للاستثمار هناك عدة مجالات يمكن للمستثمر المحلي و الاجنبي على حد سواء الاستثمار فيها كما ان تلك المجالات تتيح له امتلاك مقابل المبلغ المستثمر أصلا قد يكون حقيقيا (عقار، او سلعة معينة)، او ماليا (سهم او سند) و يطلق على هذا الاصل مصطلح أداة الاستثمار ومن بين هذه الادوات يوجد الأوراق المالية، العقار، السلع، العملات الأجنبية ، المعادن، صناديق الاستثمار والمشروعات الاقتصادية و نكتفي بشرح الاستثمار في المشاريع الاقتصادية لأنها في مجال البحث.

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، و تتوع أنشطتها ما بين صناعي و تجاري و زراعي و خدماتي..الخ كما أنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع، ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات.و المشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني و الالات و المعدات، ووسائل النقل، و الافراد العاملين...الخ كما أن تشغيل هذه الأصول معا يؤدي الى انتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك و تنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي.

و من بين خصائص الاستثمار في المشروعات الاقتصادية ما يلي:

-عائد معقول و مستمر نتيجة للاستثمار في المشروعات الاقتصادية لذا يعتبر احسن وسيلة و انسب للمشروع الاقتصادي .

- توفير هامش كبير من الامان للمستثمر في المشروعات الاقتصادية ، ان درجة المخاطرة المرتبطة بحدوث خسارة رأسمالية تكون منخفضة إلى حد كبير بما ان المستثمر يملك الاصل في حد ذاته.

- التخصص في مجال الاستثمار المفضل ، المتقن و الملائم من طرف المستثمر، أي يختار المستثمر المشروع الذي يناسبه و يتماشى مع ميوله و تخصصه.

- التسيير والإدارة يكونان اختياريين عند المستثمر في المشروعات الاقتصادية إما بنفسه كما هو الحال في المشروعات الفردية أو الخاصة، أو يفوض الغير بإدارتها كما هو الحال في الشركات المساهمة.

- والخاصية الأخرى دورها اجتماعي أكثر مما هو اقتصادي و هي انتاج سلع و خدمات تحقق اشباع حقيقي لأفراد المجتمع كما انها توظف الجزء الاكبر من العمالة الوطنية اذن تشكل مصدرا رئيسيا لدخولهم.

لكن من أهم عيوب الاستثمار في المشروعات الاقتصادية هو انخفاض درجة سيولة رأس المال المستثمر. فالأصول الثابتة في هذه المشروعات خصوصا الصناعية و الزراعية منها تشكل الجانب الرئيسي من رأس المال المستثمر، و هي أصول غير قابلة للتسويق السريع فيما لو أراد المستثمر تسيلها.

ثانيا: المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات.

يواجه المستثمر وهو يزول نشاطه نوعين من المخاطر هما المخاطر التجارية و المخاطر غير التجارية. المخاطر التجارية: فهي التي تنشأ عن نشاط المشروع من تقلبات تتعلق بظروف السوق، أو بإدارة المشروع أو احتياجه إلى التمويل الطويل أو المتوسط أو القصير الأجل، والتي قد ينجم عنها خسارة تلحق بالمستثمر، أو كسب يفوته، أو فقدان لجزء أو كل رأسماله. وهي مخاطر تتطلبها طبيعة التعامل الإقتصادي، ويعمل المستثمر حسابه لها، ويبدل قصارى جهده لتفاديها، ويتحمل مسؤولية حدوثها، ومن ثم فإن الدولة المضيفة للاستثمار لا تضمن هذه المخاطر التجارية ولا تسأل عنها عند وقوعها.

المخاطر غير التجارية: فهي تلك التي لا ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بإرادة المستثمر الأجنبي أو نشاطه و إنما تأتي نتيجة لواقعة مادية أو نتيجة لتصرف الدولة المضيفة، وبالتالي يتعذر تغطيتها عن طريق التأمين التجاري المعتاد.

أو بمعنى آخر: هي تلك المخاطر التي تنتج عادة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة، وتتصل بالاوضاع السياسية و الأمنية العامة، وهذه الإجراءات تخرج بطبيعتها عن إرادة المستثمر، ولايستطيع في الظروف العادية التأثيرعليها أو تجنب اثارها و انعكاساتها على المشروع الاستثماري¹.

وتعد المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية داخل الدولة المضيفة محل ضمان الدول المضيفة و المؤسسات القائمة على تقديم الضمان و التعويض المناسب للمستثمر عند حدوث خسائر ناجمة عن تصرفات من قبل الدولة المضيفة أو إحدى هيئاتها العامة.

1- المخاطر السياسية:

من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية هي المخاطر السياسية والتي تتوقف عليها الاستثمارات الأجنبية من البلد المصدر إلى البلد المستورد، وتتمثل هذه العوامل في المناخ السياسي السائد في البلد المستورد، و نوع الحكم السائد هناك كما يتأثر أيضا بطبيعة العلاقات السياسية القائمة بين

¹نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، مصدر سبق ذكره، ص27.

البلدين المصدر و المستورد، فضلا عن الاستراتيجية الدولية التي تتبعها الدولة المصدرة للاستثمارات الأجنبية. ومن ثم فإن عدم استقرار الأوضاع السياسية في الدول النامية يولد عدم الثقة عند المستثمرين الأجانب، فيجسمون عن الانتقال بأموالهم و المخاطرة بها لدى هذه الدولة، و بالتالي يضعف مستوى التنمية الاقتصادية بها.

يرجع السبب الرئيسي في هذه المخاطر إلى تعارض الأهداف بين الاستثمارات الأجنبية و بصفة خاصة أهداف الإدارة العليا، تطلعات و سياسات الدول المضيفة لهذه الإستثمارات، وترجع أسباب هذا التعارض إلى أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية ، السيطرة على الصناعات الأساسية، المساهمة الوطنية في الملكية، مدى مساهمة هذه الاستثمارات في التغلب على مشاكل ميزان المدفوعات، السيطرة على الأسواق التصديرية، تغيير السياسات الاقتصادية في الدول المضيفة إلى الاشتراكية بظلالها المختلفة.

المبحث الثاني: المناخ الاستثماري المحلي.

أثبتت استراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا هامة تتمثل أساسا في التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وبهدف تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، عملت الجزائر على تحسين مناخها الاستثماري من خلال إصدار التشريعات والقوانين وتنويع حواجز و ضمانات الاستثمار و التخفيضات والإعفاءات الضريبية و القيام بترتيبات ثنائية و إقليمية و دولية وإنشاء مناطق حرة و مدن صناعية جديدة مع الاستثمار في تطوير القوائم منها، و العمل على إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية.

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الاوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في السنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بين إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وفتح الأبواب الموصدة أمامهم و إنشاء هيئات مكلفة بترقية و دعم الاستثمار. وعلى هذا الاساس، نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر قبل فترة التسعينات وبعدها وكذلك الهيئات المكلفة بتدعيمه و تربيته.

أولا: تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الاصلاح الاقتصادي.

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة عدّة قوانين متعلقة بالاستثمار يمكن تناولها فيما يلي:

1- قانون الاستثمارات الصادر في 26 يوليو 1963:

في عام 1963 أصدرت الجزائر أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات باعتباره موجه إلى المستثمر الأجنبي بصفة خاصة، فالوقت التي كانت الجزائر تفنقر إلى الرأسماليين الوطنيين مما دعاها إلى توجيه دعوة للاستثمار الاجنبي المباشر الإنتاجي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجيه الجزائر نحو الخارج و ذلك بالنص على ان حرية الاستثمار معترف بها بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين في إطار النظم العام و قواعد التأسيس.¹

¹ المادة 3 من قانون 63-268 المؤرخ في 26 يوليو 1963 المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53.

حيث كرس هذا القانون مساواة النظام الجبائي و مبدأ الضمان ضد نزع الملكية كما احتوى النص عدة امتيازات ضريبية و أخرى مالية أدت إلى تمتع المستثمرين الأجانب بحرية ممارسة النشاط الاستثماري. و تبنى هذا القانون نوعان من المؤسسات.

أ-المؤسسات المعتمدة : تم إنشاءها بقرار من الوزير المعني و تتمتع بضمانات خاصة منها تحويل الأموال و الحماية الجمركية و تدعيم الاقتصادي لانتاج هذه المؤسسات و لكن على هذه الأخيرة ان تضمن تكوين و ترقية العمال.

ب-المؤسسات المنشأة عن طريق الاتفاقيات : وهي المؤسسات التي يكون برنامج استثمارها مقدرا ب 5 ملايين فرنك جديد و ذلك حسب أولويات منها ما يفوق 100 فرصة عمل دائم للجزائيين، أما من الناحية التنظيمية فوضع هذه المؤسسات يكون بشكل تعاقدى تمنح بموجبه الاتفاقية عدة امتيازات منها استقرار النظام الجبائي لمدة 15 عام مع تخفيض نسبة الفائدة الخاصة على قروض التجهيز و كذا التخفيض من الضريبة على السلع المستوردة.

2- قانون الاستثمارات لعام 1966:

حدد هذا القانون الإطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، فبادرت الدولة و الهيئات التابعة لها إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، و التي وضحت في المادة 40 المتضمنة "تستطيع الاشخاص الطبيعية و المعنوية الجزائرية أو الأجنبية إنشاء أو تطوير مشروعات صناعية أو سياسية تزيد من المنتجات الإنتاجية للأمة..، ومن ثم فإن هذا القانون قصر الاستثمار على مجالات معينة دون أخرى كالمناجم، المحروقات والزراعة التي يعتبرها إستراتيجية، كما أن هذا القانون قام بدعوة رؤوس الأموال الخاصة بغرض إنشاء مشاريع معينة و محددة.¹ المزايا الضريبية التي تمتعت بها المشروعات وفقا لهذا القانون:

أ- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة العقارية لفترة 10 سنوات و يعتمد كذلك هنا بمكان توطين المشروع؛

¹ القانون رقم 274/66 المؤرخ في 15/6/1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 70.

ب- أوجب هذا القانون ضرورة تساوي المشروعات الأجنبية و التي تخضع لسيطرة أجنبية مع غيرها من المشروعات أمام القانون و خصوصا القوانين المتعلقة بالضرائب، كما يضمن تحويل الأرباح الموزعة سنويا بعد أن تخصم منها الإهلاكات و الاحتياطات الضرورية؛

ج- حصول المشروعات الخاصة بالمجال السياحي على تخفيضات في سعر الفائدة تصل إلى 3 % بالنسبة للقروض متوسطة و طويلة الأجل، كما تم منح الاستثمارات و هذا عند الضرورة المزايا التالية:

- إمكانية تحديد نظام اتفاق متعلق بالضرائب التي تحصلها الدولة خلال فترة لا تتعدى 10 سنوات على ان لا يطبق هذا النظام إلى بالقدر الذي لا تتجاوز فيه الأرباح الصافية السنوية 10 % من الأموال المستثمرة.

- إمكانية اختصاص المستثمر دون غيره بمنطقة جغرافية محددة.

- اتخاذ تدابير محددة للحصص بالنسبة للمشروع، يتمكن من خلالها مواجهة المنافسة الأجنبية خلال الفترة التي تبدأ من استغلال المشروع وحتى الوصول إلى معدل عادي للتشغيل.

د- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الأرباح على أن لا يتعدى هذا القدر 20 % من الأموال المستثمرة ذاتها في النشاطات المرخص بها، كما يتعين على المشروعات التي تقوم أثناء فترة الإعفاء بخصم كل استهلاك ضروري في حدود الأرباح المحققة حتى لا يؤدي ذلك إلى تحميل ميزانيات السنوات القادمة بالاستهلاك التي يجرى تأجيلها دون مبرر.

هـ- الأخذ بعين الاعتبار الالتزامات التي يراها هذا التشريع أساسية وهي:

- العلاقة المنشأة بين حجم الاستثمار و عدد المناصب الدائمة التي يخلقها مع الأخذ بعين الاعتبار الطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج ضمن الفرع محل الاعتبار؛

- المنطقة الجغرافية التي يتوطن فيها المشروع الاستثماري و دوره في تنمية القطاع الاقتصادي ككل؛

- تنمية القدرات المعرفية و التقنية للاطارات الوطنية و معدل التكوين المهني؛

- حجم من الإنتاج مخصص للتصدير أو لإحلال الواردات؛

- تطبيق رسم موحد إجمالي مخفض مقابل اقتناءات معدلات و الإعفاء الكلي من الضرائب في حالة ما إذا كانت مصنوعة في الجزائر.

3- قانون الاستثمارات لعام 1972:

جاء هذا القانون استجابة لتطور الاحتياجات الاجتماعية خلال هذه الفترة، و يعتبر في حد ذاته ترجمة فعلية للتغيرات المهمة الحاصلة في موقف السلطة العمومية اتجاه الاستثمارات الأجنبية، و تجسد ذلك في امكانية إنشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49 % من رأس مال الشركة و إنشاء هذا النوع من الشركات يخضع وجوبا لبروتوكول اتفاق يبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية و الطرف أو الأطراف الأجنبية و هو بمثابة اعتماد مسبق للشركة المختلطة.¹

غير أنه لا يكمن لهذا الأخير أي اثر قانوني إلا بعد الموافقة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التخطيط و كذا الوزير الوصي على المؤسسة الاشتراكية المساهمة، و يخول هذا القرار القاضي بالاعتماد للشركة المختلطة للاقتصاد المزمع انشاءها بمجرد تأسيسها من الامتيازات الضريبية التالية:

- الإعفاء من حق على التحويل يعوض لكل التقنيات العقارية الضرورية لنشاطه؛
- تطبيق ضريبة منخفضة على الأرباح الصناعية و التجارية بنسبة تقدر ب 20 % و التي يتم استثمارها من جديد؛
- الاعفاء من كل ضريبة على الأجر الإضافي الذي يستفيد منه الطرف الأجنبي و الغرض من ذلك مكافأة الجهود المبذولة فعلا من قبل و كذا ما يبذل فعلا لنقل المعارف و التكنولوجيا؛
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات اعتبارا من تاريخ شراء الملك المعني؛
- الإعفاء من الضريبة الصناعية و التجارية للثلاث سنوات المالية الأولى و تخفيض قدره 50 % للعام المالية الرابعة و ايضا تخفيض بنسبة 25 % للعام المالية الخامسة مما يحصل عليه جباثيا.

ثانيا: الاطار القانوني لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات بعد عام 1986

- مرحلة التسعينيات:

اهم ما يميّز هذه الفترة ، هي الفترة الزمنية السيئة التي شهدتها الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي و الأمني و الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، لكن رغم هذه الأوضاع شهدت هذه المرحلة قوانين و مراسيم لتشجيع الاستثمار كما يلي:

قانون رقم 13/72 المؤرخ في 28/07/ 1972 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد و سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 35

1- قانون النقد و القرض كتكريس لمبدأ الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14/ افريل /1990 والمتعلق بالنقد و القرض من القوانين الأساسية للإصلاحات و ينظم هذا القانون سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال كما ادخل هذا القانون تمييزا واضحا بين المقيمين و غير المقيمين حيث أعطى ضوء اخضر لغير المقيمين بالاستثمار المباشر وتضمن المبادئ التالية:¹

- اقتناء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل لمجليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة و العلامات المحمية في الجزائر و ذلك تطبيقا للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن؛
- إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة وغير المقيمة بدلا من الوطنية وغير الوطنية؛
- استقلالية البنك المركزي (ألغيت لاحقا في القانون المعدل والمتمم لقانون 90-10)؛ وتم تغيير تسميته إلى بنك الجزائر.

-أصبح ترخيص الاستثمارات وابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد و القرض للبنك الجزائر بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة و يدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى ب " رأي المطابقة" و هذا بتقديم الطلب إلى المجلس المذكور و يقوم هذا الأخير بالبت في ملف الاستثمار خلال شهرين؛

-إحداث توازن في سوق الصرف.

لم ينص القانون على جانب الامتيازات بالرغم من أنه تناول الضمانات المتعلقة بالتحويلات المالية، و صدور هذا القانون اعتبر نقطة البداية في الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر.

2- مرسوم تشريعي للاستثمارات، لعام 1993:

اهم النقاط الاساسية التي جاء بها النص تكمن فيما يلي²:

-ألغى هذا النص صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، حيث أن هذا القانون جاء نتاجا للإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها

¹ القانون رقم 91-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، يتعلق بالنقد والقرض، العدد 14.

² المرسوم التشريعي رقم 93-70 المؤرخ في افريل 1993، المعدل و المتمم للقانون التجاري، الجزائر، العدد 28.

منذ 1977 هذا التاريخ الذي تزامن مع إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، كما سبق صدوره صدور القانون التجاري و القانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية؛

- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية و الخاصة، الأجنبية والوطنية؛

- وضع حيز التطبيق القواعد المتعلقة بالاقتصاد الحر و بذلك تغير النظرة الاقتصادية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة للرقى و نمو الاقتصاد ووسيلة للخروج من أزمة المديونية الجاثمة، حيث اعتبر كحل استراتيجي، ومن هنا فقد أتيح للمستثمر الأجنبي امتلاك حصة 100% من المشروع الاستثماري؛

- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية و المالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار؛

- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار و العوائد الناجمة عنها.

بالإضافة إلى ذلك قانون الخصخصة حيث نجد ان المستثمر الأجنبي بإمكانه أن يتحصل على امتلاك جزئي أو كلي لشركة عمومية مطروحة للمساهمة أو البيع، كما أن هذا النص لا يعبر على أي تمييز يذكر بين المستثمر الاجنبي و الوطني و بالتالي يعامل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الجزائريين و هذا من حيث الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار كما أن المشاريع المحققة بالعملة الأجنبية قابلة للتحويل و تحظى بحرية تحويل العوائد نتيجة للبيع أو التصفية حتى و لو كان الناتج يفوق راس المال المستثمر أصلا.

المرحلة ما بعد التسعينيات:

تميّزت هذه الفترة بعودة الاستقرار السياسي و تحسن في الأوضاع الاقتصادية، مما استلزم مواكبة هذه الأوضاع الجديدة بصدور حزمة كبيرة من القوانين و المراسيم و الأوامر كلها تدخل في عمق الإصلاحات و قد مست كل القطاعات بدون استثناء، ومن التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار ما يلي:

3- الأمر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:¹

- جاء هذا الأمر من أجل تحديد النظام الذي يعمد إلى تطبيقه على الاستثمارات الوطنية و الاجنبية.

¹ القانون 03-01 المؤرخ في 12 أكتوبر 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجزائر، العدد 14.

- هذا النص القانوني جعل الاستثمار حرا ومشجعا و هذا عبر إلغاء لفظ الأنشطة المخصصة للدولة أو لفروعها كما يركز هذا النص القانوني على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي يتم إنجازها ضمن نشاطات إقتصادية و الهدف من ورائها إنتاج السلع و الخدمات فأصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين و في العالم في إطار تشريع قانوني يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد ككل؛
- ان الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية و الخدماتية تحظى بأهمية بالغة في سياسة الحكومة؛
- الاستثمارات التي يتم إنجازها تأخذ شكلين أساسيين هما، الامتياز أو الرخصة و كان المقصود بالاستثمار ضمن هذا الامر هو:

أ- إنشاء كيان اقتصادي مثل مؤسسة أو مصنع أو وحدة تكون الغاية منها القيام بنشاطات إنتاجية في مجال السلع و الخدمات؛

ب- المساهمة في رأس المال المؤسسة سواء كانت هذه المساهمات حقيقية (عينة) أو حتى نقدية، فتقييم المساهمات العينية تكون عن طريق خبير المساهمات هذا الأخير يكون هدفا لملاحق تدمج في نظام المؤسسة (خاصة المنشأة حديثا)، و ضمن هذا الإطار يتحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة التي يقصد بها تعيين المساهمات الأولية بنسب قيمية حسب المستويات التالية:

ج- استثمارات قد تنشأ من جراء إعادة الاعتبار أو إعادة هيكلة المؤسسات القائمة، و يتعلق الأمر هنا بكل تصرف أو سلوك استثماري يلتزم به المستثمر انطلاقا من مساهمات جديدة (حقيقية عينية أو نقدية) بهدف استعادة نشاطات مؤسسة بعد ما تم حلها و إقفال حساباتها.

- اعتبر هذا النص التشريعي ان انجاز الاستثمارات قد يتم وفق عقدين أساسيين هما:

- عقد الامتياز و رخصة الاستعمال.

- عقد الامتياز: الثابت أنه في الجزائر لم يلجأ إليه إلا في السنوات الأخيرة بحيث تم إقراره في بعض القوانين الصادرة بعد عام 1977 أي عند بداية التفكير في التخلي عن النظام الاشتراكي و تبني النظام الليبرالي، فهذا العقد هو عقد بموجبه يكلف مستثمر (شخص طبيعي، معنوي، وطني أو أجنبي) بإنجاز مشروع استثماري أو تهيئته، و يتمتع المستفيد بحق الامتياز لاستغلال المشروع خلال مدة معينة و التي تحدد عادة بواسطة نص و أن لا تكون لمدة أبدية و إنما جرت العادة أن تكون لمدة تتراوح بين 30-60

عاما في القانون الفرنسي، أما في القانون الجزائري فقد أثبتت النصوص أن عقد الامتياز مدته الأقصى 99 عاما.

- الامتيازات و الضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية:

حسب الأمر 03-01 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين اساسيين و هما النظام العام و النظام الاستثنائي.

1- النظام العام: يتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها استثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فان كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة على الحوافز الضريبية و الجمركية التي تم اقرارها في القانون العام يمكن ان تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها و مفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية و التي تخص:

مساعدات على الانجاز:

حيث ان مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر ابتداء من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا و يشتمل على ما يلي:

* تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الاستثمارية أي بنسبة 5 %

* الاعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

* الاعفاء التام من دفع الملكية للمستشفيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار فيما يخص الإجراءات فقد تم تبسيطها، حيث في السابق كان يفرض على المستثمر تقديم دراسة تقنية اقتصادية، هذا الشرط تم إلغاؤه أما الآن فالأمر لا يتطلب إلا بطاقة تقنية.

2- النظام الاستثنائي: ضمن هذا النظام فان الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة حيث انها تنجز في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة الدولة الخاصة، او تلك التي تكتسب اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة عندما تستعمل تقنيات خاصة و التي من شأنها ان تحافظ على البيئة و تحمي

الموارد الطبيعية، و تدخر الطاقة و تؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة و تستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الاطار من المزايا الآتية:

أ- إنجاز الاستثمار:

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمستشفيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2 % فيما يخص عقود التأسيس و زيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو تم اقتنائها من السوق المحلية و ذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

ب- امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الاعفاء لمدة 10 سنوات من بدء النشاط الإنتاجي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

- منح مزايا إضافية من شأنها ان تحسن او تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز و آجال الاستهلاك.

3- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان الضمانات الممنوحة و المنصوص عليها قانونا، تنطوي على معاملة الأشخاص الطبيعيين و المعنوية الأجانب بمثل ما يعامل به الاشخاص الطبيعيين المحليين والاشخاص المعنوية المحلية ذات الصلة المباشرة بالاستثمار، و هكذا نجد ان الأمر المؤرخ في 20 اوت 2002 و القانون التجاري الجزائري ينصان على:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال و مداخيل المستثمرين؛
- لا يمكن ان يكون الاستثمار المنجز موضوع مصادرة إدارية إلا في حدود القانون و يعوض تعويض عادل و منصف؛

-لا يمكن ان تطبق اي مراجعات أو إلغاءات قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات التي يتم إنجازها في إطار هذا الأمر إلا بطلب بصفة صريحة من المستثمر نفسه.

القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016 المتعلق بترقية لاستثمار.¹

يتضمن نص قانون الاستثمار، ثلاثة مستويات من الامتيازات:

- إمتيازات مشتركة بالنسبة لكل الاستثمارات المؤهلة؛

- إمتيازات إضافية، ممنوحة للإستثمارات، في قطاعات الصناعة والزراعة و السياحة؛

- إمتيازات إستثنائية، للمشاريع ذات الفائدة للإقتصاد الوطني.

1 -الإمتيازات المشتركة :

- فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع :

أ - الإعفاء من الحقوق الجمركية، بالنسبة للسلع، والخدمات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

ب - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

ت - الإعفاء من حقوق نقل الملكية، والإشهار العقاري، بالنسبة لكل العقارات، التي يتم إقتنائها في إطار إنجاز المشروع؛

ث - الإعفاء من حقوق التسجيل، والإشهار العقاري، وكذا التخليص المتعلق بالتنازلات العقارية، المبنية والغير مبنية، الموجهة لإنجاز مشروع الإستثمار؛

ج - تخفيض 90 بالمائة، من سعر الإيجار السنوي للأرض، المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة، خلال فترة إنجاز المشروع؛

ح - إعفاء كل العقارات، التي تم إقتنائها في إطار إنجاز المشروع، ولمدة عشر سنوات، من كل الرسوم على الملكية العقارية؛

خ - الإعفاء من حقوق التسجيل، المتعلقة بمحاضر تأسيس المؤسسة، والرفع من رأس مالها.

¹ القانون رقم 16-09، المعدل و المتمم لقانون المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 46 ، 03 اوت 2016،

2- فيما يخص مرحلة الإستغلال، و لمدة 3 سنوات بعد محضر بداية الإستغلال، محرر من قبل المصالح الجبائية :

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح المؤسسات.

ب- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني.

ت - تخفيض 50 بالمائة، من سعر الإيجار السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة خلال فترة الإستغلال.

الإمتيازات الإضافية والإستثنائية

تتعلق الإمتيازات الإضافية، والإستثنائية خصوصا، بإطالة مدة الإمتيازات المشتركة.

أ- 5 سنوات عوض 3 سنوات، بالنسبة للإمتيازات الإضافية، والتي قد تصل الى 10 سنوات إذا كانت الإمتيازات إستثنائية.

الإمتيازات الخاصة

من جهة أخرى، يتضمن المشروع إمتيازات خاصة، موجهة خصوصا للإستثمارات بمناطق الجنوب، والهضاب العليا، وكذا المناطق، التي تستلزم دعم خاص من الدولة.

1- فيما يخص مرحلة إنجاز المشروع :

أ - تكفل الدولة الجزئي أو الكلي، بتكاليف أشغال بناء المشروع، بعد تقييم من الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمارات.

ب- التخفيض من سعر الإيجار، السنوي للأرض المحدد من قبل إدارة أملاك الدولة:

- بالدينار الرمزي، للمتر الربع لمدة 10 سنوات، و 50 بالمائة، من سعر الإيجار بعد هذه المدة بالنسبة للإستثمارات المتواجدة بالهضاب العليا،

وكذا المناطق، التي تستلزم دعم خاص من الدولة.

- بالدينار الرمزي، للمتر الربع لمدة 15 سنة، بالنسبة للإستثمارات بمناطق الجنوب.

2 - فيما يخص مرحلة الإستغلال

– نفس الإمتيازات المذكورة أعلاه لمدة 10 سنوات.

اما فيما يخص القاعدة 49-51.

فتم نزع حق الشفعة وقاعدة 51- 49 بالمائة المطبقة على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من نص قانون الاستثمار ، ويوضح عرض الأسباب لنص القانون بأن حق الشفعة فقد دوره كأداة لمراقبة دخول الأجانب إلى الاقتصاد الوطني وهذا منذ إلغاء إجراء المراجعة القبلية من طرف المجلس الوطني للاستثمار ، لهذا تم اقتراح الاكتفاء-بالنسبة لخفض قيمة المعاملات نقدا- بحق الشفعة المؤسس في إطار قانون الإجراءات الجبائية مع التحفظ على توسيعه إلى الأسهم أو الحصص الاجتماعية حسب نص القانون الذين يشيرون إلى أنه تم إدراج إجراء في هذا الخصوص في قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، و كذلك أن حق الشفعة لم يعد له مكان في قانون الاستثمار الذي ينص في مادته 30 على إخضاع جميع عمليات نقل الأسهم أو الحصص الاجتماعية وكذا ممتلكات من طرف أو لصالح أجانب لترخيص من طرف الوزارة المكلفة بالاستثمار، ويأتي إجراء مراقبة التحويلات هذا -المستعمل في اغلب القوانين المتعلقة بالاستثمار- لتعويض قانون الشفعة الذي يبقى إجراء ذا طابع لا يتناسب مع العمليات الصغيرة وأيضا خارجة عن القانون العام ، وحسب المادة 31 فإن التنازلات في حدود الـ 10 بالمئة أو أكثر من الأسهم والحصص الاجتماعية للشركات الأجنبية التي تملك مساهمات في مؤسسة جزائرية- التي تعتبر تنازلات غير مباشرة يجب أن تمر عبر مجلس مساهمات الدولة، وعدم احترام هذا الإجراء الشكلي أو وجود اعتراض من قبل مجلس مساهمات الدولة في اجل قدره شهر ابتداء من استقبال المعلومة الخاصة بالتنازل يمنح للدولة حق الشفعة الخاص بعدد من الأسهم والحصص الاجتماعية التابعة للشركة الجزائرية، وتخص هذه القاعدة العمليات المنجزة خارج البورصة حسب نص عرض الأسباب.

قاعدة 49-51 % تؤطر بقانون المالية:

أما عن قاعدة 49-51% التي تضبط الاستثمار الأجنبي بالجزائر والتي أدرجها قانون المالية 2009 فينص القانون على سحبها لكي يتم تأطيرها من خلال نصوص قوانين المالية علما أن إجراء مماثلا تم إدراجه في قانون المالية 2016، ويبرر هذا الإجراء حسب نص قانون الاستثمار بصعوبة مراقبة كافة الاستثمارات الأجنبية الداخلة كون أنه لا يتم تسجيل لدى وكالة تطوير الاستثمار، إلا الاستثمارات المؤهلة والراغبة في الاستفادة من الامتيازات، وسمحت الوضعية هذه خلال الفترة من 31 ديسمبر 2008 إلى 31 ديسمبر 2013 لـ 5.141 أجنبي بالتسلل وممارسة أنشطة تجارية منهم 711 كمستوردين فيما لم

تسجل الوكالة خلال ذات الفترة سوى 110 تصريح استثمار أجنبي اقره المجلس الوطني للاستثمار. ومن جهة أخرى يتضمن نص القانون تعديل إجراءات اثنين:

- قاعدة اللجوء الإجباري إلى التمويل الداخلي ؛

- القاعدة المنظمة للشراكة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية بفتح رأس المال.

وحسب نص القانون يجب أن تسجل القاعدة الأولى في قانون المالية إما من خلال تنظيم من بنك الجزائر كون أن القانون يقتصر على المستثمرين في قطاعين من بين الستة قطاعات التي تنص عليها قائمة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

ويتضمن القانون ما يلي:

- تحسين الاستثمارات الخارجية في الجزائر حيث تم إزالة العراقيل التي كانت موجودة في القانون الساري المفعول من خلال تعديل عدة مواد، إضافة إلى تحويل مواد أخرى إلى قانون المالية.

- تكريس التحفيزات الممنوحة للمستثمر عن طريق القانون بعد أن كان قرار منحها من صلاحيات الإدارة.

ان النص يتضمن مراجعة المنظومة القانونية التي تحكم الاستثمار من خلال تكييف إطار ضبط الاستثمارات الأجنبية بإعادة إدراج بعض التدابير المتضمنة في الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار في مشروع قانون المالية لسنة 2016 في القاعدة 49/51 بالمائة وكذا اللجوء الإجباري للتمويل المحلي لانجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومراجعة قواعد وشروط فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية إزاء المساهمة الوطنية المقيمة.

وحسب مشروع القانون فقد تم إعادة تشكيل نظام التحفيزات وفق توجيهين و هما ضبط الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية للبلاد و تسهيل و تسريع الإجراءات حيث يهدف إلى إنشاء هيكل جديدة للتحفيزات بثلاثة مستويات مختلفة.

- المستوى الأول بالأحكام المشتركة الموجهة لجميع المستثمرين المتواجدين خارج الهضاب العليا والجنوب لمنحهم اقل قدر مشترك من الامتيازات.

- المستوى الثاني فيتعلق بالأحكام الخاصة ذات الطابع القطاعي المتضمنة امتيازات إضافية خاصة (تشريعات قطاعية) للاستثمارات المحققة في ميدان النشاطات المدرجة في إطار القطاع المعني أو في مناطق التطوير.

- المستوى الأخير فيتضمن الامتيازات التي يمكن منحها عن طريق اتفاق للمشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

وعليه تطوير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال توجيه مهامها حصريا إلى مرافقة المستثمر في تجسيد مشروعه عوض التكفل فقط بتسيير الامتيازات و التحفيزات الممنوحة له.

المطلب الثاني: الاطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

ثم تدعيم الاطار القانوني للاستثمار بإنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار :
-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

بموجب الامر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 تم تحويل وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات (APSI) الى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعني في خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب على حد سواء، وتتولى المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين ، وإعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك الوحيدة المركزية؛
- تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعمد بها المستثمرين خلال مدة الاعفاء؛
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.

تعتبر هذه الوكالة خصوصا في الجزائر الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة و الترويج بها و استقطاب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة.

مهمة الوكالة:

- تسهيل الاستثمار و تبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر؛
- التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي؛
- تحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم و توفير كل المعطيات تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها؛
- ترقية الاستثمارات و تطويرها و استقبال المستثمرين الأجانب و المحليين و مساعدتهم؛
- تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات؛
- تسيير و دعم المزايا المرتبطة بالاستثمار و صناديق دعم الاستثمار لتطويره؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي يعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.

-المجلس الوطني للاستثمار(CNI) :

يعتبر هذا المجلس من التحديات الكبرى للمرسوم 2001 و هو جهاز جديد انشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 06 أكتوبر 2006. كما هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، يشرف عليه رئيس الحكومة، و يضطلع بالمهام التالية:

- إبداء رأيه في المسائل التي تحال إليه من طرف الجهات المعنية بالاستثمارات فيما يخص تفسير أغراض قانونية تعني بالاستثمارات؛
- يتلقى اقتراحات المستثمرين الأجانب، و بحثها و تقديم توصيات إلى المصالح الحكومية من أجل دراستها و اتخاذ القرارات بشأنها؛

- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات لحساب الدولة و المستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد و يفصل فيها؛

- صياغة إستراتيجية و أولويات الاستثمار؛

- تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛

- إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية؛

- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار؛
- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها ان تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات طبقا لما تحدده المادة الأولى من الامر 01-03؛
- دراسة طلبات منح المزايا بعد ما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك و إصدار القرار بمنح هذه المزايا؛
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار و تنميته و التدابير الضرورية لدعمه و تشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين و اقتراح الحلول المناسبة.¹

- الشبائيك الموحدة اللامركزية:

- تم إنشاء الشباك الواحد كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار و رفع العوائق البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين و الأجانب و من خلاله تقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في اجل أقصاه 30 يوم و تسلم الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار.
- و يخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء ايداع تصريح الاستثمار و طلب المزايا و إنشاء هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة عمليات الاستثمار، و هو المخاطب الوحيد للمستثمرين.
- كما انشأت هذه الشبائيك لتسهيل الاجراءات الادارية أمام المستثمرين المحليين و لأجانب وهي منتشرة عبر التراب الوطني، و تشمل الإدارات و الهيئات العمومية المعنية.²

2- أهداف الجزائر من خلال تبني الاستثمار الاجنبي المباشر.

- التوجه للمشاريع الخلاقة لمناصب الشغل (الحرف ،المهن والأنشطة التقليدية).
- تشجيع الانشطة التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية.

¹ احمد سمير ابو الفتوح، دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، ط1، مصر، 2015، ص46.

الجزائر. ص80-81. مارس 2011، C.N.D.P.I، الصناعات الجزائرية رهانات وأفاق، المركز الوطني لوثائق الصحافة والاعلام،²

- تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال.
- تحسين قطاع الاتصالات والتكنولوجيا الاعلام و كذا جلب نماذج حديثة للتسيير الفعال للإدارة و ذلك للولوج للأسوق العالمية و تنويع الصادرات.
- وترمي سياسة الاستثمار في الجزائر إلى تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي على سواء و تم اتخاذ عدة تدابير منها الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي جاء ليضفي مرونة على المرسوم التنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993. وبموجب هذين النصين أصبح مجال الاستثمار و كل ما يتعلق به واضح المعالم حيث اشتمل على ما يلي:
- 1- ميدان التطبيق: تطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة و الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع و الخدمات.
- 2- أن يكون الاستثمار موضوع تصريح خاص بالاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ان يخص التصريح بالخصوص ما يلي: هوية المستثمر، طبيعة النشاط، الممارس، هيكل الاستثمار و تجهيزاته، رأسمال المستثمر، عدد مناصب العمل المزمع إحداثها، خصائص الأرض المطلوبة، التكنولوجيا المستخدمة، مكان إقامة المشروع...إلخ.
- 3- الضمانات القانونية:
- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب و الجزائريين بحيث يتمتعون بنفس الحقوق و الالتزامات فيما يتصل بالاستثمار.
- عدم تطبيق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة، إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به ويترتب على التسخير تعويض عادل و منصف.
- يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح أو التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح بالجوء إلى تحكيم خاص.

- و الجديد في الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مناخه و آلية عمله و هذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة و توسيع القدرات الانتاجية و إعادة هيكلة رأسمال المؤسسات العمومية و المساهمة فيها، وأهم ما جاء في هذا الأمر ما يلي:
- المساواة بين المستثمرين المحليين و الاجانب؛
- إلغاء التمييز ما بين القطاع العام و الخاص؛
- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار تراخيص و قد فتحت لها فروع عبر كامل التراب الوطني و هي تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالها المالي.

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية والجزائرية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمارات و هذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية و دعم مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر، في هذا الإطار قامت الجزائر بالتصديق على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الاستثمارات من جهة و إمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بها حماية للمتعاملين من جهة أخرى¹.
- ولقد تم تناول هاتين الاتفاقيتين على التوالي بموجب الأمرين التاليين:
- الأمر رقم 95-50 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 و المتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار.
 - الأمر رقم 95-40 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 و المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات فهي تقوم بين الدول و رعايا الدول الأخرى.
- المحاور الأساسية للقانون:
- 1- مبدأ الشفافية: توفير كافة المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه بصفة عادية دون تمييز أو تكلفة. شروط يجب توافرها ليتحقق ذلك المبدأ:
 - حرية الاستثمار: ان يمارس المستثمرين نشاطهم الاستثماري بحرية كاملة مكفولة بحماية القانون و اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لحماية كل من المصالح العام و المحيط و المستهلك.

جلال وفاء محمدين، التحكيم بين المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة للاستثمار امام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001، ص 13.

- عدم التمييز: عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب و معاملتهم بطريقة عادلة في مجال الحقوق و الواجبات كالجائزين خلال عملية الاستثمار.

2- مبدأ سهولة حركة رأس المال:

يضمن حرية تحويل العوائد الناجمة عن استثمار رأس المال، هناك شرطين يجب توافرهم لتطبيق هذا المبدأ.

- حرية التحويل.

- حرية الدخول لأسواق العملة الصعبة.

بحيث يشجع الوصول إلى نظام التحويل الشامل للعملة الصعبة و بتسعيعة موحدة و حرية تمويل رؤوس الأموال و الأرباح دون قيد أو شرط.

- تحديد التجارة الخارجية : للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز و استغلال الاستثمارات.

- وضع السوق المالي: مفتوح لرأس المال الأجنبي.

3- مبدأ الاستقرار:

لهذا المبدأ دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية و السياسية لبلد ما مع مختلف دول العالم، و هذا نتيجة وجود الأخطار السياسية المتعلقة ب :

- نزع الملكية و الاستلاء و التأميم.

- الحروب الأهلية و الخارجية و الانتفاضات.

- تحويل العملة الصعبة و رأس المال.

كما أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات ثنائية و دولية و انضمت إليها مؤخرا :

-اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي، إيطاليا ، رومانيا و مع اسبانيا.

- اتفاقية ترقية وضمان الاستثمار، تقادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين بلدان المغرب العربي.

- اتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع عدد معتبر من الدول.

- كما صادقت الجزائر على اتفاقية الدولية لضمان الاستثمار واتفاقية معالجة النزاعات بين الدول حول الاستثمار.

- ووقعت العديد من الاتفاقيات مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة تتعلق بمجال الاستثمار وحمايته.

من اجل تحسين بيئة الاعمال وجلب عدد اكبر من المستثمرين الأجانب لجأت الدولة الجزائرية لتعديلات مدرجة في الامر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 و اجراءات اخرى تعمد الى تحسين مناخها الاستثماري تتلخص فيما يلي:

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- تحديد مناطق إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب؛
- فتح أروقة و شبابيك لشرطة الحدود و الجمارك؛
- تبسيط الاجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين و إطاراتها الأجنبية؛
- وضع تحت تصرف الأجانب حاملي لمشاريع أراضي مجهزة بأسعار مخفضة و بيئة ذات نوعية؛
- تخفيض التكاليف الجبائية؛
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عمليات التصدير؛
- منح مساعدات مالية معتبرة للصناعات الصغيرة و المتوسطة في حال قيامها بأعمال شراكة مع الأجانب؛
- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) و إنشاء موقع الكتروني للوكالة لتمكين المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح بالمؤسسات عن بعد؛
- السماح للأجانب باقتناء سندات الخزينة و الرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة للمؤسسات المصدرة.

وسنتطرق إلى كل اتفاقية على حدة:

أولاً: الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين الجزائر وأمريكا في مجال الاستثمار.

إن تبني الجزائر للقانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض قد فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي المباشر الخاص، وإيماناً منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع المجالات الاقتصادية، أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول

باختلاف نظمها السياسية وتوجهاتها الإستراتيجية¹، وبالتالي أدى تغيير الاتجاه الاقتصادي على المستوى الداخلي إلى تغيير في مواقف الدولة على مستوى العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية والمالية.

في هذا الشأن أبرمت الجزائر مع أمريكا اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات بتاريخ 22 جوان 1990 في واشنطن، وهذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار²، وهي اتفاقيات ضمان تقوم بها مؤسسات الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار C.I.P.O، وهي اتفاقيات ضمان تقوم بضمان تأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات الأمريكية في الجزائر، وقد نصت المادة على مايلي:

تشير عبارة (التغطية) كما هي مستعملة إلى أي تأمين على استثمار، أو ضمان لاستثمار صادر وفقا لهذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (أوبيك)، أو من قبل أية وكالة من وكالات الولايات المتحدة الأمريكية أو من قبل أية هيئة أخرى أو مجموعة من الهيئات تبعا لترتيبات مؤسسة بالاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (أوبيك)³.

ثانيا: الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الجزائر وأوروبا حول ترقية وتشجيع وحماية الاستثمارات.

لقد تمت عدة اتفاقيات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية منذ بداية التسعينات حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات، كانت تهدف إلى تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الأطراف المتعاقدة، وخلق مناصب شغل بين هذه البلدان، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر:

الفرع الأول: الاتفاقية الجزائرية البلجيكية واللكسومبورغية.

لقد تم الاتفاق بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبورغي والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 24 أفريل 1991 ويقصد بكلمة الاستثمارات في هذه الاتفاقية حسب ما جاء في المادة 01" يبين كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه، وكل حصة مباشرة أو غير مباشرة نقدية كانت أم عينية أو خدمات مستثمرة أعيد استثمارها في أي قطاع اقتصادي مهما كان نوعه".

مصطفى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2003، ص84.

²مرسوم رئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17-10-1990، المتضمن المصادقة على اتفاق تشجيع الاستثمارات الموقع عليه في واشنطن في 22 جوان 1990، بين الجزائر وأمريكا، الجريدة الرسمية، العدد 45، الموافق ل 1990.

³المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 90-319، المؤرخ في 14-10-1990.

وتطرقت هذه الاتفاقية إلى ترقية الاستثمارات وتشجيعها بين الأطراف المتعاقدة وكذا حماية الاستثمارات المباشرة بواسطة المعاملة المنصفة والعادلة وتوفير الأمن وعدم القيام بإجراءات نزع الملكية أو التأميم كما منحت هذه الاتفاقية حرية تحويل الأموال من قبل مستثمري الدولة المتعاقدة، وإذا وقع نزاع بين الأفراد المتعاقدة يرجع التحكيم إلى المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.¹

الفرع الثاني: الاتفاقية الجزائرية الإيطالية.

لقد تم الاتفاق بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، وتطرقت هذه الاتفاقية إلى تحديد معنى كلمة " استثمارات " وكلمة " مستثمرين "، وإلى ترقية الاستثمارات عن طريق التشجيع المتبادل بين الدولتين، وكذا حماية الاستثمارات عن طريق توفير الأمن وعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وعدم نزع الملكية والتأميم أو الحجز أو أي إجراء آخر ينزع الملكية، كما ذكرت هذه الاتفاقية حرية تحويل مداخيل الاستثمارات خاصة الحصص الموزعة والأرباح والفوائد لمستثمري الدولة المتعاقدة، في حين تمنح الدولة الدعم والضمان ضد المخاطر للمستثمرين الأجانب وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية قدرها 10 سنوات قابلة للتجديد بنفس المدة.²

الفرع الثالث: الاتفاقية الجزائرية الفرنسية.

أبرمت هذه الاتفاقية بين الجزائر وفرنسا والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمار وتبادل الرسائل المتعلقة به الموقعة بالجزائر بتاريخ 13 فيفري 1993 قصد تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدولتين وخلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بينهما لتشجيعها وحمايتها، وتساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين البلدين والتي تدعم التنمية الاقتصادية فيهما، وأول ما حدد في هذه الاتفاقية مفهوم عبارة " استثمارات " في المادة 01 من المرسوم التنفيذي

الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 جانفي 1994 كما يلي: "عبارة استثمار تشير إلى الأموال كالأموال، الموافق والحقوق باختلاف أنواعها إلى جانب كل عنصر من الأصول مهما كان نوعه والمرتبطة بالنشاط الاقتصادي" وتطرقت هذه الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمار الذي يقام على إقليم البلدين المتعاقدين

¹مرسوم رئاسي رقم 97-345 المؤرخ في 05-10-1991، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر و الاتحاد الاقتصادي البلجيكي للكسمبورغي المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 افريل ، 1991 الجريدة الرسمية، العدد 46.

مرسوم رئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05-10-1991، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وإيطاليا حول الترقية والحماية

²حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار، الموقع بالجزائر بتاريخ 18 ماي 1991، الجريدة الرسمية العدد 46 .

وذلك بتوفير المعاملة العادلة والمنصفة لاستثمارات مواطني وشركات الطرف الآخر، وتوفير الحماية وتأمين هذه الاستثمارات، ولا تتخذ تدابير نزع الملكية أو التأميم بشأنها، كما تمنح حرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة باستثمارات الطرف الآخر المتعاقد والمتمثلة في الفوائد والأرباح ومدفوعات تسديد القروض، وتحويل نسبة من رواتب العمال إلى بلدهم الأصلي، وإذا وقع النزاع بين الطرفين تحال القضية إلى التحكيم الدولي المتمثل في المركز الدولي لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات المنشأ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (I.D.R.I.C) بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والموقعة بواشنطن في 18 مارس 1965، وأبرمت هذه الاتفاقية لمدة أولية مكونة من 10 سنوات وتبقى سارية المفعول به هذه المدة، إلا إذا قام أحد الطرفين بإلغائه عن طريق الدبلوماسية بواسطة إشعار مسبق مدته سنة واحدة.¹

الفرع الرابع: الاتفاقية الجزائرية الرومانية.

يهدف لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الجزائر ورومانيا وذلك بخلق ظروف ملائمة لإنجاز استثمارات من قبل مواطني البلدين من أجل نقل التكنولوجيا وتحويل رؤوس الأموال وخلق مناصب شغل أبرمت اتفاقية بين الجزائر ورومانيا بتاريخ 28 جوان 1994 موقعة بالجزائر متعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وقد نصت هذه الاتفاقية على ترقية وحماية الاستثمارات من قبل كل طرف متعاقد في حدود إقليمه، وكذا ضمان المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمارات المنجزة من قبل الطرف المتعاقد الآخر، وعدم اتخاذ تدابير نزع الملكية والتأميم للاستثمارات المنجزة، وحرية تحويل رؤوس الأموال المتعلقة بالفوائد والأرباح وتسديدات القروض، وإذا وقع خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالاستثمار تحال القضية الى المحكمة المختصة للطرف المتعاقد الذي أنجز على إقليمه الاستثمار أو على المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار (I.D.R.I.C)

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة 10 سنوات قابلة للتجديد بنفس المدة إلا إذا أبدى أحد الطرفين المتعاقدين نيته في إلغائه 06 أشهر قبل انتهاء مدة صلاحيته.²

¹ المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02-01-1994، يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة فيما يخص الاستثمارات الموقعة بالجزائر في 13 فيفري 1993 الجريدة الرسمية، العدد 01.

² المرسوم الرئاسي رقم 94-324 المؤرخ في 22-10-1994، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا الموقع بالجزائر في 06-28-1994، والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الجريدة الرسمية، عدد 69.

الفرع الخامس: الاتفاقية الجزائرية الاسبانية.

أبرمت الجزائر اتفاقية مع اسبانيا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة بمديرد يوم 23 ديسمبر 1994 كان هدفها تكثيف التعاون الاقتصادي في إطار الفائدة المشتركة للبلدين، وإنشاء الظروف الملائمة للاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري كل من الطرفين المتعاقدين على إقليم الطرف الآخر، كما أن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات يساهم في تحفيز مبادرات تحويل رؤوس الأموال وتحويل التكنولوجيا بين البلدين بما يخدم مصلحة البلدين في التنمية الاقتصادية.

وقد نصت هذه الاتفاقية على قبول وتشجيع الطرفين للاستثمارات المنجزة على إقليمه من طرف مستثمري الطرف الآخر المتعاقدين (المادة 02 من الاتفاقية).

كما أنها ذكرت حماية الاستثمارات للطرف الآخر المتعاقدين وضمان المعاملة العادلة والمنصفة لها أما فيما يتعلق بالتأميم ونزع الملكية، يجب أن تتخذ صفة مطلقة لدوافع المنفعة العامة ولا تكون ذات طبيعة تمييزية، وإذا حدثت يجب أن ترفق بدفع تعويض مناسب بعملة قابلة للتحويل مساوي للقيمة الحقيقية للاستثمار.¹

المبحث الثالث: مؤهلات الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخلا لإفريقيا، وتملك ثروة من الموارد البشرية بكفاءات عالية وطاقات نباتية عالية.

كما تملك كذلك قاعدة صناعية لزيادة الإنتاج بهدف تشجيع السوق المحلية والتصدير، مع العلم ان المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية. ومن جهة أخرى باشرت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وعقد الشراكة الأوروبية المتوسطية، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير ويفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية، بالإضافة لما تملكه من بترول وغاز ومعادن نفيسة ومتنوعة، بالإضافة إلى المؤهلات الأخرى.

¹ -المرسوم الرئاسي رقم 94-324 المؤرخ في 22-10-1994 ، المتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجزائر ورومانيا الموقع بالجزائر في 1994-06-28 ، والمتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الجريدة الرسمية ، عدد 69 .

- حجم السوق: يبلغ سكان الجزائر أكثر من 42.2 مليون نسمة سنة 2018 وتعتمد بشكل كبير على المواد الاستهلاكية و المصنعة و المستوردة.
- السكك الحديدية: 4 آلاف كلم في حاجة للتأهيل.
- الموانئ : تملك الجزائر 16 ميناء تقدم مختلف الخدمات.
- المطارات: هناك 51 مدرجا منها 30 مدرج مفتوح للملاحة و 12 مطار دولي، 16 مطار محلي.
- المحيط التقني: نسبة المتعلمين من السكان 80 %، 25 جامعة تستوعب 400.000 طالبين بالإضافة إلى أكثر من 500.000 متدرب من التكوين المهني سنويا و كذا الاتصالات الحديثة و المعلوماتية و تطبيقاتها المختلفة، و يمثل النشاط الزراعي 44 % من الدخل القومي، وهذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول التي تعمل على تشجيع الاستثمار المحلي و الدولي.

المطلب الاول: المؤهلات الطبيعية في الجزائر لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

1- توفر الموارد الطبيعية:

ان غنى الأرض الجزائرية بما تشتمل عليه من موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما، وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يجب عليه ان يلعب دورا في المنطقة، كما ان الثروات المتمثلة في كل من الغاز و البترول مميزة جدا، فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب بالنسبة للمستثمرين الاجانب حيث ان الجزائر هي الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي و الممول الرابع فيما يخص الطاقة لذلك فان العلاقات السياسية و الثقافية مع الاتحاد الأوروبي يمكن ان تزيد بقوة، وفي هذا الصدد فقد تم انجاز خط نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر كل من تونس و المغرب و هناك أنبوب ثالث يربط الجزائر مباشرة بأوروبا عن طريق اسبانيا.

ان قدرة الطاقة (غاز + بترول) تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية بعد تأكدها أنها تشكل عاملا من اهم العوامل المستقطبة للمستثمر الاجنبي، حيث تمثل هذه السياسة النشطة مثالا يحتذى به في القطاعات الأخرى، و فضلا عن البترول و الغاز تتمتع الجزائر بطاقات منجمية هائلة مثل: الحديد باحتياطات ضخمة من الأكبر عالميا بالإضافة إلى ذلك الفوسفات و النحاس و الذهب و الفضة.

2- الموقع الجغرافي الممتاز:

تقع الجزائر في شمال إفريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي كما أنها مجاورة لأوروبا، و الوطن العربي يعطيها موقعا استراتيجيا ممتازا من أجل تقييم طاقتها الاستثمارية. و بالتالي فان هذا الموقع الهام و المميز يجب عليه ان يخفز الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاسيما تلك الموجهة نحو التصدير و يسمح لها بتحقيق امتيازات في مجال عقود الشراكة مع الاتحاد الاوروبي من انشاء مناطق حرة حيث يعد من البلدان القريبة جغرافيا للأسواق الحيوية.¹

المطلب الثاني: المؤهلات الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- الأوضاع الاجتماعية و الثقافية: حسب الاحصائيات المنشورة عن المنظمة العالمية للتجارة والتنمية عام 2017 بلغ سكان الجزائر 42.2 مليون نسمة ، كما انه بمجرد النظر إلى هرم الاعداد اسكان الجزائر يبدو من الوهلة الأولى انه مجتمع شاب ، حيث نسبة الافراد الاقل من 25 سنة بلغت 55.84% كما ان الفئة العمرية التي تتراوح عمرها ما بين 20 و 60 عام تمثل نسبة 44% (يد عاملة قادرة على العمل).

يتمتع المجتمع الجزائري في مجال التعليم بقوانين تقرر مجانية التعليم حيث تقع جميع أعباء التعليم من الابتدائي إلى البحث و التطوير على عاتق الدولة و يقدر عدد الدارسين بالملايين حيث استوجب على الدولة توفير الهياكل الضرورية لهذا الغرض، حيث اقيمت المدارس في كل المناطق و الجامعات بمعدل جامعة في كل ولاية تقريبا، حيث وصل عدد المتخرجين في كل عام إلى 40 ألف جامعي و عدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر بـ 94 ألف طالبا، هذا ما سمح بتوفير يد عاملة هائلة من النوعية المقبولة إذ انها لم ترق الى المستوى المطلوب و بالتالي فان كل هذا سمح بتحسين مرونة سوق العمل خاصة بعدما تم اقرار مبدأ حرية التشغيل، و يستطيع بذلك ارباب العمل ابرام عقود تشغيل مباشرة مع العامل ومن جهة اخرى فان التكلفة المنخفضة نسبيا للشغل يمكن ان تساهم في زيادة تنافسية المنطقة لجذب المستثمرين الاجانب.²

بالإضافة إلى كل هذا و إلى جانب اللغة الرسمية الاولى في البلد وهي اللغة العربية فإن أغلب الشعب الجزائري يتقن اللغة الفرنسية ونسبة معتبرة تتقن اللغة الإنجليزية وهذا ما يشكل عامل مشجع ومهم لجذب

¹ احمد سمير ابو الفتوح، مصدر سبق ذكره، ص 122.

² عبد المجيد قدي، "مجلة دليل المستثمر العربي"، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد 10، نوفمبر 2006، ص 94.

الاستثمار الاجنبي المباشر، اما فيما يخص القطاع الصحي فهو في تحسن و تطور مستمر منذ الاستقلال إذ لا يشكل أي عائق لدخول المستثمر الاجنبي.

2- الظروف السياسية:

استقلت الجزائر عام 1962 و اعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية التي ناد بها بيان اول نوفمبر 1954 الذي تمثله حاليا ثلاث سلطات:

- السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى الوزير الأول متبوعا بطاقمه الوزاري؛

- السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان المكون من غرفتين؛ المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، حيث ينتخبان كذلك لمدة 5 سنوات؛

- السلطة القضائية: تعتمد على الازدواجية القضائية حيث ان هناك جهة قضائية تتكفل بقضايا القانون العام، وتتشكل من محاكم إدارية و مجلس دولة. وجهة قضائية تتكفل بالقانون الخاص و تتشكل من محاكم ابتدائية، مجالس قضائية و محكمة عليا.

3- الوضعية الاقتصادية: لقد عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل عديدة منها انخفاض اسعار البترول عام 2008 و ذلك نتيجة الازمة العالمية 2007-2008 و تجلى ذلك في تراجع إيرادات الصادرات و في الضرائب البترولية و عجز الميزانية و في تدهور معدلات التبادل الصافية و معدلات التبادل الداخلية و تراجع احتياطي الصرف، وكان من نتيجة ذلك انتهاج للحكومة الجزائرية سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية، وإحداث ما يسمى بالطفرة الاستثمارية، خاصة في الشراكة مع القطاع الخاص، والحكومة تعلن لأول مرة أن صندوق ضبط إيرادات الموازنة استنزف، وهو الآلية التي كانت تستعملها لتمويل الخزينة، والذي ادى بإغلاق المصادر الخارجية لجلب السلع المستوردة و ارتفاع الاسعار للسلع المحلية وأدى ذلك الى انخفاض القدرة الشرائية .

وبشأن المؤشرات الاقتصادية أئما، يشير تقرير الصندوق النقد الدولي أن "مداخيل الجزائر من العملة الصعبة خلال سنة 2016 بلغت 29.5 مليار دولار، بينما كانت أسعار النفط تتراوح ما بين 47 و48 دولارا للبرميل الواحد، أما سنة 2017 فإن مداخيل الجزائر تتراوح ما بين 31 و32 مليار دولار على أساس أن أسعار النفط ارتفعت نسبيا إلى 51 - 54 دولارا للبرميل الواحد".

و اضاف نفس المصدر ان الفترة ما بين 2013- 2020، العملة الصعبة ستتراوح ما بين 10 إلى 11 مليار دولار، أما تحويلات الشركات فستكون في حدود 5 مليارات دولار، بينما قيمة الواردات خلال الأشهر الثلاثة المتبقية من سنة 2017 فتقدّر بـ 13 مليار دولار".

و تشير التقديرات إلى أن الواردات ستتراوح ما بين 55 إلى 60 مليار دولار خلال سنة 2017، فيما يصل إجمالي المداخيل إلى 32 مليارا، وحسب التقدير لا نستبعد الذهاب إلى المديونية في أفق 2020/2019".

وعن ذات المؤشرات، لقد سجل معدّل البطالة 12.3 بالمائة لسنة 2017 حسب الإحصائيات الرسمية، بينما تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي على أنها وصلت في سنة 2018 إلى 13.5 بالمائة. كما أن معدّل النمو في العام 2018 لن يتجاوز 1 بالمائة، بينما كان خلال سنة 2017 بنحو 1.5 بالمائة".

و بما ان الوضعية المالية و الاقتصادية للبلاد حرجة في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، و بالتالي تقلص حاد لعائدات البلاد ما أدى بالحكومة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كحل لتحقيق التوازن في الميزانية العمومية.

إن الموارد من العملة الصعبة، و التي تتشكل بنسبة كبيرة من إيرادات المحروقات تتقلص تدريجيا منذ السداسي الثاني لـ 2014 مع التراجع المستمر لأسعار البترول التي فقدت 58 دولارا للبرميل ما بين نهاية ماي 2014 و نهاية جويلية 2017.

و نتيجة لهذا التوجه السلبي لأسعار البترول الخام في الأسواق الدولية، انتقلت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من 3ر60 مليار دولار في 2014 إلى 7ر32 مليار دولار في 2015 ، و إلى 1ر27 مليار دولار في 2016 ثم إلى 7ر18 مليار دولار 2017.

و بخصوص احتياطات الصرف التي بلغت 8ر105 مليار دولار مع نهاية جويلية 2017 ، يمكن ان تتقلص لتصل إلى 97 مليار دولار مع نهاية 2017.

و رغم هذه الضغوط فقد اظهر الاقتصاد الوطني نوع من المرونة جنبته صدمات مالية كلية حادة، غير أن هذه الصلابة، بدأت تضعف بفعل قيود حقيقية ذات علاقة بتفاقم اختلال التوازن بين إيرادات الدولة و نفقاتها، أمام تراجع الادخار العمومي، و لمواجهة هذه الاحتياجات من التمويل لجأت الحكومة إلى

مجموعة من الأدوات النقدية و المالية تم استعمالها في 2016 و 2017 من اجل تعبئة موارد مالية إضافية.

و بخصوص التمويل غير التقليدي لقد تم عرض مشروع القانون المتمم والمعدل للأمر المتعلق بالقرض والنقد، و تم اللجوء إليه في ظل سياق اقتصادي و مالي خاص، و سمي بتدهور الوضعية المالية للبلاد. و فيما يخص التضخم المشار إليه غالبا كنتيجة بعد اعتماد التمويل غير التقليدي سيكون محل سيطرة و صرامة، و أن إجراء التمويل غير التقليدي سيتم تأطيره و سيخضع كل سحب إلى رقابة مشددة و سيحدد سنويا الاحتياج بناء على العجز المالي وفقا لبرنامج تسطره الحكومة، في المقابل أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي سيرافق بتنفيذ إصلاحات هيكلية اقتصادية و ميزانياتيه من أجل استعادة توازنات خزينة الدولة و تلك المتعلقة بميزان المدفوعات عند نهاية فترة الخمس سنوات المقررة في مشروع نص التعديل.

المطلب الثالث: المؤهلات الخاصة في الجزائر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن أهم ما يحمل شركة ما إلى توطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما هو مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية و الجوية و البحرية و شبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي. لذلك تعتبر شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة و المؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول حيث أن كفاءة شبكة النقل و كثافتها هي المؤشر المحدد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها.

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير و تنمية قطاع المواصلات بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة في إطار خطة وطنية، تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخليا و خارجيا، و ضمان نقل المواد المنجمية و المنتجات الفلاحية و الصناعية وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات و تجهيزات الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

1- شبكة المواصلات: يعتبر اكتساب هياكل قاعدية حديثة و متطورة و متنوعة في مجال المواصلات شرطا أساسيا لجلب الاستثمار المنتج للثروة و الشغل و تحفيز النشاطات الاقتصادية. من هذا المنظور إرتأت الدولة وضع سياسة شاملة لتطوير و تحديث المنشآت القاعدية، و تهدف إلى:

- إنجاز شبكة طرق عصرية ومهيكلية في إطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم.

- حفظ وتطوير شبكة الطرقات الموجودة وفق متطلبات النقل والوقاية والأمن.

- إنجاز المشروع الضخم " الطريق السيار شرق - غرب " الذي يمتد على مسافة 1720 كلم و يعبر 32 ولاية منها ثمانية ساحلية.

2- البنية التحتية:

الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.381.741 كيلومتر مربع، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة و غير المعبدة و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000 كم، بينما السكك الحديدية 10400 كم .

2-1- شبكة النقل بالسكة الحديدية:

- اعطيت الاولوية في هذا القطاع إلى تحديث و عصرنه السكة الحديدية شرق - غرب (عناية-وهران) وكذلك إنجاز خطوط حديدية و كهربية الشبكات الموجودة وكذا اقتناء تجهيزات جديدة لاسيما القاطرات أو تجهيزات الجر، حيث أصبح طول الشبكة الوطنية للسكة الحديدية من 3500 كلم في 1999 الى 10400 كلم في 2015، و بالتالي اصبحت الجزائر تملك اهم شبكة للسكك الحديدية في إفريقيا، وهي تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري بفضل كبر طاقة نقلها و تغطيتها الجيدة، خاصة في شمال البلاد بفضل تفرعاتها العديدة التي تربط كبريات المدن وأهم الأسواق والمواقع الصناعية و مناطق إنتاج المواد الأولية و الموانئ.

و تستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية التي تملك 10300 عربة و توظف 187 قطارا يوميا يربط 17 مدينة كبرى و متوسطة. تشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة، كما أنها تغطي 17 % من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة و تنقل سنويا نحو 45 مليون مسافر .

ج- النقل الجوي: يؤدي النقل الجوي دورا هاما في حركة نقل الأجانب و المستثمرين وكذا السلع بفضل عامل السرعة و المرونة.

يوجد بالجزائر 41 مطارا، منها 11 مطار دوليا: أهمها مطار الجزائر العاصمة(هوازي بومدين)، عناية، قسنطينة، وهران. و 16 مطار وطني او محلي و 14 مطارات اخرى¹.

¹http://www.mpttn.gov.dz الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة

د- النقل البحري: إن الجزائر تعتمد على النقل البحري في مبادلاتها التجارية الخارجية بنسبة 95% ، لذا تسعى الدولة جاهدة إلى تدعيم و تطوير الاسطول البحري الجزائري الذي يعد 30 باخرة فقط(سنة 2009).تملك هذه الاخيرة 10 موانئ تجارية و 35 ميناء صيد. أهم الموانئ التجارية هي : الجزائر، وهران، عنابة، ميناء جن جن أما موانئ تصدير المحروقات فهي : الجزائر، أرزيو، سكيكدة، بجاية، عنابة.

3- تكنولوجيا الإعلام و الاتصال:

يعتبر مستوى توفر شبكة للاتصالات الحديثة ذات المواصفات العالمية من أهم الشروط التي تضعها الشركات الاجنبية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما. وتعد الجزائر من بين الدول العربية و الإفريقية التي سجلت قفزة نوعية في استخدام هذه التكنولوجيات، حيث تبرز المجهودات التي تبذلها الدولة و التي تتمثل في مشاريع و تنظيمات تهدف إلى ترقية قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال الحديثة، سعيا منها إلى تقليص الفجوة الرقمية و إنشاء المجتمع المعلوماتي.

إن السياسة الوطنية في هذا المجال تركز على تطوير الإدارة الالكترونية و الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين و إثرائها بخدمات حديثة. حيث وصل عدد مستعملي الانترنت من 3 ملايين مستخدم سنة 2006 إلى 10 مليون نهاية 2014 مستخدم في الجزائر و بلغت نسبة السكنات المتوفرة على الانترنت 28 خلال السداسي الأول من سنة 2015¹.

كما أن أغلب المؤسسات الوطنية أدركت أن تكنولوجيات الإعلام تعد وسيلة إنتاجية فأصبحت تروج لمنتجاتها و تربط علاقات شراكة بينها وبين شركات أجنبية عبر الشبكة العنكبوتية.

أما بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية فقد شهدت الشبكة تحسنا خلال السنوات الماضية، لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية إذ ارتفع عدد مشتركى الهاتف النقال من 12 مليون مشترك سنة 2015 إلى 45 مليون مشترك سنة 2015، حيث تجاوزت نسبة تغطية السكان بشبكة الهاتف النقال 99 % .

¹ الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة، اطلع عليه، يوم 09-11-2018. <http://www.mpttn.gov.dz>

كما يتجه تطور الهاتف الثابت في الجزائر نحو الاستقرار بحوالي ثلاثة ملايين مشترك في سنة 2015 وهي ظاهرة تمت ملاحظتها تقريبا في العالم بأسره، حيث وصلت النسبة 87.16 % من إجمالي عدد المشتركين¹.

رغم الجهود المبذولة التي بذلت لتطوير البنية التحتية إلا أنها غير كافية مقارنة باتساع البلد بالإضافة إلى الطرقات غير الصالحة للاستعمال في أغلب الأحيان وهذا ما يسبب إلحاق الأضرار بالعربات و السيارات العابرة بها و أيضا المدن الكبرى التي تعرف ازدحاما كبيرا وهذا ما يلحق بالمسافرين التعب و الإرهاق، أما بالنسبة للمطارات و الموانئ فتسييرها يحتاج إلى إعادة النظر لمسايرة المتطلبات الحقيقية كما ان السكك الحديدية تحتاج إلى دعم و توسيع، أما فيما يخص الاتصالات فقد تحسنت نسبيا في الآونة الأخيرة مع انتشار الانترنت و دخول الهاتف النقال ويرتقب ان تعرف المزيد من التحسن في المستقبل القريب، اما بالنسبة للكهرباء فهو يغطي جميع المناطق الصناعية و السكنية، كما ان الغاز، تم إيصاله إلى غالبية المدن و المناطق الصناعية.

و في الأخير و نظرا لأهمية البنية التحتية كعامل جذب و طرد للمستثمر الاجنبي فيجب ان يعاد النظر في هذه الشبكة او العنصر الحيوي لاستقطاب المستثمرين، فهو لا يزال يعاني التأخر لاسيما من ناحية الطرقات.

المطلب الرابع: فرص ومجالات الاستثمار في الجزائر.

يوجد العديد من فرص الاستثمار في الجزائر، وذلك بفضل توفر الموارد البشرية و الطبيعية، بالإضافة للموقع الإستراتيجي المتميز، حيث تشترك الجزائر مع 8 دول في الحدود وهي جسر اتصال و محور إلتقاء بين أوروبا و إفريقيا، وبين المغرب العربي و الشرق الأوسط، و ممرا حيويا للعديد من طرقات الاتصال العالمية، برا و بحرا و جوا.

و يمكن توضيح هذه الفرص و المجالات في :

1- القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر إذ يساهم بحوالي 9.5 % من الناتج المحلي الخام، وهي بالإضافة إلى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الامن الغذائي و تغطية حاجات

¹ الموقع الرسمي لوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات و الرقمنة، اطلع عليه، يوم 25-12-2018
<http://www.mpttn.gov.dz>

السكان، فإنها تساهم في تنمية باقي القطاعات الاقتصادية وفي الحفاظ على استقرار سكان الأرياف وتوفير فرص العمل.

ان القطاع الزراعي في الجزائر مهمش من قبل المستثمرين الأجانب، رغم توافر العديد من فرص ومجالات الاستثمار نذكر منها:

- الأنشطة الزراعية و تربية المواشي في الاراضي المستصلحة و الزراعات الصناعية(كالقطن، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، التبغ...)
- إنتاج الأسمدة و الأطر المطاطية، انتاج المنتجات البتروكيمياوية القاعدية، و الارياف التركيبية (الاسمدة الفوسفاتية، الآزوتية والعضوية)
- استصلاح الأراضي (تصريف المياه و تطهيرها، وإعداد شبكات المباني، التشجير والمماسك التالية)؛
- المنشآت الاساسية و بنايات التجهيز الريفي المتعلقة بالانتاج الزراعي(تحسين المجال العقاري و حظائر الحيوانات و شبكة تجزئة الأراضي) نشاط تربية الأسماك.

2-القطاع الصناعي:

يعرف قطاع الصناعة في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع الانتاجية وتنوعها في العديد من الفروع، حيث يضم بصفة عامة¹: صناعة الحديد والتعدين، الكهربائية والكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات ، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث.

تعد إيطاليا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، في المجال التجاري رقم اعمال يصل إلى أكثر من 9 مليار دولار. وبالتالي يمكن أن نقول أن حجم التبادلات التجارية بين البلدين يعتبر مقبولا، وكلما استقطبت الجزائر أكبر عدد ممكن من الشركات الإيطالية كلما زاد حجم التبادلات التجارية بين البلدين.

ومن بين المشاريع التي تعمل عليها أجنحة عمل الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية منذ سنوات، هو استقطاب أكبر عدد ممكن من الشركات الإيطالية والتي اقتحمت السوق الجزائرية من الباب الواسع

¹الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "قطاع الصناعة" على الموقع التالي:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-industrie>

اطلع عليه يوم 2018-12-25.

للاستثمار، وتوسيع نشاطاتها في مختلف المجالات بأرض الوطن ، وكل هذا راجع الى العلاقات الطيبة التي تجمع بين البلدين ومع رجال المال والاعمال والمسؤولين الايطاليين.

والجزائر هي المستفيد الأول والاكبر من خلال الشراكة مع إيطاليا وافريقيا في حال عرفت كيف تستقطب المستثمرين، وتحسن من مستوى مناخ الاستثمار لديها ، حيث تعتبر الجزائر بوابة المرور نحو افريقيا وهذا يفتح آفاق اقتصادية واعدة أمامها، زيادة على الاستقرار الأمني الذي بات يميز مناخ الاستثمار في الجزائر، ومن خلال كل هذا تستطيع الجزائر أن تصبح من أكبر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأوروبية والافريقية.

لا يمكن القول أنه توجد مشاكل على مستوى السوق الجزائرية بالنسبة لإيطاليا، حيث تعتبرها هذه الأخيرة فرصة ذهبية للاستثمار فيها والولوج إلى أسواقها، وخير دليل على ذلك تواجد شركة "إيني الإيطالية" المتخصصة في مجال التنقيب وحقول الغاز والبترول والمناجم ، وأيضا العديد من الشركات الإيطالية الأخرى ، وبحكم شركة (BUSINESSMED) التي تضم 20 دولة متوسطة فإن إيطاليا مهتمة كثيرا بالاستثمار في الجزائر، بدليل وجود تواصل دائم بين رجال الأعمال الجزائريين والإيطاليين. كما تم توقيع عقود شراكة في مجال "آلات النقل الفلاحي والبحري " والذي طرح خلاله إمكانية إنشاء مصانع في هذا المجال بالجزائر.

أما الطرف الافريقي فهو من يحتاج للجزائر من أجل الاستفادة من خدماتها في مختلف المجالات، وعليه سيتوجه ويكتسح السوق الافريقية عن طريق ولوج مختلف المنتجات الجزائرية بدول افريقيا خصوصا بعد فتح المعبر الحدودي الجزائري الموريتاني في الفترة الأخيرة.

الشراكة الصناعية بين الجزائر، الولايات المتحدة وكوريا.

إن التطرق إلى فرص الشراكة بين الجزائر و الولايات المتحدة من خلال بيان للوزارة أكد فرص الشراكة بين الجزائر و الولايات المتحدة، في الوقت الذي تبدي فيه "الشركات الأمريكية اهتماما متزايدا بالجزائر بالنظر إلى الطاقات التي تتوفر عليها".

و أكد البيان في تعميق هذه الشراكة، لا سيما في ظل الديناميكية الجديدة التي تطبع القطاع (إعادة تنظيم القطاع العام التجاري و تحسين قانون الاستثمارات و القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) بهدف تحسين مناخ الأعمال و استقطاب أكبر عدد من المتعاملين الأجانب لا سيما الأمريكيين للاستثمار في السوق الجزائرية.

ومن جهة الدولة الامريكية، انها تتابع عن قرب هذه التحولات و التغيرات الإيجابية التي يشهدها قطاع التجارة في الجزائر خاصة القطاع الصناعي، وان المتعاملين الاقتصاديين الأمريكيين يريدون اغتنام كل الفرص التي توفرها هذه السوق الناشئة في هذا المجال.

كما ان مشروع جنيرال إلكترونيك في الجزائر يعد أحسن نموذجا للنجاح في مجال الاستثمارات الأمريكية في الجزائر.

وعقب الدورة السادسة للمفاوضات المتعلقة بالاتفاق حول السيارات و التجارة الالكترونية، قد تم إبلاغ الوفد الجزائري بالاهتمام الذي أبداه متعاملون أمريكيون بالاستثمار في هاذين القطاعين ذي القيمة المضافة العالية.

للتذكير فإن هذا الحوار حول التجارة والاستثمار قاده من الجانب الجزائري وفد مكون من عدة قطاعات بقيادة الامين العام لوزارة التجارة أما الطرف الامريكي فمثله نائب ممثل التجارة، دانيال مولاناي مرفقا بمسؤولين من مكتب الممثل الامريكي للتجارة الخارجية وآخرين من وزارات تتكفل بالإقتصاد، بحضور السفيرين لكلى البلدين.

وخلال هذه المحادثات المغلقة التي جرت على مدار يوم واحد، قدم الطرف الامريكي اقتراحا للشراكة في مجال صناعة السيارات وإنتاج قطاع الغيار بالإضافة إلى المساعدة التقنية بخصوص معايير الامن في مجال الانتاج هذا.

كما استقطبت التجارة الالكترونية اهتمام عدة مستثمرين كوريين الذين أعربوا عن استعدادهم بهذه المناسبة في مرافقة الجزائر في إنطلاق التجارة الالكترونية.

وتم بافتتاح وحدة تركيب الهواتف الذكية "سامسونج" الواقعة في المنطقة الصناعية للروبية، تصل القدرة الإنتاجية لهذه الوحدة إلى 5،1 مليون هاتف في عام 2018 و 5،2 مليون وحدة في 2019.

ويعتبر هذا المشروع ثمرة شراكة المصنع الكوري الجنوبي سامسونج الكترونيكس من خلال فرعها الجزائري سامسونج الجزائر وشريكه الموزع"تايم كوم"، وتتربع هذه الوحدة الإنتاجية على مساحة تبلغ حوالي 2 هكتار مدعمة بخط تجميع وإنتاج على مساحة 3.600 متر مربع، ومن المتوقع أن تتوسع مساحة هذه الوحدة الإنتاجية في السنة الثانية.

وتتمثل منتجات هذه الوحدة في تشكيلة "سامسونج جلاكسي جي" خاصة "جي 7 برو" "جي 3 برو" و"جي 7 بريم" و"جي 7 كور" والهاتف "بريم الأكبر بلوس" وذلك تحت علامة "سامسونج في بلادي".

3- القطاع البنكي :

إن إعادة تنشيط النظام البنكي والمالي يعد من أهم الإصلاحات التي يجب على الدولة الجزائرية القيام بها في مجال المالية والمصارف حتى يتكيف مع متطلبات الاقتصاد الوطني، حيث انفصل القطاع المصرفي والمالي عن الدائرة الاقتصادية فتنظيمه ووسائل تدخله مازالت بدائية مقارنة بالمعايير الدولية، كما أن ضعف مساهمته في الدائرة الإنتاجية يؤثر على ظروف الإنعاش، وتؤول المقتضيات المرتبطة بالإصلاح المالي والمصرفي إلى التلاشي داخل سلوكيات الاحتكار والسلطة التنفيذية حيث تطرح ثلاث مشاكل على مستوى المنظومة المصرفية تخص البنوك العمومية:

1 -يتمثل المشكل الأول في عملية تطهير البنوك التي منحت قروض لمؤسسات القطاع العام دون استرجاعها، مما جعل الدولة أمام ضرورة ملحة تستدعي تطهير القطاع عن طريق إحلال الخزينة محل المؤسسات العمومية وبذلك فهو يعد مشكل عويص لارتباطه بعملية الربح، وهذا هو لب وجوهر الأزمة الاقتصادية في الجزائر، ومنه فعملية تطهير البنوك لا تخص الماضي لكنها تمتد إلى المستقبل.

2 -أما المشكل الثاني فهو أن البنوك العمومية لا تمتلك مستوى فعال وكافي في التنظيم والتسيير باعتبار أن البنك هو مؤسسة اقتصادية يتعين عليها تبني نظام تسيير مع وجود كفاءات غير أن عدد الكفاءات الجزائرية غير كافية لعصرنة وتطوير البنوك والدليل على ذلك إبرام الجزائر عقد مع الاتحاد الأوروبي لتطبيق ما يسمى بسياسة التوأمة وهي عملية تعني تقديم بنك أجنبي لمساعدة بنك جزائري بغية عصرنته في إطار المساعدة الفنية.

3 -إضافة إلى قضية خصخصة البنوك التي تعد جد معقدة ومرتبطة مع التطهير لاسيما إذا كانت الديون معتبرة أو متفاقمة باعتبار أن خصخصة البنوك تأتي بعد تطهيرها وليس قبلها، من منطلق أن عملية الشراء لا تعني اقتناء الجدران بل تعني المساهمة في النشاط، ومن ثم فإن الوضع يقتضي تبني حلول تقنية واضحة.¹

¹المجلس الوطني الاقتصادي والإجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول لسنة 2002، ص36.

أما فيما يخص القطاع الخاص فإن اقتحامه الميدان المصرفي الجزائري لم يغير شيئا في الممارسة المصرفية، على الرغم من وجود العديد من البنوك العاملة في الميدان لم تقم حتى الآن بإثارة المنافسة وبالضبط على مستوى الإصلاح المصرفي مكثفيا بإحلال بعض الفروع في السوق في شكل ربع الموقع، كما أن التقدير في التمويل العمومي وتحفظات المنظومة المصرفية نحو الاستثمار قد نجد صعوبة متزايدة في التذرع بضرورة المحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية إلى جانب حالة الانكماش التي تميز الاقتصاد الوطني، يجب أن تأتي في إطار مسار ديناميكي إلى إعادة التفكير في إقحام المنظومة المالية والمصرفية في الاقتصاد الوطني أي قدرة الصرافة في الاقتصاد ضعيفة إذ تقدر بشباك ل 26000 ساكن، في حين المعايير الدولية تتحدد بشباك لما بين 3000 و 5000 ساكن، فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثير من المدن الهامة.

ومنه فإنشاء بنوك تجارية أجنبية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متطورة من شأنه سد الفراغ في البنوك التجارية، وتساهم بدرجة كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار باعتبار مشكلة التمويل البنكي من أهم عوائق الاستثمار في الجزائر.

كذلك فإن الاستثمار في القطاع البنكي يوفر فرص عوائد كبيرة تغري المستثمرين الأجانب على القدوم للاستثمار في الجزائر.

وتتمثل فرص ومجالات الاستثمار في القطاع البنكي:

- إمكانية إنشاء بنوك خاصة بعدما كان ذلك حكرا على الدولة؛
- فتح فروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر؛
- شراء أسهم البنوك العمومية الجزائرية التي تتوي الحكومة التخلي عنها.

4- قطاع التأمينات:

- بإمكان سوق التأمين استيعاب عدة متعاملين آخرين محليين أو أجانب كونه سوقا مفتوحا نتيجة:
- اقرار إلزامية التأمين على المواطن و الكوارث الطبيعية خاصة مع آفاق إنجاز حظيرة السكن من خلال برنامج المليون مسكن؛
 - نمو النشاط الاقتصادي وتطوير القطاعات خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

-تطور حظيرة السيارات؛

- تطور قطاع المحروقات بدخول شركات اجنبية للقطاع؛

- آفاق تطور التجارة الخارجية في قطاع المحروقات، ونمو التمويلات المربحة لهذا القطاع.

5- قطاع السياحة:

تتميز الجزائر بطبيعة متنوعة من صحاري و هضاب و سواحل، فهذه المناطق تضيف لها جاذبية خاصة، مما يجعلها محط أنظار الدول التي تقتدر لهذه الثروات الطبيعية. فأضحت السياحة الداخلية محل اهتمام معظم الدول لأنها تضيف الثراء الكبير للاقتصاد وتحقق الرفاهية للفرد، سواء السائح أو المقيم في المنطقة، وعلى هذا أردنا التحدث عن السياحة في الجزائر لما تحمله من معاني كبيرة في هذا البلد، خاصة من حيث موقعها الجغرافي، ومن حيث ثرواتها و تراثها العريق والذي يوفر فرص استثمارية مختلفة على أرضه.

ان القطاع السياحي في الجزائر يتميز بركود واضح في مجال الاستثمار ابتداء من الثمانينيات، وهذا راجع إلى التباطؤ الحاصل في تطور القطاع، سواء تعلق الأمر بإنجاز الهياكل أو من حيث إنشاء المؤسسات المؤهلة لتنمية الصناعة السياحية¹.

و نظرا للمقومات السياحية الهائلة التي تسخر بها الجزائر، تسمح بتوفير عدة فرص للاستثمار في القطاع السياحي.

أ-الامكانيات السياحية المتوفرة في الجزائر :

تملك الجزائر مقومات طبيعية و امكانيات سياحية كبيرة تضاهي معظم البلدان المجاورة، فالجزائر بلد مترامي الاطراف بمساحة شاسعة تقدر بحوالي 2.381.741 كيلومتر مربع، وفي الوقت نفسه تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي فهي تقع بين اوربا و افريقيا مما ساهم في تنوع المناخ في وقت واحد في العام، و لديها ساحل كبير يمل على البحر المتوسط بطول 1200 كيلومتر مربع، وتحوي صحراء واسعة تمثل حوالي 80% من المساحة الكلية للجزائر تتضمن جبال الطاسيلي، و تملك الجزائر ثروة تاريخية لأهم الآثار الرومانية.

¹ مجلة الاقتصاد والاعمال، الجزائر أرض الفرص، لبنان، عدد خاص، ديسمبر 2003، ص 112.

كما تعتبر المناطق الجزائرية من أروع المناطق في العالم فهي غنية كثيرا بالشواهد التاريخية التي هي جزء من الذاكرة المحفوظة للمنطقة لهذا يسعى القائمون على قطاع السياحة في البلاد إلى استقطاب اكبر عدد ممكن من السياح المحليين في الجزائر عامة و السياح الأجانب بصفة خاصة ولأجل مواكبة هذه التغيرات تلجأ الجزائر إلى الاستثمار في هذا القطاع لما له من مميزات وعليه قد خصصت الجزائر مبلغ 58 مليار دينار لإعادة تهيئة المنشآت السياحية العمومية ، حيث خصص مبلغ 12 مليار من إجمالي المبلغ لـ 8 مراكز حموية، حمامات معدنية خصصت لإعادة تأهيلها بما فيها مركز العلاج بمياه البحر (طالاسوتيرابي) الذي أكد انه سيعرف عمليات تأهيل واسعة النطاق قصد عصرنته وتطويره استجابة للمتطلبات الراهنة للزبائن سواء وطنيين أو سواح أجانب وذلك تكيفا مع المعايير المعمول بها عالميا.¹

ب- فرص الاستثمار في القطاع السياحي:

- إقامة الفنادق و المراكز التجارية الكبيرة، فتوجد العديد من المناطق التي تزال عذراء من حيث المرافق السابقة؛

- إقامة القرى السياحية؛

- الخدمات المكاملة من نقل سياحي و مطاعم وملاعب رياضية و أماكن لهو.

ج- آفاق تطوير القطاع السياحي في الجزائر:

ان من عوامل جذب المستثمرين الاجانب للقطاع السياحي في الجزائر هو الاطمئنان على مستقبل القطاع وهذا لضمان اكبر ممكن من الأرباح للمستثمرين، و في هذا الصدد اطلقت السلطات الجزائرية في عام 2003 استراتيجية لتنمية مستدامة لقطاع السياحة في افق 2015 و التي من بين اهدافها ²:

- اعادة تثمين القدرات الطبيعية و الثقافية؛

- تحسين الخدمات و الصورة السياحية للجزائر.

وفي هذا الاطار عملت الجزائر على:

¹ ابن الزاوي عيد القادر، سميرة فرحات، "دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" دراسة حالة الجزائر، جامعة بسكرة المؤسسة، العدد 06، 2017، ص 64.

² مجلة دليل المستثمر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

- تحديد 174 منطقة للتوسع السياحي لمساحة تتجاوز 74000 هكتار تتوزع على كامل التراب

الوطني؛

- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل فحص و ترقية الاستثمارات السياحية؛

- اطلقت السلطات برنامجا للخصخصة في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير

مساهمات الدولة السياحة و الفندقية.

وقد انخفض عدد السياح في الجزائر من 1.1 مليون سائح عام 1991 إلى 0.5 مليون سائح عام 1995 و يعزى هذا الانخفاض إلى سوء الأوضاع الأمنية السائدة في الجزائر خلال هذه الفترة، ليرتفع عدد السياح خلال سنتي 2004 ليصل إلى 1.25 مليون سائح و 1.44 مليون سائح عام 2005 بفضل تحسن الأوضاع الامنية و بلغ عدد السياح في الجزائر 1.9 مليون سائح في 2010، ليصل إلى 2.5 مليون سائح في سنة 2017 كما ساهمت السياحة ب 1.5 بالمائة من الدخل الوطني، بقيمة 330 مليون دولار، وكذا تم تقديم 1649 مشروع فندقية، تم قبول 791 ملف منها، والباقي قيد الدراسة، بطاقة استيعاب تتجاوز 300 ألف سرير في 2025، ان سنة 2017 عرفت دخول 65 فندقا حيز الخدمة بجودة عالية، مع احترام تام للمعايير الدولية.¹

ان قطاع السياحة في الجزائر مؤخرا يشهد ديناميكية وانتعاش كبيرين تتجسد بالخصوص من خلال اقبال الملفات على الاستثمار في القطاع السياحي، سواء المستثمرين المحليين أو الاجانب وترجع هذه الديناميكية المجسدة في الاقبال الكبير على المرافق السياحة من طرف المواطنين، وكذا اقبال المستثمرين لانجاز مشاريع، منها بناء الفنادق، وكذا تدعيم السياحة الغابية، الصحراوية والشاطئية.

و كذا مساهمة الوزارة المعنية في تسريع عملية رخص البناء وكذا قرارات الامتيازات الممنوحة في

هذا المجال.

إذ يعتبر هذا القطاع مولد للثروة و مستحدث لفرص العمل و مروج لصورة الجزائر في الخارج.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2009 - آفاق 2030:

تسعى الجزائر إلى إعطاء قطاع السياحة أبعاد بالنظر إلى قدراته و مميزاته، و يتعلق الأمر

بتطوير السياحة الوطنية كأحد محركات التنمية المستدامة و الداعمة للنمو الاقتصادي.

¹ الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية الوطنية، 14-02-2017 ، 16:00.

يسجل هذا الهدف في إطار السياسة العامة لتهيئة الإقليم والتي ترجمت بتبني استراتيجية مرجعية ورؤية لأفاق 2030، من خلال وضع مخطط وطني لتهيئة الإقليم، و المقرر بالقانون رقم (01-20) 29 جويلية 2010 المتعلق بالموافقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم.

كما يهدف هذا المخطط إلى وضع توازن لتموقع السكان و الأنشطة عبر التراب الوطني و كذا تطوير جاذبية الأقاليم.

ويرتكز خصوصا على تنظيم فضاءات للبرمجة الإقليمية، وإنشاء أقطاب جاذبة وأخرى للتنمية الصناعية وكذا مدن جديدة يتم من خلالها تنفيذ آليات تسمح بتعميم النمو عبر جميع الأقاليم.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 (SNAT) وهو الإطار الاستراتيجي المرجعي لسياسة السياحة الجزائرية، والذي تتمثل أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- تشمين الوجهة السياحية للجزائر؛
- وضع خطة نوعية للسياحة؛
- تطوير وتأهيل العرض عن طريق الاستثمار في الأقطار و القرى السياحية المتميزة؛
- مخطط الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعزيز السلسلة السياحية ؛
- توفير التمويلات.

الفروع السياحية المطلوب تطويرها

- الفنادق/ المطاعم/ المنتجعات؛
- الحمامات الطبية؛
- السياحة الساحلية؛
- السياحة الجبلية في الجزائر؛
- السياحة الصحراوية؛
- تطوير وتنويع المنتجات السياحية؛

- تطوير الجودة، العلامة التجارية، منح العلامات.

وكمثال ان مشروع إنجاز القرية السياحية تدرج في إطار استثمار جزائري-سعودي تقدمت الأشغال فيه بنسبة 75 بالمائة وذلك بغلاف مالي يقدر ب 7,4 مليار د.ج تقع بمنطقة التوسع السياحي ببلدية فلفة (شرق سكيكدة). وقد صممت هذه القرية التي تتربع على 130 ألف متر مربع لكي تتسع ل 1600 سرير وهي مرشحة لتقدم خدمات جد راقية للسياح والمصطافين والتي من المتوقع استلامها في السادس الأول من السنة المقبلة (2019) كما تم تدشين إقامة سياحية تدرج في إطار استثمار خاص وذلك بمدخل شاطئ العربي بن مهيدي وتضم 50 شقة مجهزة ثلاث (3) منها ذات ثلاث غرف والباقي بغرفتين، وفندق سياحي (5 نجوم) حيز الخدمة، وكذا مشروع إنجاز فندق وحظيرة مائية لمستثمر خاص وآخر لتوسعة فندق بذات المنطقة ضمن الاستثمار الخاص كذلك.

كما تم الشروع في خطة استثمارية من ضمنها مشاريع سياحية ضخمة في مختلف مناطق الوطن حيث إنجزت منها ثمانية مشاريع سياحية كبيرة بقيمة تزيد عن الخمس مليارات دولار، إضافة إلى مشاريع المجموعات الامارتية والكويتية، على غرار "الإمارات الدولية للاستثمار" و"إعمار" إضافة إلى "جراند"، ويرتقب أن تستهل الخطة بإنشاء قرى سياحية ومرافق ترفيهية وخدمية ذات أبعاد ثقافية و حضارية، وزيادة على ذلك سيتم التركيز على السياحة الصحراوية، الساحلية والثقافية للخروج بسياسة سياحية مشتركة و متوازنة، بوجود 15 مستثمرا جزائريا و 15 مستثمرا أجنبيا تقدموا بعدة مشاريع.

في المقدمة كان مشروع من نصيب مجموعة الإمارات الدولية للاستثمار ومشروعها السياحي الضخم "دنيا بارك" في منطقة الرياح الكبرى بضواحي الجزائر العاصمة، وبعدما ظل المشروع متعثرا منذ استفادة من ترخيص رسمي في ربيع العام 2007، علما أن هذا الأخير استفاد من مخصصات وصلت إلى حدود 5.5 مليون دولار، ويتربع المشروع على مساحة بحدود 6.6 مليون متر مربع، ويتضمن إنجاز مجموعة من المرافق بينها منتزه مركزي، وكوكبة من المشاريع السكنية و التجارية الفاخرة، فضلا عن مراكز تسلية ومساحات خضراء وممرات تسلق وعديد المنشآت الأخرى.

إلى جانب دنيا بارك، تعترم مجموعات "إعمار" الإماراتية و"جراند" الكويتية ومجموعة "سياحة الجزائرية التونسية الأمريكية" و "الشركة الجزائرية الإماراتية للترقية العقارية "إيميرال" إلى جانب الشركة السعودية "سيدار"، بدء 7 مشاريع أخرى، ستكون أبرزها أربعة مشاريع للتطوير العقاري و المجال السياحي ستجدها "إعمار"، بينها قرية سياحية بضاحية الجزائر الغربية، ومجمع متعدد الاستعمالات،

إضافة إلى تطوير الواجهة البحرية لمدينة الجزائر، عن طريق مخطط سمي "جون الجزائر" بقيمة 5.5 مليار دولار، يهتم بإعادة تهيئتها وإقامة بنايات عصرية على طراز البنايات التي تزين مدينة دبي، حيث يسعى لإنشاء فنادق راقية وأبراج للأعمال وعمارات سكنية من النوع الممتاز ومحلات تجارية عصرية ومساحات للفسحة و التسلية.

أما المشروع الثاني فيخص إعادة تأهيل المحطة المركزية للسكك الحديدية "الأغا" بوسط العاصمة بما يجعل منها القطب الأهم في المواصلات بالمدينة لأولى في البلاد، مع الإشارة أن المحطة المذكورة تستقبل 80 ألف مسافر يوميا، وسيتم إحاطة المحطة أيضا بعدد من المرافق الضخمة بينها فندق للمسافرين وثلاثة أبراج من 9 و15 و18 طابقا ومركز تجاري ضخم، بينما يختص المشروع الأخير بإنشاء مركب سياحي بشاطئ "العقيد عباس"، فضلا عن مشروع مدينة "الحظيرة المعلوماتية في سيدي عبد الله" الواقعة على بعد 25 كلم جنوب غرب الجزائر، وتبلغ مساحتها 90 هكتارا، وقدمت إدارة "إعمار" بشأنه مخططا كاملا يشتمل على مراكز تجارية ومناطق سكنية وشقق فاخرة و جامعات، علما إن مجمع محمد علي العبار، حصل على تراخيص هذه المشاريع التي تربو مخصصاتها الإجمالية عن العشرين مليار دولار.¹

¹ ابن الزاوي عبد القادر، سميرة فرحات، مصدر سبق ذكره، ص71.

خلاصة الفصل:

إن الجزائر ولأجل جذب المستثمر الأجنبي تعمل دائما على توفير المناخ الاستثماري الملائم، من خلال توفير ميسرات جديدة ترافق المستثمر، وذلك بتأقلم نص قوانينها و التجديد فيها و تسعى لتوفير الظروف الملائمة من خلال خلقها للشباك الجديد الموحد، وكذا البنية التحتية المناسبة عن طريق تحديث الطرقات و السكك الحديدية و كذا انشاء موانئ و مطارات دولية جديدة، إضافة الى تحديث الموجود.

وبما أن للجزائر إمكانيات و مؤهلات اقتصادية وبشرية هامة، لاسيما مع بدء ظهور بواذر انتعاش أسعار النفط وبلوغها قرابة 50 دولار للبرميل، ومختلف سكان الجزائر من فئة الشباب والفئة القادرة على العمل والمؤهلة نسبيا.

وفي مجال السياحة سعت الجزائر في برنامجها 2009-2015 إلى استقطاب المستثمر الأجنبي من خلال التسهيلات الممنوحة و إنشاء هياكل جديدة إضافة إلى المقومات التي تسخر بها هذه الأخيرة وفي هذا الصدد انتهجت سياسة جديدة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق 2030 لتنمية مستدامة لقطاع السياحة الغابية، الصحراوية و الشاطئية.

إن السياحة في بلد كالجزائر، والذي هو غني بمناطقه الواسعة التي تحمل في طياتها أسراراً و ثقافات تمهد له أن يحتل مراتب عالمية في المجال السياحي، بتوفير ما من شأنه النهوض بهذا القطاع السياحي الذي يؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد و الدولة على حد سواء، بالاهتمام بالاستثمار في هذا المجال بتقديم تسهيلات اكبر للمستثمرين من داخل البلاد و خارجه، لكي لا تبقى صحراؤنا مجهولة و منعزلة رغم ثرواتها الطبيعية التي تجعل منها منطقة جذب سياحي كبيرة.

لكن يبقى على الجزائر حاليا تطبيق قرارات اقتصادية آنية وحازمة، مع العمل على الاستفادة من التجربة التي تمر بها عدد من دول العالم، من أجل بناء إقتصاد قوي، ومنوع خارج إطار المحروقات.

الفصل الثالث: العلاقة بين تطور الاستثمار الاجنبي
المباشر و بعض المتغيرات الاقتصادية

تمهيد الفصل:

يعتبر موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تحتل حيزا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على اشباع احتياجاتها الأساسية ورفع ثروتها الوطنية.

ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف، فإن ذلك يتطلب البحث عن سبل والأساليب الكفيلة برفع الأداء الاقتصادي في استغلال مواردها، استغلالا أفضل، زيادة طاقتها الإنتاجية، تعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر.

المبحث الأول: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

إن جاذبية الاستثمارات الاجنبية خارج حدود الدولة تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية، السياسية، القانونية والمالية ويقصد بمحددات الاستثمار الاجنبي مجمل الظروف والاضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمؤسسية وكذلك الاجرائية التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وهي ايضا العوامل التي ينبغي دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، وكذا جدوى الاستثمارات الاقتصادية قبل نشوء المشروع الاستثماري.

يحدث الاستثمار الاجنبي المباشر عندما تتوفر مجموعة من العوامل أهمها التي تتوفر عليها الدول المضيفة من مزايا نسبية ومكانية أفضل، مما تنتمي إليها الشركة المستثمرة و ذلك لتدنية التكاليف المتعلقة بالإنتاج، وكذا تعظيم الارباح و توازنه مع عامل تقليل المخاطر.

ويلعب عامل المخاطرة وتقلبها الدور الآخر في تحقيق المزايا للبلد المضيف و منها درجة الاستقرار السياسي والإقتصادي، المحددات التشريعية والتنظيمية، المالية والادارية، وعليه يفضل المستثمر الأجنبي البيئة الصالحة و المشجعة وكذا المناخ الاستثماري الملائم و المهيأ لقيام مثل هذه الاستثمارات.

المطلب الأول: ماهية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تسمية محددات مفردتها محدد ومصدرها وفعلها حدد، بمعنى عملية أخذ موقف عادة جازم و قاطع في قرار ما، وعند إسقاط المعنى اللغوي السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدها تقيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لإتحاذ قرار الاستثمار في الخارج، و توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات و استمرار تدفقها على الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري القائم.¹

أولاً: المحددات الاقتصادية.

إن المستثمر الاجنبي المباشر ينجذب بمجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتوفر على نسبة استقرار كبيرة فإن معدل النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هما عاملان أكثر أهمية في نظر

طالبي محمد، "أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6 ، 2009 ،
¹ص314.

المستثمر لأن الاستثمارات الأجنبية تكون طويلة الأجل وتستحق فترة طويلة قبل أن تحقق عوائد ايجابية وعليه يولي المستثمر اهتمام للبيئة السياسية والبيئة الاقتصادية الكلية وما أنتجته الإصلاحات الاقتصادية من تحقيق القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية وعليه سنتناول فيما يلي المحددات الاقتصادية والسياسية.

1- حجم السوق واحتمالات النمو:

ان المقاييس المستعملة في حساب حجم السوق هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ونحسب به الطلب الجاري، وأما المقياس الثاني عدد السكان، فنحسب به الحجم المطلق للسوق ويكون ذات دلالة لاحتمالات مستقبلية.

اي كلما زاد حجم السوق الحالي او المتوقع يؤدي الى المزيد من تدفق الاستثمارات الاجنبية والعكس صحيح.

وهذا سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية فيما يركز المستثمرون على المؤشر الكلي (الناتج المحلي الإجمالي والدخل) في الدول المتقدمة و المستثمرين يركزون على متوسط نصيب الفرد ومعدل نمو الدخل في نظرتهم للدول النامية، وهذا على اعتبار أن كثافة السكان قد تضلل الأرقام المتعلقة بالدخل بحيث تضخم الدخل الكلي وتعطي صورة مضللة لحجم السوق.

وفي دراسة علمية اجريت بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم السوق الدول المضيفة والاستثمار الاجنبي المباشر اوجدت ان هناك علاقة ارتباط قوية اي ان ارتفاع في هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وعليه جذب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر لإشباع رغبات جديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.¹

يعد حجم السوق و احتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، ونشير إلى أنه عند تحليل هذا العامل، فإن السوق لا يجب ان يقتصر فقط على عدد سكان السوق المحلي لكل دولة مستقبلة، ولكن أيضا على القدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالشركات الأجنبية في معظم الحالات تفضل الأسواق المحلية التي يكون لديها منافذ كبرى نحو الأسواق الكبرى و التي تحتل مواقع استراتيجية

مصطفى محمد عز العرب، "الاستثمارات الاجنبية، دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، و التشريع و الاحصاء، نوفمبر 1988، ص9.

يمكن أن تكون محل إهتمام الشركات الأجنبية او تلك الدول التي تملك علاقات إقليمية من أجل تشكيل اسواق واسعة، فتدفقات الاستثمارات في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الإتحاد مع الولايات المتحدة وكندا في إطار NAFTA.¹

2- النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي عامل مهم لاستقطاب الاستثمارات، وهذا ما يبينه مثال الدول الآسيوية الأكثر ديناميكية من الناحية الاقتصادية مثل كوريا و الصين، اللتان نجحتا في السنوات الأخيرة في اجتذاب العديد من الاستثمارات الأجنبية وفي المقابل تناقص معدلات الاستثمار الأجنبي في الدول المدينة مثل الفلبين و البرازيل، حيث كانت معدلات النمو سلبية في بعض الحالات، أما ضعف و ركود النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية فيظهر عدم رغبة المستثمرين في الاستثمار في هذه المناطق، ولقد بينت دراسة حديثة لكل من (Bhassi,Jun,Economu) أن معدل النمو في الدول المضيفة هو المحدد الهام الذي يخضع له حجم الاستثمارات الأجنبية، إذ ان ارتفاع بمعدل نقطة من نسبة معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية يترجم في الوقت الحالي بارتفاع حجم الإستثمارات الأجنبية ب 10 ملايين دولار،² ونلاحظ ان المشكلة الموجودة في الدول النامية هي الخاصة بمعرفة محددات النمو الاقتصادي، و لهذا اشار العديد من الاقتصاديين البارزين محاولة منهم شرح كيفية النمو الاقتصادي الطويل المدى الذي سيتدعم عن طريق التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و الاجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية، فنجد مثلاً أن (Paul Romer) يشير إلى أهمية البحث و التطوير، أما (Robert luca) فيركز على دور التكوين و رأس المال البشري، فيما يشير (Robert barro) إلى أهمية المرافق العامة للهياكل عن طريق الضريبة و الحاجة إلى التقليل من أثر الاختلال لفرض الضرائب، أما (D.Orsmond,Ann,Kruger) فيدعوان إلى تحرير المبادلات، بينما نجد أن (William easterly) يشير إلى أهمية التجديدات المالية، في حين يركز (Stanley fisher) على دور الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على معطيات دولية و التي جاءت للتأكد من النماذج النظرية، تعطي معلومات وافرة حول الإجراءات التي من خلالها فان الإصلاحات الهيكلية ستشجع النمو الاقتصادي و بصفة عامة فإن النتيجة الرئيسية هي أن النمو الاقتصادي سيتم تعظيمه عندما تكون تحفيزات الاستثمار

¹ دلال بن سمينة، مصدر سبق ذكره، ص 54.

زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والاستثمار الاجنبي المباشر، المؤثر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم و التسير، جامعة سكيكدة، 2003، ص 7.

في رأس المال البشري و المادي و في التكنولوجيات محددة بقوى السوق الحر، وتقوم الدول بتدعيم هذه العملية بإقامة محيط استقرار إقتصادي كلي و سياسي و خدمات البنية الأساسية ذات نوعية ملائمة.

3- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي محددا اساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، و هذا الإطار نجد ان الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم، و لقد بينت بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت دراسة كل من "Papamastassion" و "Pearce" عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا، و دراسة كل من "Cunninghamk" و "Grean" و كذلك دراسة دينينغ عن الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية ان هناك علاقة ترابط موجبة بين الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الدراسة التي أجرتها الأنكتاد سنة 1998 حول محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ل 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،¹

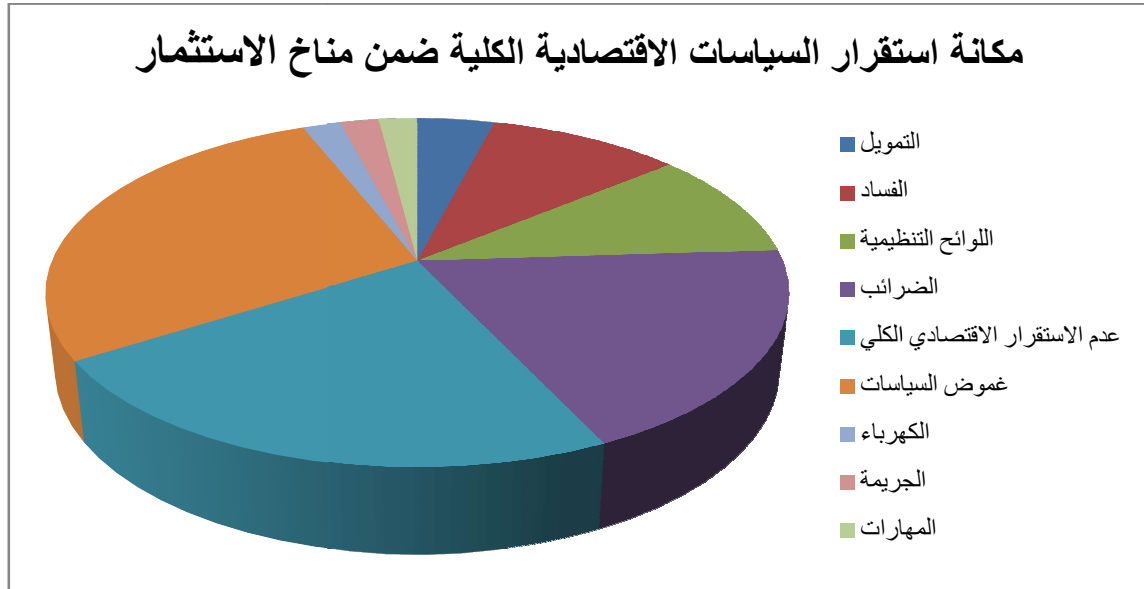
وقد بلغت أهمية هذا المحدد اقصاها سنة 1985، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس النتيجة توصل إليها "Torris" عند دراسته لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر لكولومبيا، وكذلك لمحددات الاستثمار الأجنبي الأمريكي في كولومبيا خلال الفترة (1958-1980) و اعتمد على الناتج المحلي الاجمالي للدلالة على حجم السوق ، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمار الأجنبي المباشر.

¹ UNCTAD, Word investment report, Tren and Determinant, New York and Geneva, 1998, p.p 135,140.

4- السياسات الاقتصادية:

من العناصر الاساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة، وجود سياسة اقتصادية كلية مستقرة و مرحة بالاستثمار، وفي المقابل فإن تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار لشركات الأجنبية، كالمعلقة بالأجور و الأسعار و معدل الصرف و الفائدة و معدل الضريبة، فالدول التي تحصلت على النتائج الاقتصادية و أرصدة ميزانية مستقرة و معدلات تضخم ضعيفة هذا ما يجعلها من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، ويتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي و التجاري و استقرار السياسة المالية و النقدية، و التحكم في التضخم، لهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في ايجاد بيئة آمنة و مستقرة، وهذا حسب الاستقصاء الذي قام به البنك الدولي للشركات الأجنبية حول مناخ الاستثمار في 48 بلد، فقد اشار التقرير إلى غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي تمثل 51 % من مخاوف الشركات الأجنبية المتعلقة بمناخ الإستثمار، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: مكانة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ضمن مناخ الاستثمار.



المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار نقلا عن:

Alasrag Hussein, Foreign Direct investment development policies in the Arab countries, MPRA, Decembre, 2005, p 30.

5- درجة الانفتاح على الاسواق الخارجية:

يعني الحرية في التبادلات الاقتصادية و عدم وجود اية قيود على حركة رؤوس الاموال الاجنبية او عناصر الانتاج وعدم وجود أية إختلالات في اسواق عناصر الانتاج و مستثمر الأجنبي يفضل التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والابتعاد للاقتصاديات المغلقة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح و يهتم أيضا بالكفاءة الاقتصادية ومن أهم المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يمكن معرفة درجة الانفتاح الاقتصادي ما يلي:

أ- نسبة الصادرات إلى الناتج القومي.

ب- درجة التركيز في الصادرات.

وفي دراسة حول أهم العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في ألمانيا و الولايات المتحدة و اليابان نحو البلدان المضيفة، وجد أن تدفق هذه الاستثمارات للخارج يرتبط بعلاقة وثيقة مع حجم السوق (عدد السكان ومعدل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) و معدل العائد على الاستثمار الاجنبي في الدول المضيفة، وعلى الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان، وفي هذه الدراسة أشارت التقديرات الكمية إلى أن الزيادة في السكان بمعدل (1 %) في البلدان المضيفة تؤدي إلى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر فيها بمعدل يزيد عن (1 %)، و إذا زادت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف بمعدل (1 %)، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر فيه سوف يزيد بنسبة (1.5%)، وهذا يدل على أن الانفتاح الاقتصادي للبلد المضيف (مقاسا على أساس نسبة التجارة الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وكبر الأسواق و غناها هو الأكثر احتمالا لجذب الإستثمار الاجنبي.¹

3- قوة الاقتصاد القومي:

ان مستوى أداء الإقتصاد القومي يقدر بمدى تميزه و قدرته على مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال ما يتخذه من تدابير و إجراءات مناسبة أي أنه إذا إزدادت الكفاءة تميز بالقدرة على إدارة الإقتصاد القومي وبذلك يزيد من فرص جذب الاستثمارات الأجنبية ومن مؤشرات:

¹ UNCTAD, Gary HUFBAUR and others, **Determinations of Direct foreign investment and its connection of Trade**, New York, united Nations, 1994, p43.

أ- حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية: وهي ضمانات لازمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد القومي داخليا و خارجيا.

ب- معدل تغطية حصيللة الصادرات للواردات: أي ان الصادرات أكبر من الواردات و يدل ذلك على كفاءة إدارة الاقتصاد القومي.

ج- أهمية الدين الخارجي: و يمثل القدرة على الوفاء بالالتزامات و تأثيره على ميزان المدفوعات.

و إذا ازدادت القوة التنافسية للاقتصاد القوى زادت فرص جذب المستثمر الأجنبي ومن مؤشرات،

أ-معدل نمو الصادرات.

ب- الرقم القياسي لأسعار الصادرات.

اما اذا ازدادت قوة الاقتصاد القومي بحد ذاته فيؤثر بذلك على نموه و تقدمه في المستقبل لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن مؤشرات:

أ- الناتج المحلي الإجمالي: كلما ارتفعت معدلات زيادة الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفعت فرص التقدم و التحسن في الاقتصاد القومي.

ب- معدلات نمو عناصر الانتاج: فهذه المعدلات تشير إلى احتمالات التقدم و التخصص الانتاجي و تحديد السلع و نوعيتها التي يتم التعامل بها في السوق العالمي.¹

ج- معدل التضخم: ان ارتفاع معدل التضخم يؤثر بالسلب على جاذبية الاستثمارات الاجنبية أي كلما انخفض معدل التضخم كلما ذل على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الاجنبي و كلما ارتفع ذل على فساد المناخ الاستثماري.

وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى التوجه نحو اقتصاديات المفتوحة، واتجاه التعامل مع الخارج معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها و عدم وجود أية إختلالات في هذه الأسواق، و بما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية بعيدا عن فرض

نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات و ضمانات جذب الاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،¹ 2014، ص27.

القيود، كما أن إتساع حجم التجارة الخارجية يعتبر بمثابة حافز للمستثمر الأجنبي، حيث كلما زادت فرص المستثمر في الإنتاج و التوزيع من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية مما يعمل على زيادة الايرادات التصديرية المتحققة و يشكل حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية و توطين المحلية.¹

6- العائد على الاستثمار:

يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة و الرئيسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعا للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية مع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار و القدرة التنافسية بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة.

7- النظام الاقتصادي المنتهج في الدولة:

و هو طبيعة النظام السائد في تلك الدولة و هناك دول تنتهج النظام الاشتراكي و الذي هو غير مرغوب من طرف المستثمر وذلك لتدخل هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي و طرق التسيير المتبعة في تلك الدول و أما الدول التي تتبع النظام الرأس مالي و تتبنى الاقتصاد الحر يمكن أن يتخذ المستثمر الأجنبي مكان لمزاولة نشاط هو يشجعه للاستثمار في تلك الدولة.

8- البنية التحتية:

يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددًا هامًا و رئيسيًا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر الأجنبي وعليه إن قدرة الاتصال مع العالم الخارجي يعتبرها المستثمر الاجنبي جذ اساسية أي كلما توفر البلد المضيف على بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها و تكاليف استخدامها و سرعة التحرك لاستجابة لمتطلبات السوق و توفر على وسائل النقل السريعة ووسائل اتصالات للداخل و الخارج و أيضا امكانية التحصل على عقارات و توفر التكنولوجيا المناسبة و خدمات التأمين كلما كانت قدرته على جذب الاستثمارات كبيرة، وتساهم في تخفيض تكلفة الاعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات و المعلومات بين الفروع و المركز.

نزبه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007،

ص87.¹

9- التقارب الجغرافي:

إن الشركات متعددة الجنسيات تستفيد من ميزة التقارب الجغرافي في بنية الدولة الام و الدول المضيفة أي أن الدول المستثمرة تفضل البلد المضيف الأقرب جغرافيا مثل الولايات المتحدة الامريكية تفضل دول أمريكا اللاتينية و الاتحاد الأوروبي يسيطر على دول شرق أوروبا و افريقيا كما يتجه اليابان إلى آسيا و أيضا المستثمر يفضل الموقع المتميز للدولة و الذي يعطيها ميزة نسبية مثل المناخ الملائم لدولة تناسب المستثمر في صناعات معينة.

10- توفر الموارد البشرية المؤهلة:

إن توفر العمالة المؤهلة و المدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، كما تتوقف استفادة الصناعات المقامة في الدول المضيفة من التكنولوجيا المحولة من طرف الشركات متعددة الجنسيات على مدى قدرتها على استعابها و التكيف معها، و يتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث و التطوير و توفر مراكز البحث العلمي محدد ضروريا لإتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، اذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج و استعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدول.

ثانيا: المحددات السياسية.

1- الاستقرار السياسي.

يعني استقرار السياسة الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة المضيفة وما ينعكس عن ذلك على الاستثمارات الداخلية لها و امكانية نموها وكذا الاستقرار الأمني و الذي هو الجهاز الامني في الدولة و كيفية السيطرة على الأمن و الجريمة داخل هذه الدولة، أي كلما كان الاستقرار السياسي و الامني موجود كلما كانت بيئة مشجعة للاستثمارات و كلما كان العكس كلما كانت بيئة منفرة للاستثمارات الاجنبية.

2- النظام السياسي.

وهو النظام الذي تتبعه الدول المضيفة إما كان نظام ديمقراطيا و يكون المفضل في وجهة الاستثمار الأجنبي أو دكتاتوريا و يكون مثبط للمستثمرين الاجانب و طاردا لهم؛

إن النظام الديمقراطي يوفر قدرا من الامان لرأس المال سواء كان أجنبيا أو وطنيا و يتسم هذا النظام بالوضوح و العلانية و احترام الحقوق و التعهدات كما يفرض الالتزام بنصوص القانون و الدستور و هذا

النظام يطمأن المستثمر و يعطيه الضمانات لاستثماراته أما الأنظمة الديكتاتورية فتكون مأخوذة من طرف قادتها دون الرجوع إلى الشعب و فضلا عن عدم احترام القانون و الدستور مما يعرض الاستثمارات و رأس المال لخطر سياسي الذي يصعب التنبؤ به.

و قد أجريت دراسة على مجموعة من الشركات لتحديد مدى تأثير قراراتها بالاستقرار السياسي للدول المضيفة، حيث استخدم في هذه الدراسة مؤشر الخطورة السياسية (أي السلوك العدواني في النظام السياسي ضد الاستثمار الاجنبي المباشر). ووجد من خلال الدراسة إن غياب السلوك العدواني يعتبر محددًا مهما و مشجعا لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفي عام 1985م اكدت دراسة أجراها فريدريك شنايدر على وجود علاقة عكسية بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و بين الاضطرابات و حالة الإخلال بالأمن.

و كذلك دراسة أجراها د. ناي الذي استخدم فيها أسلوب السلاسل الزمنية لتوضيح دور المخاطر السياسية في التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع.¹

ووجد ان هناك قرارات تأثر على اختيار المكان كموقع للاستثمار و هناك قرارات تؤثر على مستوى العائد المطلوب من وراء هذا الاستثمار.

و خلاصة لهذه الدراسات يتضح ان المحددات السياسية تكون على نوعين أحدهم يؤثر في قرار الاستثمار الأجنبي من حيث اختيار المكان المعين كموقع للاستثمار دون غيره، و الآخر يؤثر على قرار الاستثمار الجني من حيث تحديد مستوى العائد المطلوب من وراء هذا الاستثمار الاجنبي، و لذلك فالمحددات السياسية تتميز بأنها محدّدات مهمة لموقع الإستثمار الاجنبي المباشر و في الوقت نفسه للعائد المطلوب. لذلك فان اي مستثمر أجنبي عليه أن يستكشف الفرص الاستثمارية قبل القيام بالاستثمار لان اتخاذ قرار الإستثمار دون توفر معلومات كافية يعد مخاطرة كبيرة له، و يبدو ان المحددات السياسية للبلد المضيف (و خصوصا البلدان النامية) تستحوذ على جزء كبير من اهتمامات المستثمرين.

و تكشف تجارب الاستثمار الاجنبي المباشر، إن تحديد الواقع السياسي في البلد المضيف يمكن أن يتم من خلال دراسة موقف حكومة البلد المضيف من المستثمر الأجنبي أي دراسة (فلسفة الحكومة)، أي بمعنى آخر هل أن الحكومة تقبل فعلا بوجود الاستثمار الاجنبي؟ و إلى أي مدى؟ و ما هي الاحتمالات

نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا، المجلد الثالث، العدد الثاني، جويلية 1996، ص 15 - 29¹.

المستقبلية لتغيير الموقف الحالي من الاستثمارات الأجنبية؟ حيث أن اتخاذ قرار الاستثمار الاجنبي في البلد المضيف يتطلب التوفيق بين مصلحة طرفين هما حكومة البلد المضيف من جهة، والشركة المستثمرة من جهة أخرى.

كما يسعى المستثمر الاجنبي للتعرف على محددات الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد المضيف لغرض تحديد مستوى العائد المحتمل من وراء استثماراته اي بمعنى انه يبحث عن إجابة السؤال التالي...هل يمكن ان يتعرض رأس المال للخطر؟ وما هو نوع الخطر، وبالتالي ما هو العائد الذي يتناسب مع درجة المخاطرة المحتملة؟ ووفقا لدراسات كثيرة قام بها (كوبرن و مكلايتن) (اميشان) (سارتر) و (يونك)، فإن جاذبية الدولة المضيضة كموقع استثمار تتكون من عدة عناصر يؤثر كل منها في مستوى العائد او درجة المخاطرة أو كليهما معا، وأهمها:

- 1- حجم السوق؛
- 2- المواد الخام؛
- 3- توفر عنصر العمل؛
- 4- البيئة السياسية والقانونية للدولة المضيضة للاستثمار؛
- 5- مشروعات البنية الاساسية و مدى توفرها في البلد المضيف؛
- 6- درجة المنافسة؛
- 7- معدل نمو السوق؛
- 8- الموقع الجغرافي و درجة تميزه؛
- 9- تكاليف النقل و توفر و سائله و مدى ملائمته لطبيعة السلعة المنقولة؛
- 10- اسعار الصرف و معدلات الفائدة؛
- 11- إجراءات و قوانين التجارة و الجمارك والضرائب في السوق المضيف؛
- 12- العوامل الثقافية و الاجتماعية في السوق الاجنبي؛

13- القدرة على تحديد المستهلك المرتقب و الوصول إليه.¹

3- طبيعة العلاقات السياسية.

وهي العلاقة القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات و البلد المضيف لها اي كلما كانت هذه العلاقة جيدة كلما كانت امكانية تدفق الاستثمارات لتلك الدول المضيضة قائمة.

و يدرس المستثمر الأجنبي محددات الاستقرار الاقتصادي و السياسي للبلد المضيف و ذلك لتحديد :

- الفرص الاستثمارية الموجودة؛

- مستوى العائد المحتمل من وراء استثماراته؛

- امكانية تناسب العائد مع درجة المخاطرة المحتملة؛

- موقف حكومة البلد المضيف أي فلسفتها و كيفية الموافقة بين البلد المضيف و الشركة المستثمرة وما هي ضمانات الحماية التي يوفرها البلد المضيف للاستثمارات الاجنبية.

وعليه ان جاذبية الاستثمار الاجنبي خارج حدود الدولة تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية و السياسية و القانونية و المالية، و تشكل كلها بيئة صالحة و مشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر و تحفز المستثمر الأجنبي للدخول في دولة أخرى، و بالتالي تلعب دورا مهما و مؤثرا في تدفق الاستثمارات الأجنبية صوب البلدان النامية و منها البلدان العربية.

ثالثا: المحددات التشريعية و التنظيمية.

لكي يكون الاطار التشريعي و التنظيمي جاذبا للاستثمارات الاجنبية المباشرة فلا بد من توفر بعض المقومات من بينها:

1- الأنظمة القانونية واستقرارها:

- توحيد القوانين التي تحكم الاستثمارات الاجنبية و توافقها مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم و حماية المستثمر الاجنبي و اتسامها بالوضوح و الاستقرار و الشفافية.

2- النظام القضائي: عند حصول اي نزاعات بين المستثمر و الدولة المضيضة يلجأ الطرفان إلى البحث عن حل عن طريق التوجه إلى القضاء لحل المنازعات وعليه يجب على الدول المضيضة توفير نظام

¹باسم حمادي الحسن، مصدر سبق ذكره، ص 35.

عادل لتنفيذ القوانين و التعاقدات اي كلما كان هناك نظام قضائي عادل يضمن المستثمر الاجنبي حقه و تنشأ لديه فكرة تحقيق العدالة بكفاءة عالية.

3- النظام الضريبي:

- الإعفاءات الضريبية: هي عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، و يكون الإعفاء دائم أو مؤقت.¹ مثل تخفيض الرسوم المتعلقة باستغلال المرافق العامة كالمياه والكهرباء ، وايضا اعفاء الصادرات الموجهة للمشاريع المتواجدة في المناطق الحرة من الرسوم الجمركية لفترة طويلة بعد انطلاق مرحلة التشغيل.

- التخفيضات الضريبية: هي عبارة عن تقليص من قيمة الضريبة المتحققة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كإعادة استثمار الارباح مثلاً.

4- الحماية ضد المخاطر غير تجارية:

- حماية المستثمر الاجنبي من المخاطر غير التجارية، مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، حماية حقوق الملكية الفكرية، حرية انتقال رأسمال، تحويل الارباح للخارج وتوفير الضمانات الكافي

رابعاً: المحددات المالية و الادارية.

1-المحددات المالية:

وتتمثل في الحوافز التي تمنحها البلد المضيف للمستثمر الاجنبي عند انعدام المزايا النسبية لتلك الدول لجذب أكبر عدد من المستثمرين الاجانب من بينها:

- الحوافز المالية: هناك حوافز خاصة تقدم لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة وهناك حوافز تمنح لأجل الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، اعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية او من ضرائب الواردات الاخرى، بالإضافة الى حوافز التصدير، و إئتمانات ضريبة الاستثمار.²

¹فدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص173.

² نجى شون شاي، جون ويلين ترجمة احمد هاشم خاطر، انماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الرابع، العدد الاول، القاهرة، جولية 1996، ص122، 123.

- الحوافز التمويلية: تتمثل في الحوافز التي تمنحها الحكومة مباشرة منها الاعانات المقدمة لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الانتاج، وكذا مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف او المخاطر غير تجارية مثل التأمين و المصادرة.¹

2- المحددات الإدارية:

- ان البيئة التنظيمية و المؤسساتية في الدولة المضيفة تؤثر على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر أي كلما توفرت البيئة على نظام اداري قائم على ادارة الاستثمار يتميز بسلاسل الاجراءات ووضوحها و كذا عدم نقشي البيروقراطية، وتوفر المعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمر و توفرها بشكل مفصل و دقيق و في الوقت المناسب،²

وعليه فإن جاذبية الإستثمار الأجنبي خارج حدود الدولة تتأثر بمجموعة من المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية والمالية، وتشكل كلها بيئة صالحة ومشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر وتحفز المستثمر الأجنبي للدخول في دول أخرى، وبالتالي تلعب دورا مهما ومؤثرا في تدفق الاستثمارات الأجنبية صوب البلدان النامية ومنها البلدان العربية.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

1- حجم السوق و احتمالات نموه:

تعتبر الجزائر سوقا ضخما بالنسبة للشركات الاجنبية التي تهدف إلى تغطية السوق المحلي بها، حيث بلغ عدد السكان 42.2 مليون نسمة في 2018 ، كما بلغ متوسط دخل الفرد اليومي 7.5 دولار من الناتج المحلي الاجمالي كما احتلت الجزائر المرتبة الـ 105 عالميا من حيث دخل الفرد اليومي بمتوسط 7.5 دولار، والثاني مغاربيا بعد تونس، فيما تفوقت على المغربي الذي يعادل دخل فردة اليومي 5.4 دولار. و لذلك يلاحظ ارتفاع الاستهلاك للمواد المصنعة و مواد التجهيز، لذلك تعددت الواردات عام 2018 ما يقارب 22 دولار و تراجع في عجز الميزان التجاري و في المقابل نجد ان نسبة النمو الديمغرافي في تزايد مستمر حيث بلغت في 2017 حوالي 1060000 مولود جديد.

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 39.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص 37.

و حسب دراسة أجرتها مديريةية السكان لوزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات في الجزائر أن نسبة المواليد الاجمالية في الجزائر، أي عدد المواليد الأحياء لكل 1000 ساكن، قد ارتفعت من 19,36 لكل ألف ساكن في 2000 إلى 25,40 لكل ألف ساكن في عام 2017، وهو ما يشكل نسبة من بين "النسب الأكثر ارتفاعا في العالم".

وتؤكد الدراسة التي قُدمت بمناسبة اليوم العالمي للسكان بأن هذا النمو يضع "الجزائر مرة أخرى بين الدول التي لها نسبة مواليد مرتفعة في العالم".

وشددت الدراسة على أن الجزائر قد دخلت منذ أزيد من عشرية في حركية ديمغرافية تميزت بارتفاع في نسبة المواليد، مذكرة أن المعدل السنوي للمواليد الأحياء، وبعد أن انخفض بما يقارب النصف بين 1985 و2000، ليمر على التوالي من 885.000 إلى 589.000، هو في تزايد مستمر، متجاوزا المليون في عام 2014 ليصل إلى 1.067.000 من المواليد الأحياء في عام 2016، متبوعا بتراجع خفيف في عام 2017 إذ بلغ 1.060.000 من المواليد الأحياء.

بالإضافة إلى هذا فإن موقع السوق الجزائري يمكن أن يشكل نقطة انطلاق نحو اسواق أخرى نتيجة قربها الجغرافي من دول جنوب أوروبا و الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فضلا عن امكانية الاستفادة من الفرص التي يتيحها تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كما يتميز هذا السوق باحتوائه على الكثير من المواد الأولية و المواد الطاقوية.

2- عدم الاستقرار السياسي و الأمني :

يعتبر عدم الاستقرار السياسي و الأمني من اكبر العراقيل التي تواجه المستثمرين، فبعد فترة طويلة من الاستقرار السياسي و السلام الاجتماعي حكم الجزائر فيها ثلاثة رؤساء دولة خلال 29عام(1962-1991)، عقبها مرت الجزائر بفترة عدم الاستقرار السياسي و كثرة الاضطرابات، حيث تعاقب على السلطة أربعة رؤساء للجزائر و أكثر من 10 حكومات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميزت نفس الفترة باحتدام الصراع بين الحكومة و التيار الإسلامي، وقد تحول هذا الصراع إلى صراع دموي و نجم عن هذا التناحر سقوط الالاف من الضحايا ابتداء من عام 1992.¹

¹ ساحل محمد، تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة تقييمية، مجلة علوم انسانية، العدد 41، الجزائر، مارس 2009، ص33.

ان الوضعية السياسية و الامنية السيئة التي سادت الجزائر أثرت بشكل بارز على استقطاب رؤوس الاموال الوطنية و الأجنبية إليها و ذلك لاعتبارات منها:

- التأثير على التشريعات و الاوامر وذلك لغياب الاستقرار الحكومي؛

-الخطر الذي يلاحق المستثمر الاجنبي و المحلي على حد سواء في نفسه و ممتلكاته نتيجة انعدام الامن.

ولكن مع اعتماد سياستي الوئام المدني و المصالحة الوطنية، ساهم ذلك في عودة الأمن إلى الجزائر و تقليص درجة المخاطر و هذا ما عكسته تقييمات مختلف الجهات المتخصصة و المهتمة بالسوق الجزائري.

3- البنية التحتية:

لقد شهدت منشآت البنية التحتية في الجزائر تطورا ملحوظا، من حيث وسائل الاتصالات، غير ان قطاع النقل لا يزال دون المستوى المطلوب وهي موزعة كما يلي:

2-1 قطاع النقل:

تعتبر الجزائر من اكبر البلدان الافريقية و العربية مساحة، ولديها شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الانفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك.

لدى الجزائر، 118306 ألف كم من الطرقات المعبدة منها 30 ألف كلم طريق وطني و 26626 كلم طريق ولائي و 62100 ألف كلم طريق بلدي.

وتتملك عددا من المطارات بلغ مجموعها 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا اهمها: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة، غرداية، تلمسان، تبسة.

في حين تمتلك الجزائر العديد من الموانئ البحرية على الشريط الساحلي بطول إجمالي يقارب 622 1 كم عبر 14 ولاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وقد شيد قاطنو الجزائر منذ القدم عدة موانئ لأغراض شتى كالتجارة والدفاع والصيد البحري، و من اهم موانئ الجزائر التجارية ميناء الجزائر

العاصمة، وميناء وهران، وميناء عنابة، وميناء سكيكدة، وميناء بجاية... . ومن أهم موانئ الصيد ميناء شطايبي و عين بربر بالإضافة إلى ميناء القل

وعليه فان العدد الكلي للموانئ 45 ميناء منها 10 موانئ تجارية و 35 ميناء صيد ، بينما يبلغ طول السكك الحديدية 4696 كلم. وعلى ذلك فان مشكلة الجزائر في مجال قطاع النقل مشكلة كم و كيف و ذلك لاعتبارين اثنين و هما:

-إن الجزائر ورثت عن فرنسا عددا من وسائل النقل (خاصة السكك الحديدية)، عملت منذ الاستقلال على تطويرها و ذلك بتخصيص مبالغ هامة للاستثمار في هذا الجال و لكن مع بداية التسعينات عرفت هذه الاستثمارات انخفاضا محسوسا نظرا لانخفاض النفقات العمومية، بمعنى ان وسائل النقل في الجزائر قديمة وغير مطورة.

- ان المساحة الواسعة و العدد الكبير لسكان الجزائر، تفرض عليها وجود شبكة واسعة و متطورة من الطرق تربط بين كل الولايات.

2-2 مجال النقل بالسكك الحديدية:

يشهد هذا المجال شبكة متدهورة و عتاد جر قديم متسبب في توقف حوالي 40 % من العتاد المقطور، زيادة على برنامج الاستثمار غير الكافي حتى لضمان الصيانة و السير العادي للمؤسسة .

و لكن مؤخرا اهتمت السلطات المعنية بهذا القطاع و احدثت فيه وسائل النقل من عربات و تهيئة السكك الحديدية وتعتبر الشركة الوطنية للنقل للسكك الحديدية 'SNTF' هي مسيرة ل 4200 كم من السكك الحديدية المتصلة بالعاصمة وكبرى المدن كعنابة و وهران، ذات الفاعلية المحدودة، توجد حاليا 300 كم سكة عريضة، للشحن بين المناجم وعنابة، كلها مكهربة.

شبكة السكك موصولة بالشبكتين التونسية والمغربية، في التسعينات وبسبب الأزمة الاقتصادية وأعمال الإرهاب تقلص عدد مستعملي القطار كما تقلصت حمولة البضائع المشحونة بالسكك.

خصصت الدولة 5.5 مليار أورو لتطوير وتحديث القطاع، فقبل نهاية 2010 خطوط جديدة دخلت الخدمة إضافة إلى كهربية كل الشبكة الشمالية، الهدف هو مضاعفة عدد المسافرين السنوي إلى حدود 80 مليون مسافر سنويا وتخفيف الضغط على شبكة الطرقات.

اقتنت الشركة في نهاية 2007، 30 عربة جر من جنرال موتورز، كما دخل ميترو الجزائر الخدمة ب14 قاطرة مكهربة ليسمح بنقل 41.000 مسافر بالساعة في نهاية 2014 .

2-3 مجال النقل البري و الحضري:

منظومة النقل البري المتكونة من 57000 مركبة اي 170000 مقعد، تمثل حصة الخاص منها 95 %، بينما منظومة النقل الحضري 90000 مركبة للنقل الجماعي اي 45000 مقعد و 80000 سيارة اجرة، وهي نسبة لا تغطي على الاطلاق الطلب المتزايد في هذا المجال، و كذا الارتفاع المتزايد للحوادث.

2-4 مجال النقل الجوي:

عدم قدرة اجهزة الارصاد الجوية ل 450 محطة الموزعة بالجزائر لمواجهة الكوارث الطبيعية(محطات مجهزة منذ 1970م) ، زيادة على محدودية نقل المسافرين و اقتصار جهاز الملاحة الجوية على تغطية الجزائر باستثناء المنطقة الجنوبية.¹

2-5 مجال النقل البحري و الموانئ:

بالرغم من كون 9% من مبادلات الجزائر التجارية الدولية تمر بالنقل البحري و عبر الموانئ إلا ان الموانئ التجارية التي تتوفر في البلاد، غير كافية لمواكبة التغيرات الدولية في هذا المجال بالإضافة إلى حالة الموانئ تنذر بالغلق في المستقبل.

2-6 وسائل الاتصالات:

تتوفر في الجزائر عدة مرافق للاتصالات، تتنوع بين هواتف ارضية و جواله بالإضافة إلى الفاكس و التلكس و شبكة الانترنت.

ان وضعية وسائل الاتصالات في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا فبعدما كان من الصعب الحصول في الجزائر على خط هاتف واحد أصبح بالامكان الحصول على عدة خطوط في ان واحد بسرعة و بأقل تكاليف و يعزى ذلك إلى منح الرخصة الأولى للهاتف النقال لشركة اوراسكوم "جيزي" و الرخصة الثانية للهاتف النقال للشركة "اوريدو" مع اتصالات المحلية او الوطنية موبيليس و كذا ادخال الخدمة 4G للانترنت على جميع الشبكات.

¹ احمد سمير ابو فتوح، مصدر سبق ذكره، ص 141.

ان تمويل الاستثمارات في مجال البنية التحتية من قبل الدولة بمفردها لم يكفي لذلك كان لابد من الاعتماد على القطاع الخاص الوطني و الاجنبي على حد سواء لتحسين وضعية البنية التحتية في الجزائر .

4- استثمار الجزائر في التنمية البشرية:

بقيت الجزائر سنة 2017 ضمن فئة البلدان التي لديها مستوى تنمية بشرية مرتفع، محتلة بذلك المرتبة الاولى على المستوى المغربي، حسب تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية.

احتلت الجزائر في سنة 2017 المركز الـ 85 في قائمة البلدان التي تتوفر فيها شروط حياة حسنة، إذ بلغ مؤشر التنمية البشرية فيه 0.754.

وفي سنة 2017 عرف مؤشر التنمية البشرية ارتفاعا طفيفا مقارنة بمؤشر 0.752 الذي سجل سنة 2016 والذي سمح للجزائر باحتلال المركز الـ 83 في هذا التصنيف الذي يقيّم جهود 189 بلدا واقليما في هذا المجال.

وبالتالي فقد حسنت الجزائر بشكل محسوس ترتيبها على المستوى الافريقي باحتلال المركز الـ 12. بعد السيشل الذي احتل المركز الـ 5 في الطبعة السابقة لهذا التصنيف.

أما على الصعيد المغربي تحتل الجزائر المرتبة الاولى متقدمة بشكل كبير على المغرب الذي جاء في المرتبة الـ 123 و تونس (المرتبة الـ 95) وليبيا (المرتبة الـ 108) ثم موريتانيا (المرتبة الـ 159).

وبقي مؤشر التنمية البشرية للجزائر سنة 2017 أعلى من معدل 0.699 الذي تحصلت عليه البلدان العربية، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب يتم حسابه على أساس معدل ثلاث مؤشرات أساسية أخرى للتنمية البشرية وهي:

معدل العمر لدى الولادة الذي يمثل قدرة الفرد على العيش طويلا وبصحة جيدة ومعدل التمدرس الذي يعكس القدرة على اكتساب المعارف إلى جانب الدخل الوطني الخام للفرد الذي يحدد القدرة على الحصول على مستوى معيشة لائق.

كما يقدم تقرير التنمية البشرية أربعة مؤشرات اخرى تتمثل في مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب درجة الفوارق ومؤشر تنمية الجندر ومؤشر الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس جوانب الفقر غير المتصلة بالدخل.

وحسب التصنيف المذكور فقد انتقل مؤشر التنمية البشرية للجزائر بين سنتي 1990 و 2017 من 0.577 الى 0.754 أي انه سجل ارتفاعا بنسبة 30.6 بالمائة.

حيث بقي المؤشر على منحى تصاعدي منذ سنوات 2000 حيث انتقل من 0.644 في 2000 الى 0.749 سنة 2015 ثم الى 0.754 سنة 2017.

و ارتفع معدل العمر لدى الولادة في الجزائر حيث انتقل من 1ر76 سنة في 2016 الى 3ر76 سنة في 2017 بفارق صغير بلغ 6ر77 سنة بالنسبة للنساء و 1ر75 سنة بالنسبة للرجال.

و توضح نفس المعطيات أن مدة التمدرس المرتقبة انتقلت من 3ر14 عام الى 4ر14 عام في حين بقيت المدة المتوسطة للتمدرس على حالها خلال هاتين السنتين اي 8 سنوات.

وعرف تمدرس النساء ارتفاعا مقارنة بالرجال حيث انتقل الى 6ر14 سنة مقابل 1ر14 عام.

وبلغ الناتج الوطني الخام للفرد بالجزائر 802ر13 دولارا أميركيا السنة الماضية مقابل 809ر13 دولار سنة 2016 بتسجيل فارق بين الجنسين حيث قدر بـ 181ر23 دولارا أميركيا بالنسبة للرجال مقابل 232ر4 دولارا فقط بالنسبة للنساء.

5- الموارد الطبيعية:

تتميز الجزائر بوجود مصادر الطاقة، تجعلها من محلي الصدارة في انتاج الغاز الطبيعي مثلا، و كذا غنى الصحراء الجزائرية بالبتترول و كذلك مجموعة لا يستهان بها من المعادن و يمكن توضيحها كما يلي:

5-1 البترول: يعتبر البترول مادة اولية رئيسية للعديد من الصناعات، وقد اكتشف في الجزائر عام 1956 في جنوب شرق البلاد في كل من حاسي مسعود و عين امناس، و تعتبر هذه المادة بمثابة الشريان الأساسي للصناعة الجزائرية و العملة الصعبة إذ يشكل مع الغاز الطبيعي نسبة 98.3 % من الصادرات في عام 2018 و تعتبر الجزائر ثاني عشر منتج للبترول عالميا.

5-2 الغاز الطبيعي: تملك الجزائر احتياطي ضخما من الغاز الطبيعي يقدر بأكثر من 3000 مليار متر مكعب اي ما يعادل 10 % من الاحتياطي العالمي، و يعتبر حقل حاسي الرمل احد اهم حقول الغاز الطبيعي في العالم.¹

5-3 المعادن: للجزائر حظ وفير في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة و متنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية واهم هذه الثروات المعدنية: الحديد و يتركز في الوزنة على الحدود التونسية، الفوسفات في شرق الجزائر في جبل العنق و الكويف، و الزنك و الرصاص في عين بربر قرب عنابة، و الزئبق في عنابة و الرخام في سكيكدة.

المطلب الثالث: قيود وعراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر:

أولاً: القيود التشريعية

هناك جملة أمور ترتبط في مجموعها بالأوضاع القانونية في الدولة، تؤدي بحكم هذا الارتباط إلى جعل نظامها القانوني من قيود الاستثمار على إقليمها، ومن هذه الامور القيود التشريعية التي تعتبر من أهم العقوبات التي تحد من جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج، ويترتب على هذه القيود حرمان المستثمر بشكل مباشر أو غير مباشر من حقوقه الجوهرية على استثماره، أو السيطرة الكاملة عليه أو حتى الإخلال بالمكاسب المتوقعة منه.

أن المستثمر عادة يركز على الاطار التشريعي، أي وجود تشريعات تضمن له الاستثمار بحرية وأمان وتحقيق الربح، وهذا الأخير يعتمد على أمور عدة من بينها الاستقرار التشريعي للدولة المضيفة للاستثمار، وعلى أساس ما تقدم فإنه لا يتوقع أن يتوجه المستثمر إلى دولة يجهل أوضاعها الاقتصادية، أو كانت تشريعاتها غامضة وغير مستقرة أو كان نظامها القانوني لا يضمن حرية التملك أو أن تشريعاتها الاستثمارية متعددة وغير موحدة في منظومة استثمارية قانونية واحدة، مما يؤدي إلى تعقيد العلاقة الاستثمارية وانقلاب وضعها في غير صالح المستثمر بل والدولة المضيفة ذاتها.

ولبيان هذه القيود التشريعية سوف نتطرق إلى القيود الواردة على الملكية، القيود الواردة على:

¹ مدني حرشوف، الكامل في الاقتصاد، دار الافاق، الجزائر، 1999، ص 91.

1- القيود الواردة على الملكية:¹

قد يتضمن التشريع أو التشريعات المنظمة للاستثمار قيودا تتعلق بتملك العقارات و الأراضي من قبل المستثمر الأجنبي، وهي قيود تعتبر من وجهة نظر المستثمرين الأجانب من مشاكل الاستثمار مادمت هذه القيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة لهم، وتمنعهم من التحكم في المشروع الاستثماري.

ان القيود الواردة على الملكية المتمثلة بنزع الملكية سواء كان بصورة دائمة كالمصادرة والتأميم أو بصورة مؤقتة كالاستيلاء المؤقت و الحجز الإداري، لاشك أنها إجراءات تقوم بها الدولة الجاذبة للاستثمار تمثل مظها من مظاهر سيادتها وحقا مشروعاً من حقوقها القانونية التي لا يمكن إنكاره، بيد أنها قد تشكل في الوقت ذاته معوقات أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي، بل تعتبر من أسوء التصرفات التي تقوم بها الدولة التي ينصرف أثرها الضار إلى الدولة ذاتها من جهة الاستثمار على إقليمها، مما يدفع المستثمر الاجنبي إلى الهروب و البحث عن أماكن أخرى آمنة للاستثمار فيها.

ولأجل تسليط الضوء على القيود الواردة على الملكية، سنتطرق إلى نزع الملكية بصورة دائمة، ونزع الملكية بصورة مؤقتة.

1-1 نزع الملكية بصورة دائمة:

ان أكثر ما يخشاه المستثمر الأجنبي في الدولة المضيفة له هو استيلاء تلك الدولة على أمواله دون تعويض مقبول، أو إساءة معاملته إلى الحد الذي يصبح فيه المضي في مشروعاته الاستثمارية مخاطرة كبيرة في حد ذاتها.

لذا يشكل الخوف من نزع الملكية بصورة دائمة من خلال المصادرة و التأميم عائقا هاما وخطيرا للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة لها، وقد تتعدد الاساليب التي تتبعها الدولة في الاستيلاء على المصالح المالية الاجنبية الموجودة على إقليمها، إلا أنها تتشابه جميعها في كونها إجراءات تتم بالإرادة المنفردة للدولة، وتهدف إلى حرمان المستثمر الأجنبي من الفوائد المالية التي تعود عليه من أمواله سواء بطريق مباشر او غير مباشر. وهناك طريقتان تتبعها الدولة المضيفة للاستيلاء على ممتلكات المستثمر الأجنبي ونزع ملكيته بصورة دائمة هما المصادرة و التأميم، ونتولى دراسة كل طريقة بفرع مستقل.

احمد هليل الشمري، معوقات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، دار الايام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص 78¹.

الفرع الأول: المصادرة.

يعتبر الاستيلاء على أموال المستثمرين الأجانب عن طريق نزع الملكية بالمصادرة، احد الاعتبارات الهامة المؤثرة في المناخ الاستثماري للدولة المضيفة، فالخوف من اتخاذ هذه الإجراءات دون تعويض أو بتعويض غير عادل، يشكل عائقا اساسيا لجذب رأس المال الأجنبي.¹

أيا كان النظام القانوني الذي يتم بمقتضاه نزع الملكية بصورة دائمة عن طريق المصادرة، فإنه يمثل عائقا في وجه الاستثمار الاجنبي، ذلك لأنه يؤدي في النتيجة إلى حرمان المستثمر حرمان كليا من استثمار أمواله سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

فالمصادرة عموما هي عقوبة توقع في مواجهة شخص أو أشخاص معينين، وبمقتضاها تستولي الدولة على كل أو بعض الأموال المملوكة لهؤلاء الأشخاص دون أداء أي تعويض.

والمصادرة هي إجراء قد يكون الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها و بغير مقابل، وقد تكون إجراء جزائي لقاء أعمال غير مشروعة تتخذ ضد من ارتكبها، ولا يصاحبها الالتزام بدفع التعويض المناسب، والمصادرة تنصب على أموال محددة بالذات، وهي تشمل كافة الأموال العقارية أو المنقولة ولا يصاحبها عادة أداء تعويض لأنها تنقسم في أغلب الأحيان بطابعها الجزائي عن الأعمال غير المشروعة التي قام بها من صودرت أمواله،²

ولكن لو تمت المصادرة بطريقة تعسفية أو تحكيمية فلا بد وأن تلتزم الدولة وفق الراجح في القانون الدولي المعاصر أن تعوض من تمت مصادرة أمواله.³

وتنقسم المصادرة من حيث الجهة التي أصدرتها إلى مصادرة إدارية ومصادرة قضائية، ومن الضروري في كل الحالات السابقة أن تستند المصادرة إلى نص قانوني يجيز ذلك.

فالمصادرة القضائية هي إضافة أو نقل مال مملوك للجاني إلى الدولة أو إحدى مؤسساتها دون مقابل، وهي من العقوبات التكميلية ولا تجب إلا بحكم قضائي، وهذا الحكم قد يصدر عن جهة قضائية

¹ عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 297.

² هشام علي صادق، النظام القانوني لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، (دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية)، معهد الدراسات العربية والبحوث، 1978، ص 175.

³ عاطف ابراهيم محمد، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1998، ص 23.

عادية، وهي في هذه الحالة تعتبر عقوبة تبعية لجريمة جنائية وتسمى مصادرة جنائية، وقد تصدر عن جهة قضائية استثنائية لمواجهة ظروف غير عادية وذلك لتجريد أعداء الحكومة من إمكانياتهم المادية التي قد تساعدهم على قلب نظام الحكم، أو للقصاص عن جرائم كانوا قد ارتكبوها في الماضي وتسمى المصادرة في هذه الحالة مصادرة وقائية.¹

أما المصادرة الإدارية فتعرف بأنها إجراء وقائي تقتضيه اعتبارات الأمن والصحة والسلامة العامة، وتقوم السلطة الإدارية باتخاذها دون ان يصدر حكم قضائي بذلك، ومثال هذا النوع من المصادرة، مصادرة الأغذية الفاسدة أو البضائع المهربة، وذلك تطبيقاً لأحكام القانون الذي يقضي بذلك، أما أقسام المصادرة من حيث العموم والخصوص، فتتقسم إلى مصادرة عامة ومصادرة خاصة، فالمصادرة العامة هي التي تشمل كافة الأموال المملوكة لشخص من الأشخاص أو هي التي تشمل الذمة المالية الخاصة بشخص معين، ولاشك أن هذا النوع من المصادرة محظور وغير مشروع وذلك على الصعيد الدولي والداخلي، ومن ثم يكون أي إجراء ينص على مصادرة كافة الأموال المملوكة لشخص من الأشخاص أو تجريده من كافة أمواله غير قانوني، وإن كان من الجائز مصادرة مشروع فردي أو مجموعة من الأموال تعتبر بمثابة ذمة خاصة ذاتية مستقلة داخل وعاء الذمة المالية الكلية لهذا الشخص.²

أما المصادرة الخاصة، هي التي بمقتضاها تنقل ملكية هذه الأشياء التي تم مصادرتها إلى جانب الحكومة كونها مملوكة لشخص معين في وقت معين، أو في حال كونها نشاطاً معيناً يزاوله شخص معين في وقت بعينه، إذا قدرت الدولة أن أياً منها ضاراً بسلامة وأمن المجتمع في ذلك الوقت المعين، أو أنه كان أداة من أدوات جريمة ارتكبت في حق الجماعة التي تمثلها الدولة، عليه فإن المصادرة إجراء مشروع في ذاته ومعترف به في مختلف القوانين المقارنة، سواء كان موجهاً لأموال الوطنيين أو الأجانب، لذلك فإنها لم تثر إشكالية قانونية على الصعيد الدولي، ولا سيما وأن الطبيعة الجزائية للمصادرة تمنع من الاعتراف لها بآثار دولية، بحيث لا تسري في مواجهة الأموال الموجودة في الخارج.³

¹ أحمد هليل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 80.

² سحيم محمد سحيم حسن، ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة أسيوط، 2009، ص 233.

³ عاطف إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 24.

الفرع الثاني: التأمين.

التأمين من المخاطر السياسية التي تمس حقوق المستثمر الجوهريّة، وهي تترتب على اتخاذ السلطات العامة في البلد المضيف للاستثمارات إجراءات من شأنها أن تحول بين المستثمر، وبين استعماله لحقوقه وسلطاته على الاستثمار في البلد المضيف لاستثماره.

إذ يعد التأمين من النظم القانونية القديمة نسبيا، إذ ترجع أولى تطبيقاته إلى عام 1917م في كل من المكسيك، وروسيا، ونص على أحقية الدولة في التأمين مقابل تعويض عادل، وترجع التأمينات الروسية إلى وصول الثورة البلشفية إلى الحكم، وبذلك أصبحت الملكية الاشتراكية (الجماعية) تسمو على الملكية الفردية أو الخاصة، وقد وجدت كل من التجريتين الروسية و المكسيكية صدى في كثير من دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيما النامية منها التي صار التأمين بالنسبة لها وسيلة للتخلص من التبعية الاقتصادية و لترسيخ استقلالها السياسي و الاقتصادي.

وأن للتأمين نظام قانوني ومفهوم مستقل في أحكامه عن القواعد المتبعة في شأن كل من نزع الملكية و المصادرة وغيرها، ومن أهم المشروعات التي صادفت تطبيقا واسعا لنظام التأمين هي صناعة البترول وعلى الأخص في الدول الآخذة في النمو، ويعترف الفقه الدولي الحديث بحق الدولة في تأمين أموال الأجانب ومصالحهم الاقتصادية الموجودة على إقليمها عندما يكون ذلك بهذه المصلحة العامة.

ويقصد بالتأمين الإجراء الذي يراد به نقل مشروع أو جماعة من المشروعات الخاصة من ملكية الأمة ممثلة في الدولة بقصد تحقيق مصالح الجماعة.¹

ويعرف التأمين بأنه عمل من أعمال السيادة تحول به الدولة الملكية الخاصة إلى الملكية العامة.² ويقدم معهد القانون الدولي تعريفا للتأمين مقتضاه أن التأمين هو عملية تتصل بالسياسة العليا، تقوم بها الدولة من أجل تغيير بنائها الاقتصادي تغييرا كلياً أو جزئياً.

بحيث تكف يد القطاع الخاص عن بعض المشروعات الصناعية أو الزراعية ذات الأهمية، لتضمها إلى القطاع العام خدمة لمصالح الأمة.

رمضان صديق رمضان، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998¹، ص153.

² أحمد خيرت سعيد، "التأمين وملكية الأجانب"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 19، سنة 1963، ص8.

و التأمين ينتج عن قيام حكومة الدولة المضيفة للاستثمار، أو إحدى سلطاتها العامة بعمل أو امتناعها عن عمل، بحيث يترتب على ذلك حرمان المستثمر من حقوقه أو سلطاته الجوهرية على الاستثمار و منافعه.¹

اذ يعتبر التأمين ظاهرة قانونية وعمل من أعمال السيادة التي تصدر عن السلطة الحاكمة في الدولة المضيفة للاستثمار، والذي يتم بموجبه نقل ملكية ووسائل الإنتاج و التداول وبعض الأنشطة الهامة كالتأمين والاستيراد والتصدير من دائرة النشاط الخاص إلى دائرة نشاط الدولة، كي تتولى بنفسها استغلال هذه الوسائل، ومباشرة هذه الأنشطة، لمصلحة مجموع الشعب، ومعنى ذلك ان التأمين يدور حول محور واحد، وهو نقل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة بواسطة قرار يصدر عن السلطات العامة المختصة، لذا يفترض التأمين توافر ثلاث عناصر:

اولا: من حيث الشكل: يجب أن يتم بقرار من السلطة العامة المختصة (التنفيذية أو التشريعية)، لذا لا يتصور صدوره عن السلطة القضائية.

ثانيا: من حيث الموضوع: يرد التأمين على أموال خاصة (عقارية أو منقولة)، لذلك لا يتصور أن يتعلق بأموال داخلية في الملكية العامة للدولة لتي تقوم بالتأمين.

ثالثا: من حيث الغاية: يرمي التأمين إلى تحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وذلك بوضع الأموال تحت سيطرة الدولة أما بصورة كلية (تأمين كلي)، أو بصورة جزئية (تأمين جزئي)، وفي هذه الحالة تسيطر الدولة على أغلبية الأموال المؤممة.

و يميز الفقه عموما بين ثلاثة أنواع من التأمين:

1-التأمين الأيديولوجي: الموجه ضد الملكية الفردية والذي يقوم على رفض أي تعويض للملاك السابقين، ومثاله ذلك التأمين الذي تم في روسيا وفي دول شرق أوروبا، وقد آثار هذا النوع من التأمين مشكلات قانونية كثيرة على الصعيد الدولي.

2-التأمين الإصلاحي: وهو التأمين الذي تقوم به الدولة لبعض جوانب النشاط الاقتصادي مع الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية، على أن هذا النوع من التأمين لم يثر أية إشكاليات قانونية، إذ أنه يتضمن

¹ ابراهيم شحاته، الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، 971، ص74.

منح الملاك السابقين تعويضا عن الأموال المؤممة، ومثاله التأميمات التي تمت في دول أوروبا الغربية كفرنسا حيث صدرت منها قوانين ومراسيم متعددة حول النشاطات التجارية المختلفة التي يشملها التأمين.

3- تأميمات النمو الاقتصادي: وهي تلك التي تتم في دولة من دول العالم الثالث استجابة لدوافع وطنية وقومية من اجل السيطرة على الموارد المحلية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، على أن هذا النوع من التأمين لا يقضي على مبدأ الملكية الفردية، كما أنه يتضمن تعويض المالكين السابقين، ومثاله التأميمات التي تمت في معظم الدول النامية أبان تحقيق الاستقلال السياسي.

وهناك عدة أسباب ودوافع ومبررات أساسية، تستند إليها حكومات الدول المضيفة عند تأمينها للمشاريع الاستثمارية المقامة على أراضيها، وأهم هذه الأسباب ما يلي:

أ- قد يتم التأمين وفقا للمعتقدات الأيديولوجية، والتي تسعى إلى القضاء كليا على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، باعتبار أن هذه الملكية تتضمن على الدوام ضربا من ضروب الاستغلال يجب تصنيفته.

ب- وقد يتم التأمين استجابة لدوافع وطنية من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ج- يحصل التأمين بناء على التحديدات الإقليمية، والتي تعني أن كل الأفراد الذين يعيشون داخل الدولة يجب أن يخضعوا لقانونها المحلي، ومعنى ذلك أن إقليم الدولة ملك لها، والمالك له الحق في استغلال ملكيته كما يشاء، وليس للأفراد الآخرين الحق في التدخل في هذا الاستغلال.

د- يقع التأمين بدافع دعوى إصلاحية تنشرها الدولة، أو من أجل الصالح العام، أو المنفعة العامة لجميع أفراد المجتمع.¹

هـ- أن أغلب عمليات التأمين التي تمت في الدول النامية، يرجع السبب الرئيسي فيها إلى ما وصلت إليه مراحل التنمية في هذه الدول من جهة، وسيطرة رأس المال الوطني والأجنبي على استثماراتها الداخلية من جهة أخرى.

ورغم أن التأمين يخضع لإجراءات معينة في تشريعات كثيرة من الدول بهدف إضفاء المشروعية عليه في ظروف معينة، ألا أنه تترتب عليه آثار سلبية متعددة على اقتصاد الدولة المضيفة للاستثمار، إذ يمثل اللجوء إليه هاجسا مزعجا للمستثمرين، مما قد يؤدي إلى عدم استقرارهم في الدولة وفرارهم منها طلبا

¹ أحمد هليل الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 92.

لملجاً آمن يستثمرون فيه، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد الوطني و ينعكس على مجمل الجوانب و القطاعات المختلفة في الدولة.

أن القرارات التي اسست عليها الدول النامية حقها في التأمين لمشروعات و ممتلكات المستثمر الأجنبي، يجب أن يعاد النظر فيها، ذلك أن الظروف التي صدرت فيها تلك القرارات، وهي حقبة الستينيات و السبعينيات من القرن العشرين تميزت بحصول عدد كبير من الدول النامية على استقلالها، لذا يجب على تلك الدول عندما تبرم عقدا مع مستثمر أجنبي ان تحترم عقدها أو انقائها هذا إكمالا لمبدأ (العقد شريعة المتعاقدين)، وإلا تتمسك بحقها في السيادة لتبرير استيلائها على ممتلكات المستثمر الأجنبي طالما أنها قد تنازلت عن ذلك الحق بإقدامها من تلقاء نفسها و بإرادتها الحرة على إبرام اتفاق مع المستثمر الأجنبي، ومن ثم فإن العلة في وجود حقها السابق في التأمين، قد انتفت في الوقت الحاضر.

أما في حالة استيلاء الدولة المضيفة للاستثمار على أموال المستثمر الأجنبي عن طريق قرار التأمين، ولكي يكون هذا القرار موافقا لقواعد القانون الدولي، يجب أن تلتزم الدولة بتعويض مالكي المشروع المؤمم تعويضا كاملا يغطي كافة الخسائر التي لحقت بهم نتيجة قرار التأمين، وان يدفع التعويض فورا أو خلال مدة معقولة، وان لا ينطوي قرار التأمين على الإخلال بمبدأ المساواة في معاملة الأجانب عن طريق التفرقة في معاملاتهم تفرقة لا تبررها الظروف، وكذلك يجب أن يحتوى قرار التأمين على أن يكون للمستثمر الحرية الكاملة في تحويل مبلغ التعويض إلى الخارج أو إعادة استثماره في الداخل في مشروع جديد، لما في ذلك من أعمال لجوهر العدالة، ولما يؤدي إليه هذا الاتجاه من تهيئة مناخ مناسب للاستثمار.¹

1-2 نزع الملكية بصورة مؤقتة:

أن نزع الملكية للمشروعات الاستثمارية بصورة مؤقتة يتمثل بالإستيلاء المؤقت و الحجز الإداري، إذ هما إجراءان يختلفان عن التأمين و المصادرة في كونهما يمثلان إجراءات مؤقتة تزول أسبابها، إلا إنهما يتشابهان في كونهما من قيود الاستثمار لما لهما من الأهمية البالغة والخطيرة في عرقلة العملية الاستثمارية، ومنع المستثمر من الانفعا بمشروعه الاستثماري ولو بشكل مؤقت.

وقد تتعدد الاساليب التي تتبعها الدولة المضيفة للاستثمار في نزع الملكية بصورة مؤقتة للمشروعات الاستثمارية الموجودة على إقليمها، إلا أنها تتشابه جميعها في كونها إجراءات تتم بالإرادة

¹ نفس المصدر، ص 94.

المنفردة للدولة، وتهدف إلى حرمان المستثمر من الانتفاع بمشروعه الاستثماري. وعليه سنتطرق إلى الفرعين التاليين وهما الاستيلاء المؤقت على المشاريع الاستثمارية والحجز الإداري للمشاريع الاستثمارية للفهم اكثر.

الفرع الأول: الاستيلاء المؤقت على المشاريع الاقتصادية.

الاستيلاء المؤقت هو إجراء يصدر حكومة الدولة المضيفة أو إحدى سلطاتها العامة، فيترتب عليه حرمان المستثمر من حقوقه أو سلطاته الجوهرية على الاستثمار بصفة مؤقتة، وبذلك يعد الاستيلاء الجبري إجراء مؤقت تتخذه السلطة العامة في الدولة، فتحصل بمقتضاه على حق الانتفاع ببعض الأموال الخاصة، بهدف تحقيق المصلحة العامة، في مقابل تعويض لاحق تقوم السلطة بأدائه لمالكه، ويتم هذا الاجراء بموجب قرار صادر من السلطة المختصة طبقاً لأحكام القانون.¹

وهذا المفهوم للاستيلاء يختلف عن مفهومه وفقاً للقانون الدولي العام الذي يعرف الاستيلاء، بأنه مباشرة الدولة لمظاهر سيادتها على إقليم لا يتبع دولة ما، بقصد إدخاله في سيادتها، لذا يعتبر الاستيلاء من أهم أسباب اكتساب الملكية.

أما الاستيلاء وفق القواعد العامة فهو إجراء سيادي تباشره السلطة العامة في إقليمها لأغراض عسكرية

ثانياً: العراقيل

لتوفير بيئة استثمارية جيدة ومحفزة للاستثمار الاجنبي يطالب المستثمرين الاجانب السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفجوات والتقليص من العراقيل التي تحول دون ذلك والتي يمكن ان ندرجها في:

1- العراقيل الطبيعية(مشكل العقار): إن من أهم العراقيل التي عرفها الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي مشكل العقار حيث يعد الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو أهم مؤشر في مسار اتخاذ قرار الاستثمار ومن أجل ذلك عملت السلطات على تحرير سوق العقار، إلا أن ميدان العقار يبقى معقداً فحسب وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فإن الحصول على قطعة عقار في سبيل الاستثمار يشكل أهم قيد

فرحان عياش محمد، البترول العربي بين التخلف و تعميقه، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1983، ص 334¹.

يكبل المستثمرين وهو في أحسن الأحوال لا يمكن أن يقل عن سنين، حسب بعض المستثمرين وذلك بسبب تدخل العديد من الهيئات لمنح قرار الموافقة على طلب حيازة عقار وهذه الهيئات ممثلة في¹:

1-1-وزارة التجهيز، المديرية العامة، وزارة الداخلية، المديرية العامة للبيئة والتهيئة؛

1-2-وكالة تطوير السكن الخاصة بترقية العقار؛

1-3-الوكالة العقارية المحلية المسيرة لقوائم أراضي البلدية؛

1-4-وكالة CALPI التي تتولى الرد على طلبات المستثمرين على المستوى الولائي، هذه الوكالات يجب أن تقدم قائمة بالأراضي الموجهة للمشاريع الاستثمارية مع إبراز الطابع التقني لكل قطعة أرض.

هذا التعدد في الهيئات من أجل منح الأراضي والعقار هو ما يسبب ضعف عرض العقار وغياب المنافسة في هذا السوق إضافة إلى غياب المركز الحقيقي لاتخاذ القرارات، ففي الجزائر من المفروض أن الاستقبال هي من مهام وصلاحيات وكالة CALPI إلا أنها في الواقع تقوم بإرسال المستثمر إلى المصالح البلدية والولائية وأجهزة أخرى خاصة بالعقار مما يزيد في طول مرحلة الحصول على العقار ويعرقل مهمة الاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى نصادف العراقيل والصعوبات المتعلقة بـ:

* تأخر أو طول مدة دراسة الملف الطلبي لقطعة الأرض؛

*التكلفة الباهظة للأراضي المخصصة للاستثمار؛

*عدم ضمان العدالة وتسوية الإجراءات وعم مرونة هذه الأخيرة وضخامة الوثائق المطلوبة لذلك؛

*الاختلاسات والتعسف في منح الأراضي التي كانت موجهة للقطاع الصناعي والتي حولت إلى

استعمالات ذات مصالح ذاتية؛

* مشكل العقلانية في تخصيص الأراضي للنشاطات الموافقة؛

* وجود عدة أراضي في مناطق صناعية غير مسجلة وطول مدة تخصيص العقار الصناعي؛

محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05
2007، ص6.

* التشريع الخاص بالعقار متناثر بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يضاعف من لا شفافية الإجراءات.

* عدم وجود تنسيق بين وكالة ASPI ووكالة CALPI فيما يخص تمركز المشاريع المعتمدة.

2- العراقيل المادية: تشكل المنظومة المصرفية المحور الرئيسي لإنعاش النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي وهي المحرك الأساسي لازدهار أي اقتصاد في العالم، و من ثم أصبحت عملية إصلاحها حتمية لا بديل لها ولا مفر منها بالنسبة للسلطات العمومية، حيث أن سير هذه المنظومة في الجزائر يكشف عن انحرافات إذا ما قورن بالجهاز المصرفي للبلدان المتقدمة أو حتى في الدول ذات المستوى المتقارب من المستوى الجزائري لا يزال النظام المصرفي في الجزائر يتميز بمراقبة دائمة للدولة المالكة التي تفرض قرارها على المؤسسة المصرفية مما يؤدي إلى غياب المنافسة وضعف نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين ولعل من أهم وأبرز ما يعرقل البنك والمستثمرين هي¹:

* غياب القروض الممنوحة بدون ضمانات؛

* غياب المؤسسات المالية المختصة؛

* قلة المنتجات المالية الخاضعة بالاستثمار (قروض الإيجار) القروض طويلة الأجل.

وجاءت في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية بأن انتماء معظم البنوك الجزائرية إلى القطاع العام يرجع إلى المحدودية النقدية، ورغم وجود عدد قليل من البنوك الخاصة المعروفة بمرونتها في ال تعامل مع المستثمرين إلا أنها تتوفر على شبكات وكالتها الخاصة في المدن الكبيرة في البلاد، كما أسفر تقرير لوكالة ترقية ودعم الاستثمار من بعض العراقيل المالية التي يواجهها المستثمرين ومنها:

* يستغرق البنك وقتا طويلا يقارب السنة في حين يتراوح في المغرب وتونس بين 3 إلى 4 أشهر.

* يشترط البنك ضمانات باهظة من المقاول قد تصل في بعض الأحيان إلى ضعف قيمة المشروع.

* عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها وعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.

¹ بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص81.

* رغم انخفاض معدلات الفائدة إلا أن ذلك يبقى غير كافٍ لتحقيق ديناميكية كبيرة ومجال إنعاش الاستثمار.

يتضح مما سبق بأن النظام البنكي الجزائري قد أثر بقسط كبير على اهتمام المستثمرين الأجانب بحكم احتكاكهم به، فالبنوك الجزائرية التي تعاني من مشاكل جديدة خصوصاً وأنها وظفت لتمويل عجز ميزانية المؤسسات العمومية، أما عن خدمة البنك المقدمة والتي تعتبر كلاسيكية في الوقت الراهن وتبقى ثقيلة وتتطلب مدة طويلة كنظام المقاصة والعمليات الأجنبية، إجراءات التوظيف للصادرات والواردات وكذا عمليات التحويل الدولية التي لا تتجاوز 50 يوماً في حين هذه العملية تتطلب أقل من شهر على المستوى الدولي كما أن الخبرة المهنية لدى البنوك ومستوى إدارتها غير كافية وهي الأخرى تزيد من عرقلة الإجراءات.

3- العراقيل الاقتصادية:

إن العراقيل الاقتصادية هي العراقيل التي تكون السبب الرئيسي لطرد المستثمر الأجنبي.

ولقد تعددت العوائق والعراقيل الاقتصادية التي زادت من تردد المستثمرين الأجانب في اقتحام السوق الجزائرية، هذا التردد مبني على التخوف الكبير اتجاه هذه العراقيل التي قد تفوق في حجمها أو نتائجها التحفيزات التي أقرتها الدولة في هذا المجال، ونجد أن هذه العراقيل قد تعيق سياسة السوق المفتوحة التي تبنتها الجزائر اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها لتشجيع المتعاملين الأجانب على إزالة مخاوفهم، ويمكن سرد أهم هذه المعوقات فيما يلي:

3-1 سوء التسيير الذي يميز بعض المرافق التي تعد ضرورية لضمان سرعة وفعالية بعض الأنشطة التجارية ومثال ذلك سوء التسيير والتنظيم الذي يميز كل الموانئ الجزائرية، فبالرغم من أن حوالي 80% من السلع المستوردة تمر عبر الموانئ إلا أن البطء الكبير في تسريح السلع سواء بسبب سوء التسيير والتنظيم على مستوى الموانئ، أو إلى قلة التجهيزات الضرورية التي تعتبر شرطاً أساسياً لعمل الموانئ الحديثة وهو السمة الغالبة على نشاط هذه الموانئ، يضاف إلى ذلك عامل البيروقراطية، كل هذه العوامل حالت دون توفير الشروط الضرورية والأساسية لضمان سرعة العمليات التصديرية والاستيرادية التي تتطلبها التبادلات التجارية الحديثة.

3-2-نقص الفعالية بالنسبة للجهاز المصرفي سواء بنقص مهنية المستخدمين أو بنقص الإمكانيات المادية لضمان عمل هذا الجهاز وفقا لمتطلبات عمل البنوك في الدول المتقدمة ويضاف إلى ذلك ضيق السوق المالية وعدم اندماجها مع الأسواق العالمية، كل ذلك يؤدي إلى عرقلة انتقال رؤوس الأموال وبالتالي تقليص منافذ التمويل والاستثمار، ونجد أن جلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر يتطلب توفير قطاع مصرفي يتمتع بكل المواصفات الحديثة سواء من ناحية الامكانيات المادية والبشرية أو من ناحية الطرق التنظيمية التيسيرية، لأن الاستثمارات الحديثة تتطلب وجود بيئة مصرفية تسهيلية تتميز بالمرونة التامة في المعاملات.

3 3-3-غموض بعض الجوانب القانونية والتنظيمية في عملية الخصخصة الكلية للمؤسسات العمومية الأمر الذي حال دون تشجيع الأجانب في اتخاذ قرار الاستثمار.

3-4 -تدهور قيمة العملة المحلية وتعدد أسعارها المصرفية فتنخفض سعر العملة بالنسبة للعملات الأخرى يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية ،كما يؤدي إلى تآكل ارباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن هذا نستخلص إلى أن عملية انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تتم بالشكل اللازم، حيث بقيت بعض الرسومات القديمة (تنظيمية كانت أو قانونية) التي تحول دون التطبيق الكلي والسليم لسياسة "الباب المفتوحة" أمام تدفق الاستثمار الأجنبي.¹

هذه العراقيل أدت إلى تخوف المستثمرين من توطين مشاريعهم في بيئة اقتصادية تتسم بعدم استقرار النصوص القانونية وغموض بعضها الآخر.

إن الجزائر ورغم الطاقات والإمكانيات الاقتصادية الكبيرة التي تتميز بها إلا أنها لم ترقى إلى توفير بيئة اقتصادية تغري المستثمرين الأجانب، هذه البيئة يجب أن تتوفر على الشروط القانونية والتنظيمية وغيرها التي تساعد على عمل المستثمرين الأجانب بحرية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التصدير أو الاستيراد أو تحويل الأرباح والفوائد.

4- العراقيل السياسية: كما هو معلوم لدى الجميع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدول، خاصة وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي

¹صالح مفتاح ودلال بن سمية، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008 ، العدد 44، ص 125.

المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبيرا إلا بتوفير عامل أساسي هو الاستقرار الأمني والسياسي حيث لا يمكننا إنكار دور هذا الأخير في معادلة جلب الاستثمار ولهذا سنتعرض لهذين الأمرين بالتفصيل لمعرفة مدى عرقلتهما للاستثمار الأجنبي المباشر.

4-1 الوضع الأمني: تعاني الجزائر من الأزمة الأمنية الحادة التي تعود بذورها الأولى إلى أحداث أكتوبر 1988 وأيضاً أحداث تيفنتورين سنة 2013 ثم تليها أحداث أخرى ومؤخراً أحداث عين صالح لسنة 2016، عملت على الزيادة من حدة هذه الأزمة وخطورتها، والتي كانت لها آثار وخيمة تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي، هذه الأوضاع الأمنية في الجزائر يمكن اعتبارها بمثابة عائق أساسي من بين العوائق المعرّقة للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المستثمرين معتادين على تقويم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك، فالشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار لا توجه استثماراتها لأي بلد كان إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط الضرورية والتي من أهمها استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وكذلك نجد أن المستثمر الأجنبي لا يمكن أن يغامر بتقديم أمواله في دولة ما لم يجمع تقييماً عاماً للوضع الأمني للدولة وبالنسبة للاستقرار النسبي للطاقت الأمنية فلم يعد له حس كبير، فبالرغم من التحسن الملحوظ مؤخراً في إطار قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية للتخفيف من حدة الأزمة، إلا أن الجزائر تعاني من هرب المتعاملين الاقتصاديين لخوفهم على أرواحهم وممتلكاتهم وتفضيلهم للدول المجاورة الأكثر أماناً، وخصوصاً مع الإشاعات الملفقة التي تليها بعض المصادر الخارجية والغربية بشكل خاص.

4-2-عدم الاستقرار السياسي: مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار النسبي للطاقت الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث في هذه الفترة الوجيزة تعاقب على الجزائر 08 حكومات أربعة منها كانت في عهد الرئيس بوتفليقة، ونأخذ على سبيل المثال حكومة قطعت أشواطاً في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وحتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في

اعتباراتهم كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتما على اتخاذ قرارات الاستثمار، فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك والريب في نفوس المستثمرين حول وجود حالة عدم الاستقرار.¹

5- العراقيل القانونية والإدارية:

إن المحور القوانين الإدارية تعتبر حاليا أحد العوامل الرئيسية الجاذبة أو الطاردة للاستثمار، ولا يكفي وضع القوانين والقرارات بل لابد من إقامة وإتباع سياسة الجزاء والعقاب، فالحقيقة أن القانون الصادر سنة 1993 والتعديلات التي أجريت عليه سنة 1994 و 1995، وحتى قانون سنة 2001 كلها قوانين محفزة لجلب الاستثمار، لكن ما يعاب عليها أننا عند اللجوء إلى تطبيقها نجد أنها قوانين نظرية تكفيها قراءتها ووضعها في الجرائد الرسمية والكتب والمجلات المتخصصة.

5-1- العراقيل القانونية: إن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة في حد ذاته عامل طارد للمستثمرين حيث يزرع فيهم الشك والخوف، خاصة وأننا نعلم أن المستثمر يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح وثابت.

فمن ناحية العقار الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية لقيامه، ومن أجل الحصول على قبول المشروع يبدأ أولاً بملكية العقار الذي يعتبر من صلاحيات الوالي، بينما يدخل هذا الإجراء ضمن القرارات الاقتصادية البحتة، هذه الطريقة تدل على تداخل الصلاحيات بين المؤسسات في تحويل العقار من الوجهة الاستثمارية إلى أغراض شخصية، أما عن السياسة الضريبية فهي غير واضحة من الناحية الإعفاية والدلالة على هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب تجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات.

وترى أنه رغم وجود كل من وكالة (ANSEJ) و (ANDI) التي تقدم امتيازات مهمة للمستثمرين والمتمثلة في الإعفاءات من الضرائب والحقوق الجمركية في السنوات الأولى للمشروع، إلا أن المستثمر يعاني من ارتفاع معدلات الضرائب الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف المنتجات والمشاريع، نظرا لكون الإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة لا تملأ دورة الاستغلال للمشروع رغم وجود نصوص قانونية تجيز ذلك، وهذا لتأخر الحكومة في إصدار قائمة البلديات النائية التي تستحق المشاريع المنجزة فيها هذه الإعفاءات، وإلى حين صدور هذه القائمة يستمر نفور المستثمرين من الاستثمار والاتجاه إلى القطاع غير الرسمي.

¹ محمد شريفي، مرجع سبق ذكره، ص 170.

5-2- العراقيل الإدارية: تشكل البيروقراطية أحد أهم العراقيل في تحقيق المشاريع الاقتصادية للمستثمرين الخواص، وكذا سوء تسيير الإدارة وتميزها بالتحفيز والمحسوبية، حيث يسجل بطء شديد في إصدار القرارات التنفيذية للقوانين وكذا نظام التراخيص المسبقة التي تشكل عائقا في وجه المستثمر، وهذا ما يستدعي تكوين إدارات أكثر كفاءة دون نسيان الإفراط في طلب الوثائق العديدة الخاصة بملف الاستثمار، الأمر الذي يرهق المستثمر ويجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في الجزائر.

إلى جانب ذلك هناك عراقيل أخرى تخص مجال الدبلوماسية الجزائرية التي اقتصر على الالتزام بالتدابير الدولية في هذا المجال، فبالرغم من أن السلطات الجزائرية سارعت إلى إبرام بعض الاتفاقيات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف والمتعلقة بالضمانات الممنوحة في هذا المجال وكذا إقرار مبدأ التحكيم إلا أنها لم تصل بعد إلى إبرام كل الاتفاقيات والجهود الدولية، لأن تحقيق هذا المسعى معناه تعزيز أكثر للثقة ما بين الجزائر والمجتمع الدولي، وهناك عائق آخر هو انعدام نظام معلوماتي خاص بالاستثمار والمستثمرين، من أجل الحصول على إحصائيات أو دليل للاستثمار، لأن الكثير من المستثمرين يفقدون إلى المعلومات الكافية حول كل ما يخص الجزائر، هذه الأخيرة التي يجب عليها القيام بهذه الإجراءات من أجل البحث عن المستثمر، بدلا من الانتظار وراء المكاتب.

نجد كذلك أن نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير المشروع على أسس سليمة يعمل على إقامة تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى خفض الإنتاجية ورفع التكلفة ومن ثم انخفاض العائد، وهذا ما يدفع بالمستثمر إلى استخدام ما يحتاج إليه من مهارات فنية وإدارية من الخارج ويتحمل في سبيل ذلك تكاليف عالية.

أيضا تجدر الإشارة إلى أن عائق آخر يرتبط بالإعلان الاقتصادي، فالجزائر تعاني من نقص في هذا المجال رغم أنها تتوفر على فرص مهمة يمكن للمستثمرين استغلالها تبقى دائما في طيات المجهول بالنسبة للمستثمر الأجنبي، كما أن هذا الأخير يصادف عجزا تاما في أجهزة الاتصالات والإعلانات والإحصائيات مما يصعب عليه التنبؤ بمستقبل استثماره في البلد المضيف كالجزائر على سبيل المثال.¹

¹ مصدر و موضوع نفسهما.

المبحث الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتباين دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلد المضيف (المستفيد) و المستثمر الأجنبي و يمكن أن نوضح هذه الدوافع وفقا لوجهة نظر كلا الطرفين.

المطلب الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.

تتعدد وتتنوع دوافع الاستثمار الاجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه، كما توجد مجموعة من الأسباب تشكل مجموعها دوافع للشركات الأجنبية في التوسع باستثماراتها وتغزو الأسواق العالمية عابرة الحدود الجغرافية وأهم هذه الدوافع ما يأتي:

أ- عوامل السوق:

يعد اتساع الأسواق و نموها من العوامل الرئيسية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وان لكل سوق مؤشرات ومن هذه المؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان اللذان يعكسان القوة الشرائية التي تحدد مستوى الطلب الكلي على السلع و الخدمات المنتجة و كلما كانت هذه المؤشرات مشجعة أدت إلى أن تصبح عاملا مسببا لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعاني من ضيق أسواقها في الدول الأم لتعدد الشركات و خضوعها للمنافسة.

ب- حوافز التجارة:

تقرض الدول المضيفة إجراءات حمائية للشركات الأجنبية من أجل اجتذابها ومن هذه الإجراءات سياسة الحماية الجمركية التي تحد من إستيراد السلع المماثلة لتلك التي تنتجها تلك الشركات فضلا عن منحها إمتيازات و إعفاءات ضريبية مثل ضريبة الدخل وتحويل الأرباح و غيرها، و لما تمتاز به هذه الشركات من إمكانات مادية و تكنولوجية، كل هذه الظروف و غيرها تجعل من الشركات الأجنبية شركات إحتكارية و تتمتع بقدرات الإنتاج الكبير و تنوع السلع من حيث الجودة و لها القدرة المالية في تخصص مبالغ ضخمة في مجالات البحث و التطوير مما يجعلها شركة إحتكارية بدلا من خضوعها للمنافسة في بلدها الأم هذه الصفة الاحتكارية تمكنها من تعظيم الأرباح كونها المسيرة على السوق.

ج- عوامل الكلفة:

من دوافع المستثمر الأجنبي هو تخفيض التكاليف قدر الإمكان من أجل الحصول على أعلى الأرباح ومن العوامل التي تساهم في تخفيض التكاليف هي:

ج-1- البحث عن الموارد:

تسعى الشركات الأجنبية إلى البحث عن الموارد الطبيعية و الاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول المضيفة وأهم هذه الموارد هي الموارد الطبيعية كالنفط و الغاز و خامات الحديد كذلك المواد الزراعية الأولية كالقطن و غيرها إذ اسعارها في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة.

ج-2- البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة:

تتصف العديد من الصناعات بأنها كثيفة العمل أي تحتاج إلى أيدي عاملة رخيصة الأجر و أغلب الدول النامية تعاني من البطالة هذا ما يشجع المستثمر الأجنبي في تحديد موقع المشروع الإستثماري الذي تكون فيه أجور العمل منخفضة، فضلا عن ذلك إنعدام أو ضعف التنظيمات النقابية التي تتدخل في تحديد أجور العاملين و يعد ذلك سببا إضافيا في إنخفاض أجور العمل.

ج-3- عوامل النقل:

تعد عوامل النقل سببا في ارتفاع التكاليف إذا ما صنعت السلع في الخارج أما إذا قام المستثمر الأجنبي بتصنيعها داخل حدود الدولة المضيفة سيساهم في تخفيض كلف النقل و الذي يؤدي إلى إنخفاض التكاليف الكلية وزيادة الأرباح.

د- إن الدافع للاستثمارات الأجنبية هو كفاءة الإنتاج و تتم هذه الكفاءة بتدنية التكاليف و تعظيم الأرباح و تحسين نوعية المنتج وهذه الأهداف تتحقق من خلال إمكانية الشركات الأجنبية و لما تمتاز به من مزايا إحتكارية تستطيع مواجهة الشركات المحلية.¹

ويمكن استخلاص دوافع لجوء المستثمر الاجنبي او الشركات متعددة الجنسية إلى هذه الانواع من الاستثمار من خلال النقاط التالية:

1- القيود الجمركية التي تفرضها الدولة المضيفة على السلع و الخدمات؛

¹ فاضل محمد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2012، ص48.

- 2- القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة تجنباً للآثار السلبية الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية؛
- 3- عدم فاعلية استخدام الموزعين و الوكلاء في خدمة أهداف الشركات متعددة الجنسية المرتبطة بالربح؛
- 4- التوسع والنمو والإستقرار في أسواق الدول المضيفة دون تكلفة وبتد أدنى من المخاطر؛
- 5- حالة وجود فروقات أو إختلافات جوهريّة في منتجات الشركة المستثمرة و الشركات الوطنية بالدول المضيفة؛
- 6- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية ونتاجية... إلخ متميزة لدى الشركة المستثمرة عن نظيرتها بالدول المضيفة؛
- 7- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير؛
- 8- تفوق الشركات المستثمرة تكنولوجياً؛
- 9- تشدد إجراءات سياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والتي ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الاسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق؛
- 10- قيام حكومات الدولة المضيفة بمنح امتيازات تسهيلات جمركية و ضريبية ومالية للشركات المستثمرة أو وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- 11- الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات المستثمرة.¹

المطلب الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف.

ان أغلب الدول لاسيما النامية منها تسعى لاجتذاب الإستثمارات الأجنبية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة و تخدم أوضاعها الإقتصادية و من أهمها ما يأتي:

¹ منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص7.

أ- معالجة فجوة الموارد:

يعتمد النمو الإقتصادي بالدرجة الأساس على الإستثمارات الجديدة و كفاءة توزيعها وهذه الإستثمارات تعتمد على حجم الدخرات فأن كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ إلى الإستثمارات الأجنبية،¹ إن فجوة الموارد قد تأخذ شكلين أحدهما الفجوة الادخارية عندما تكون الإستثمارات المخططة و المطلوبة و معدل الإدخار القومي في هذه الحالة يتم معالجة هذه الفجوة بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، إما الشكل الثاني لفجوة الموارد فتسمى فجوة الصرف الأجنبي و التي تحدث حتى لو كانت المدخرات المحلية تساوي الاستثمارات المخططة ولكن هذه المدخرات قد لا تضمن امكانية تحويلها إلى عملات أجنبية لشراء الآلات و المعدات من الدول المتقدمة و قدرة الاقتصاد الوطني لا تساعد لتسديد قيمة الاستيرادات من السلع و الخدمات الإنتاجية المستوردة فلا بد من اللجوء في مثل هذه الحالة إلى التمويل الخارجي و جذب الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة الصادرات و تخفيض الإستيرادات من السلع الاستهلاكية.

ب- ضيق الطاقة الاستيعابية:

يقصد بضيق الطاقة الاستيعابية (نقص فرص الإستثمار و الربح بعد أن تصل الكفاية الحدية لرأس المال إلى مستوى سعر الفائدة أو أقل من هذا السعر و يصبح الربح مساويا للصفر او سالبا و لم يعد الإستثمار عملا مجديا اقتصاديا)، أي ان لجوء الدول النامية الى الاستثمارات الأجنبية كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر لإرتفاع كلفة استيراد المعدات الفنية أما إذا وفرت تلك المعدات و الآلات من قبل المستثمر الأجنبي فستكون تكاليفها أقل مما يستوردها المستثمر المحلي و يكون معدل العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي يفوق معدل العائد المتوقع من قبل المستثمر المحلي.

ج- نقل التكنولوجيا الحديثة و المتطورة:

إن الإستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدلات على أرقى الأساليب الفنية و أحدث التطورات التكنولوجية إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 بأن مجال صناعة الإتصالات مثلا ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة

عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأموال و الاستثمار الدولي، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 375¹.

الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات كما ساهم بنقل التكنولوجيا غير المادية أيضا و التي تشمل المعرفة الفنية و الممارسات التنظيمية و الإدارية إلى الدول المضيفة.

د- خلق فرص عمل:

تعاني الدول النامية من قصور في إستخدام كامل القدرات البشرية إذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية و المقنعة و أغلب المعالجات تتم بتدابير خلق وظائف في القطاع العام و هذه معالجة غير جذرية، لاسيما في الدول العربية التي تعاني من مشكلة البطالة ، اما في حالة وجود الاستثمار الأجنبي فسيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم و المهارة و هذا ما يقدم و وظائف حقيقية مهمة في الاقتصاد الوطني تساهم في تحسين المعرفة بالإدارة و المهارات و زيادة الانتاجية.

هـ- زيادة رأس المال: الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في زيادة عرض رأس المال محليا و زيادة النمو قد يولد آثارا ايجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة و الخبرة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أوسطية و بعضها للحصول على الموارد.

و- يساهم في تنويع الصادرات:

ان أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما الدول النفطية و تكون أسعارها عرضة للتقلبات، اي ان اقتصادياتها احادية الجانب، اما الاستثمار الاجنبي في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية و كذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية و يمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس و المنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن و الصوف كمادة أولية، و هذا ما يساهم في زيادة الدخل القومي و معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات و توفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة.

المطلب الثالث: مخاوف الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية.

بالرغم من المزايا التي يحققها الاستثمار الاجنبي للدول النامية إلا ان هناك حزمة من المخاوف لدى هذه الدول تجعلها مترددة عن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية و من هذه المخاوف ما يأتي:

أ- التلوث البيئي:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال العلماء سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي الوطني أو الاقتصاد العالمي، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من آثار ونتائج تضرر بالسكان و تحد من درجة التقدم الاقتصادي المطلوب،¹ والبيئة هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية و بشرية يتأثر بها و يؤثر فيها.²

والتلوث البيئي هو كل تغير كمي أو كيميائي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر الانظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها، أو هو وجود مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة، فالماء ملوث إذا أضيف إلى التربة بكميات تحل محل الهواء بأسره في التربة، والبتروكول يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحر.

وترجع مشكلة التلوث البيئي إلى عدة أسباب، من أهمها الزيادة السكانية الرهيبة خاصة في الدول النامية، التقدم الصناعي في الدول الصناعية، زيادة درجة التقدم التكنولوجي.

بالإضافة إلى الأسباب سالفه الذكر، فإن الإستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية على البيئة، نظرا لأن هذه الإستثمارات تتركز في الأنشطة التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة أو الصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الإستخراجية النفطية و التعدينية و الغاز الطبيعي و الصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمنت والأسمدة بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوفر في البلدان النامية.³

كما أن الاستثمارات الأجنبية عند انتقالها إلى البلدان النامية تصطحب معها أحدث التكنولوجيا التي تستخدمها في أنشطتها في هذه البلاد، وهذه التكنولوجيا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تحقيق التلوث البيئي، ذلك أنه كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث، والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي والتي تستخدم في

¹ محمد محروس إسماعيل، أحمد رمضان نعمة الله، مدخل إلى اقتصاديات الموارد والبيئة، قسم الاقتصاد وكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1999، ص391.

² محمد عبد القادر الفقي، البيئة ومشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999، ص14.

³ ايهاب عز الدين نديم، فرج عبد العزيز عزت، "الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 1996، 02، ص22.

تشغيلها أنواع جديدة من الطاقة، وهذا من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، كما هو الحال عند استخدام الطاقة النووية، وهذا يزيد من حدة التلوث البيئي، خاصة إذا لم تتخذ الإجراءات السليمة والعاجلة للتخلص من النفايات بالطريقة الصحيحة.¹ ويؤكد علماء البيئة أن التكنولوجيا ما يترتب عليها وعلى سوء استخدامها، هي أهم عامل لكسر الانسجام في النظام البيئي، فقد أصبح من المعروف أن تقدم أساليب الإنتاج الحديثة تلوث البيئة إلى حد يضر بحياة الإنسان نفسها، مما حمل حكومات الدول الصناعية المتقدمة إلى إلزام المصانع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة، بإتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، ولما كانت هذه الإجراءات مكلفة للغاية، اتجهت الشركات الأجنبية إلى زيادة نشاطها في الدول النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود، وهكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، وما تصطحبه معها من تكنولوجيا متقدمة إلى مزيد من التلوث البيئي ويؤدي ذلك إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تنتقل الاستثمارات الأجنبية أنشطتها الملوثة للبيئة إلى الدول النامية، مع فقد للقيود المفروضة عليها في دولها، ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة، في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في الدول النامية، وتعد ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة من الصناعات الملوثة للبيئة، من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة، وبالتالي يتعين على حكومات الدول النامية أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة،² وأن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية من آثار سلبية على البيئة، وأن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية مع حماية البيئة أو ما سماه البعض Ecodevelopment

كما برزت في السنوات الأخيرة دراسات تدعو إلى تبني مشاريع استثمارية لمعالجة التلوث البيئي الذي أفرزته الاستثمارات الأجنبية وتقدمت العديد من الشركات الأجنبية بعروضها إلى الدول النامية لمعالجة تلك التلوثات التي أفرزتها الاستثمارات الأجنبية، أي ان الشركات الأجنبية استطاعت أن تصدر التكنولوجيا الملوثة من جهة و تدخل لتنظيف البيئة من جهة أخرى و الأخطر من ذلك هو ما قامت به الشركات الأجنبية بدفن البقايا الكيميائية و النووية في صحاري البلدان النامية و هذا ما أدى إلى إنتشار الأمراض و الأوبئة و أدت إلى خسائر بشرية ، إقتصادية واجتماعية تتجاوز حسابات الكلفة و العائد.

¹ محمد محروس إسماعيل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 393.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 504، 503.

ب- زيادة التكاليف:

بدأت بعض الشركات الأجنبية تمارس خروقات للإتفاقية الثنائية مع الدولة المضيفة و منها عدم قدرة و كفاءة الأيدي العاملة المحلية مما يتطلب إعادة تأهيلها و رفع مستواها العلمي مما يستلزم تأسيس مراكز تدريبية و تأهيلية في الدول النامية تابعة إلى دول الشركات الأجنبية و يكون هدفها الظاهري رفع المستوى العلمي أما الهدف الحقيقي هو زيادة الأرباح و جمع الأموال.

ج- رفع أسعار الخدمات الأساسية:

من جراء تحول بعض خدمات البنية التحتية من القطاع العام إلى الإستثمار من قبل الشركات الأجنبية لاسيما الخدمات الأساسية كالماء و الكهرباء هذا ما يساهم في رفع أسعارها و تتجاوز إمكانيات الفقراء و تشير الأدلة المستقاة من تجارب عدد من الدول النامية في مجال الخدمات بأنها مخيبة للآمال و كان من الأفضل ان تبقى المرافق الأساسية العامة ضمن مسؤولية القطاع العام.

د- تخفيض الدعم الحكومي:

من شروط البيئة الاستثمارية و لدواعي الإصلاح الإقتصادي المشروط بأفكار العولمة و الإنفتاح يستلزم الأمر تخفيض الدعم الحكومي للسلع الأساسية لاسيما المواد الغذائية و ايقاف التوظيف في القطاع العام من أجل تخفيض النفقات و زيادة الإيرادات.¹

هـ- الأزمات المالية:

إن من المخاطر التي يتوقعها بعضهم هو التسارع غير المدروس نحو الاستثمارات الأجنبية و التي هدفها الربح قد تؤدي إلى إنتقال الأزمات المالية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة، ويجب ان تكون الاستثمارات منضبطة لكي لا تحدث إعصارا اقتصاديا و تقلب السوق رأسا على عقب دون أن تتعرض تلك الاستثمارات إلى اي خسارة.²

¹ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018، نيويورك و جنيف، ص 31.
² حميد جاسم الجميلي، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي الابعاد و الانعكاسات، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 69، 2002، ص134.

و- استنزاف الموارد:

اقتصرت بعض الإستثمارات على إستخراج المواد الخام مثل النفط ومناجم الحديد وقامت بتصديرها كما هي إلى الدول الأم مما ساهم في إستنزاف لثروات الدول المضيفة دون مقابل عادل و أصبحت هذه الدول ليست متخلفة فقط بل فاقدة لثرواتها الطبيعية.

ز- قتل الصناعات الوطنية:

عندما يقوم المستثمر الأجنبي بإنتاج سلع مشابهة للسلع التي تنتج محليا و لما يمتاز به المستثمر الأجنبي من انخفاض الكلف و الاستفادة من وفورات الحجم المتزايدة سيؤدي إلى منع إقامة صناعات وطنية و قتل للصناعات القائمة.¹

ح- مخاوف أمنية و سياسية و اجتماعية:

قد تكون الشركات الأجنبية واجهات لأنشطة استخباراتية معادية تساهم في تأسيس مراكز للتجسس و تؤدي إلى إسقاط حكومات أو قد تساهم في التخريب الأمني او تساهم في نشر عادات إجتماعية مخالفة للعادات و التقاليد للدول المضيفة و إباحة المحرمات التي تتنافى مع التعاليم الدينية.

خ- السيطرة على اقتصاديات الدول المضيفة:

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تملك من القدرات المالية و التنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق مع مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية و السياسية.²

ويعتبر الأثر الصافي لنشاط الشركات عبر الوطنية متعددة الجنسية باعتبارها أهم صور الاستثمار الاجنبي المباشر يعد ضارا بالبلدان النامية، إذ أن هذه الشركات تعمل وفق إستراتيجية عالمية تخدم الدول الرأسمالية الكبرى، وتستهدف تحقيق مصالحها ومن ثم فإن هذه الشركات لن تحدث التغيرات الهيكلية المنشودة في البلدان النامية، وعلى ذلك فإن الاستثمارات الأجنبية تعد أداة للاستعمار الهيكلي، الذي يعتبر تطورا لصور الاستعمار و الاستغلال التي اعتادت عليه الدول الكبرى المصدرة للاستثمار

¹ حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 129.

² أيهاب عز الدين نديم، فرج عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الأجنبي إلى الدول النامية، فاستعمار الأمس كان سياسيا أو ماديا، أما اليوم أصبح الاستغلال يتم عن طريق إقامة فروع للشركات متعددة الجنسية و التي تقوم بالاستغلال وتحويل الأرباح التي تحققها في البلدان النامية إلى الدولة الأم.¹

ف-ارتفاع معدلات التضخم:

تؤدي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إحداث موجات تضخمية تجتاح اقتصاديات الدول النامية، فعندما تأتي تلك الاستثمارات لإنشاء مشروعات معينة في تلك الدول، فإن تنفيذ تلك المشروعات عادة ما يتطلب جزءا من الإنفاق الاستثماري عليها عن طريق التمويل المحلي، كالمعمل على توفير البنية الأساسية مثل الطرق المهددة، ووسائل النقل، المواصلات وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية...الخ، وسيتربط على تنفيذ تلك المشروعات زيادة واضحة في القوة الشرائية في داخل البلدان النامية في المراحل الأولى من تنفيذ تلك المشروعات، وبالتالي زيادة القدرة على الإنفاق وبالتالي زيادة حدة التضخم وميل الأسعار إلى الارتفاع، وتزايد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجها إلى إنشاء مشروعات لا تنتج إنتاجا مباشرا أو إنتاجا غير مباشر، أي المشروعات التي تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج في المشروعات المنتجة للسلع و الخدمات، ومن ثم نجد انه بالرغم من أن الإنفاق الاستثماري على هذه المشروعات يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا في الحال وبصفة مستمرة، كذلك استمرار تزايد أعباء خدمة التمويل الخارجي بصفة عامة يؤدي إلى امتصاص نسبة من حصيله النقد الأجنبي المتحققة من صادرات السلع والخدمات للدول النامية، الأمر الذي يعني أنه كلما تزايدت حدة هذه الأعباء على البلدان النامية، كلما أدى ذلك إلى تزايد توجيه هذه البلدان لإنتاج المزيد من السلع و الخدمات للتصدير، وفي حالة ما إذا كانت هذه الصادرات من تلك السلع والخدمات التي تستهلك محليا، فقد يحدث أن ينخفض عرضها في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى رفع أسعارها مع وجود طلب متزايد عليها.

مما سبق يتضح أن التضخم يعرقل عملية التنمية، ويضع العقبات أمام التخطيط الاقتصادي، وبالتالي يتعين على الدول النامية أن تعمل على مكافحته، وذلك عن طريق امتصاص القوى الشرائية الزائدة في المجتمع، ويتم ذلك عن طريق زيادة الضرائب على الدخول المرتفعة والقضاء على أوجه

¹نزیه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص505.

الاستهلاك الترفي، وفرض الرقابة الشديدة على الأسعار، ومنع المضاربة وأحكام الطرق حول عمليات السوق السوداء.¹

ق- زيادة الاستهلاك:

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، قد يؤدي إلى جلب أنماط من الاستهلاك لا تتواءم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك إلى ما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار وأنماط جديدة للاستهلاك، وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة القادرين منهم على التغير وإنتاج سلع استهلاكية بدلا من السلع الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك.²

ولاشك أن ارتفاع معدلات الاستهلاك تؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل للادخار، مما يترتب عليه بالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدان النامية، فضلا عن استمرار اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الاقتصادية الشاملة، في الكثير من المجالات، والنتيجة الطبيعية والمتوقعة لكل هذه الآثار، هي انخفاض الكفاءة الاقتصادية للبلدان النامية، كما يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي سلع وخدمات من نوع خاص يحقق الربح السريع، لأنه يتناسب مع حاجات وأذواق الفئة ذات الدخل المرتفع من المستهلكين، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين، حيث يظهر أثر المحاكاة أو التقليد في زيادة الاستهلاك وتقليل الادخار، وأن الشركات عبر الوطنية متعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار في البلدان النامية، تقوم بإنتاج العديد من السلع غير المرغوب فيها والتي لا تلائم حاجات المستهلكين في هذه البلدان مثل المياه الغازية، وبذلك تنقل هذه الشركات بعض المنتجات التي لاقت قبولا واسعا في بلادها إلى البلدان النامية، التي لا تتوفر فيها مقومات ومستلزمات إنتاجها مستغلين إمكانياتهم الهائلة ووسائل الإعلام.³

¹ محمد صلاح السباعي بكري الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص 92.

وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر بين النظرية و التطبيق، دار

²المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2012، ص 89.

³نزيه عبد مقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 490-491.

المبحث الثالث : منافع و مخاوف الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصاديات البلدان

المضيضة.

يتضمن الاستثمار الاجنبي المباشر مجموعة من المنافع و التكاليف على الدول المضيفة و من هنا تنقسم آراء الاقتصاديين حول هذا الموضوع إلى مجموعتين إحداهما مؤيدة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر و هم أصحاب نظرية " السباق نحو القمة " ، إذ إن الاستثمار على رأي هؤلاء إلى تحسين مستوى المعيشة و التعليم و تحسين البنية الأساسية، و المجموعة الأخرى المعارضة تعتبر أن التسابق على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر نوعا من "السباق إلى القاع"، إذ إنه يؤدي إلى التخلف و التبعية و اضطراب في ميزان المدفوعات...إلخ، والحقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس خيرا و ليس شرا، وإنما يعتمد بشكل أساس على الأطر والسياسات التي تمنحها الدولة المضيفة والمتعلقة بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية والقواعد العامة التي تحكم هذا الاستثمار، من هنا سوف نورد بعض منافع ومخاوف هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الأول: منافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من المزايا للدولة المضيفة وخاصة الدول النامية التي تتنافس بشكل جاد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة ويسد عدة فجوات من بينها الأربع فجوات رئيسية في الدول النامية وهي كالتالي:¹

1- الفجوة الادخارية: حيث أن الكثير من دول العالم الثالث تعاني من ضعف المدخرات الوطنية بها و عجزها عن الوفاء باحتياجات الاستثمار الكلي، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل إضافة للتراكم الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى ما ينتج عن هذه الاستثمارات من زيادة في الدخل المحلي، يمكن أن يدخر جانب منها، ويتحول إلى استثمارات ترفع معدل التراكم الرأسمالي.

وتعد هذه الميزة من أهم المزايا التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلية تكاليف باهظة.²

وبالتالي تلعب هذه الاستثمارات دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية التي تعتمد على ذلك التكوين الرأسمالي، ولأسيما أن التكوين الرأسمالي المحلي غير ملائم لإحداث دفعة قوية لتلك التنمية، وذلك لانخفاض متوسط دخل الفرد وكذلك معدل الاستثمار فتأتي الاستثمارات الأجنبية لتساند الاستثمارات المحلية لبلوغ الحد الأدنى من الاستثمار اللازم لكسر الحلقة المفرغة (دخل منخفض - ادخار منخفض - استثمار منخفض).³

¹ محمد فتحي صقر، الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات و تأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية، دراسة تحليلية للتجربة المصرية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989، ص 14-15.

² نزيه عبد المقصود، مصدر سبق ذكره، ص 400.

ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2011، ص 156.

- 2- فجوة النقد الأجنبي: حيث أن الدول النامية تسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لزيادة مواردها من النقد الأجنبي إلى جانب تفويض النقص في المدخرات.
- 3- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة: تحصيله الضرائب من هذه الشركات سواء كانت في صورة ضرائب على الأرباح أو في صورة ضرائب جمركية، يمكن أن تساهم بشكل مباشر في سد فجوة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام، و تمويل مشروعات التنمية.
- 4- الفجوة التكنولوجية: العديد من الدول النامية تعتقد أن ذلك النوع من الاستثمارات، قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا.

بالإضافة إلى تلك المزايا المذكورة سالفا ونظرا للأمال المعقودة من جانب الدول المضيفة سوف نتطرق إلى الحوافز الضريبية والتي تعد

من السياسات التي يمكن من خلالها جذب الاستثمارات الأجنبية و الوطنية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية ففشل الدول النامية في الاعتماد كلية على القطاع العام للنهوض بمتطلبات التنمية الاقتصادية عن طريق القروض العامة الخارجية و الداخلية، بل و فشلها في إدارة ما أقامه القطاع العام من مشروعات اقتصادية، بما أدى إلى تدهور الإنتاج لديها كما وكيفا، بل وإلى غرقها في مستنقع الديون بنوعيتها الخارجية والداخلية خدمة وأداء، بحيث لم يعد أمام هذه الدول غير إفساح المجال للنشاط الخاص للنهوض بالعبء الرئيسي للتنمية تاركا للدولة ما يعجز أو يعزف عن إقامته من مشروعات إما لضخامة تكاليف الإنشاء أو لقلّة العائد المتوقع من ورائها، ولما كانت النظم السياسية و الاقتصادية في هذه الدول غير مستقرة غالبا، وهو الأمر الذي يجعل المستثمر سواء كان وطنيا أو أجنبيا أكثر حرصا على استرداد رأس ماله المستثمر في هذه الدول في أقرب وقت ممكن، لذا فلا مناص لجذب الاستثمارات إلى هذه الدول من تعظيم ربح الاستثمار لديها في سنواته الأولى، فإن ذلك يغري المستثمر ويطمئنه على استرداد رأس ماله في وقت مبكر تحسبا لآية مفاجآت في النظام السياسي أو الإقتصادي للدولة المضيفة ،

كما أن منح الحوافز الضريبية لاسيما الأجنبية تعتبر نوع من التعويض للمستثمر عن غربة رأس ماله عن موطنه الأصلي، وانتقاله إلى موطن جديد يختلف بثقافته و أيديولوجيته عن موطنه الأصلي كما يمكن اعتبارها تعويضا له عن العوائق والعقبات أمام الاستثمار و المصاحبة للنظم الرقابية و الإدارية.¹

¹أبراهيم متولي حسن المغربي، مصدر سبق ذكره، ص 114.

كما ان الحوافز الضريبية هي الآن من أكثر أساليب الحوافز انتشارا بين اقتصاديات الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الاراء المؤيدة لسياسة الحوافز الضريبية:

يتضح الدور الفعال لسياسة الإعفاءات الضريبية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على معدلات الادخار و تكوين راس المال، فالعمالة تزيد إنتاجيتها عندما تمتزج بتراكم رأسمالي كبير (فالتكوين الرأسمالي يزيد من معدل الإنتاجية).

فكلما زاد الجزء المخصص من الدخل للادخار والاستثمار كلما زاد مستوى الدخل في المستقبل لهذا فإن سياسة الإعفاءات الضريبية تلعب دورا مؤثرا على التنمية الاقتصادية، ولقد اعتبر أحد الباحثين التراكم الرأسمالي مؤشرا لمدى فاعلية الإعفاءات الواردة بقانون الاستثمار العربي و الأجنبي، حيث وجد هذا الباحث أن هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم رؤوس الأموال والإعفاءات الضريبية.

المطلب الثاني: مخاوف الاستثمار الاجنبي المباشر

1- إن الشركات العابرة القوميات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاسترداد متطلبات الاستثمار من الخارج خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، و هذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات و التي قد تكون تفوق ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات و بذلك تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات.

2- الاعتماد على هذه التدفقات يؤدي إلى زيادة درجة الاعتماد على الخارج و تصبح عملية التنمية مرهونة برغبة الشركات العابرة القوميات في تحديد و اختيار أماكن الاستثمار و حجمه و نوعه، وهذا بحد ذاته من فعاليات السياسة الاقتصادية في البلد المضيف، وكذلك يؤثر على استقلالية صانعي القرارات المحلية.

3- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، و تقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث و التطوير و هذه الممارسات يصعب ملاحظتها و الكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

4- يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، وهذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة و هذا ما لا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى و تتمثل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصلب، الاسمنت.

5- تعمل الشركات الأجنبية على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها و ليس من أولوياتها تطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها، بحيث لا تشكل خطرا على وجودها في المستقبل و كذلك الحال تسعى هذه الشركات إلى تحقيق أعلى معدلات الربح دون الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات و احتياجات السكان في الأقطار النامية.

6- تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى البلدان المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، و بذلك ترتفع مديونيتها و هو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية.

7- قد تسيطر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على استثمارات كبيرة في قطاعات معينة في الاقتصاد و بالتالي تفقد الدولة سيطرتها على قطاعات إستراتيجية و بذلك ينشأ خطر سياسي- استراتيجي.

8- يمكن ان يقع عبئ اجتماعي من خلال البطالة المولدة نتيجة قيام الشركات المتعددة الجنسيات و التي تكون مشاريعها كثيفة رأس المال مما يدفع المنشآت المحلية كثيفة العمل إلى إغلاق أبوابها، باعتبار قوة المنافسة من الشركات الأجنبية و جودة السلع المصنعة فيها مقارنة بالشركات المحلية.¹

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية تجعله يبرز مكانته في الدول كما له أيضا آثار سلبية ندرجها فيما يلي:

أولاً: الآثار الإيجابية

من بين هذه الآثار الإيجابية ما يلي:

¹ عدنان داود محمد العذاري، مصدر سبق ذكره، ص73.

- 1 -الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل، بسبب فجوة التمويل المحلية في هذه الدول، والتي تتمثل في نقص الادخارات المحلية نتيجة انخفاض الدخل، وبذلك يحقق حد أدنى مطلوب من الاستثمار من أجل التخلص من حالة التخلف.
- 2 -إن الاستثمار الأجنبي يمكن أن يساعد على توفير النقد الأجنبي اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية والتي تتمثل في توفير التمويل لاحتياجاتها من الآلات التي يتم الاعتماد في الغالب على استيرادها من الخارج، وذلك بسبب ندرة النقد الأجنبي في الدول النامية.
- 3 -الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.
- 4 -زيادة استخدام الموارد المحلية وتشجيع نشاطات مكملية ومغذية لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها نتيجة الترابط بين مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5 -زيادة الإنتاج والدخل وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
- 6 -إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازن العامة للدول النامية.
- 7 -المساعدة على التخفيض من الضغوط التضخمية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عن طريق إسهامها في تحقيق زيادة عرض السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنتاج وبذلك تنخفض الأسعار.

8 -تحقيق العديد من الوفرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة، ومن خلال ذلك إيجاد نسبة استثمارية يمكن أن تدفع الأفراد والجهات المختلفة نحو الانخراط فيها.¹

ثانيا: الآثار السلبية.

إلى جانب الآثار الإيجابية تم ذكرها يرى عدد كبير من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقود إلى آثار سلبية والتي من بينها مايلي:

1 -الاستثمار الأجنبي لا يتجه غالبا إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد، والتي يمكن أن تحقق الآثار الإيجابية التي تم التطرق إليها، بحيث لا يتم إحداث توتر حقيقي في الاقتصاد بسبب اتجاهنا إلى المجالات التي تحقق أكبر ربح وبأسرع وقت وبالتالي فهي لا تخدم المجتمع والسكان المحليين بصورة ملموسة.

2 -استنزاف الموارد المحلية وبالذات المنتجات المحلية الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.

3 -إن الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في توجهه نحو مراحل الإنتاج الأولي في الدول النامية والتي تتخفف القيمة المضافة المتحققة من هذه المراحل التي تقوم بالإنتاج فيها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يرافقه تصدير المنتج الأولي إلى الخارج، ويتم تحويله إلى منتجات أخرى والحصول على القيمة المضافة التي تولدها المراحل اللاحقة والتي تفوق عدة أضعاف القيمة المضافة التي تتحقق في مرحلة الإنتاج الأولي التي تحصل عليها هي، وتحرم منها الدول النامية، والتي يمكن أن تستخدمها في تطوير اقتصادياتها.

4 -تعد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها ولا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد في الغالب على فن إنتاجي مكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير نوعية العاملين.

¹ عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص269.

5 -زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالح، والذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الإجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

6 -إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يمارس في الغالب دور عن طريق التأثير على الاستقبال الاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدرات الدول والخيارات لشعوبها وتوجيهها الوجه التي يتلاءم ومصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، والدولة التي تتعارض في معظمها مع مصلحة المجتمع وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة.¹

المبحث الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات في الدول المضيفة.

المطلب الأول: الاثر على ميزان المدفوعات و الناتج المحلي الاجمالي.

أولاً: الأثر على ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد والسياسة في البلد حيث يوفر الإحاطة الكاملة بعناصر التجارة و المعاملات الدولية كما أنه يفسر حركة البضائع المصدرة و المستوردة فهو انعكاس لإيرادات الشركات الوطنية و شركات النقل و الشحن الأجنبية، إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج(حركة السياحة)، الأرباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية، وكافة الإيرادات القادمة من الخارج سواء كانت من أفراد أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.

ولفهم أكثر ميزان المدفوعات قمنا بالتعريف هذا المتغير ووصف مختلف مكوناته بالإضافة إلى التطرق لمختلف موازين المدفوعات لبعض الدول النامية .

1-تعريف ميزان المدفوعات:

تعريف 1:هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية و المالية و النقدية بين المقيمين في بلد ما، وغير مقيمين خلال فترة زمنية.²

¹عبد السلام ابو كحف، **اقتصاديات الأموال والاستثمار الدولي**، مصدر سبق ذكره، ص274.

² Bernard Guillochon, Annie Kawechi, **economie internationale**, dunod, Paris, 5ème édition, 2006, p188.

تعريف 2 : يعرف ميزان مدفوعات أنه سجل لجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها ، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون لسنة واحدة.¹

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على انه بيان احصائي يلخص المعاملات بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة معينة و يتألف من حساب السلع و الخدمات و حساب الدخل الأولي ، وحساب الدخل الثانوي، والحساب الرأسمالي، و الحساب المالي، ووفق نظام القيد المزودج الذي يركز عليه ميزان المدفوعات يسجل لكل معاملة قيدان، ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة. ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها و الحصول عليها².

بناءا على ما سبق يمكن القول أن: ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي أو بيان إحصائي يتم فيه تسجيل جميع المعاملات التجارية و المالية و النقدية خلال فترة زمنية عادة سنة بين المقيمين و غير المقيمين في الدولة.

2- مكونات ميزان المدفوعات:

2-1 الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع و الخدمات و الدخل الأول و الدخل الثانوي بين المقيمين و غير المقيمين و يتكون الحساب الجاري من مجموعة مهمة من الحسابات ضمن ميزان المدفوعات و يتكون من عناصر التالية: الميزان التجاري، ميزان الخدمات و حساب التحويلات من جانب واحد.

2-2 الحساب الرأسمالي: هو القيود الدائنة و القيود المدينة للاصول غير المنتجة غير مالية و التحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير مقيمين.

2-3 الحساب المالي: هو صافي قيمة عمليات اقتناء الأصول و الخصوم المالية و التصرف فيها.

2-4 حساب السهو و الخطأ: يتم تقييد العمليات ثم إغفالها في حسابات سابقة وذلك لإحداث توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

¹ Parent Antoine, balance des paiement et politique economique, Nathan, France, 1996, p5.

² صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السابعة، ص 9.

3- تغيرات ميزان المدفوعات في بعض الدول النامية:

فيما يلي نقوم بدراسة تحليلية بين مختلف الدول محل الدراسة و الاثر على ميزان مدفوعاتها.
الجدول رقم 06 :تغيرات ميزان المدفوعات في بعض الدول خلال فترة (2000-2015).

الوحدة : (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	9,14	7,06	4,36	8,81	11,12	21,18	28,95	30,6	34,45	0,41	12,16	19,8	12,29	0,84	9,64	30,96
تونس	0,82	1,02	0,75	0,74	0,76	0,30	0,62	0,92	1,71	1,23	2,11	3,43	3,72	3,88	4,30	3,75
مغرب	0,8	1,43	0,41	0,26	0,34	0,10	1,06	1,97	6,61	4,95	4,08	7,99	9,35	8,49	6,02	2,42
ليبيا	8,32	4,79	0,81	2,46	7,03	17,43	28,09	29,83	37,08	9,38	14,58	3,17	23,84	8,9	12,39	18,47
موريتانيا	0,10	0,13	0,04	0,18	0,52	0,88	0,04	0,49	0,52	0,49	0,33	0,31	1,29	1,26	1,47	0,86
الامارات	26,95	15,41	6,87	9,43	12,96	31,49	49,91	32,31	22,28	7,85	7,24	50,95	79,56	71,38	54,63	9,78
سعودية	14,32	9,35	11,87	28,05	51,93	90,09	99,13	93,41	132,32	20,96	66,75	158,58	164,76	135,44	76,92	22,38
المصدر: من اعداد الباحث بناءا على معلومات صندوق النقد الدولي																

تميزت فترة 2000-2010 في الجزائر بتسديد ديونها الخارجية التي رافقتها استمرار تراكم احتياطات الصرف.

نلاحظ من الجدول اعلاه تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000 ، وذلك يعود إلى ارتفاع في اسعار البترول، الذي إنجر عنه ارتفاع حصيلة للصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

وفي سنة 2009 بالنظر إلى تقلصات في ايرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض في سعر البرميل بنسبة 37.73 % مقارنة ب 2008 وذلك بانعكاس تأثيرات الازمة الاقتصادية و تترجم وضعية ميزان المدفوعات في سنة 2010 انعكس ارتفاع سعر البرميل البترول على ميزان المدفوعات حيث بلغ سنة 2011 ، 2012 و 2013 على التوالي 112.94 دولار، 111.05 دولار، 109.55 دولار للبرميل مما سجل فائض طفيف في الميزان الجاري الخارجي و لكن في سنة 2014، 2015 سجل عجز قدره على التوالي 9.64- و 30.96- مما يفسر تأثير اسعار تقلبات البترول على ميزان المدفوعات باعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي لتمويل اقتصادياتها و أي تقلب بالزيادة او النقصان يؤدي إلى فائض او عجز في ميزانها التجاري و عليه ميزان مدفوعاتها، مما ينعكس على جذب المستثمر الاجنبي باعتبار أن الجزائر مختلف الاستثمارات الاجنبية في مجال المحروقات ويعتبر القطاع الوحيد الجذاب للمستثمر الاجنبي.

أما في البلدان التي تعتمد على مصادر متنوعة غير البترول في تمويل اقتصادياتها مثل تونس وموريتانيا والامارات فإنها تتأثر بتقلبات اسعار البترول و لكن بنسبة اقل.

كما نلاحظ من خلال تحليل ميزان مدفوعات السعودية كتحليل ميزان مدفوعات الجزائر باعتبارها دولة مصدرة للبترول فبمجرد ارتفاع سعر برميل البترول يسجل ميزان المدفوعات فائض ولكن في سنة 2009 بعدما انخفض سعر البترول تأثر اقتصاد السعودية هو الآخر حيث انخفض إلى 20.96 سنة 2009 بعدما كان 132.32 دولار للبرميل سنة 2008 و بمجرد صعوده مرة اخرى سنة 2011 و 2012 حتى 2013 على التوالي بقيمة 158.58 دولار، 164.76 دولار، 135.44 دولار سجل مرة اخرى فائض، ولكن بعد تهوي سعر البترول من جديد في 2014 و 2015 سجل ميزان مدفوعات السعودية عجز بنحو 22.38- اي ما يعادل 16 ضعف لقيمة العجز، ولكن لسعودية تتوفر على احتياطي 90 % من الناتج المحلي الاجمالي مما يغطي 45 شهر من الواردات. وهذه الاحتياطات كافية لحماية قيمة الريال السعودي بالدولار، والاستثمارات الاجنبية في السعودية غير مرتبطة فقط بقطاع المحروقات باعتبار هذا الاخير يستثمر في جميع القطاعات ، وخاصة قطاع السياحة وان تأثيره على الاستثمار الاجنبي لم يكن ملحوظ.

كما تملك السعودية امكانيات كبيرة تمكنها من تمويل عجوزاتها الميزانية من خلال إصدار سندات اجنبية مقومة بالدولار من غير ان يؤثر ذلك على الائتمان، كما لا تزال نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في حدود 10% وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع غالبية دول العالم.

كما ان استقرار قيمة عملتها مقارنة بالدولار وارتفاع هامشها حوالي 1.3 % من فائدة دولار كما باشرت السعودية بخفض الدعم على الوقود والكهرباء والماء وترشيد الانفاق الجاري وإعادة النظر في اولويات المشاريع الرأسمالية.

وفي الامارات رغم انهيار اسعار البترول ولكن سجل ميزان المدفوعات فائض بمقدار 73 مليار دولار يمثل نحو 20.5 % من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 80 مليار دولار خلال عام 2015 كما توقع صندوق النقد العربي ان يرتفع الفائض في حساب الجاري للدولة خلال عام 2017 إلى نحو 4.5 مليارات دولار تمثل نحو 1.2 من اجمالي الناتج المحلي وذلك في ضوء توقع حدوث بعض التعافي لأسعار النفط العالمية، وحال الامارات من تقلبات أسعار البترول مقارنة بالدول العربية الاخرى هي الاقل عرضة وذلك لارتفاع مستويات التنويع الاقتصادي ، حيث تساهم الصناعات الإستخراجية بنحو 34 %

فقط من الناتج المحلي الاجمالي كما يتوقع ان يشهد النشاط الاقتصادي دعماً ناتجاً عن استمرار النمو معتدل الوثيرة في القطاع غير النفطي خاصة قطاعات التجارة و التشييد و البناء و الخدمات و السياحة.

أما في موريتانيا وباعتبارها بلد غير نفطي فإن عجزها الدائم في ميزان مدفوعاتها خلال الفترة المدروسة راجع لانخفاض أسعار المعادن و تقلباتها و هي بالدرجة الأولى مصدرة للمواد الأولية و هذا أدى بها إلى تباطؤ النمو و اتساع الاختلالات ففي اعقاب هبوط حاد في اسعار خام الحديد في 2014-2015 أدى إلى انخفاض إيرادات التصدير إلى النصف مما أثر على انخفاض سعر الصرف، حيث اعدت السلطات الموريتانية استراتيجية للنمو الاحتوائي من 2017-2030، شملت إصلاحات هيكلية و استثمارات كبيرة في البنى التحتية بتمويل أجنبي لدعم النمو و تنويع الاقتصاد غير ان الفقر يعوق الحالة ولا يزال واسع النطاق ب 31 % تقريبا من السكان، كما لا تزال هناك اختلالات كبيرة و مخاطر في الاقتصاد الكلي، كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الدولة شبه معدوم

اما ميزان مدفوعات تونس فلاحظنا انه كان دائما سالب على مر كل سنوات الدراسة و يترجم هذا العجز في ميزان مدفوعات تونس الحالة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد التونسي بعد الازمة مالية الاوروبية و حالة لا امن المصادفة لمختلف الازمات التي تعرضت لها تونس و استهداف القطاع السياحي الذي كان يدر مبلغ لا بأس به من العملة الصعبة، كما ان ارتفاع نسبة التضخم التي بلغت 5.6 بالمئة بسبب الطلب المتزايد على القروض و بالتالي الاستهلاك كما ادى هذا العجز من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 5.7 بالمئة التأثير على احتياطي العملة الصعبة ، على جانب الاعتصامات و الاحتجاجات على بعض المؤسسات المنتجة مما أثر بالسلب على المستثمر الاجنبي و المشروعات التي كانت قيد الانجاز .

اما ميزان مدفوعات المغرب يعاني منذ 2004 عجزاً بسبب تنامي وتيرة الواردات وضعف تنافسية الصادرات، وكان تباطؤ النمو في دول الاتحاد الأوروبي التي تمثل الأسواق الرئيسة للسلع المغربية وأيضاً تداعيات الحراك العربي، وأزمة الطاقة وأسعار المواد الأولية ارتفاعاً أو انخفاضاً، من العوامل غير المساعدة على استقرار رصيد المبادلات الخارجية الذي انتقل من الفائض عام 2003 و 2002 و 2001 إلى العجز المتواصل.

ويتوقع «صندوق النقد الدولي» أن يستقر عجز الميزان التجاري عند نحو 3.5 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017 ، بعدما وصل إلى 10 % في زمن الأزمة العالمية.

وتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع النمو في المغرب إلى 4.8% سنة 2018، وهو أعلى معدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستفيداً من تحسّن الإنتاج الزراعي وظروف دولية مساعدة تتسم بتراجع الأخطار الإقليمية والخارجية، إلى جانب تحسّن في المؤشرات الماكرو اقتصاد و عليه استقطاب عدد معتبر من المستثمرين الاجانب.

4- الأثر على ميزان المدفوعات:

ان الاستثمار المباشر المصاحب لإنشاء فرع لشركة متعددة الجنسيات يعتبر ديناً على ميزان مدفوعات البلد المضيف، وعندما تقوم الشركة بشراء مواد أولية ومواد غذائية محلية او ايجارات فإنها سوف تقوم بجلب عملة اجنبية وتحويلها الى عملة وطنية تمثل عملة البلد المضيف وهذا يساهم في دعم ميزان حساب راس المال ويؤثر بصورة ايجابية على ميزان مدفوعات البلد المضيف¹.

ان الشركة متعددة الجنسيات وفي اطار الاستثمار الاجنبي المباشر ستقوم بتحويل أرباحها ودخول العاملين فيها الى البلد الأم فيمثل بذلك بنداً مديناً في ميزان مدفوعات البلد المضيف، كما تشمل الأموال المحولة كذلك المدفوعات مقابل الملكية أو رسوم الترخيص الذي يؤديها الفرع الى الشركة الأم مقابل استخدام التكنولوجيا او العلامات التجارية، مما يضعف ميزان مدفوعات البلد المضيف.

كما يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حركة لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، وللحكم على أثره على ميزان المدفوعات لابد من دراسة شاملة لأثره على كل مكوناته:

1-آثاره على الحساب الجاري:

1-الميزان التجاري: يمكن ان يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل ايجابي او سلبي على الميزان التجاري، وذلك حسب احالات التالية:

-عند توجيه الاستثمار الاجنبي المباشر وفق استراتيجية الإنتاج الموجه للتصدير ينعكس ذلك ايجابيا في زيادة صادرات الدول المضيفة، مما سيزيد اثرها ايجابيا على الميزان التجاري.

- و لاجل دعم صادرات العديد من الدول تلجأ للاستثمارات الاجنبية المباشرة ولكنها قد تتجه هذه الاخيرة إلى استيراد بعض مستلزمات الإنتاج من الخارج خصوصاً من الدولة الأم لتدعيم صادراتها، لذلك

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص379.

فان الاثر الصافي لها على الميزان التجاري للدول المضيفة يتمثل في فرق صادراتها عن وارداتها والذي يؤثر عليها سلبا.

- زيادة دخل الدولة المضيفة بسبب وجود الشركات الاجنبية إذ ينعكس في زيادة الطلب على الواردات، فإنه ينعكس سلبا على رصيد ميزانها التجاري.

و بهذا فإن تقدير الأثر الصافي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على رصيد الميزان التجاري للدول المضيفة يعتمد على مقارنة إجمالي صادرات هذه المشاريع بوارداتها، ومدى مساهمتها في تخفيض الاستيراد بتمويلها للسوق المحلي، إضافة مقدار الزيادة في الواردات الناجمة عن زيادة الدخل، و لاشك أن هذا الأثر الصافي لا يخضع فقط إلى إستراتيجية المستثمر الأجنبي، بل تعتمد كذلك على مدى قدرة الدول المضيفة على توفير مستلزمات الإنتاج بتكلفة منخفضة (للحد من استيرادها من الخارج)، و مدى اتساع حجم أسواقها و ارتفاع دخل الفرد فيها لتكون حافزا على تمويل أسواقها المحلية، و بمدى قدرتها على توظيف الدخل المتأتي من هذه المشاريع لتدعيم صادراتها و التقليل من الاستيراد.¹

ب- حساب الخدمات و المداخل:

تحتاج الشركات الاجنبية إلى مجموعة من الخدمات كالنقل، التأمين، والخدمات المصرفية، فإن ما اعتمدت على خدمات محلية، فإن ذلك يسجل أثرا منعدما على حساب الخدمات والمداخل، أما إذا اعتمدت في ذلك على مصادر خارجية فإن هذا يترتب عليه أثرا سلبيا على الحساب المتعلق بالخدمات والمداخل ككل للدول المضيفة.

ج- حساب صافي التحويلات: في حالة اعتماد الشركات الاجنبية على العملة الأجنبية، و قامت هذه الأخيرة بتحويل مدفوعا الدخل للخارج، فإن ذلك يترك أثرا سلبيا على حساب صافي التحويلات للدولة المضيفة.

و يزداد هذا الأثر سوءا في حالة ضعف مهارات و خبرات العمالة في الدول المضيفة (النامية)، مما لا يسمح بإشراكها في مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر، إضافة إلى ارتفاع نفقات الإدارة و الخبرات الفنية الاجنبية، و الرواتب و الأجور الممنوحة للعمالة الأجنبية ككل.

2-حساب رأس المال: يظهر الاثر في النقاط التالية:

¹ عميروش محند شلغوم، مصدر سبق ذكره، ص 67.

-يظهر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال للدول المضيفة بقيمة التدفقات الواردة إليها منه، و بمدى قدرتها على الحفاظ عليها موجبة و متزايدة باستقطاب تدفقات جديدة، أو بنجاحها في اقناع المستثمرين الأجانب بإعادة استثمار الأرباح الناجمة عن الاستثمارات السابقة، و هذا من شأنه تدعيم رصيد حساب رأس المال فيها.

كما ان الظروف التي تميز الدولة المضيفة نفسها و التي تتجلى في مدى وجود المناطق الحرة،السياسة الضريبية و الجمركية، ومعدلات التضخم...، ففي حالة عدم فعالية متطلبات الاستثمار المختلفة فإن ذلك سيؤدي إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و بالتالي التأثير السلبي على حساب رأس المال، كما ان هذه البيئة قد لا تشجع على اعادة استثمار الأرباح و بالتالي تحويلها إلى الخارج، مما ينعكس سلبا على رصيد حساب الخدمات و المداخل.¹

ولاشك أن ميزان المدفوعات يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد واضعي السياسة الاقتصادية في توجيه وإدارة الاقتصاد القومي، نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات الاقتصادية المالية والنقدية التي تتخذ في دولة ما بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة.

فالبيانات والإحصاءات التي يتضمنها ميزان المدفوعات، تعتبر أداة لتفسير وتقييم العديد من الظواهر الاقتصادية تؤدي إلى تغيير مضمون ومحتوى وأدوات سياستهم الاقتصادية، وعلى الرغم من عدم توافر الدراسات والإحصائيات حول تأثير الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات بالبلدان النامية المضيفة، فإنه يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في تحسين ميزان المدفوعات في البلدان النامية المضيفة، نظرا لأن هذه الاستثمارات تؤدي إلى توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة الإنتاج بما يحقق فائضا للتصدير.²

ومن جهة أخرى فإن المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير، ويتوقع أن تكون هذه السلع في نفس مستوى السلع المتداولة في أسواق الدول المتقدمة أو قريبة من مستواها، ولاشك أن امتلاك أي دولة لسلع تصديرية بهذه المواصفات التسويقية العالمية، يجعلها أكثر قدرة على حسن تعريف سلعها الأخرى ومع السعر الملائم مما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.³

¹ اليخاندرو لوبيز ميخيا، التدفقات الضخمة لرأس المال، الاسباب و النتائج ورد فعل السياسة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 3، سبتمبر 1999، ص 29-30.

² وسام مجدي عطية، مصدر سبق ذكره، ص 83-84.

³ محمد صلاح السباعي بكرى الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص 84.

ثانيا: الاثر على الناتج المحلي الاجمالي.

1-تعريف إجمالي الناتج المحلي GDP

إجمالي الناتج المحلي (GDP) هو Gross Domestic Product عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية محلياً (داخل دولة ما) أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، يمكن القول أنها أيضاً كل ما ينتج من قبل الأفراد والشركات داخل الدولة. ويساعد على قياس مؤشر لمستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخرى يعتبر الناتج المحلي مقياساً لأداء الإقتصاد فكما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد حجم الإقتصاد الكلي وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد. وأيضاً ينتج عن زيادة الدخل الكلي توسع النشاط الإقتصاد والقيام بمشروعات جديدة وخلق فرص عملة جديدة و زيادة الإستهلاك المحلي من السلع والخدمات أي إرتفاع معدل الإستهلاك لدى الفرد.

أما عند إنخفاض معدل إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى إنخفاض في الدخل الكلي مما ينتج عنه إنخفاض في معدل دخل الفرد مما يخفض من معدل إستهلاك الفرد و تقليص المشروعات المحلية مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ويكون بذلك مؤشراً سلبياً أمام المستثمرين. لذلك يطلق عليه الإقتصاديين أنه أكثر المؤشرات شمولاً للأداء الإقتصادي.

2- اهمية حساب الناتج المحلي الاجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي اهم المؤشرات الاقتصادية وأكثرها شمولية ويراقبها الكثير حتى يتريصوا في اتخاذ القرار فالدولة تستخدمها في تحديد معدل الفائدة لدي البنوك وتحديد حجم الأنفاق أما الأفراد يستخدمونها في معرفة حجم فرص العمل المتاحة وما هي القطاعات الواعدة لينجوا إليها وأخيرا المستثمرين بالفعل يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مفيد جداً للمستثمرين حيث يمكنهم من أداء مقارنة بين دولة ودولة اخرى لمعرفة اي منهم يعتبر إقتصاد واعد وسياسات الإنفاق بها وغيره حتى يتمكنوا من تحقيق أكبر قدر من الأرباح خلال أقصر مدة ممكنة.¹

¹ علي حمودي، ما هو الناتج المحلي الاجمالي، 18 ماي 2015 ، <http://www.alihamoudi.com> .

3- اثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول النامية.

حاولت دول محل الدراسة الاعتماد قدر الامكان على مداخيل اخرى غير الجباية البترولية في بعث التنمية الاقتصادية و الدفع بتنافسية اقتصادياتها إلى الأمام، بما يحقق زيادة في الانتاج من أجل التصدير و توفير بدائل محلية للواردات، كما ينعكس ذلك على تحسين بيئتها الداخلية و زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي و توفير فرص عمل ،ومن جهة اخرى ضرورة تدبير التمويل الكافي للاستثمارات اللازمة لتحقيق لتنمية المحلية و ذلك بتحسين مناخها الاستثماري لجذب واستقطاب عدد اكبر من المستثمرين الاجانب .

ان ارتفاع اسعار البترول الى اكثر من 100 دولار للبرميل جعل هذه الدول في راحة مالية استغلتها للدفع بتنافسية اقتصادها و لم تفكر في بدائل جدية و لكن مع ظهور الازمة المالية في 2008 و تأثيرها على الدول الاوروبية اصبحت هذه الدول و بحكم مجاورتها و تعاملتها بصفة أولى مع هذه الدول في تأثير على الدول الافريقية و دول الجوار في ازمة هي الاخرى و انخفاض اسعار البترول للبرميل الواحد أصبح لا يتجاوز 30 دولار مما لزم على هذه الدول البحث الجدي و ايجاد طرق البديلة لتعويض تمويلاتها لاقتصادياتها التنموية و المحلية و عليه سنقوم بدراسة تحليل تقلبات اسعار البترول على احد مؤشرات الجزئية لتنافسية اقتصاد بعض الدول .

و الجدول التالي يعبر عن اجراء مقارنة زمنية من سنة 2000 إلى 2016 لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و ذلك للوقوف على حقيقة تطور الانتاج و النمو الاقتصادي و تأثير تغيرات أسعار البترول في الدول التالية:

الجدول رقم (07) متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي (2000-2016) (دولار امريكي)

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	1801	1772	1810	2131	2637	3133	3503	3939	4916	3886	4481	5431	5574	5533	5406	4345	4306
تونس	2032	2073	2366	2539	2844	2901	3076	3487	3959	4343	4178	4177	4305	4138	4317	4422	3985
ليبيا	6130	5141	2641	4227	5206	6848	8071	9038	10520	14836	10582	12382	5859	13644	10766	6671	4754
المغرب	1288	1295	1366	1655	1862	1916	2079	2342	2632	2967	2927	2927	3149	3022	3264	3316	3077
موريتانيا	405	412	413	453	513	623	884	901	1128	1275	1146	1322	1524	1401	1460	1403	1262
الامارات									39075	30520	34612	10817	42591	42875	42944	35382	42513
سعودية									20157	16095	19113	23594	25139	24816	24252	20139	54078

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على معطيات من صندوق النقد الدولي

من خلال الجدول (07) نلاحظ ان الجزائر حققت زيادة متصاعدة في الناتج المحلي الاجمالي كما نلاحظ متوسط نصيب الفرد بالنسبة للجزائر و الدول الاخرى في نمو متصاعد بدءا من سنة 2000 الى سنة 2008 حيث كان سعر البترول اكبر من 100 دولار للبرميل و بدأنا تحليلنا ما بعد الازمة المالية حيث بلغ متوسط الفرد بالنسبة للجزائر في سنة 2008 4916 دولار ثم انخفض في سنة 2009 ليصل إلى 3886 دولار بفارق يقدر ب 1030 دولار وذلك ناتج عن ظهور الازمة الاقتصادية التي مست جميع الدول فيما فيها الجزائر ثم عاود الارتفاع في سنة 2010 بمقدار 4481 دولار ليصل في 2012 إلى 5574 دولار وذلك ناتج عن الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخلها، حيث زادت مداخل القطاعات الاخرى، وأصبحت تساهم بنسب معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في 2013 بدأ يتناقص متوسط نصيب الفرد الجزائري حتى وصل في سنة 2015 إلى 4345 دولار بقدر نقصان 1061 دولار على العام 2014 الذي كانت قيمته 5406 دولار وهذا راجع لسبب انخفاض اسعار برميل البترول حيث كان يزيد عن 100 دولار للبرميل و أصبح لا يتفاوت 30 دولار، مما أثر على مداخل الدولة الجزائرية و انعكاسه على متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.

أما متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنصيب الفرد التونسي و المغربي فإنه متقارب نوعا ما حيث تأتي الجزائر في المرتبة 100 حسب الترتيب على المستوى العالمي من بين 187 دولة كما تأتي تونس في المرتبة 110 و تليها المغرب في المرتبة 122. و يعود هذا الاختلاف في الترتيب الى عدد السكان في كل دولة حيث كان الناتج المحلي الاجمالي للجزائر اكبر منه بالنسبة لتونس، اما في المغرب فكان عدد السكان اكبر منه في الجزائر.

أما ليبيا فقد احتلت المرتبة 97 عالميا من بين 187 دولة رغم ان متوسط الفرد في ليبيا كان متدبدا حيث في سنوات 2008-2011 كان متناقص حيث بلغ 5859 دولار بعدما كان 14836 دولار و هذا راجع إلى اثار الأزمة الاقتصادية ثم ارتفع مجددا في سنوات 2012، 2013 على التوالي بمقدار 13644 و 10766 ولكن في سنة 2015 انخفض إلى 4754 دولار و هذا لتأثير سعر برميل البترول ولكنه يبقى مرتفع مقارنة مع متوسط الفرد من اجمالي الناتج المحلي في الجزائر، أما موريتانيا فترتبت في المرتبة 152 لأنها تتسم بمتوسط نصيب الفرد أقل مما عليه البلدان دول الاتحاد، نظرا لإعتمادها على قطاعات غير طاقوية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و التي تتسم بمداخل ضعيفة نسبيا مقارنة مع قطاع المحروقات.

أما الامارات العربية المتحدة والسعودية فترتبت على التوالي 23، 37 وذلك لعدم اعتمادها فقط على قطاع المحروقات واعتمادها على السياحة، والذي يعتبر مصدر مهم جداً.

ويعتبر متوسط نصيب الفرد في الامارات مرتفع حيث في سنة 2009 كان 30920 دولار و أصبح في سنة 2014 مقدر ب 42944 دولار ولكن انخفض في سنة 2015 بمقدار 7552 دولار اما في السعودية فنصيب الفرد في سنة 2009 كان 16095 دولار و ارتفع نمو الفرد ليصل الى 24252 دولار في سنة 2014 لينخفض في سنة 2015 بمقدار فرق 4113 دولار و هذا راجع الى انخفاض اسعار برميل البترول.

وأكد صندوق النقد الدولي، أن اقتصاد الإمارات نجح في تجاوز تبعات التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية، منوهاً بالمبادرات الإصلاحية التي اعتمدتها الدولة خلال السنوات الماضية لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

ورجح صندوق النقد الدولي، نمو اقتصاد دبي بنسبة 3.3% خلال العام 2017 ليرتفع إلى 3.5% خلال العام 2018، متوقعاً كذلك أن يسجل اقتصاد أبوظبي نمواً بنسبة 3.2% خلال العام 2018، مع نمو متوقع للقطاع غير النفطي في الإمارة بنسبة تصل إلى 3.3%، مقابل 3.1% للقطاع النفطي، مشيراً إلى أن الاستثمارات في معرض إكسبو الدولي تسهم في دعم مستويات النمو في دبي مقابل استثمارات البنى التحتية في أبوظبي.¹

حل اقتصاد الإمارات في المرتبة الـ 31 عالمياً، والثانية عربياً بعد المملكة العربية السعودية، في تصنيف أكبر اقتصادات العالم خلال 2017، من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، بحسب قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

وقدّرت بيانات الصندوق، الناتج المحلي الإجمالي للدولة، بالأسعار الجارية في 2017 بنحو 407.2 مليار دولار، (1.49 تريليون درهم)، بزيادة بلغت 32.2 مليار دولار (115 مليار درهم) مقارنة بنحو 375 مليار دولار، (1.37 تريليون درهم) في 2016، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات بحسب البيانات على أساس معادل القوة الشرائية نحو 68.24 ألف دولار، وهو تاسع أعلى نصيب فرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، متفوقاً على سويسرا والولايات المتحدة وهولندا والسويد. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى استمرار ارتفاع أهم المؤشرات الاقتصادية في

¹ الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، 1439/07/08 مارس 2018 / 24

الإمارات حتى 2021، حيث رجحت بيانات الصندوق أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بالأسعار الجارية إلى 435.7 مليار دولار (1.6 تريليون درهم) خلال 2018، وأن يزيد إلى 458.6 مليار دولار (1.68 تريليون درهم) في 2019، قبل أن يرتفع إلى 484.7 مليار دولار (1.77 تريليون درهم) في 2020، وصولاً إلى نحو 512.2 مليار دولار (1.88 تريليون درهم) في 2021.

وعليه نستنتج من الجدول اعلاه ان جميع الدول محل الدراسة قد تأثرت في سنة 2015 بإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنقاوت نتيجة عن انخفاض سعر برميل البترول و كذلك نوع القطاعات المعتمدة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بانخفاضه في الدول التي لا تعتمد على قطاع البترول مثل موريتانيا و ارتفاعه في الدول التي تعتمد على عدة قطاعات في تكوين الناتج المحلي كالسعودية و الامارات المتحدة التي تعتمد على البترول و القطاعات الاخرى وعامل رئيسي اخر يعتمد عليه و هو العدد الاجمالي للسكان و الذي ابرز الاختلاف بين الجزائر و المغرب.

المطلب الثاني: الاثر على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

أولاً: الأثر على النمو الاقتصادي.

يعرف النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة في الطاقة الانتاجية للإقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الامكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي للمجتمع.

يوجد في أدبيات البحث العديد من الدراسات التي تربط بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أهم هذه المجالات ما يعرف بنظرية النمو الداخلي و التي بينت وجود علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الآثار الجانبية التي يتركها الإستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، و يتم ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الشركات المحلية و ذلك بإستخدامها لتقنية متطورة تمكنها من منافسة الشركات الأجنبية أو زيادة الإنتاجية بعامل التقليد و المحاكاة و غيرها من الطرق، و قد أكدت العديد من الدراسات أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالدول المضيفة، حيث أوضحت دراسة (Richardson,1997) ان الاستثمار الاجنبي المباشر كان له دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا من خلال دوره ففي زيادة صادرات تلك الدول، حيث تتراوح معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول بين 7% إلى 8% سنوياً، و يتطلب تحقيق المزايا سائلة الذكر

ضرورة توافر عمالة ماهرة في الدول المضيفة و بيئة تكنولوجية تسمح بتلك الاستفادة¹، وفي الصين ساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق طفرات نمو بلغت 12 % عام 1992 و 9.7 % عام 1996، حيث فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي منذ عام 1979، و نجحت بالفعل في تحقيق تقدم مذهل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيرا يمكننا القول أنه يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في البلدان النامية، إذ تمكنت هذه الأخيرة من توجيه و تنظيم و تخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة خاصة أن هذه الاستثمارات تعتبر مصدرا جيدا للحصول على رؤوس الأموال.

- ثانيا: خلق فرص العمل.

البطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل وراغبا فيه و يبحث عنه ولا يجد فرصة عمل، ولاشك ان البطالة تمثل أحد أهم الدوافع و الأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية، التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها إما في التخلص من البطالة أو الحد من تفاقمها.²

كما ان معظم دول العالم تعاني من مشكلة البطالة، سواء كانت تلك الدول متقدمة أو دول نامية، لذا فإنها تسعى جاهدة للقضاء على تلك المشكلة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، على أمل خلق فرص جديدة و مزايدة للعمل و بالتالي تتضح أهمية الاستثمارات الأجنبية، و ذلك من خلال مساهمتها في خلق فرص للعمل في الدول المضيفة لها، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة في هذه الدول، لذا فهي موضع ترحيب من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، ويمكن للاستثمارات الأجنبية المساهمة في خلق فرص للعمل في ضوء الاعتبارات الآتية:

1- ان الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، و هذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، تجارية، خدمية... إلخ) ومن ثم سوف يترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.

¹ Richardson,P, Globalisation and linkages, Macro-structural challenges, OECD, Working paper, N°181, Paris, 1996, P19.

² كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة المصرية، ط1، 1997، ص 253.

2- ان انشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، و المشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

3- إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور و المكافآت المرتفعة بالمقارنة بنظيرتها الوطنية، فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية، فضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل، فإنها تساهم ايضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة، وبالتالي رفع مستوى الأجور وهذا ما أكدت إحدى الدراسات التي شملت 310 فرعا من فروع الشركات عبر الوطنية متعددة الجنسية التي تعمل في أمريكا اللاتينية، حيث أظهرت أن 62% من عدد هذه الفروع تقدم بعقد برامج تدريب بصفة منتظمة.¹

1- إن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي دورا مهما في نقل المعرفة التقنية و أحداث الوفرة الخارجية، و يراه بعض الباحثين عربة لنقل التكنولوجيا من خلال استخدام التقنية المتطورة و إشراك الأيدي العاملة الوطنية و تدريبها، فضلا عن ادخال التحسينات التقنية من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

2- توفير مناصب عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود و غير ماهر في الغالب و المساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة الواسعة الانتشار في البلدان النامية.

3- لاحظت تقارير الأمم المتحدة أن الاستثمار الأجنبي يعمل على قضاء على البطالة المقنعة في القطاع الريفي، واستخدام الأيدي العاملة الماهرة و نقلها إلى الصناعة التحويلية من خلال المشاريع الجديدة للاستثمار الاجنبي المباشر.

4- يمكن ان توفر مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، و بالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات و استغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في اقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.

¹ محمد صلاح السباعي بكرى الشربيني، مصدر سبق ذكره، ص 82-83.

5- تعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، وذلك لأن زيادة الموارد المالية تقلل من الضغط على المدخرات المحلية و تعوض بها النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها.

6- في ظل الشروط المحققة للقروض الخارجية و تقلص المساعدات للدول النامية يعد الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة من اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار و الاستثمار و بذلك تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية و الطاقات الإنتاجية غير المستغلة و بالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل و درجة رفاهية أعلى.

7- الأثر على ميزان المدفوعات من خلال تدفقات رؤوس الاموال الأجنبية و زيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، ينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب رأس المال، و يكون ذلك في حالة لجوء الشركات الاجنبية إلى بيع عملاتها الاجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، و كذلك تساهم بتخفيف الشحة في الواردات، إذ تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، و كذلك تؤدي إلى زيادة الصادرات و ما لها من أثر في توفير العملة الأجنبية.

8- قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية و الدخول في سوق المنافسة الدولية، إذ ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.¹

ان أهم أسباب استقبال الدول للاستثمار الأجنبي المباشر هو القضاء على مشكلة البطالة وبذلك تستطيع خلق فرص جديدة ومنتزعة للعمل، وتساعد الشركات المتعددة الجنسية على توفير فرص العمل والوظائف الجديدة، وهناك تصنيف للآثار المترتبة على ذلك التي تنتج عن توسع في الاستثمارات الأجنبية إلى نوعين هما الآثار المباشرة و الآثار غير مباشرة.

الآثار المباشرة وتتمثل فيما يلي:

1- خلق فرص عمل جديدة إذا كان المشروع جديداً.

2- أجور أعلى مقابل زيادة الإنتاجية.

¹عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الاسلامية، دار غيداء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2016، ص71، 70.

3- استحداث وظائف وأعمال إضافية في البلد.

4- إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير و المشروعات كثيفة العمل في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الجديدة.

5- انتقال اليد العاملة المؤهلة إلى مؤسسات و مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الآثار غير المباشرة:

1- مضاعفة التأثيرات الإيجابية (زيادة القوى الشرائية، تحسين السيولة النقدية، الرفاهية).

2- نقل خبرات فنية جديدة فنية وإدارية إلى القوى العاملة المحلية.

3- جذب الكفاءات للعمل في فروع الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف.

4- انتقال العمالة المدربة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية التي تحفز النمو فيها من خلال استغلال قدراتهم ومهاراتهم.

آثار أخرى للاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة:

بالنسبة لمستوى العمالة نجد أنه في الحالة أين يكون إنشاء مؤسسة أجنبية على حساب مؤسسة محلية، في هذه الحالة يمكننا أن نقول بأن مستوى العمالة لا يتغير، لكن إذا تعلق الأمر بخلق مؤسسة جديدة فإن مستوى العمالة سوف يرتفع، لكن في المقابل يمكن لهذا المستوى أن ينخفض إذا قامت المؤسسة متعددة الجنسية بإدخال وسائل إنتاج تنمي إنتاجية العمل.

ويكون من الجدير أن نشير إلى أن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة يرتبط كذلك بطبيعة نشاط المؤسسة الأجنبية، فقد يكون نشاطها من أجل إنتاج سلع توجه للتصدير وفي هذه الحالة يكون مستوى العمالة التي تستفيد من فرص العمل كبيرا أما إذا كان نشاطها موجها من أجل تلبية الاحتياجات الداخلية، في هذه الحالة يكون مستوى العمالة أقل مقارنة بالحالة الأولى.¹

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص 146.

التساؤل الثاني الذي يجب الإجابة عنه يخص دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية مستوى الأجور، وفي هذا الإطار يمكننا استنتاج تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الأجور بالدول المضيفة في النقاط التالية:

- بما أن الأجور في الدول الأصلية للاستثمار الاجنبي المباشر تكون أكبر من الأجور في الدول المضيفة، فإن الشركات متعددة الجنسية تكون مستعدة لدفع أجور أكبر من تلك التي تمنحها المؤسسات الوطنية للدول المضيفة.

- من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسية على عرض أجور أكثر ارتفاعاً، وهذا يكون خاصة في المنتجات التي تتطلب التأهيل والخبرة، وكذلك في القطاعات التي تعرف التنافسية.

- ان الإنتاجية بالشركات متعددة الجنسية تكون أكثر مقارنة في المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الاجور التي تدفعها الثانية.

- أن سياسة رفع الأجور التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية يكون لها دور في دفع النقابات العمالية إلى مطالبة المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة برفع الأجور لعمالها.

- وهناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي الإشارة إليها، والتي تتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول المضيفة.

- ان وجود الشركات متعددة الجنسية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية، أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، وهذا من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركة الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

- ان الشركات متعددة الجنسية تكون مطالبة بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، هذه الأخيرة يكون بإمكانها التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة تخلق فرصاً جديدة للعمل¹.

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سبق ذكره، ص148.

المطلب الثالث: آثار الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا وتلوث البيئة.

أولاً: نقل التكنولوجيا.

مع التطور العلمي والتكنولوجي ازدادت اهمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة وما ينجم عنها من جلب للتكنولوجيا وتدريب للمهارات والموارد البشرية حيث تزرع فيها الكفاءة والمهارة والتي تعتبر نقاط ايجابية كما تخلف وراءها اثار سلبية يترتب عليها التأثير في السياسات القومية للبلد المضيف.

ويمكن تعريف التكنولوجيا على أنها فن الإنتاج، اي مختلف الأساليب والوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج، او هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج معين، وبالتالي امتلاك الآلية اللازمة لإنتاجه، او هي مزيج الموجودات المادية والموارد البشرية، والقدرة التنظيمية اللازمة لتوليد التكنولوجيا ذاتها واستخدامها بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وتطويرها تماشياً مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية.¹

و إذا كان حجم الإنتاج يتحدد بعاملين العمل و رأس المال، فإن عامل التكنولوجيا محدد هام لنجاح أو فشل الاستراتيجيات التنموية، نظراً لمساهمتها في النمو الاقتصادي، و تعزيز المنافسة، و تراكم الثروة، لهذا يعتبر موضوع التكنولوجيا ذو أهمية بالغة سواء للدول المتقدمة و شركاتها التي عززت به من سيطرتها على الاسواق العالمية، و سيكون محدد هاماً لاستمرار تنافسيتها مستقبلاً، اما الدول النامية، ففي ظل الفجوة التكنولوجية بينها و بين الدول المتقدمة، فقد أدركت ان استيراد هذا العامل و إستعابه يعني إمكانية بناء قاعدة تكنولوجية ذاتية تكون محدد هاماً لنجاح خططها التنموية.

ويتم استيراد التكنولوجيا بطرق مختلفة، سواء بالاعتماد على أشكال التعاون الدولي كعقود الترخيص، أو من خلال التواصل مع الخبراء الأجانب والتدريب بالممارسة وتبادل الخبرات، كما يتم استيراد التكنولوجيا من خلال الأشكال المختلفة للاستثمار الاجنبي المباشر التي تنطوي على أنشطة البحث والتطوير.

و بغية تحليل فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر كقناة من قنوات استيراد التكنولوجيا من طرف الدول المضيفة خاصة النامية منها، نعرض مختلف الآراء، فالرأي الأول يرى أن مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الدول المضيفة و التي تنطوي على مستويات عالية من البحث و التطوير

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص444.

تساهم بفعالية في تدعيم و تطوير قدراتها التكنولوجية، فالإستثمارات المشتركة تسمح بخلق احتكاك بين شركات الدول المضيفة و الشركات الأجنبية مما يسمح باستيعاب و استخدام التقنيات الحديثة، و بالتالي تطوير مهارات الدول المضيفة و توليد معارف تكنولوجية ذاتية، كما يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر على خلق منافسة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات المحلية مما يشجع هذه الاخيرة على زيادة أنشطة البحث و التطوير الخاصة بها، و استخدام التكنولوجيا القائمة بأكثر كفاءة الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات القائمة و إنتاج منتجات جديدة لحماية نصيبها و أرباحها في السوق المحلي.

وتأخذ الآثار الايجابية لاستيراد التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر ثلاثة أشكال تشمل البحوث والتطوير، المعرفة الجديدة، وتراكم رأس المال البشري.

ان أنشطة البحث والتطوير التي تصاحب الاستثمار الاجنبي المباشر تؤدي إلى خلق منافسة داخل الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تشجيع الشركات الوطنية على زيادة أنشطة البحوث والتطوير الخاصة بها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المعرفة الجديدة، ويترتب على ذلك تحسين جودة المنتجات القائمة وإنتاج منتجات جديدة من ناحية وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

أما الرأي الثاني، فيؤكد أن عملية استيراد التكنولوجيا تخضع إلى استراتيجيات الشركات الأجنبية التي ترغب في استمرار تدعيم مركزها الاحتكاري، فعامل التكنولوجيا هو سر تفوقها و تنافسيتها، لذلك من غير المعقول ان تمده لشركات الدول المضيفة، بل و تتخذ إجراءات تحول دون استفادة هذه الاخيرة من هذا العامل، كتحويل تكنولوجيا جد متطورة لا تتناسب مع خصائص العديد من الدول المضيفة التي تتميز بغياب الخبرات و المعارف، و الكفاءات التي تستوعبها، أو تركيز نشاطات البحث و التطوير في مقرات الشركات الام في الدول المتقدمة، كما ان المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي لا تسمح بخلق أية علاقات مع الشركات المحلية خاصة إذا اعتمدت في تلبية احتياجات أنشطتها على الاستيراد من الخارج(و هذا ما يلغي أثر الاحتكاك السابق الذكر)، كما قد يمارس الاستثمار الاجنبي المباشر آثارا سلبية على جهود التطوير التكنولوجي في الدول المضيفة ككل، فالشركات الاجنبية بما تمتاز به من قدرات مالية و بشرية و تكنولوجية لن تصمد أمامها الشركات المحلية التي سوف تخرج من السوق بفعل

المنافسة غير المتكافئة¹، و هذا ما يلغي أثر المنافسة الايجابية السابق الذكر، كما قد تتضمن بعض مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تحويلا لتكنولوجيا متقدمة لم تعد منافسة، تبقى على الفجوة بين الدول المتقدمة و المضيضة (النامية)، كما تتحمل الدول المضيضة تكاليف و أعباء كبيرة من جراء الاستفادة من التكنولوجيا المستوردة ككل كما تأكد سابقا.

وفي ظل تباين الآراء السابقة الذكر، فإن الدراسات الميدانية في هذا المجال أكدت على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا في تحويل التكنولوجيا إلى بعض الدول المضيضة، فوفقا لدراسة شملت 56 شركة أمريكية و أوروبية و يابانية مستثمرة في الهند، و البرازيل، و جنوب إفريقيا، و مصر، و تايوان، و هونج كونج، فإن أغلب هذه الشركات تمارس أنشطة البحث و التطوير خارج الدولة الأم و يغلب على هذه البحوث الطابع التطبيقي، بالإضافة إلى إشراكها لمهارات الدول المضيضة بنسبة عالية، و استفادتهم من برامج تدريبية و تطبيقية، كما قامت بتنمية مهارات الموردين للمواد الخام و النصف جاهزة من خلال عقد دورات تدريبية في الطرق الحديثة في النقل و التوزيع و التخزين، كما قامت بتدعيم العديد من جامعات الدول المضيضة ماديا و تكنولوجيا، كل هذا انعكس ايجابا في ان استطاعت العديد من شركات هذه الدول تطوير منتجاتها و أساليب إدارتها على النحو المطبق تقريبا في نظيراتها الاجنبية، و هذا ما ظهر في تايوان و هونج كونج و كوريا الجنوبية.²

وتعتبر سياسة تدويل أنشطة البحث و التطوير للشركات متعددة الجنسية خارج حدود الدول الام من صميم استراتيجياتها، أي ان ذلك لا يعني ان هذه الشركات تسعى إلى إمداد الدول النامية المضيضة لفروعها بالتكنولوجيا المتطورة، ذلك ان زيادة المنافسة في الدول المتقدمة، و ارتفاع تكاليف البحث و التطوير فيها، و ندرة الخبرات العلمية و الهندسية بتكاليف تنافسية، كل هذه العوامل جعلت الشركات متعددة الجنسيات تدرك بأن نشاط البحث و التطوير يجب أن يتجزأ ليتم القيام بمراحل معينة منه في مناطق تضمن له أداءا أفضل و بتكلفة أقل، و لن يتم ذلك إلا بالوصول إلى مجتمعات المواهب المتوفرة في الدول النامية، فقد زادت في هذه الأخيرة نسبة المستفيدين من التعليم العالي، و التعليم المهني و التقني.

¹ Vinish Kathuria, the impact of FDI inflows on R and D investment by medium and high tech firms in India, transnational corporations, volume 17, n2, August 2008, p 48.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 452.

و امام إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية التوسعية لتلبية احتياجاتها من المهارات و المعرفة المتطورة في بعض الدول النامية، فقد أصبحت هذه الاخيرة مواقع جذابة للاستثمار الاجنبي المباشر الذي ينطوي على التكنولوجيا المتطورة، مما فتح لها المجال (في ظل امتلاكها لبنى بحثية متطورة) لاستيراد التكنولوجيا و استيعابها و بالتالي توطنها في مرحلة أولى، ثم إعادة إنتاجها و تصديرها في مرحلة ثانية، و بذلك فقد نجحت العديد من الدول النامية في الارتباط الايجابي بشبكة الابتكار العالمية، لكن ذلك لم يتيح لكل الدول النامية، و لا يعود ذلك إلى استراتيجيات الشركات الاجنبية فقط، بل يرجع في جزء مهم منه إلى ضعف قدرات الابتكار و الابداع في الدول النامية نفسها، فالعديد منها لم يعتمد لحد الآن على عامل التكنولوجيا في استراتيجياته التنموية، نتيجة ضعف الانفاق على البحث و التطوير، وعدم الاعتناء بالموهب، و غياب ربط الجامعات بمختبرات الشركات الخاصة و العامة، و استمرار هجرة الأدمغة و الذي يعتبر تحويلا عكسيا للتكنولوجيا من الدول النامية إلى المتقدمة، كل هذه العوامل جعلت من هذه الدول مهمشة في استقطابها لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر التي تنطوي على التكنولوجيا المتطورة، و حتى إذا استقطبتها فإنه لا تستطيع الاستفادة منها، فهي غير قادرة اصلا على استيعاب التكنولوجيا المحولة معها، هذا ما عمق من الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، و بعض الدول النامية التي نجحت في تطوير تكنولوجياتها الذاتية. ولكي تعزز الدول النامية من موقعها في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة ذات التكنولوجيا المتطورة من جهة، والاستفادة منها في تطوير قدراتها في البحث والابتكار، لابد من:

- تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتحسين إنتاجية العمل، من خلال تطوير مستويات التعليم والتدريب؛

- تعزيز الدعم الحكومي لأنشطة البحث والتطوير، كجزء من استراتيجية طويلة المدى للتجديد التكنولوجي، بتقديم دعم مادي في شكل حوافز مالية للقطاع الخاص في أنشطة البحث والتطوير، بالإضافة إلى تبني تجمعات البحث والتطوير في القطاع العام؛

- تشجيع المشاريع المشتركة واتفاقيات استيراد التكنولوجيا مع الشركات الأجنبية؛

- تحديد نوع التكنولوجيا الواجب استيرادها والتي تتوافق مع متطلبات الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية؛

- اعتماد إطار قانوني مشجع للبحث والتطوير، يتضمن إصدار وتطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.

كما ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو علاقة بين شريكين يحاول كل منهما تحقيق منفعة من علاقته بالطرف الآخر، وهذه العلاقة هي بين الشركة صاحبة الاستثمار والدول المضيفة.

حيث يمكن ان نقوم بتحليل مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا و التخفيف من البطالة في الدول النامية من خلال الاستعانة بتحليل "دورة حياة المنتج" إذا وجد ان المنتج في بداية حياته يتميز بتكنولوجيا عالية فالاحتكار يمثل المصدر الأساسي لأرباح الشركات، حيث تعتمد على سوق الدولة الأم و بالتالي لا تسعى إلى نقل استثماراتها خارج بلدها، فالسلع ذات المحتوى التكنولوجي المتطور تدخل السوق الدولية على اساس المزايا المكتسبة، حيث تعتمد المنافسة على الاحتكارات التكنولوجية، و كنتيجة لذلك تكون أسواقها ذات أنماط احتكارية مما يجعل أسعارها مرتفعة ومن ثم يجعل الطلب عليها عند مستويات دخل مرتفعة، كما تتميز اسواقها بمستوى مرتفع من الدخل الفردي و التطور الاقتصادي.

أما في مرحلة ثانية: وقصد الاستفادة القصوى من الأرباح الاحتكارية خاصة بعد دخول التكنولوجيا المستخدمة إلى المرحلة الوسيطة، تبدأ هذه الشركات بنقل خطوط إنتاجها إلى خارج الدولة الأم، لكن عادة ما يكون ذلك إلى أسواق الدول المتقدمة للاستفادة من ارتفاع مستوى الدخل فيها، حيث تتوفر المعرفة التكنولوجية بسعر تكلفة أقل، وفي هذه الحالة يمكن ان ينتقل رأس المال الأجنبي إلى الدول المتقدمة وليس النامية.¹

أما في المرحلة الأخيرة: عندما تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية و تنخفض أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها، كما تنخفض أهمية أرباح الشركات نتيجة المنافسة الشديدة بينها، كما تنخفض أهمية العنصر التكنولوجي في تكلفة الوحدة المنتجة و تصبح تكاليف العمل و المدخلات الأخرى أكثر أهمية، فتبدأ الشركات في البحث عن أماكن أخرى أكثر أهمية خاصة تلك التي تتميز بتكاليف إنتاجية منخفضة خاصة تكلفة اليد العاملة و توفر المواد الأولية، وهي العوامل التي تتوفر عليها الدول النامية.

¹ محمد يعقوبي، توفيق تمار، اثار العولمة المالية على الاستثمارات الاجنبية المباشرة حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التسير، جامعة بسكرة، الجزائر 2006.

تطور إستراتيجية تحويل التكنولوجيا عبر الشراكة الأجنبية:¹

عاش قطاع الصناعة بالجزائر بعدة مراحل اساسية هي: مرحلة البناء والتطوير 1966-1986 ومرحلة الانكماش 1987-1989 ومرحلة الاستقرار والانتعاش بعد 1999. وصادقت الحكومة مؤخرا على استراتيجية صناعية جديدة تتضمن جملة من الاجراءات لإعطاء دفع لهذا القطاع، وكذا الشراكة مع الشركات الأجنبية، والهدف هو الانتقال بمساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام إلى 10%.

فأمام الواقع الاقتصادي الصعب الذي سجل الاستقلال، قررت الحكومة الجزائرية وضع سياسة صناعية تعتمد اساسا على التصنيع الثقيل بدل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

واهم الآثار الايجابية التي يتركها الاستثمار الاجنبي المباشر على البلد المضيف، فيما يخص نقل التكنولوجيا هي:

على الرغم من وجود قنوات اخرى غير الاستثمارات الاجنبية يمكن للدول المضيضة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الادارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، الا ان الاستثمارات الاجنبية تمثل اكثر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا ، وذلك لما يتميز به الاستثمار الاجنبي المباشر من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفظي فضلا عن كونه يمثل عمليات انتاجية ورقابية وادارية، وتتم عمليات نقل التقنية والمهارات الادارية من خلال قيام الشركات الاجنبية التي تستثمر في الدولة المضيضة بتدريب العمال والموظفين والمدراء والمهندسين الفنيين على التقنيات التي ستجلبها للعمال داخل هذه الدولة².

كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النشاط الاقتصادي العالمي، وعلى الدول المضيضة له من خلال الشركات متعددة الجنسيات، و يمكن توضيح هذه الآثار على النحو التالي:

- الأثر على مستوى التوظيف:

أ-1- الأثر على الانتاج و التوظيف: ان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الانتاج و التوظيف يكون ايجابيا وذلك اذا كانت الشركات المحلية في البلد المضيف لا تدرك فرص الاستثمار أو اذا تعرفت عليها، فإنها قد لا تكون في استطاعتها تنفيذ المشروع الاستثماري. ولكن المستثمر الاجنبي لديه خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أثر بالفنون الانتاجية والتمويلية والتسويقية التي تتطلبها

¹ احمد سمير ابو الفتوح، مصدر سبق ذكره، ص154.

² سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، مداخلة بعنوان مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربي، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 5.

الاسواق الكبيرة، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات الاستثمارية في البلد المضيف، مما يؤدي الى خلق فرص عمل ومداخل جديدة مع زيادة مستوى التوظيف والانتاج فيها.

- ان الشركات متعددة الجنسيات المقيمة في البلد المضيف مصدر مدخلاتها أو المواد الأولية المستخدمة في انتاجها يعتبر مساهمة في الدخل والنتاج المحلي في البلد المضيف إذا اقتنت حاجاتها من السوق المحلي وهذا يساهم في تشجيع الاقتصاد الوطني، ومن المحتمل ان يخلق ذلك الظروف المناسبة محليا من اجل ولادة صناعة تحويلية او قيام صناعات تكميلية.

ان الشركات متعددة الجنسيات عند اختيارها لأسلوب توريد المواد الأولية وعناصر الانتاج من غير السوق المحلي فإنها بذلك تقلل من الدخل والنتاج المحلي للبلد المضيف فالدخل المدفوع من قبل الشركات متعددة الجنسيات لعناصر الانتاج غير وطنية لا يمثل فائدة مباشرة للبلد المضيف.

كما ان انخفاض قيمة العملة الوطنية في الدولة المضيفة له أثر ايجابي على تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية اليها فتخفيض قيمة العملة يقلل من تكاليف الاستثمار في الدول المضيفة بالنسبة الى التكلفة في بلد الأم، مما يجعل الاستثمار المباشر أكثر ربحية، ومن المحتمل ان يؤدي تخفيض سعر العملة الى تعزيز الاستثمار الأجنبي، وذلك بزيادة الثروة النسبية للشركات الأجنبية، ويسر لها استخدام الارباح المحتجزة لتمويل الاستثمار في الخارج.

لابد ان تكون هذه السياسات مرتبطة بجهود تحسين المناخ الاستثماري ككل، لأنها المحدد الأساسي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها التي تنطوي على أنشطة البحث والتطوير، كما يجب أن لا يكون الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية على حساب تطوير القدرات التكنولوجية المحلية، بمعنى أنه مرحلة انتقالية فقط للاستقطاب بتكنولوجيا ذاتية يتم الاعتناء بها و تطويرها.

ثانيا: الأثر على التلوث البيئي.

ينتج عن نشاط الشركات الأجنبية آثارا سلبية على البيئة في الدول المضيفة، حيث تتركز الاستثمارات الأجنبية أحيانا في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، والتي تكون محظورة في الدول الأم أو تتطلب إقامتها فيها تكاليف عالية للمحافظة على البيئة، وذلك بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة عكس الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات و التي لا تولي في العادة نفس الدرجة من الاهتمام، ومن هذه الصناعات نجد صناعة الكيماويات، الصناعات الإستخراجية النفطية و

التعدينية و الغاز الطبيعي و صناعة الأسمدة و الاسمنت، كما تعتبر التكنولوجيا الحديثة المستخدمة من طرف هذه الشركات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إحداث التلوث البيئي، حيث كلما زادت درجة التقدم التكنولوجي، زاد استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج و التي تعتمد على أنواع جديدة من الطاقة و هذا ما من شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، كما هو الحال مثلا عند استخدام الطاقة النووية، فهذا يؤدي إلى وجود نوع جديد من الملوثات التي تنتج و تخلق من الآلات التي تعمل بهذه الطاقة، و هذا يزيد من حدة التلوث البيئي خاصة إذا لم تتخذ الإجراءات السليمة و العاجلة للتخلص من النفايات و بالطريقة الصحيحة، و تعد ظواهر تلوث الهواء و الماء و ظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البيئة في الدول النامية، و هكذا يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية و ما تصطحبه معها من تكنولوجيا متقدمة مزيد من التلوث البيئي و الذي يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال اليوم في الصين التي أصبح يطلق عليها اليوم بورشة العالم، كونها أصبحت ورشة تصنيع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالات البتروكيمياوي.

ونظرا للآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالنظر لحاجة البلدان النامية لهذه الاستثمارات، فإنه يتعين على حكومات هذه البلدان أن تتدخل لإلزام المستثمرين الأجانب بإتباع المعايير السائدة في دولهم الأصلية في مجال سلامة البيئة، وأن تقدر ما يمكن أن يترتب على وجود الاستثمارات الأجنبية من آثار سلبية على البيئة، وأن تتخذ السياسة الحكيمة لحماية البيئة من التكنولوجيا غير الملائمة، وبهذا الأسلوب يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية مع حماية البيئة¹.

¹دلال بن سميّة، مصدر سبق ذكره، ص110.

خاتمة الفصل:

وكخلاصة يجب على الدول المضيفة أن تبذل جهد إضافي في خلق بيئة استثمارية جيدة وأن توفر الركائز الأساسية التي يحتاجها المستثمر الأجنبي وهي الاستقرار الأمني، الاستقرار السياسي، الاستقرار التشريعي والاستقرار الضريبي مما يسمح لها من زيادة فرص جذب الاستثمارات وتعزيزها للنجاح على ارض واقعها وذلك لزيادة فرص تمويل اقتصادياتها التنموية.

و بين الآراء المؤيدة و الداعية إلى ضرورة السعي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لخدمة الأغراض التنموية، و الآراء المشككة و المعارضة لذلك، و بما أن المحصلة النهائية لهذه الظاهرة على الدول النامية المضيفة يجب أن تكون ايجابية، فإن ذلك لن يتحقق إلا بالانفتاح الايجابي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بتبني مناخ استثماري ملائم بكل مؤشراتته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و القانونية و التنظيمية، ليشكل إطارا شاملا و متكاملا لاستقطاب هذه الظاهرة و التفاعل الايجابي معها بتوجيهها لخدمة خطط التنمية، بل يكفل تعظيم ايجابياتها، و تحجيم سلبياتها.

**الفصل الرابع: واقع الدول النامية والجزائر في جذب
الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

استطاع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يحظى باهتمام مختلف دول العالم، وأن يصنع له مكانة

مهمة بين وسائل التمويل الدولي الأخرى، التي تكلف مدينيها أعباءً تثقل كاهلها.

وتهتم دراستنا بشكل عام حول تدفق الاستثمارات الأجنبية للدول العربية حيث تختلف هذه التدفقات من دولة إلى أخرى، حسب موقف الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ سواء تشجيعه أو تقييده، و حسب تغير مناخ الأعمال و توفر الامتيازات والحوافز الممنوحة من قبل الدول المضيفة، وكذا بشكل خاص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال تدفقاته الواردة والصادرة ، وأهم الشركات المستثمرة في الجزائر، وما ينعكس من ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية.

مع بداية الألفية الثانية تميزت الجزائر بخروجها من عزلتها بفضل استمرار الاستقرار السياسي والأمني، وإضفاء جو من الحركية الديمقراطية والإعلامية وقد تزامن ذلك مع التحسن الذي ميز معظم المؤشرات الاقتصادية (معدل تضخم منخفض، معدلات نمو حقيقية موجبة، وتوازن داخلي وخارجي...)، مما انعكس إيجابيا في تدعيم وتفعيل عناصر المناخ الاستثماري في الجزائر، خاصة مع التأكيد على أهمية إشراك الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال اتخاذ كل التدابير والإجراءات و السياسات الرامية لاستقطابه.

وسيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول

العربية عامة ثم الجزائر بصفة خاصة في فترة 2000-2018 وكذا تقييم مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول المضيفة.

المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

الجدول رقم (08): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2003-2017.

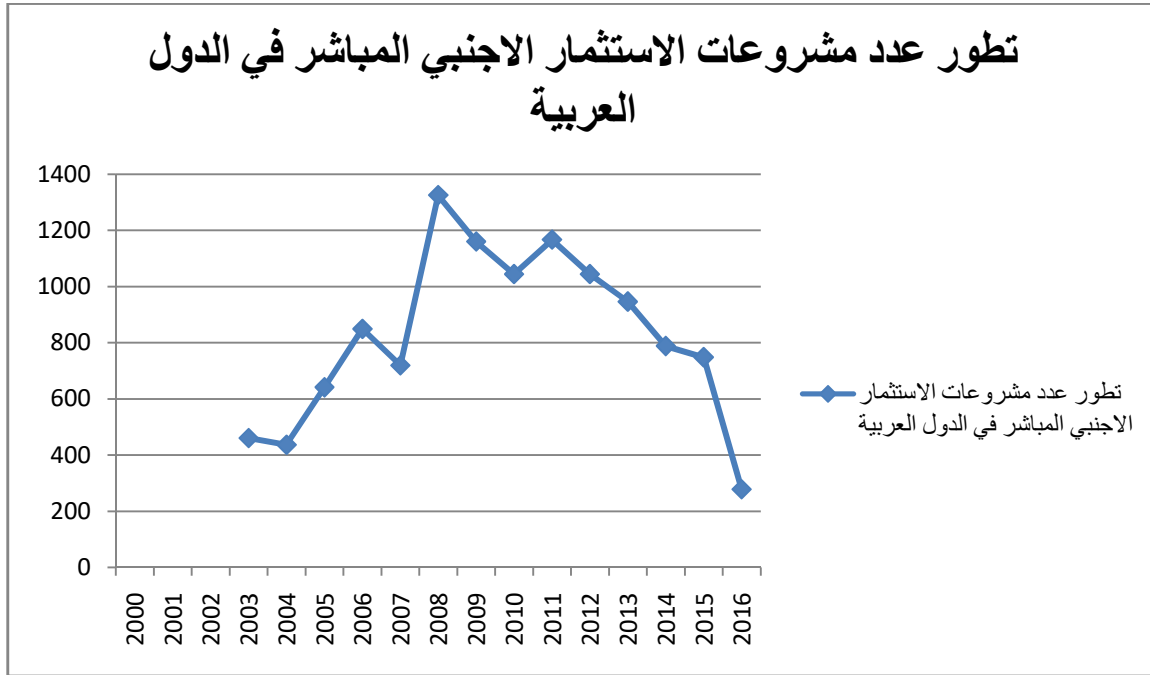
السنة	المشروع	اجمالي الاستثمار بالمليون دولار	اجمالي فرص العمل
2003	460	46481.0	72518
2004	436	59567.1	67643
2005	641	78319.1	124944
2006	849	113264.8	182764
2007	719	56841.4	119994
2008	1325	172642.8	300234
2009	1160	108282.4	168490
2010	1044	60033.8	137821
2011	1167	62434.6	125591
2012	1044	48693.4	118449
2013	946	55100.7	101298
2014	788	61047.2	108821
2015	748	46570.3	101143
2016	278	46394.8	54624
2017	627	70000.6	100000

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على :

- تقرير 34 للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات العدد الفصلي 02، 2016.
- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018.

شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 460 مشروعا عام 2003 إلى 1325 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية اعتبارا من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى إلى 748 مشروعا عام 2015، وذلك مع توقعات بتوقف موجة التراجع خلال عام 2016 خصوصا مع تأسيس 278 مشروعا خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 2016.

الشكل رقم 04: تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016م.



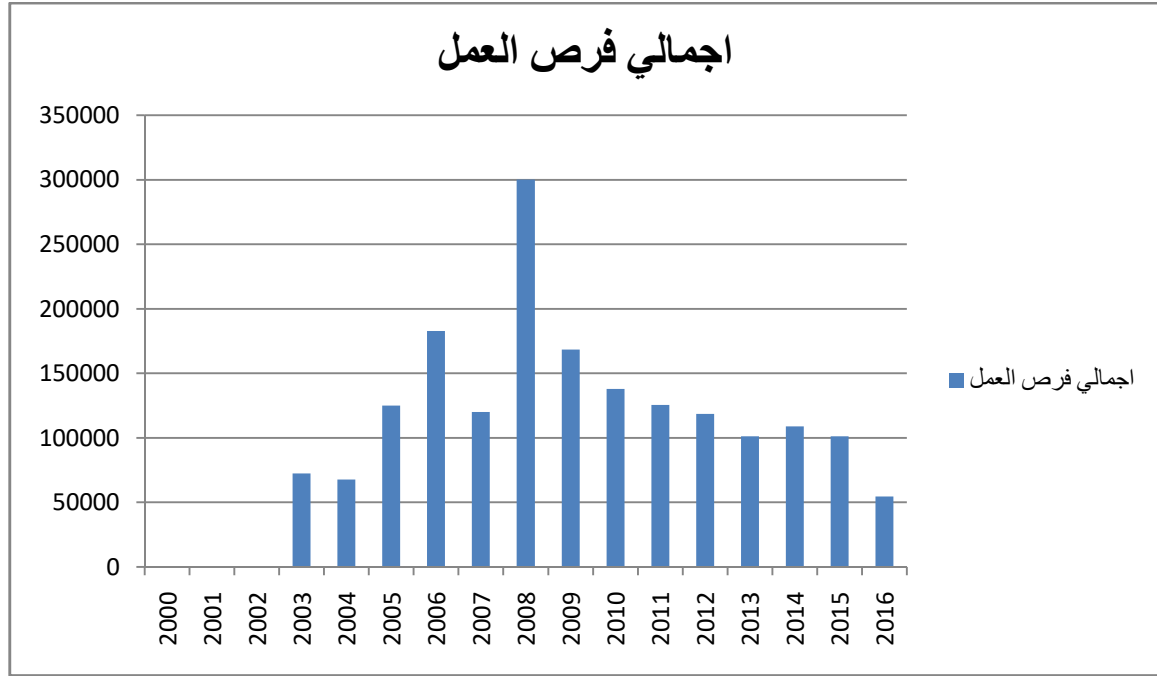
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6587 شركة بنسبة تزيد عن 7.6 % من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والتي يزيد عددها عن 87 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في 11605 مشاريع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5.4 % من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم و المقدرة بنحو 214 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى ابريل 2016. التكلفة الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين 2003 و 2016 تم تقديرها بقيمة تزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 1.8 مليون فرصة عمل.

تركز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات، وحظيت ب 3493 شركة أجنبية وبنسبة 37.4 % من إجمالي العربي ثم السعودية ب 956 شركة أجنبية وبنسبة 10.2 % من الإجمالي ثم مصر ب 601 شركة أجنبية ونسبة 6.4 % من الإجمالي.

تركز المشروعات الاستثمار الأجنبية المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات وحظيت ب 4233 مشروعا، ونسبة 36.5% من الإجمالي العربي ثم السعودية ب 1304 مشاريع ونسبة 11.2% من الإجمالي العربي، ثم مصر ب 827 مشروعا وأجيبيا ونسبة 7.1% من الإجمالي.

الشكل رقم 05: إجمالي فرص العمل التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2016.



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

ضمت قوائم أكبر 10 شركات مستثمرة في الدول العربية أسماء شركات عربية كبرى منها إعمار من الإمارات وزين وكيبكو ومجموعة الشايع وبيت التمويل من الكويت، وبنك دبي الاسلامي ومجموعة لاندمارك ومجموعة الفطيم وبنك المشرق وبنك أبو ظبي الوطني وارايتيكالقابطة وإعمار وفنادق روتانا من الإمارات، ومجموعة ترافكو واوراسكوم والشركة العربية السويسرية للهندسة من مصر، وبروة العقارية وبنك قطر الوطني وبنك قطر الاسلامي الدولي وشركة قطر للبترول وكيماويات من قطر، وبنك بيلوس وبنك بلوم من لبنان، وسونترا من الجزائر.¹ ارتفع عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من 6109 شركات عام 2015 إلى 6587 شركة عام 2016.

¹ تقرير 34 لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات "الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية" العدد الفصلي الثاني، ابريل 2018، ص6.

المطلب الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية و الصادر منها.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا طفيفا بنسبة 2.3 % لتبلغ 34.7 مليار دولار في 2019.

بلغت حصة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية 2.3% من مجموع التدفقات العالمية البالغة 1540 مليار دولار، كما تمثل 5.1% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية والبالغة 685 مليار دولار. وعلى مدى العقد الماضي، شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقرارا عند 3% خلال الفترة ما بين عامي 2008 و 2012 قبل أن تتخفض لتبلغ 1.3% خلال عام 2013 و 1.7% في عامي 2015 و 2016، في حين بلغت 1.8% في 2017 قبل أن ترتفع بشكل طفيف خلال عام 2018 لتبلغ 2.3%.

الجدول رقم (09) : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من البلدان العربية للمدة (2000-2018) (مليون دولار)

السنوات	الأردن	الامارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية
2000	913	506-	364	779	280	3	183
2001	274	1184	81	487	1113	3	504
2002	238	95	217	821	1065	3	453
2003	547	4256	517	584	638	14	778
2004	937	10004	865	639	882	39	1942
2005	1984,49	10900	1048,67	783,09	1145,34	22,2	12097,33
2006	3544,01	12805,99	2914,89	3307,99	1888,17	108,29	18293,17
2007	2622,14	14186,52	912,23	1616,25	1743,33	195,35	24318,56
2008	2826,26	5062,97	2638,3	2758,62	2631,71	228,95	39455,86
2009	2413,1	1134,29	257,18	1687,81	2753,76	74,72	36457,67
2010	1688,59	8796,77	155,85	1512,51	2301,23	36,5	29232,71
2011	1485,92	7152,1	98,4	1147,84	2580,35	79	16308,28
2012	1548	9567	1545,21	1603,19	1499,42	110	12182,37
2013	1947	9765	3728,72	117,16	1692,89	286	8864,69
2014	2178	11072	1518,62	1063,22	1506,73	153	8011,79
2015	1600	8551	65	1003	-587,31	124	8141,03
2016	1553	9605	243	885	1635	160	7453
2017	1665	10354	519	880	1203	165	1421

الفصل الرابع: واقع الدول النامية والجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

اليمن	موريتانيا	مغرب	مصر	لبنان	ليبيا	كوت	قطر	فلسطين	عمان	العراق	صومال	سوريا	السودان
6	40	422	1235	993	141	16	252	62	83	0	0	270	392
155	77	2807	510	1454	133	112	296	19	5	7	0	110	574
114	67	481	647	1336	145	4	624	9	122	0	0	115	713
89	102	2314	237	2860	143	67	625	18	25	1000	1	160	1349
144	404	895	2157	2484	357	24	1199	49	111	300	5	320	1511
302,06	811,87	1653,99	5375,6	3321	1038	233,9	2500	47	1538	515,3	24	583	1617,1
1120,98	154,6	2449,45	10042,8	3131,67	2064	121,31	3500	18,59	1597	383	96	659	1841,83
917,3	139,37	2804,5	11578,1	3375,98	3850	111,54	4700	28,3	3332	971,8	141	1241,96	1504,38
1554,62	342,77	2487,09	9494,6	4002	3180	5,95	3778,63	51,51	2952	1855,7	87	1465,62	1653,12
129,19	3,07	1951,71	6711,6	4379	3310	1113,59	8124,74	300,47	1485	1598,3	108	2569,55	1726,3
188,63	130,53	1573,86	6385,6	3708	1909	1304,63	4670,33	206,28	1243,17	1396,2	112	1469,2	2063,73
518,42	588,75	2568,43	483	3137	0	3259,07	938,52	349,31	1628	1882,3	102	804,16	1734,38
531	1388,59	2728,36	6031	3111	1425	2872,58	395,88	58,41	1365	3400,4	107,33	2311	1687,88
134	1125,68	3298,1	4256	2661	702	1433,63	840,38	175,71	1612	3120	258	1251,28	1251,28
233	500,16	3560,93	4612	2906,1	50	953,48	1040,38	159,7	1287	10176	261	1728	1064
15	502	3255	6925	2353	725,67	311	1070,88	103	2172	7574	303	1064	1065
561	271	2157	8107	2610	419	774	297	1680	297	6256	334	1065	1065
270	330	2651	7392	2628	301	986	203	1867	203	5032	384	1065	1065

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات جدول CNUCED، 2018.

وفق بيان تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية فإن الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، بما يقارب 14 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بحوالي الثلث، ويعود ذلك أساس إلى عقد صفقات استثمارية كبرى في قطاع النفط والغاز خاصة في إمارة أبو ظبي.¹

ارتفعت التدفقات الواردة إلى المملكة العربية السعودية للعام الثاني على التوالي بنسبة 7 % لتبلغ 4.6 مليارات دولار، غي إطار سياسة الاستثمار الجديدة وبرامج الإصلاح الاقتصادي الأوسع في إطار مبادرة رؤية السعودية 2030 والتي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار في البلاد وتعزيز التنوع الاقتصادي. ويعود النمو في التدفقات بالأساس إلى عدد قليل من صفقات الاندماج والاستحواذ الكبيرة غير نفطية في عام 2019.

كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا بنسبة 11% لتصل إلى 13.7 مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات في جميع البلدان باستثناء مصر التي

¹ تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، ص 38.

حافظت على موقعها كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا خلال 2019، حيث حققت زيادة في التدفقات الواردة إليها بنسبة 10.7 % لتبلغ 9 مليار دولار. ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة والتي أدت إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مدفوعا بصناعة النفط والغاز، إلا أن القطاعات غير النفطية، لاسيما الاتصالات والسلع الاستهلاكية والعقارات باتت تجذب المستثمرين الأجانب.

وفي المقابل انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب بمعدل يزيد عن 55% لتصل إلى 1.6 مليار دولار. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السودان بأكثر من 27 % لتبلغ 825 مليون دولار خلال نفس السنة مع تركزه في قطاعي التنقيب عن النفط والغاز، والزراعة، وفي تونس انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 18.5 % لتبلغ 845 مليون دولار وذلك نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي 1 % في عام 2019، مع تركزها في القطاع الصناعي 450 مليون دولار، ثم قطاع الطاقة 300 مليون دولار، وأخيرا قطاع الخدمات 95 مليون دولار الذي شهد انخفاضا حادا.

وفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الأونكتاد) الـ 34 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 10 % من 44.3 مليار دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96.3 مليار دولار عام 2008.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.3 % من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار، و 5.2 % من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0.4 % عام 2000 إلى 6.6 % عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3.2 % عام 2013 لينبلغ المتوسط العام خلال الفترة مابين 2000 و 2015 نحو 3.5 %.

وقد تواصل خلال العام 2015 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بنحو 11 مليار دولار و بحصة 27.5 % ، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.1 مليارات دولار و بحصة 20.4 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6.9 مليارات دولار وبنسبة 17.3 % من الإجمالي العربي.

أما أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية فقد شهدت ارتفاعاً من 781 مليار دولار عام 2014 بمعدل 4.2% لتبلغ 814 مليار دولار عام 2015، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من إجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار.

و شأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الإمارات و السعودية ومصر على 52.8% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية.

فقد تصدرت السعودية بقيمة 224 مليار دولار و بحصة 27.5%، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 111 مليار دولار و بحصة 13.6%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 94.3% مليار دولار و بنسبة 11.6% من الإجمالي العربي.

كما أعلنت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، عن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 11.5 في المائة خلال 2017 لتبلغ 28.7 مليار دولار، مقارنة مع 32.4 مليار دولار عام 2016.

يأتي ذلك رغم استمرار التحسن الطفيف في جاذبية مجموعة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2018، مقارنة بمؤشر عام 2017، حيث ارتفعت قيمة المؤشر للدول العربية، مع استقرارها في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية للعام السادس على التوالي. وأضاف التقرير السنوي 33 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018، الذي أطلقته المؤسسة من مقرها في دولة الكويت، أن دول الخليج تصدرت أداء المجموعات العربية وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربياً، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً دول الأداء المنخفض، وذلك مع تحسن أداء المجموعات الأربع في المؤشر بشكل طفيف مقارنة بعام 2017.

– الاستثمارات الواردة

وأشار التقرير، الذي اعتمد على آخر البيانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد) وقاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ومصادر وطنية أخرى، إلى أن الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية مثلت ما نسبته 2 في المائة من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار عام 2017، وأشارت إلى أن عام 2017 شهد تواصل تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو 62 في المائة من الإجمالي.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية حسب التقرير ارتفاعاً إلى 871.3 مليار دولار وبحصة 2.8 في المائة من الإجمالي العالمي البالغ 31.5 تريليون دولار عام 2017. وشأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2 في المائة من الإجمالي.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية.

الجدول رقم (10) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى البلدان العربية المدة (2000-2016).

2016).مليون دولار

السنة	البحرين	الامارات	الاردن	السعودية	الجزائر	لبنان	العراق	عمان	فلسطين	قطر	كويت	البحرين	البحرين	مصر	مغرب	سوريا	اليمن
2000	9	424	10	27	14	1550			218	18303	98	138	51	59		9	
2001	32	214	216	6	9	46			364	17242	175	4	12	97		15	
2002	14	441	190	6	99	2020			34621	77	136	0	28	28	0	28	
2003	4	991	741	5	28	473		88	49	884960	63	611	21	121	1	49	
2004	18	2208	1036	4	253	79		429		438	2581	286	827	159	30	4	22
2005	163	3750,3	1135,37	12,33	20,19	349,97	88,7	234	42,48	351,91	5142	128	715,5	92	75	2,02	23,64
2006	138,08	10891,76	980,05	33,06	33,97	38,56	305	276	129,42	127,43	8210,53	474	874,65	148	445	0,06	9,25
2007	48,1	14567,73	1669,15	20,29	150,63	134,38	7,9	36	43,86	5160,25	9784,18	3947	848,09	664,8	621,61	1,28	39,49
2008	12,82	15820,3	1620,48	42,2	317,98	3497,62	33,6	585	4,28	3657,77	9090,57	5888,2	986,58	1920,2	485,19	2,99	229,86
2009	72,39	2722,9	1791	77,02	214,81	2177,27	71,9	109	69,31	3214,57	8581,83	1165	1125,77	571,1	470,26	2,78	71,88
2010	28,45	2015	334,04	74,05	220,49	3906,85	124,9	1498,05	84,42	1863,17	5889,84	2722	486,83	1175,5	588,77	16,93	71,1
2011	30,85	2178	920,21	21,31	533,51	3429,92	366	1222,37	128,08	10108,53	10772,92	131	937	625,5	178,99	1,8	57,89
2012	5,35	2536,01	515,96	13,45	41,3	4401,55	489,5	884,27	29,09	1840,11	6741,3	2509	1026	211,1	406,12	3	8,45
2013	15,63	8828,34	531,91	22	268,29	4943,29	227,1	934	48,33	8021,43	16648,03	6	1981	301	331,96	19	4,82
2014	83,38	11736	393,62	22	18,3	5396	241,5	1358	187,6	6748,35	10468,26	77	1255	252,7	436,21	28	12
2015	0,99	16692	3191	31	103,22	5390	148	336	73	4023,35	5367	395	662	181,7	653	0	4
2016	3	12964	880	242	46	8936	304	356	45	7902	4528	440	642	207	580	1	1
2017	7	13956	229	57	4	5625	78	396	19	1695	8112	110	567	199	960	10	6

المصدر: من اعداد الباحثة باعتماد على معطيات جدول UNACTED، 2017.

وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية قفزة بنسبة 96 % من 14.5 مليار دولار عام 2014 إلى 28.4 مليار دولار عام 2015. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 1.9 % من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار، و7.5 % من إجمالي الدول النامية البالغ 378 مليار دولار.

ومثلت الكويت والسعودية والإمارات وقطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86.2 % لعام 2015، حيث تصدرت الإمارات القائمة بقيمة 9.3 مليارات دولار وبحصة بلغت 33 % تلتها السعودية بقيمة 5.5 مليارات وبحصة 19.7 % ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبحصة 19.3 %.

أما على الصعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 298.5 مليار دولار بنهاية عام 2015. ومثلت 1.2 % من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار.

وقد تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية بقيمة 87.4 مليار دولار و بحصة بلغت 29.3 % تلتها السعودية بقيمة 63.3 مليار دولار وبحصة 21.2 % ثم قطر في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 43.3 مليار دولار وبحصة 14.5 %.

- الاستثمارات الصادرة

وفي المقابل، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية تراجعا بنسبة 11.7 في المائة إلى 32 مليار دولار عام 2017 وبحصة بلغت 2.2 في المائة من الإجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار.

ومثلت الإمارات والكويت والسعودية على التوالي، حسب التقرير، المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86.6 في المائة لعام 2017. أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 369.2 مليار دولار بنهاية عام 2017، ومثلت 1.2 في المائة من الإجمالي العالمي البالغ 30.8 تريليون دولار عام 2017.

3- مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

ووفق قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، شهد عام 2017 قيام 627 شركة بإنشاء 809 مشروعات استثمارية أجنبية جديدة في الدول العربية بتكلفة استثمارية تقدر بـ 70.6 مليار دولار وفرت حسب نفس التقديرات نحو 100 ألف فرصة عمل.

وأوضح التقرير أن مصر حلت في مقدمة الدول المستقبلية للمشروعات بقيمة 37.7 مليار دولار وبحصة 53.4 في المائة من الإجمالي تلتها الإمارات بحصة 13 في المائة ثم السعودية بحصة 10 في المائة. وتصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة بقيمة 32.8 مليار دولار وبنسبة 46.4 في المائة من

الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 4.8 مليارات دولار وبحصة بلغت 6.7 في المائة ثم الإمارات بنحو 4 مليارات دولار وبحصة بلغت 5.6 في المائة.

4- مشاريع الاستثمار العربي البيني

وعلى صعيد مشاريع الاستثمار العربي البيني فقد شهد عام 2017 قيام 92 شركة عربية بإنشاء 172 مشروعا جديدا في المنطقة خارج حدود دولها، وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات بنحو 12.6 مليار دولار حيث وفرت أكثر من 29 ألف فرصة عمل جديدة.

وتصدرت مصر قائمة الدول العربية المستقبلية باستحواذها على 41 % من الإجمالي تلتها الإمارات بحصة 24.3 % ثم السعودية بحصة 14.3 %. وفي المقابل تصدرت السعودية الدول المصدرة بحصة بلغت 37.9 % من الإجمالي تلتها الإمارات بحصة 31.5 % ثم الكويت 17.1 %.

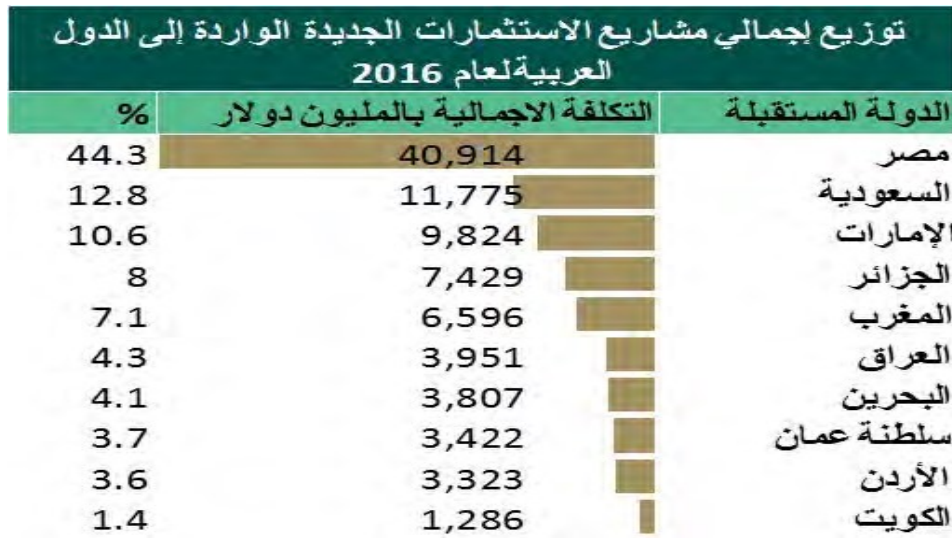
ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشروعات العربية البينية حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 7.4 مليارات دولار وبحصة تبلغ نحو 59 % من الإجمالي تلاه قطاع المواد الكيميائية.

5- مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية:

انطلاقا من تحليل قاعدة البيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن استخلاص مجموعة من المؤشرات المهمة أهمها:

-شهد عام 2016 إنشاء 773 مشروعا استثماريا أجنبيا جديدا بزيادة طفيفة عن 2015 وتخص تلك المشروعات 616 شركة، وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بنحو 94 مليار دولار حيث وفرت تلك المشروعات ما يزيد عن 115 ألف فرصة عمل.

الشكل رقم (06) : مشاريع الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية.



المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017، ص 17.

حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلة لمشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر لعام 2016 بقيمة 40.9 مليار دولار تمثل 44.3 % من الاجمالي تلتها السعودية بقيمة 11.8 مليار دولار وبحصة بلغت 12.8 % ثم الامارات بقيمة 9.8 مليارات دولار وبحصة 10.6 % .

ومن بين أكثر الدول عربيا جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الجدول رقم 11: أهم خمس دول الأولى عربيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الدولة	المرتبة	تدفق مليار دولار
الامارات	1	10.1
السعودية	2	8.0
مصر	3	4.8
المغرب	4	3.6
لبنان	5	3.1

المصدر: تقرير الـ 34 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد الفصلي 02، 2016، ص 6.

حل المغرب في المرتبة الأولى مغاربيا والرابعة عربيا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2016، بقيمة بلغت 3.6 مليارات دولار، ما يمثل نسبة 7.5 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية.

وصنف تقرير "مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017"، الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، دولة الإمارات في المركز الأول عربياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الواردة إلى الدول العربية، بقيمة 10 مليارات دولار خلال العام 2016، ثم تلتها كل من السعودية ومصر بقيمة 8.0 مليار دولار و 4.8 مليار دولار على التوالي .

المطلب الثالث: واقع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين الماضيين.

وفي الواقع، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد مكّنت الطفرة النفطية السلطات من تحقيق العديد من المنجزات الكبرى، منها سداد ديون الجزائر، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في البلاد.

الجدول رقم 12: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فترة 2000-

2017. بالمليون دولار

السنوات	ليبيا	مصر	المغرب	تونس	الجزائر	ايران	لبنان	اردن	اليمن
2000	141	1235	422	779	280	194	993	913	6
2001	-133	510	2808	487	1113	408	1454	274	155
2002	145	647	481	821	1065	3519	1336	238	114
2003	143	237	2315	584	638	2877	2860	547	-89
2004	357	2157	895	639	882	3037	2484	937	144
2005	1038	5376	1654	784	1145	2889	3321	1984	-302
2006	2064	10043	2450	3308	1888	2318	3132	3544	1121
2007	3850	11578	2805	1617	1743	2018	3376	2622	917
2008	3180	9495	2488	2758	2632	1980	4002	2826	1555
2009	3310	6712	1952	1688	2754	2983	4379	2413	139
2010	1909	6386	1574	1513	2301	3649	3708	1689	189
2011	-	-483	2569	1148	2580	4277	3137	1486	-518
2012	1425	6031	2729	1604	1499	4662	3111	1548	-531
2013	702	4256	3359	1096	1684	3050	2661	1947	-134
2014	50	4612	3561	1063	1507	2105	2906	2178	-233
2015	726	6925	3255	1003	-587	2050	2353	1600	-15
2016	.	8107	2157	885	1635	3372	2610	1553	-561
2017	.	7392	2651	880	1203	5019	2628	1665	-270

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات جدول UNACTED، 2018.

منذ نشر تقرير البنك الدولي عن أحدث المستجدات الاقتصادية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ظهرت بوادر أولية على تحسُّن اقتصادي في بعض البلدان السبعة بالمنطقة. فقد بدأ النمو الاقتصادي في مصر وتونس في التعافي بعد تراجعهم في العام السابق. ويبدو أن انحسار التوترات السياسية قد حفَّز النشاط الاقتصادي في هذين البلدين، حيث انتخبت مصر رئيسا جديدا للدولة، وأظهرت البيانات الرسمية أن الاقتصاد المصري سجَّل نموًا نسبته 2.5 في المائة في الربع الثالث من السنة المالية 2014، ولكنه أعلى من متوسط النمو البالغ 1.2 في المائة في النصف الأول من السنة المالية 2014. وزاد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في تونس في الربع الأول من عام 2014 بعد تباطؤه في الربعين الأخيرين من عام 2013.

وظهرت بوادر على أن التدفقات الوافدة للاستثمارات الأجنبية وعائدات السياحة آخذة في الارتفاع في مصر. وتظهر بيانات رسمية أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر زاد 71.2 في المائة في الربع الأول من 2014 بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الذي سبقه. وجاء الجزء الأكبر من الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منطقة اليورو، ومنها ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وكذلك من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ووصل إجمالي التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4.7 مليار دولار في الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية ، وهي زيادة قدرها 30 في المائة عن الفترة نفسها من السنة السابقة. ومع ذلك، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مازالت تقل كثيرا عن مستويات ما قبل الثورة. وفضلا عن ذلك، فإن التدفقات الوافدة من تحويلات الأجانب زادت إلى 4.7 مليار دولار في الربع الثالث من السنة المالية الحالية من متوسط قدره 4.2 مليار دولار في الربعين السابقين، ولكنه مماثل لمستوى التحويلات المُتلقاة في الربع الثالث من السنة المالية 2013. ومن ناحية أخرى، تضررت السياحة بشدة من الأحداث السياسية في مصر 2013. ونتيجة لذلك، هبطت عائدات السياحة إلى 15.5 مليار دولار في الربع الثالث من السنة المالية 2014 من 25 مليار دولار في الربع نفسه من السنة السابقة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النقصان في عائدات السياحة بدأ يقل تدريجيا مع تحسُّن الأوضاع الأمنية ورفع المكاتب الأجنبية الحظر على السفر إلى مصر.

وفي بلدان أخرى بالمنطقة، أعلنت الحكومة الإيرانية في الآونة الأخيرة عن برنامج اقتصادي شامل لتحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو. ويهدف البرنامج الاقتصادي الذي يشتمل على سلسلة من الإصلاحات في البيئة التنظيمية، والنظام الضريبي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الصادرات غير النفطية، والنهوض بالسياحة، واستعادة انضباط المالية العامة. وظهرت بعض البوادر على تحسّن النشاط الاقتصادي بعد تدهور خطير بسبب تشديد العقوبات الدولية وسوء إدارة الاقتصاد. وتُظهر بيانات رسمية أن عدد السياح الوافدين تضاعفت في الربع الأول من عام 2014 بالمقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وانخفض معدل التضخم بمقدار النصف إلى 23 في المائة في أوائل 2014 من مستواه المرتفع البالغ 45 في المائة. ولا تتوفر حالياً بيانات رسمية عن إيران، لكن التقديرات تُظهر أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تعافى فيما يبدو في النصف الأول من السنة المالية 2014-2015 بعد عامين متعاقبين من الانكماش الحاد. ومع أن المخاطر على الأجل القصير ما زالت قائمة، فإن صندوق النقد الدولي تتبّأ بنمو في حدود 1-2 في المائة للسنة المالية (2014-2015).¹

وتُظهر بيانات رسمية للأردن بعض البوادر الإيجابية على تحسّن النشاط الاقتصادي بفضل زيادة الإنفاق العام والاستهلاك الخاص اللذين تلقيا دعماً من المنح المُقدّمة من دول الخليج. ويشهد النشاط السياحي تحسّناً بعد سنوات من التباطؤ، إذ زاد عدد السياح الوافدين نحو سبعة في المائة في الربع الأول من عام 2014 عما كان عليه سابقاً. وزادت تحويلات الأجانب 3% في الأشهر الستة الأولى من عام 2014 بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وفي لبنان، ارتفعت أعداد السياح الوافدين (من البلدان العربية) بعد أن رفعت دول الخليج الحظر الذي فرضته على السفر إليه. وعلى الرغم من اضطراب البيئة السياسية، فإن التقديرات لعام 2014 تظهر أنه من المتوقع أن يتضاعف معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبنان عن مستواه في 2013 ليصل إلى 1.5 % في 2014. ومع ذلك، فإن هذا المعدل يقل كثيراً عن متوسط النمو البالغ نحو 9 % المُسجّل في 2009-2010.

وفي ليبيا، ما زال الوضع الاقتصادي ضعيفاً بسبب التدهور المتزايد للأوضاع الأمنية. وما زالت ليبيا تعاني من عدم الاستقرار، وتعوق المعارك بين الميليشيات والحكومة النشاط الاقتصادي في البلاد. وإنتاج النفط (وهو مساهم رئيسي في العائدات المالية للحكومة) مازال منخفضاً، حيث بلغ 500 ألف برميل يومياً

¹البنك الدولي، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، العدد 3، جويلية

2014، ص7. <http://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/mena-quarterly-economic-brief>

بالمقارنة بالمستوى السابق لعام 2011 والبالغ نحو 1.4 مليون برميل يوميا. وازداد إنتاج النفط خلال عام 2014 ولكن تعافي الإنتاج قد يستغرق وقتاً أطول بسبب الإصلاحات وأعمال الصيانة الواسعة التي سيحتاج إليها القطاع. وأخيراً، في اليمن قد يستمر تراجع إنتاج النفط الخام وعائدات تصديره بسبب أعمال التخريب في حقول النفط. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014، انخفضت عائدات النفط الحكومية بمقدار النصف بالمقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وأدى هذا إلى تدهور أوضاع المالية العامة للحكومة، مما اضطرها إلى الاعتماد على الاقتراض المحلي. وزاد الدين المحلي إلى 33 % من إجمالي الناتج المحلي في 2013 من 29.9 % من الإجمالي في 2012، وارتفع إلى 34.5 % في 2014، وقد يصل إجمالي الدين العام للحكومة إلى 48.2 % من إجمالي الناتج المحلي.

وفي الآونة الأخيرة، تباينت تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في هذه البلدان، ومن المتوقع أن يختلف تأثيرها على آفاق النمو في الأجل القصير من بلد لآخر. وعلى الصعيد الإقليمي، أدت الأزمة الحالية في العراق حيث يسيطر مقاتلون من جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على مساحات كبيرة من العراق وسوريا، إلى تقليص التجارة مع البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان. والعراق سوق صادرات مهمة للأردن، إذ يبلغ نصيبها 20 % من إجمالي الصادرات الأردنية. وتضاعفت الصادرات إلى العراق خلال الأعوام القليلة الماضية من 530 مليون دولار في عام 2007 إلى نحو مليار دولار في عام 2012. وستكون لقرار إغلاق الحدود الأردنية العراقية لأسباب أمنية، آثار سلبية على أحجام التجارة الأردنية والعراقية على السواء. والعراق ذو أهمية للبنان، فهو شريك تجاري وطريق عبور رئيسي للتجارة إلى الخليج، وقد عرقل استمرار الأزمة العراقية وصول المصدّرين اللبنانيين إلى أسواق الخليج. وخلق الصراع الذي اندلع في قطاع غزة في الآونة الأخيرة أزمة إنسانية خطيرة كانت لها آثار سلبية ليس فقط على الاقتصاد و الاستثمار ، ولكن أيضا على البلدان المجاورة مثل مصر.¹

¹موضوع ومصدر نفسهما.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: أثر الاستثمار الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية.

1- أثر على الميزان التجاري.

الجدول الموالي يوضح أهم التغيرات للواردات والصادرات وكذا الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة.
الجدول رقم(13): تطور الميزان التجاري خلال المرحلة(2000-2017).

الوحدة:مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	690425	764862	957039	1047441	1314399	1493644	1558540	1916829	2572033	285805
الصادرات	1657215	1480335	1501191	1902053	2337447	3421548	3979000	4214163	5095019	3347636
الميزان التجاري	966790	715473	544152	854612	1023048	1927904	2420460	22297334	2522986	492831
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
الواردات	3011807	3112501	3907071	4368548	4179708	5193460	5115135			
الصادرات	4333587	5374131	5687369	5217099	7917598	3481837	3161344			
الميزان التجاري	1321780	1931629	50001780	848551	737889	-1711623	-1953791			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

بلغ العجز التجاري للجزائر 2,956 مليار دولار من 2018، مقابل عجز قدره 5,657 مليار دولار خلال

نفس الفترة من 2017، أي بانخفاض قدره 47,75 بالمئة، حسبما ما علم لدى مصالح الجمارك.

وأظهرت بيانات الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك أن الصادرات بلغت 19,828 مليار دولار من جانفي إلى نهاية جويلية 2018 مقابل 616 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2017، ما يمثل زيادة قدرها 2,21 مليار دولار.

وبالنسبة للواردات، فقد انخفضت بشكل طفيف جدا إلى 22,784 مليار دولار مقابل 23,273 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2017، أي بتراجع قدره 489 مليون دولار.

وحسب ذات المصدر، فقد تمكنت الصادرات من تغطية فاتورة الواردات في حدود 87 بالمئة مقابل 76 بالمئة خلال نفس الفترة من 2017.

وقدّرت قيمة صادرات المحروقات، والتي مثلت مرة أخرى أهم المبيعات الجزائرية نحو الخارج (93.38 بالمئة من إجمالي الصادرات) 18,516 مليار دولار مقابل 16,652 مليار دولار، أي بزيادة بلغت 1,86 مليار دولار.

أما عن الصادرات خارج المحروقات التي ما زالت هامشية، فقد بلغت 1,31 مليار من 2018 مقابل 964 مليون دولار، بزيادة 36,1 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من 2017.

إن التنوع السلعي للصادرات الجزائرية يعتمد أساسا على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة ومدى وجود الطلب عليها.¹

وفيما يخص الشركاء التجاريين، تبقى إيطاليا تتصدر قائمة زبائن الجزائر منذ 2018، تليها إسبانيا. وبالتالي، فإن الزبائن الخمسة للجزائر هم إيطاليا بـ 3,01 مليار دولار متبوعة بإسبانيا بـ 2,49 مليار دولار، ثم فرنسا بـ 2,24 مليار دولار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 1,9 مليار دولار، ثم بريطانيا بـ 1,35 مليار. في حين تبقى الصين في المرتبة الأولى للممولين متبوعة بفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

و لتوسع أكثر في هذا الموضوع تطرقنا لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي للدول المجاورة التالية وذلك لمقارنتها مع الجزائر بحكم قربها الجغرافي و الاقتصادي وهذا يمكن دراسته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2017.

	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الجزائر		1.03	-0.24	0.70	0.81	0.72	1.29	1.43	2.00	1.54	1.25	1.57	1.12	1.03	0.94	1.88	2.03	0.51	
تونس		1.65	2.25	2.15	2.29	3.45	0.94	3.03	3.51	5.80	3.89	9.42	2.21	1.90	1.97	3.41	2.05	3.50	
المغرب	2.42	2.24	3.23	3.21	3.15	2.89	2.49	1.33	2.12	2.67	3.55	3.45	2.60	1.32	4.44	0.19	0.36	0.57	

المراجع: <http://albankaldawli.org>

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تبقى جد ضعيفة وهذا راجع إلى ضعف قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فبالرغم من ارتفاعها في سنة 2001 حيث وصلت إلى 2.03 % مقارنة مع سنة 2000 والتي كانت 0.5%، عاود الانخفاض في سنة 2002 ليبلغ 1.88 % ثم 0.94 % سنة 2003 ويبقى في حدود النسبة خلال السنوات، التالية، ليصل لأعلى نسبة سنة 2010 بـ 3.3% ليواصل تذبذبه خلال الفترة 2011-2014 ولكن في سنة 2015 لاحظنا أن نسبة المساهمة جاءت سلبية بـ -0.24 % وكان التدفق سلبي ما يعكس إما نهاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت في طور الانجاز أو سحبها بعد انهيار أسعار البترول و تدهور قيمة العملة الجزائرية. وتبين الأرقام السابقة أن الدور

¹ د. بلال بوجمعة، ملوك عثمان، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، الحوار الفكري، جامعة ادرا، 2017.

الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيفا على الرغم من انه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار تأخر الانفتاح الحقيقي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا تزال هناك إمكانيات هائلة غير مستغلة للاستثمار في الجزائر.

أما فيما يخص مقارنته مع الدول المجاورة المغاربية وبمقارنة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 2000-2017 مع تونس والمغرب فإننا لاحظنا وجود ضعف ملحوظ كما هي نسب منخفضة جدا.

والجدول الموالي يوضح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة ما بين 2000 و 2018 وكذا نسبة التغيرات في النمو للجزائر.

الجدول رقم 15: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2018.

مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	54.79	54.74	56.76	67.86	85.33	103.20	117.03	134.98	171	137.21	161.21	200.02	209.06	209.75	213.81	165.83	159.05	170.37
نسبة النمو	3.82	3.01	5.61	7.20	4.30	5.91	1.68	3.37	2.36	1.63	3.63	2.89	3.37	2.77	3.79	3.76	3.30	1.70

المراجع: <http://albankaldawli.or>

بمقارنة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة نمو الناتج الإجمالي نلاحظ ان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابي من حيث المبدأ، و لكن تأثيره نسبيا على الناتج المحلي ضعيف جدا.

3- أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات:

الجدول رقم 16: تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة (2000-2017).

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ميزان مدفوعات	9.14	7.06	4.36	8.81	11.12	21.18	28.95	30.6	34.45
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
ميزان المدفوعات	0.41	12.16	19.8	12.29	0.84	-9.64	-30.96	-26.20	-22.06

المراجع: من إعداد الباحثة بناء على معطيات صندوق النقد الدولي، 2017.

تميزت فترة 2000-2010 في الجزائر بتسديد ديونها الخارجية التي رافقتها استمرار تراكم احتياطات الصرف، كما نلاحظ من الجدول أعلاه، تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى ارتفاع في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيله للصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008

في سنة 2009 بالنظر إلى تقلصات في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض في سعر البرميل بنسبة 37.73 % مقارنة ب 2008 وذلك بانعكاس تأثيرات الأزمة الاقتصادية وتترجم وضعية ميزان المدفوعات في سنة 2010، انعكس ارتفاع سعر برميل البترول على ميزان المدفوعات، حيث بلغ سنوات 2011، 2012 و 2013 على التوالي 112.94 دولار، 111.05 دولار، 109.55 دولار للبرميل، مما سجل فائض خفيف في الميزان الجاري الخارجي ولكن في سنتي 2014-2015، سجل عجز قدره على التوالي 9.64- و 30.96- مما يفسر تأثير أسعار تقلبات البترول على ميزان المدفوعات باعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي لتمويل اقتصادياتها وأي تقلب بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى فائض أو عجز في ميزانها التجاري وعليه ميزان مدفوعاتها. ومع الارتفاع المحسوس في أسعار البترول تراجع عجز ميزان المدفوعات بقيمة 21.76 مليار دولار في سنة 2017 مقابل عجز ب 26.20 مليار دولار سنة 2016 بنسبة 4%.

4- أثر الاستثمار الأجنبي على معدلات البطالة:

الجدول التالي يوضح معدلات البطالة في الجزائر لفترة الدراسة

الجدول رقم 17: معدلات البطالة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	28.89	27.3	25.51	23.72	17.7	15.3	17.7	12.4	11.3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات البطالة بال%	10.2	10	9.8	8.5	9.8	10.6	11.8	11.9	12.1

المراجع: <http://albankaldawli.org>

من معطيات الجدول يمكن تحديد اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات البطالة يمكن القول أن معدلات البطالة في سنوات الدراسة اتسمت بالإنخفاض مقارنة بإنخفاض معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر و هنا نشير الى أن تأثير الاستثمار المباشر على التشغيل سلبي و أن معدلات البطالة تخضع لمحددات اقتصادية أخرى أكثر تأثيرا.

ولكن في سنة 2017 نلاحظ ارتفاع مهم في معدل البطالة وزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

5- اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات التضخم.

الجدول التالي يوضح معدلات التضخم لفترة الدراسة كالتالي:

الجدول رقم (18): معدلات التضخم للفترة 2000-2018 في الجزائر.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5	4.8
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم بال%	5.7	3.9	9	11.0	9.8	9.2	9.0	6.4	5.6

المراجع: البنك الجزائري للإحصائيات <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>

حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2017 حول المتغيرات الاقتصادية السابقة فإن:

بعد سنتين متتاليتين من تسارع التضخم، حيث ارتفع من 9,2 ٪ في 2014 إلى 6,4 ٪ في سنة 2016 ،تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2017 ،ليبلغ 5,6 ٪،للمؤشر الجزائر الكبرى و 5,9 ٪للمؤشر الوطني.

في السوق العالمية، ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية بحدة في سنة 2017 ، بعد خمسة سنوات متتالية من التراجع. في 2017 ،ارتفع مؤشر منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة بنسبة 8,1 ٪،أعلى زيادة منذ 2014 .يعود أصل هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب؛ باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاض حادا.¹

ومن معطيات الجدول نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعمل على تخفيض معدلات التضخم بل له تأثير ضعيف على هذا المؤشر.

ومن تحليلنا لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية استنتجنا ما يلي:

الجدول رقم 19: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية خلال فترة 2013-2017.

معلومات	الوحدة	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الاجمالي	مليار دولار	208.8	214.1	187.2	197.5
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	%	2.8	4.1	2.6	3.9
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	دولار	5508.3	5531.8	4741.5	4910.4
التضخم (متوسط اسعار المستهلك)	%	3.3	2.9	4.0	4.0
اجمالي الانفاق الحكومي %من الناتج المحلي	%	36.8	39.4	42.5	40.4
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	0.8	-9.3	-29.4	-26.0
ميزان الحساب الجاري %من الناتج المحلي	%	0.4	-4.3	-15.7	-13.2
اجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	68.3	63.8	40.0	45.6
اجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	65.7	68.5	65.6	68.1
اجمالي الاحتياطات الرسمية	مليار دولار	194.0	187.2	156.6	136.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياجات	عدد الشهور	35.4	32.8	28.6	24.1
الدين الخارجي الاجمالي % من الناتج المحلي	%	1.6	1.5	1.1	1.0
عدد السكان	مليون نسمة	37.9	38.7	39.5	40.2
معدل البطالة % من اجمالي القوة العاملة	%	9.8	10.6	11.8	11.9
تغير سعر الصرف	دج/دولار	80	80.56	100.46	109.47

المراجع: صندوق النقد الدولي

تقرير بنك الجزائر 2017،نقلا عن الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>
¹الالكتروني.

على الصعيد الاقتصادي، تباطأ النمو الاقتصادي للجزائر في 2017 من جراء حدوث تراجع طفيف في إنتاج النفط والغاز واستمرار تحقيق نمو متواضع في القطاعات الأخرى. وتقيد التقديرات أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بلغ 2.1% في 2017، منخفضاً من 3.3% في 2016. ويُعزى هذا التراجع إلى التباطؤ في إنتاج النفط والغاز الذي يُقدّر بأنه انخفض بنسبة 1.4% في 2017، بما يتناقض بشكل حاد مع البداية الديناميكية في الربع الأول من العام. وفي الوقت ذاته، لا يزال النمو خارج قطاع المحروقات ضعيفاً، حيث شهد انتعاشاً طفيفاً من 2.3% في 2016 إلى 2.5% في 2017.

- وأدى التراجع عن سياسة ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادة عجز الموازنة عما كان متوقعاً، مما تسبب في استنزاف احتياطات ووفورات المالية العامة. وسجل الإنفاق العام انخفاضاً أقل من المتوقع بسبب صعوبات في تحقيق هدف موازنة 2017. وتوقفت الحكومة، عن مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة وعادت إلى مستويات الإنفاق العام المرتفعة السابقة، لاسيما في قطاع الإسكان. ويُقدّر عجز الموازنة الناتج عن ذلك بنحو 8.2% في 2017.

- ورغم تراجع عجز الحساب الجاري، فإن مستواه العام ظل مرتفعاً نظراً للنمو المتواضع للاقتصاد. وقد زادت الواردات زيادة طفيفة بنسبة 2.7% في 2017، فيما ارتفعت الصادرات ارتفاعاً كبيراً بنسبة 16.5%. وبوجه عام، يشير رصيد الحساب الجاري (14.7% من إجمالي الناتج المحلي) إلى عدم توافق الواردات مع الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات منذ عام 2014. وفي ظل المستوى الحالي لأسعار النفط وارتفاع عجز الحساب الخارجي، فإنه يلزم بذل المزيد من الجهود لزيادة المعروض المحلي من السلع للحفاظ على استدامة الحساب الجاري في الأمد المتوسط والحد من استنزاف الاحتياطات الرسمية الإجمالية.

- وزاد معدل البطالة بنحو 1.5 نقطة مئوية، مما يعكس تباطؤ النمو في القطاعات غير النفطية. وبلغ معدل البطالة 11.7% في 2017، مقابل 10.5% في 2016. ويُعد معدل البطالة مرتفعاً خاصة بين المتعلمين والشباب والنساء. ويُرى أن ذلك يعكس جزئياً تفضيل الانتظار لحين العمل بالقطاع الرسمي. ويقدر ارتفاع معدل البطالة إلا ما تحقق من خفض في مستويات الفقر. ويعيش 10% من السكان على حافة السقوط مرة أخرى في بر الفقر، ولا تزال هناك تفاوتات فيما بين المناطق.

- ومن شأن التحوّل نحو اقتصاد أكثر تنوعاً أن يساعد الجزائر على التحرك نحو تحقيق نمو مستدام وخلق فرص العمل. ولابد من القيام بذلك على نحو يحمي أشد الفئات ضعفاً من خلال ضمان وجود

آليات للتعويض موجّهة ومحددة بشكل جيد. ويعرض البنك الدولي خبراته التحليلية ومعارفه وموارده العالمية على الحكومة الجزائرية للاستفادة منها في دعم البلاد في تطبيق الإصلاحات وجلب الاستثمارات الأجنبية.

الجدول رقم 20: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية خلال فترة 2000-2010

السنة	معدل نمو الحقيقي PIB	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل نمو الكتلة النقدية	الحساب الجاري PIB%	سعر الصرف دج/دولار	سعر البرميل بالدولار
2000	2.4	0.3	29.8	13	16.3	69.4	28.6
2001	2.1	4.2	27.3	22.3	12.8	69.3	24.9
2002	4.1	1.4	25.7	17.3	7.7	75.4	25.3
2003	6.9	2.6	23.7	15.6	13.1	87.5	28.9
2004	5.2	3.6	17.7	11.4	13.1	89.6	38.7
2005	5.1	1.6	15.3	11.2	21.9	91.3	54.6
2006	1.8	2.5	12.3	18.7	17.8	91.2	65.8
2007	3	3.5	11.8	24.2	22.4	100	75
2008	2.4	4.8	11.3	16	19.4	94.9	100
2009	2.4	5.7	10.2	3.2	0.3	101.3	62.3
2010	4	3.9	10	13.8	20.9	99.2	80.2

Source: Banque d'Algérie, Rapports annuels 2000 à 2010, ONS.

الآثر على تقلبات اسعار النفط:

والجدول الموالي يوضح تأثير تقلبات اسعار البترول على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

جدول رقم 21: تقلبات اسعار البترول خلال الفترة 2000-2017

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تقلبات اسعار النفط	28.6 0	24.9	25.36	28.90	38.75	54.64	65.08	75.08	100
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تقلبات اسعار النفط	62.3	112.3	107.46	109.45	105.87	96.2	53.07	45.01	54.05

المرجع: معلومات تم الحصول عليها من خلال المواقع الرسمية لكل من: -وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، الديوان الوطني للإحصائيات.

https://www.ecssr.ae/wp-content/uploads/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-13/rua13_92.pdf

وحسب تقرير بنك الجزائر لتغيرات أسعار البترول فإن تطور أسعار النفط الجزائري يتسم بالاتجاه العام خلال فترة الدراسة، حيث قدرت أعلى زيادة في سنة 2010 بـ 112.3 دولار وأدنى سعر 62.3 دولار سنة 2009. وهذا الانخفاض سنة 2009 سببه الأزمة المالية التي شهدتها العالم، ثم سرعان ما استقر على معدل يفوق 100 دولار للبرميل ويعود هذا إلى عدة عوامل متنوعة ومتداخلة وباتجاهات متفاوتة، ذلك راجع للإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك، ثم ظهور جائحة كورونا مما انخفض سعر البرميل الواحد إلى وهذا راجع لتوقف مختلف المصانع وعدم الطلب عليه في السوق الدولي.

عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول، والذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و 2014، انخفاضا حادا في 2015 و 2016 ليصل إلى 53.07 دولار و 45.01 دولار على التوالي.

أدى الانتعاش في أسعار البترول في 2017، بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 بواقع 18.9% (-43.4%) في 2015 و 15.6% في 2016)، في ظرف انخفاض الكميات المصدرة (2.2% -). وهنا يكون الارتباط الوثيق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأسعار النفط حيث لاحظنا أن في 2015 وبعد انهيار أسعار النفط فإن الاستثمارات كانت سلبية بقيمة 587- وهذا ما يفسر إما سحب الاستثمارات التي كانت قيد التشغيل أو إنهاؤها وعدم استقطاب البيئة الجزائرية لمستثمرين جدد.

المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

تبقى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضئيلة رغم الإمكانيات المتوفرة، وترتكز هذه التدفقات في قطاع المحروقات بالدرجة الأولى و قطاع الاتصالات بالدرجة الثانية، ومن خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي تبين أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها بالجزائر اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار و كذلك تجلى بوضوح فشل التجربة التكاملية للمغرب العربي من خلال وجود دولة واحدة مستثمرة في الجزائر هي ليبيا و بحصة ضئيلة.

ويتناول هذا المبحث حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو الجزائر و فرص العمل الناجمة عن تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

قبل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرف هذا المصطلح.

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نعني به ما دخل فعلا في نفس العام كاستثمارات جديدة، أو هو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين.¹ فيما يلي جدول توضيحي حول تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2017.

جدول رقم (22): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من 2000 - 2020م. الوحدة : مليون دولار امريكي

السنوات	الجزائر
2000	280
2001	1113
2002	1065
2003	638
2004	882
2005	1145
2006	1888
2007	1743
2008	2632
2009	2754
2010	2301
2011	2580
2012	1499
2013	1684
2014	1507
2015	-587
2016	1635
2017	1232
2018	1466
2019	1382

المصدر: *UNACTED, 2020*.

وبغرض تحليل حجم التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نلاحظ من الجدول أعلاه، أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ارتفع سنة 2001 - 1113 عن 2000 الذي كان 280 بمعدل نمو 173.05% و يرجع ذلك إلى صدور الأمر (03/01) عام 2001 المتعلق بتطوير

تقرير البنك الأهلي المصري ، تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2004، العدد4 المجلد58 ،¹ القاهرة، 2004

الاستثمار و الذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تحسين الوضع السياسي و الأمني للبلاد، إضافة إلى أنه خلال عام 2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية و خصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية.

ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا عام 2002 ب 10.95% مقارنة بعام 2001، وفي سنة 2003 واصلت هذه التدفقات الواردة انخفاضها بنسبة 40.46% مقارنة مع عام 2002، لترتفع من جديد عام 2004 بنسبة 34.11% وواصلت هذه التدفقات ارتفاعها سنتي 2005 و 2006 لتبلغ ما قيمته 1.145 مليار دولار و 1.888 مليار دولار على الترتيب ، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا عام 2007 ب 7.64%، لتعاود الارتفاع عام 2008 إلى ما قيمته 2632 مليار دولار و بمعدل نمو بلغ 58.91%، وذلك لان الجزائر و بسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر عام 2008 بتداعيات الازمة المالية التي اشتدت و طأتها في أوت 2008 فيما يتعلق بقدرتها على اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر ، ثم انخفضت هذه التدفقات الى ما قيمته 2.754 مليار دولار عام 2009 مقارنة مع عام 2008، وواصلت التدفقات الواردة إلى الجزائر في الانخفاض، بما نسبته 19.2% وذلك عام 2010 .

وفي 2009 بلغت تدفقات الاستثمارات الاجنبية ذروتها ب 2754000000 ووفقا لنفس التقرير هناك اصلاحات عاجلة في الجزائر في مختلف القطاعات مثل قطاع الطاقة، المصارف، التأمين، الاسمنت، الزجاج، مواد البناء و الطب و الهندسة.

وقد أوضحت ندوة الأمم المتحدة للتجارة و الاستثمار في تقرير لها ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة التي تمثل مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي استقطبتها الجزائر قد سجلت ارتفاعا محسوسا خلال 15 سنة حيث انتقلت من 3.3 مليار دولار في نهاية 2000 إلى 19.5 مليار دولار في نهاية سنة 2010 و إلى 26.2 مليار دولار في سنة 2015 ، ومع ذلك تشير الارقام إلى ان سنة 2015 كانت استثنائية في الوضع الاقتصادي الجزائري بحيث سجلت ناقص 587 مليون دولار مقابل 1.5 مليار دولار سنة 2014 اي تراجع تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى الجزائر .

فكانت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من 1.5 مليار دولار وفقا لتقرير عن الاستثمارات الاجنبية و الشراكات التجارية في منطقة البحر الابيض المتوسط التي نشرتها ANIMA (شبكة الاستثمار) يفسر هذا التراجع بنسبة الاستحواذ من قبل الحكومة الجزائرية، متعامل الاتصالات جيزي في الجزائر، تم الاعلان عن 35 استثمار اجنبي مباشر و 23 عبارة عن مشاريع الشراكات في عام 2015 والذي سجل تدفقات سلبية ب

587- و للمرة الأولى منذ 32 عاما وذلك بسحب الاستثمارات الصافية من الجهات الأجنبية و التي تقدر ب 587000000، ووفقا للتقرير، ان على الرغم من امكانيات الجزائر من حيث السوق المحلية و توفر الفرص و الموارد الطبيعية إلا انها لا تزال غير جاذبة للمستثمر الاجنبي و يحصل على أدنى نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ، ويفسر هذا عدم وجود جاذبية من قبل المناخ الاستثماري و القيود المفروضة على المستثمرين والمتمثلة في المادة (49-51 %).

الجزء الأكبر من المستثمرين الاجانب الفرنسيين نحو 123 اعلانات للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي 2006 و 2015.

تليها الولايات المتحدة في المرتبة الثانية ب 36 إعلان عن الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة ثم ايطاليا ب 29 إعلان و اسبانيا ب 28 إعلان و تونس ب 24 إعلان.

وارتفع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر من 19.5 مليار دولار في نهاية 2010 إلى 26.2 مليار دولار في نهاية 2015.

اما في سنة 2016 تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر ب 1546 مليون دولار وذلك دليل على عودة المستثمرين الاجانب إلى الجزائر على عكس سنة 2015، كما كشف آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، عن تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016، ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالاً على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوما وجهة ثانوية للرساميل الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعاً البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

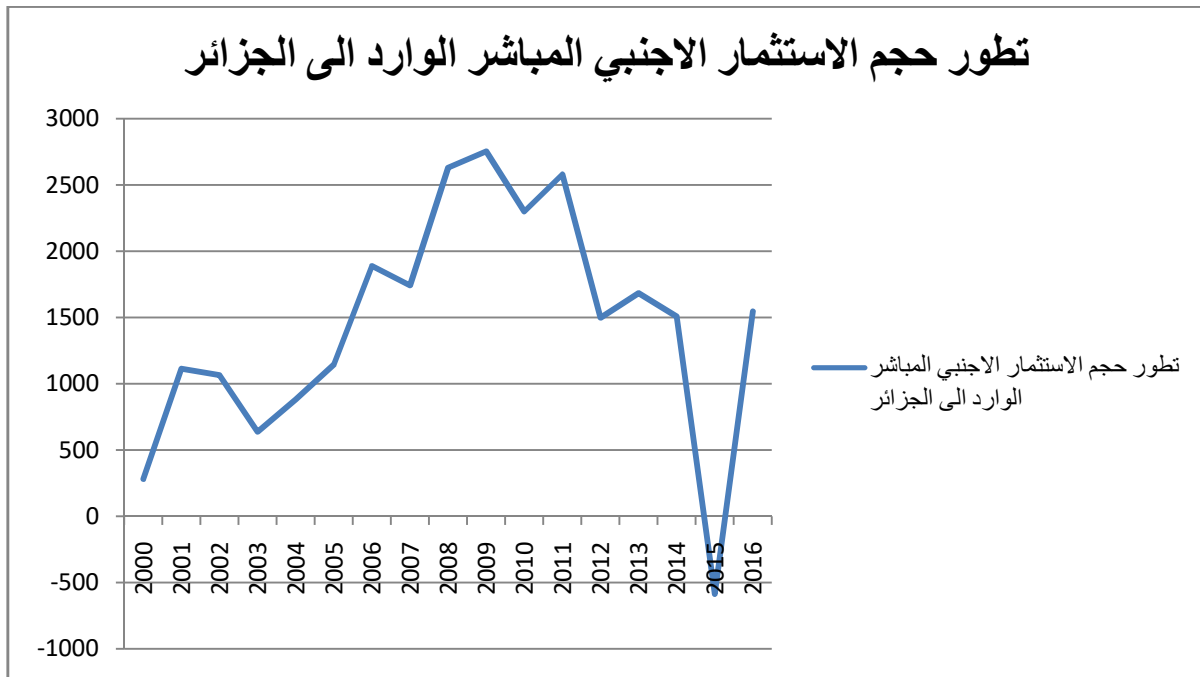
ومع دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل، جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و 49 في المائة بكل القطاعات وفروع النشاط، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف.

وأوضحت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار في تقريرها لسنة 2018 حول الاستثمار في العالم نشرته الامم المتحدة ان "تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 (في الجزائر) قد تعزز بفضل

الاستثمارات" التي قامت بها مجموعة الاتصالات الصينية هواوي وجنوب كورية سامسونغ التي فتحت مصنعها الاول في تركيب الهواتف النقالة في البلاد.

وأضافت ذات المنظمة الاممية ان "التعديلات المقترحة على قانون المحروقات من شأنها ان ترفع بشكل ملموس المساهمة الاجنبية في القطاع النفطي للبلاد في المستقبل" مشيرة الى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في قطاع النفط والغاز.

الشكل رقم 07: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق

تدفق الاستثمار الأجنبي الصادر من الجزائر:

أما تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) فيسجل الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج 1.8 مليار دولار في نهاية عام 2015 مقابل 1.5 مليار دولار في عام 2010. وتتعكس هذه

الاستثمارات في استثمارات سوناطراك في الخارج ، وقد صرحت مجموعة سوناطراك ان لديها مصالح في أوروبا و في عدة بلدان افريقية مثل مالي ، النيجر، ليبيا و مصر و انه من المتوقع ان يرتفع تدفقات الاستثمارات بين الجزائر و مختلف هذه الدول لبيع أسهم في 20 حقلا للنفط و الغاز.

2- تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب اهم الدول المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم 23: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافورة	3.151	3	1
اسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
المانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2016 ، ص 61.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الصين هي البلد المتصدر للدول المستثمرة في الجزائر ب 5 شركات كبرى و 10 مشاريع حيث قدرت تكلفة هذه المشاريع ب 3539 مليون دولار ، وهذا راجع إلى وفيما يلي أسماء الشركات المستثمرة في الجزائر:

- أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017

الجدول الموالي يوضح اهم الشركات المستثمرة في الجزائر

الجدول رقم 24: أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين 2013 و 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China state construction engineering	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupoortizconstrucciony serviciosdelmediterraneo	اسبانيا	2.209
Tosyali holding	تركيا	1.397
Taypatekstil	تركيا	900

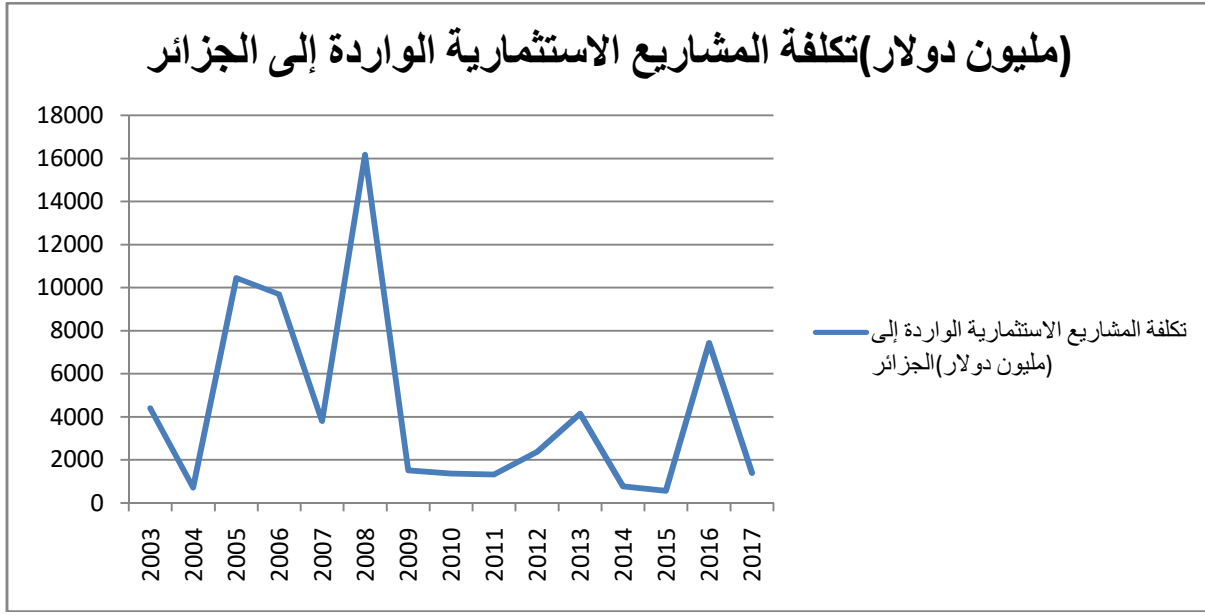
المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مصدر سبق ذكره، ص 61.

الجدول رقم 25: تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر .

السنة	تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)
2003	4390
2004	714
2005	10448
2006	9690
2007	3793
2008	16163
2009	1505
2010	1367
2011	1311
2012	2377
2013	4146
2014	768
2015	560
2016	7429
2017	1390

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سبق ذكره، ص62.

الشكل رقم 8: تكلفة المشاريع الواردة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 - 2017



المصدر: بالاعتماد على معلومات الجدول السابق.

المطلب الثالث: حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر من الجزائر.

1-1 تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد الى الجزائر:

جدول رقم 26: الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين 2003-2015.

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	الامارات	25	26	11.561	15.280
2	اسبانيا	20	24	6.702	7.860
3	فرنسا	62	81	10.011	5.950
4	فيتنام	2	2	1.999	4.743
5	سويسرا	7	12	5.874	4.538
6	مصر	9	11	7.350	4.178
7	المملكة المتحدة	18	24	2.033	3.738
8	الولايات المتحدة	31	34	3.210	3.303
9	الصين	12	12	9.566	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	4.349	2.447
11	قطر	2	2	3.089	2.150
12	تركيا	5	5	4.628	1.941
13	روسيا	3	4	580	1.346
14	تونس	17	22	2.018	1.132
15	السعودية	8	13	3.464	933
16	المانيا	14	17	4.922	669
17	كندا	7	7	597	645

18	ايرلندا	4	4	354	478
19	سنغافورة	1	1	425	468
20	برمودا	1	1	214	443
21	البرازيل	1	1	214	443
22	جزر الباهاما	1	1	214	443
23	جنوب افريقيا	1	1	638	350
24	ليبيا	1	1	819	321
25	استراليا	1	1	1.012	270
26	كوريا الجنوبية	7	10	2.651	234
27	ايطاليا	6	6	815	219
28	بورما	1	1	342	160
29	ايران	4	4	1.268	152
30	المغرب	6	7	437	129
	أخرى	28	37	1.797	422
	الإجمالي	306	375	93.153	68.040

المصدر: International Trade Center

نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات اجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبته 3.4 % من الاجمالي العربي لنفس العام. كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 26.8 مليار دولار تمثل 3.6% من الاجمالي العربي لنفس الفترة.

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على الصعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية إلى ما يلي:

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعات يتم تنفيذها من قبل 306 شركات عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل.

- حلت الامارات واسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورغ على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43% من الإجمالي.

- تتركز الاستثمارات العربية و الأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1 % والمعادن 21.1 % والعقار بنسبة 19.6 %.

- تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

1-2 الاستثمارات الصادرة من الجزائر ما بين 2003 و 2015

جدول رقم 27: الاستثمارات الصادرة من الجزائر ما بين 2003 و 2015

الترتيب	الدولة المستقبلة	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	اليمن	1	1	214	850
2	كوت ديفوار	1	1	1147	200
3	جمهورية الدومينيكان	1	1	36	200
4	تونس	1	2	858	117
5	اسبانيا	2	2	209	86
6	العراق	1	1	270	45
7	الولايات المتحدة	1	1	106	35
8	سيريلانكا	1	1	64	35
9	ايطاليا	1	1	6	31
10	المملكة المتحدة	1	1	91	22
11	فرنسا	1	1	24	22
12	نيجيريا	1	2	36	22
	الإجمالي		15	3061	1665

المصدر: International Trade Center

فيما يخص اهم الدول المستثمرة في الجزائر فحلت اليمن وكوت ديفوار والدومينيكان وتونس واسبانيا والعراق والولايات المتحدة وسيريلانكا وايطاليا على التوالي في قائمة أهم الدول المستقبلة للاستثمارات الجزائرية حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة اليمن وكوت ديفوار و الدومينيكان نحو 75 % من الإجمالي.

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر الاستثماري في الخارج حسب قاعدة بيانات FDIMarkets إلى ما يلي:

- بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الجزائرية في الخارج 15 مشروعا يتم تنفيذها من قبل الشركات الجزائرية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.7 مليار دولار وتوظف نحو 3 آلاف عامل.

و فيما يخص الاستثمارات الصادرة الجدول التالي يبين لنا مختلف التغيرات خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

الجدول رقم 28: تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال 2000-2017

السنة	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة
2000	14
2001	9
2002	99
2003	28
2004	253
2005	-20.19
2006	33.97
2007	150.63
2008	317.98
2009	214.81
2010	220.49
2011	533.51
2012	-41.3
2013	-268.29
2014	-18.3
2015	103.22
2016	46
2017	-4

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على معطيات جدول UNACTED، 2018.

لم يرصد الاونكتاد تدفقات استثمارية صادرة ملحوظة عن الجزائر بل بالمقابل، سجلت الاستثمارات الجزائرية في الخارج، حصيلة سلبية بناقص 4 مليون دولار سنة 2017، بينما قدرت بـ 46 مليون دولار في 2016، مما يعكس أيضا انكماش نشاط الشركات الجزائرية على رأسها سوناطراك، كما أشار التقرير إلى أن سوناطراك تمتد لأكبر نشاط للاستثمار في الخارج. بينما كانت في 2015 قد قدرت بـ 103 مليون دولار على عكس 2014 التي بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر نحو 18.3 مليون دولار تمثل 0.2 % من الإجمالي التدفقات العربية.

والجدول التالي يمثل أهم 3 شركات جزائرية مستثمرة في الخارج

الجدول رقم 29: أهم 3 شركات جزائرية مستثمرة في الخارج

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Sonatrach	6	440	1196
2	Cevital	6	2521	412
3	Union Bank	3	100	57

المصدر: International Trade Center

- تصدرت سونطراك النفطية قائمة أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج حيث تنفذ 6 مشروعات بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 1.2 مليار دولار.

والجدول الموالي يوضح اهم 10 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر

الجدول رقم 30: اهم 10 شركات اجنبية مستثمرة في الجزائر

الترتيب	الشركة	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
1	Emirates international investment company	1	3000	5000
2	Vietman oil and gas corporation (petrovietnam)	2	1999	4743
3	Repsol SA	2	839	3565
4	Jelmoli holding AG	5	4500	3539
5	Total Co.	3	961	3465
6	Orascom Group	6	3541	2814
7	Arcelor mittal	3	4349	2447
8	British petroleum (BP)	3	485	2384
9	Grupooortiz construccion y servicios del mediterraneo	4	2434	2049
10	China national petroleum (CNPC)	2	291	1991
	Other companies	344	70754	36043

المصدر: International Trade Center

وبالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر، تحتل الشركة الإماراتية للاستثمار العالمي ((Emirates international investment company)) الصدارة بمشروع واحد تكلفته 5 مليارات دولار، تليها الشركة، تليها الشركة الفيتنامية للبترول والغاز (Vietman oil & gas corporation) بمشروعين تكلفتها 4.743 مليار دولار، واحتلت شركة ريسول (Repsol SA) المرتبة الثالثة بمشروعين تكلفتها 3.565 مليار دولار، ثم شركة جلمولي هولدينغ (jelmoli holding) في المرتبة الرابعة بـ 5 مشاريع تكلفتها الاجمالية قدرت بـ 3539 مليار دولار، وجاءت شركة توتال الفرنسية في المرتبة الخامسة بتجسيدها 3 مشاريع وبتكلفة قدرها 3465 مليار دولار.

جدول رقم 31: الممونون العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة 2015-2017

البلدان	2015	%	البلدان	2016	%	البلدان	2017	%
الصين	827920.1	15.9	الصين	920449.8	17.9	الصين	923051.1	18.1
فرنسا	545187.8	10.5	فرنسا	522497.9	10.1	فرنسا	476904.8	9.3
إيطاليا	487139.4	9.4	إيطاليا	508461.8	9.9	إيطاليا	416701.0	8.2
إسبانيا	396695.2	7.6	إسبانيا	390658.3	7.6	ألمانيا	358125.8	7.0
ألمانيا	344289.1	6.6	ألمانيا	331420.1	6.4	إسبانيا	347608.7	6.8
و.م.أ.	272863.8	5.3	و.م.أ.	251130.7	4.9	تركيا	222824.2	4.4
تركيا	204860.5	3.9	تركيا	211809.0	4.1	و.م.أ.	201688.4	3.9
الأرجنتين	128675.6	2.5	الأرجنتين	146111.8	2.8	ج.كوريا	187510.9	3.7
ج.كوريا	117626.2	2.3	برازيل	132338.2	2.6	الأرجنتين	168500.9	3.3
برازيل	115524.3	2.2	ج.كوريا	119506.1	2.3	برازيل	152492.0	3.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالارقم نتائج 2015-2017 نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

جدول رقم 32: الزبائن العشرة الأوائل للجزائر خلال فترة 2015-2017

البلدان	2015	%	البلدان	2016	%	البلدان	2017	%
إسبانيا	626649.8	17.7	إيطاليا	569199.2	17.4	إيطاليا	628404.6	16.0
إيطاليا	535074.1	15.1	إسبانيا	423938.3	12.9	فرنسا	494598.2	12.6
فرنسا	465412.6	13.2	و.م.أ.	422518.4	12.9	إسبانيا	458048.9	11.7
بريطانيا	247013.5	7.0	فرنسا	374183.8	11.4	و.م.أ.	387113.6	9.9
و.م.أ.	224723.4	6.4	برازيل	176624.2	5.4	برازيل	237539.1	6.0
هولندا	200281.3	5.7	هولندا	160741.8	4.9	هولندا	212475.8	5.4
تركيا	183659.2	5.2	تركيا	146900.8	4.5	تركيا	205066.3	5.2
برازيل	150636.0	4.3	كندا	142153.0	4.3	بريطانيا	179292.7	4.6
بلجيكا	101603.3	2.9	بريطانيا	115984.4	3.5	برتغال	106694.0	2.7
برتغال	92704.3	2.6	بلجيكا	107900.1	3.3	بلجيكا	102762.8	2.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالارقم نتائج 2015-2017 نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

المبحث الثالث: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أما عن تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية، فمنذ بداية الألفية الثالثة والحكومة الجزائرية تعمل على تسهيل انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات خارج المحروقات، لكن بملاحظة الجدول نجد أن الصناعات الاستخراجية تستحوذ على نصف الاستثمارات الأجنبية المجمدة في الجزائر.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب نوع القطاع:

الجدول رقم 33: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي خلال الفترة 2000-2015

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6489	19130	28
2	المعادن	17	21	16486	14371	21
3	العقارات	14	19	14199	13343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3863	7294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5826	2678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	3726	2238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1814	1599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14728	1252	2
9	المنسوجات	9	9	3678	997	1
10	التخزين	2	3	1786	858	1
11	أخرى	159	188	20558	4282	6
/	الإجمالي	306	375	93153	68040	

المصدر: International Trade Center

من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق يمكن القول أن قطاع المحروقات مازال يستحوذ على حصة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المجمدة في الجزائر، وسبب ذلك هو العائد من جهة وانخفاض مخاطر الاستثمار من جهة ثانية، حيث استثمرت الشركات الأجنبية في هذا القطاع ما يزيد عن 19.13 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2015، وهو ما يمثل نسبة 28.1 % من إجمالي الاستثمارات، يليه بعد ذلك قطاع المعادن باستثمارات قدرها 14.371 مليار دولار خلال نفس الفترة وبحصة قدرها 21.1 % من الإجمالي، وبالتالي فإن قطاع الفحم والبتروك والغاز وقطاع المعادن اللذان يعتبران من الصناعات الاستخراجية استحوذا على نسبة 49.3 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

أما قطاع العقارات فقد استحوذ هو الآخر على حصة لا بأس بها قدرت ب 13.343 مليار دولار وبنسبة 19.6 % من الإجمالي، وربما يرجع ذلك إلى الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة مع شركات أجنبية لبناء مشاريع سكنية بغية القضاء على أزمة السكن، يليه قطاع المواد الكيميائية باستثمارات قدرها 7294 مليار دولار وبنسبة قدرها 10.7 % من إجمالي الاستثمارات.¹

وبالنسبة لباقي القطاعات كالسياحة و الزراعة والصناعة والخدمات ورغم الفرص الاستثمارية المتاحة التي يتمتع بها كل قطاع إلا أن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية مازال محدودا.

وعليه يمكن القول انه رغم الموقع الاستراتيجي والموارد التي تزخر بها الجزائر على غرار سوقها الواعد في عدة قطاعات، إلا أنها لم تستطيع جذب حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ لم يتجاوز حجمها 1.473 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2003/2016، ولم تستطيع توزيعها على العديد من القطاعات التي هي في أمس الحاجة لها، ويبدو ذلك بوضوح في قطاع الزراعة و الصحة والسياحة، وهذا ما يؤكد على أن الشركات الأجنبية تركز اختيار مجالات استثماراتها على قطاعات دون أخرى، فاخياراتها تصبوا على القطاعات المربحة والقليلة المخاطر.

الجدول رقم 34: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2017.

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع %	القيمة المحققة مليون دينار جزائري	النسبة من إجمالي القيمة %	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة %
الزراعة	14	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.57	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
الإجمالي	901	100	2519831	100	226471	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017 www.andi.dz.

نلاحظ من خلال الجدول السابقان قطاع الصناعة احتل مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة المحققة مما يعني أنه الوجهة المفضلة للمستثمر الاجنبي ، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة 558 مشروع خلال الفترة 2002-2017، بقيمة إجمالية قدرت ب 2050277 مليون دينار جزائري، أي ما يعادل

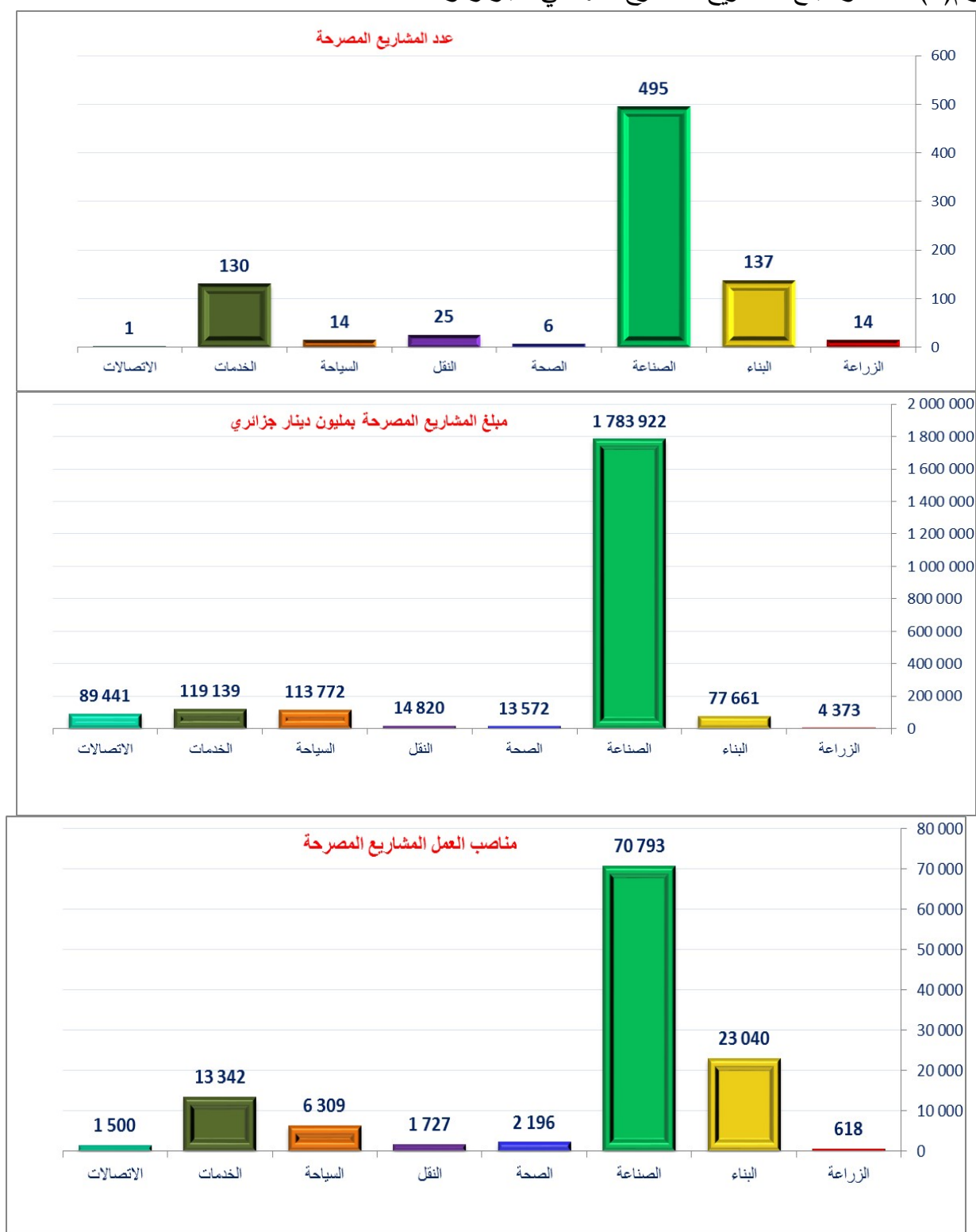
¹ جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، جامعة بيسكرة، 2017-2018، ص 65.

61.93% من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وقام بتوفير حوالي 81413 منصب عمل. ثم تلى ذلك قطاع البناء ب 142 مشروع، وبقيمة 82593 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل أزيد من 15 % من اجمالي التدفقات الواردة. ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات ب 136 مشروع ولكن بقيمة أكبر من قطاع البناء والتي بلغت 89441 مليون دينار جزائري، وهو ما يمثل كذلك أزيد من 15 % من إجمالي التدفقات الواردة. ليأتي فيما بعد قطاعي النقل والسياحة بنسب متقاربة، تزيد عن 2 % من اجمالي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد، وب 26 و 19 مشروع على التوالي، وبقيمتي 18966 و 128234 مليون دينار جزائري على التوالي. أما النسبة المتبقية، والمتمثلة في 2.22 % فقط، فتقاسمها باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يأتي في مقدمتها قطاع الزراعة بنسبة 1.44 %، وبثلاثة عشر مشروع، وبقيمة 5768 مليار دينار جزائري، ثم قطاع الصحة بنسبة 0.67 % وفي الأخير قطاع الاتصالات بنسبة 0.11 % ، مسجلا بذلك قيمة 89441 مليون دينار جزائري.

من خلال ما جاء من بيانات، في الجدول السابق، نلاحظ بأن قطاع الصناعة قد احتل المرتبة الأولى، وبنسبة جد مرتفعة، الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مردودية هذا القطاع بالنسبة لشركات المستثمر الأجنبي.¹

¹ ابن يوب لطيفة وآخرون، مداخله بعنوان " أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر"، MPRA ، جامعة الجزائر ، 2018. MPRA Paper No. 91485, Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/91485/>, posted 16 January 2019 20:39 UTC

الشكل رقم (9): عدد و مبلغ المشاريع المصرح عنها في الجزائر وكالة ANDI



المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول السابق ومعطيات وكالة ANDI.

3- توزيع الاستثمارات حسب نوع الاستثمار 2000-2016.

الجدول رقم(35):توزيع الاستثمارات حسب نوع الاستثمار 2000-2016.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36 739	57,58%	6 833 051	53,38%	629 222	55,27%
توسيع	25 875	40,55%	5 109 101	39,91%	483 698	42,49%
اعادة هيكلة	3	0,00%	479	0,00%	92	0,01%
اعادة تأهيل	1 020	1,60%	299 003	2,34%	12 343	1,08%
اعادة تأهيل - توسيع	167	0,26%	559 200	4,37%	13 057	1,15%
المجموع	63 804	100%	12 800 834	100%	1 138 412	100%

المصدر: 2017 www.andi.dz

جدول رقم36: الاستثمارات التي تشرك الاجانب 2000-2016.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوربا	437	955 161	71 010
فيما بينها الاتحاد الاوربي	313	677 209	42 649
اسيا	98	163 102	10 567
امريكا	19	68 163	3 755
الدول العربية	236	997 528	30 199
إفريقيا	5	5 686	209
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	26	24 085	3 521
المجموع	822	2 216 699	119 525

المصدر: 2017.:: www.andi.

الشكل رقم 10: الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية



المصدر : www.andi.2017.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر

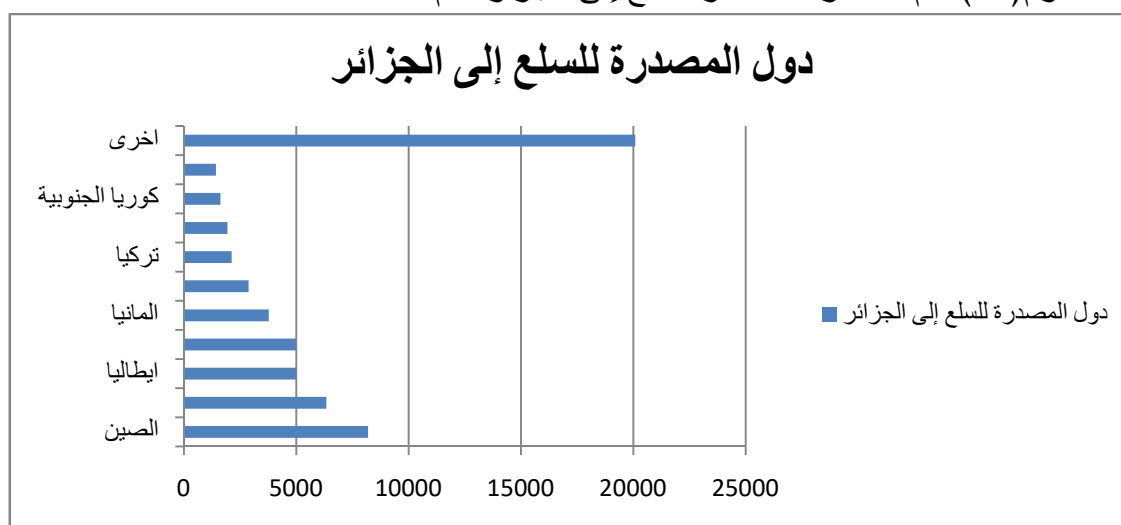
فيما يلي نوضح اهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في ما يخص الاستثمار

جدول رقم 37: أهم 10 دول المصدرة للسلع إلى الجزائر عام 2014

الترتيب	البلد	القيمة (ألف دولار)	% من حصة الواردات
1	الصين	8196.530	14.1
2	فرنسا	6341.839	10.9
3	ايطاليا	4983.230	8.5
4	اسبانيا	4982.557	8.5
5	المانيا	3773.765	6.5
6	الولايات المتحدة	2871.843	4.9
7	تركيا	2123.293	3.6
8	الأرجنتين	1932.587	3.3
9	كوريا الجنوبية	1624.784	2.8
10	المملكة المتحدة	1419.555	2.4
11	أخرى	20079.854	33.9
/	الاجمالي	58329.837	

المصدر : International Trade Center

الشكل رقم(11):أهم 10 دول المصدرة للسلع إلى الجزائر عام 2014.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على الجدول السابق.

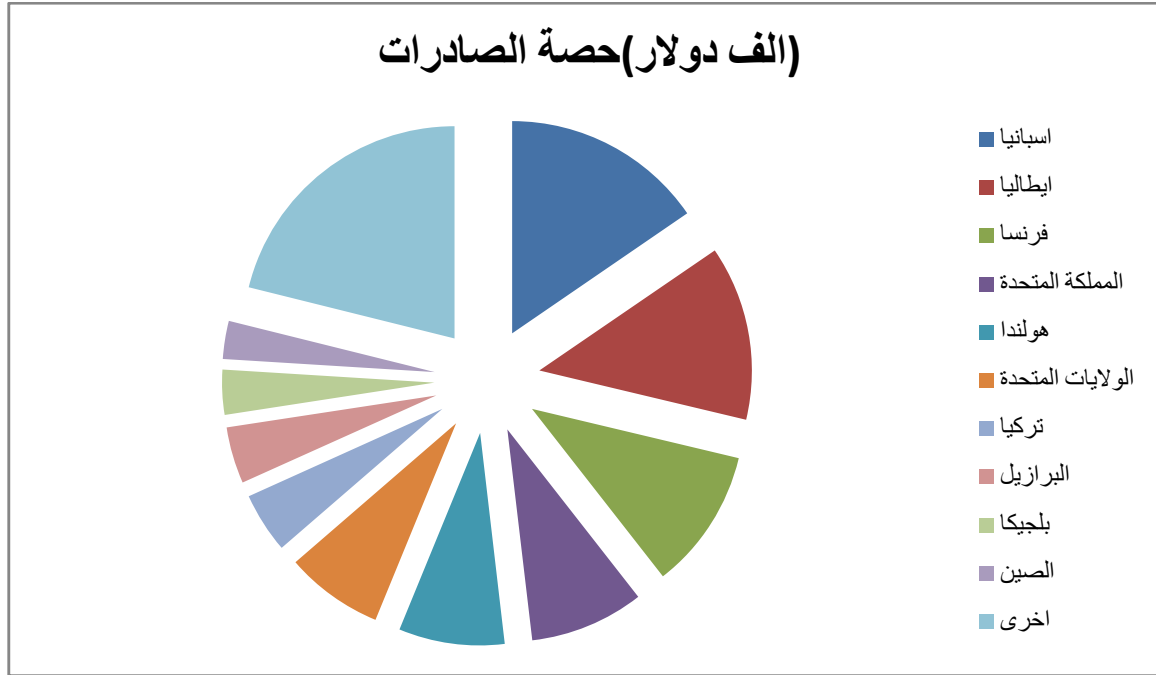
لقد تعددت الدول المستوردة للسلع في الجزائر سواء كانت دولا أوروبية أو دولا عربية، والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستوردة للسلع من الجزائر خلال سنة 2014.

جدول رقم 38: أهم 10 دول مستوردة للسلع من الجزائر عام 2014

الترتيب	الدولة المستوردة	القيمة(الف دولار)	% من حصة الصادرات
1	اسبانيا	9713.355	15.4
2	ايطاليا	8368.930	13.3
3	فرنسا	6744.068	10.7
4	المملكة المتحدة	5482.293	8.7
5	هولندا	5079.8851	8.1
6	الولايات المتحدة	4690.799	7.5
7	تركيا	2904.652	4.6
8	البرازيل	2709.578	4.3
9	بلجيكا	2155.051	3.4
10	الصين	1816.862	2.9
11	أخرى	13290.719	20.9
/	الاجمالي	62966.158	-

المصدر: International Trade Center

الشكل رقم (12): أهم 10 دول مستوردة للسلع من الجزائر عام 2014.



المصدر: من اعداد الباحثة استنادا على معطيات الجدول السابق.

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الجزائري.

1- شروط ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

عقب مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة أصبحت مشاركة رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية ضرورة حتمية قصوى لا مجال لصرفها أو الاستغناء عنها وبالتالي وجب على الجزائر توفير وخلق مناخ إستثماري ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وليس الاكتفاء عند هذا الحد بل العمل على تطوير وترقية هذه الاستثمارات الأجنبية من خلال تحقيق بعض الشروط والتي تمثلت في:

- توفر كل المعلومات الخاصة بالاستثمار جمع البيانات اللازمة و الكافية الخاصة بالاستثمار من قبل المصالح المعنية مثل الشباك الموحد المتواجد في مصلحة ANDI وتوفير بنك معلوماتي مسهل الحصول عليه من قبل المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في الجزائر .
- خلق بيئة استثمارية سياسية وتشريعية ملائمة من خلال توفير محيط عمل مريح للمستثمر وذلك بسن قوانين جديدة من بينها إلغاء القانون 51 % و 49 % الذي كان ومزال عائق أمام المستثمرين الراغبين في مشاريع كبرى الجذبة للعملة الصعبة مثل مشروع DESERTEC للطاقة الشمسية، وإصدار تشريعات مساعدة في حق المستثمر الأجنبي.
- القضاء على البيروقراطية والرشوة وتطهير محيط العمل الاقتصادي؛

- القيام بإصلاحات في المحيط المالي والنهوض بالقطاع البنكي والاهتمام بتوفير بورصة متطورة لتسهيل عملية نقل أموال الأجانب وفتح السوق البنكي أمام رؤوس الأموال الأجنبية؛
- توفير محيط اجتماعي وثقافي وترفيهي أمام عائلات المستثمرين؛
- الاهتمام بالبحث العلمي من خلال توفير مخابر بحث جديّة لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة مشاريع استثمارية هادفة و ملائمة للتوسع مستقبلا في عدة مجالات وليس احتكارها في مجال الصناعة؛
- خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لمتابعة الأنشطة الاقتصادية سواء محلية أو أجنبية؛
- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في مختلف المجالات الاقتصادية المختلفة وعدم التركيز على مجال معين؛
- خلق خليات إستشرافية وإستراتيجية حول التخطيط السليم و الكفاء للاستثمار الأجنبي وليس تركه للقدر و الفرص؛
- الاهتمام بالانشغالات التي تصادف المستثمرين الأجانب أولا بأول وعدم تركها تتفاقم و الاستعداد الدائم لحلها.

ومن أجل ترقية الاستثمار في الجزائر نقترح تنظيم وتوجيه بيئة العمل للنهوض بالاقتصاد الجزائري من خلال:

- عدم السعي للاستثمار فقط في المشاريع التي تهدف إلى تحقيق العوائد والأرباح بل اللجوء إلىالمشاريع الإنتاجية التي تخدم القطاعات الاقتصادية للبلد وتنميتها وتعود بالفائدة لا فقط على المستثمر الأجنبي بل وعلى المواطن الجزائري كذلك وبالمثل
- خلق بيئة تنافسية أمام المستثمرين الأجانب في مجال واحد للتوفير السعر المناسب وعدم احتكاره من قبل مستثمر واحد وهذا طبعا في فائدة الاقتصاد الجزائري؛
- تحسين الاتصالات السلكية ولاسلكية والاهتمام بقطاع الانترنت الذي أصبح المحرك الرئيسي لجميع المؤسسات سواء العامة أو الخاصة، المحلية أو الأجنبية؛
- الاهتمام بالاستثمار الأجنبي في مجال البنى التحتية واللوجستيك لتحسين الوضعية الاقتصادية وتسهيل وسلاسة نقل البضائع والسلع داخل وخارج الوطن لتشجيع مستثمرين أجانب آخرين للقدوم للجزائر.

3- آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن الجزائر وعلى غرار عدة دول تسخر بعدة مزايا ومؤهلات اقتصادية متنوعة وعديدة تجعل منها بوابة لاستقطاب القوى الاستثمارية المختلفة منها الأوروبية ، الآسيوية والأمريكية ، فالموقع الاستراتيجي الذي تتميز به من حيث قربها من معظم الدول الأوروبية واعتبارها كبوابة رئيسية لإفريقيا إضافة إلى تنوع تضاريسها واتساع مساحتها ووفرة وتنوع مواردها الطبيعية وتعدد اليد العاملة بها تعد كلها عوامل جيدة بل ممتازة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر شريطة توفر المناخ الملائم لذلك، وكذا زيادة قوتها التنافسية أمام دول العالم في جلب المستثمر الأجنبي، وحتى يتسنى كسب ثقة المتعاملين الأجانب حول الفرص الاستثمارية في الجزائر، فالجزائر تسعى جاهدة إلى حث الشركات الأجنبية على الاهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المهني الأول بملف الجزائر كونه ظل مستحوذا على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة، ومن بين أهم الأسباب التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري في الجزائر ما يلي:

- تهيئة مناخ أعمال اقتصادي متين و متفتح على البيئة العالمية؛
- تسهيل إجراءات تأسيس الشركات الأجنبية في الجزائر والذي يعتبر عائق ومضيع للوقت عند خلقها؛
- الاهتمام بدعم المستثمرين والترويج للاستثمار؛
- تحسين البيئة التشريعية والقانونية؛
- حماية المنافسة ومواجهة الاحتكار؛
- تحديث الأساليب الإدارية و التسييرية و التوجه نحو التسيير الالكتروني ، وخلق دعامة الكترونية لتسهيل عمليات البحث والتطوير؛
- توفير الإحصائيات الحديثة و الجديدة من قبل مختلف المؤسسات المعنية بذلك لتسهيل الجرد و التنبؤ؛
- تحقيق الإستقرار السياسي والأمني داخل الدولة بالمعنى الشامل .

ومن أجل تدعيم السياسات الداخلية والتدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الجزائر، التزمت هذه الأخيرة بإنجاز برنامج استثماري يهدف إلى تحسين المناخ الاستثماري، ونذكر ما يلي:

- دعم فكرة الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ورسوخ فكرة الاستثمار الأجنبي، تبدأ توجهاته من الاستثمار المحلي، ولذلك تم تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا خلق وزارة جديدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمرافقة و مسايرة وكذا توجيه مسيري هذه المؤسسات

- تطوير اقتصاد المعرفة دعم البحث العلمي التكنولوجيا الجديدة وذلك لمواجهة المنافسة الحادة؛
- احترام قانون المالية التكميلي 17-10-2020 ومنح ضمانات قانونية معتبرة كإمكانيات اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المحافظة على الاستقرار الأجنبي والحريات الشخصية؛
- دخول المفاوضات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذلك التكتلات، كتكتل المغرب العربي وكذلك الإفريقي، والتكتل الأورومتوسطي؛
- العمل على إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لضمان السير الحسن له، والاستفادة من التجارب الدول الأخرى مثل تركيا وماليزيا، ومن جهة أخرى إقرار مبدأ التعامل بالمثل في مسألة الحماية والترقية باعتباره وسيلة ناجعة لتحويل اقتصادها والنهوض به؛
- على الحكومة الجزائرية أن تساعد في إيجاد الأرضية الملائمة لتكريس عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر في واقعها الاقتصادي بمعنى أنه عليها السعي على توفير كل الظروف وشروط التعجيل بتطبيق الخصخصة، تحرير التجارة الخارجية، تحرير الأسعار، نظام مالي ومصرفي فعال. حتى تكون كفيلة بتشجيع المستثمرين.

خلاصة الفصل الرابع:

قد استلزم استمرار الانخفاض العالمي في أسعار النفط تغييرات في النماذج الاقتصادية الوطنية وتسبب في تأثيرات متعاقبة ومنتالية للإصلاحات في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتكيف مع الوضع الجديد، وعلى غرار جيرانها، فقد انخفضت إيرادات الجزائر من النفط والغاز إلى النصف في السنوات الأخيرة، مما أسهم في حدوث انخفاض سريع في احتياطياتها من العملة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات هيكلية تعوق النمو خارج قطاع المحروقات، مع استمرار ارتفاع معدل التضخم. كما ان ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المنطقة العربية بلغ نسبة 24 % اي 1092 مليار دولار إلا ان التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع انخفضت بنسبة 27% إلى 60.21 مليار دولار.

جاء قطاع العقار في المركز الأول من ناحية التكلفة الاستثمارية كما حل نشاط الصناعة التحويلية في مقدمة الأنشطة من حيث التكلفة الاستثمارية، بلغ عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة العربية 815 شركة، بزيادة نسبتها 16% .

تمثل التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية 6% من إجمالي العالمي، فيما تستحوذ المنطقة على 5% من عدد المشاريع في العالم. ان الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفر بيئة اقتصادية مستقرة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد اهتم العديد من الدول بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر واعتبرها المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية المحلية للعديد من الدول النامية والسائرة في طريق النمو كما أن التنوع في أشكاله و أنماطه كان سبب الرئيسي في جلب المستثمرين منه الاستثمار غير مباشر الذي لا يتعدى 10% من رأس المال ويتمثل في شكل استثمارات المحفظة ويكون في المجال المالي أما الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان صدد هذه الدراسة فإنه يمثل منبع لتدفق العملة الصعبة الأجنبية ونقل التكنولوجيا ولهذا يعتبر أكثر من ضرورة لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إندور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلّم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

والجزائر كباقي الدول السائرة في طريق النمو تسمو إلى توفير بيئة استثمارية مناسبة لجلب المستثمرين الأجانب من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والإنعاش الاقتصادي، عن طريق تحقيق قفزة نوعية والخروج من حالة الركود وإنقاص من حالة الفساد الاجتماعي والقضاء على البيروقراطية .

ومن أجل ذلك لجأت الدولة إلى عدة إصلاحات اقتصادية وسياسية من خلال سن بعض القوانين والتشريعات المناسبة، إصلاحات مالية ونقدية من خلال التكفل بخلق سياسة جديدة نقدية وعدم التوجه إلى سياسة الإقراض الدولي بعد تناقص فرص الحصول على القروض والمصاريف التجارية وسعيا منها للتخفيف من عبئ المديونية، كما اتجهت إلى خصخصة المؤسسات العمومية، خلق وزارات جديدة لمرافقة المؤسسات الأجنبية وخلق الشباك الموحد للتسهيل عملية خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لاستقطاب عدد أكبر من الأجانب ، وقامت أيضا حكومة الدولة بإبرامها الاتفاقيات المنعقدة مع الهيئة الدولية المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، والمتضمنة ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية وتحرير التجارة الخارجية لتكييف مناخ الأعمال المحلي مع مناخ الأعمال الدولي وخلق دستور جديد لجزائر جديدة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواكبة العالم الاقتصادي الجديد كما اهتمت أيضا بالجانب المواصلات وقدمت عروض جديدة للمستثمرين في هذا المجال لخلق فرص أكبر وروح المنافسة لتهديط أسعار الخدمات.

من خلال تطرقنا لهذا الموضوع ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يلقي تدعيم كبير من طرف السلطات المحلية والتي تعتبره مفتاح التنمية الاقتصادية والحل الأمثل لمعالجة المشاكل الاقتصادية الراهنة والمتمثلة في التضخم والبطالة التي أنهكت الاقتصاد الجزائري فكان لابد على الجزائر البحث عن طرق ملائمة لاستقطابه، حيث كان الغرض من هذه الدراسة هو البحث عن السبل والطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى جذب المستثمر الأجنبي المباشر وتدعيمه في الجزائر فهناك العديد من العوامل تمثل نقاط إيجابية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن رغم هذا فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير ولا مركزية النظام الاقتصادي، وكذلك من المشاكل الحقيقية مشكل العقار وارتباط الدولة الدائم بقطاع المحروقات، ضف إلى ذلك تأخر النظام المصرفي والبيروقراطية وعدم فعالية النظام القانوني وعدم صلاحية البنية التحتية هذا ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنالنية الحسنة لترقية مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطابه والاستفادة من مزاياه يمثل جانب إيجابي علنا لاقتصاد الوطني.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: المستثمر الأجنبي يواجه صعوبات مختلفة في مناخ الاستثمار.

إن المستثمر الأجنبي بطبيعته يبحث عن الاستغلال الأمثل لموارد البلد المضيف وتحقيق الربح، حيث لا يقدم هذا الأخير على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة، وعن دراسة كل العوامل والمحددات المحيطة بالمناخ الاستثماري مثل البيئة السياسية والقانونية، الأمنية والقومية، الاجتماعية والثقافية،

وأیضا دراسة حول المخاطر التجارية وغير التجارية، المخاطر المنتظمة وغير منتظمة، مخاطر سوقية وغير سوقية التي يتعرض لها المستثمر في البلد المضيفو عليه يلزم على المستثمر قبل القيام بأي خطوة استثمارية ان يقوم بدراسة حقيقية لمناخ الأعمال أو البيئة الاستثمارية المراد العمل فيها من خلال دراسة جدوى اقتصادية وهذا ما تقتقر اليه الجزائر، لعدم وجود مراكز بحث متطورة تعطي الصورة الحقيقية لها في الخارج ونقص المعلومات والإحصائيات لعدم توفرها في نظم معلوماتية متطورة مما يلزم على المستثمر البحث في مصادر عالمية، وهذا ما يجعل المستثمر الأجنبي يتجه لبلدان أخرى التي تملك أرضية معلوماتية قوية وعليه وبعد هذه الدراسة نتبث صحة الفرضية

الفرضية الثانية: الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر رئيسي لتمويل المشاريع التنموية في الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر الهامة لتدفقات المالية طويلة الأمد إلى الدول المضيفة التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية مقارنة مع التدفقات المالية الأخرى التي تعرف تراجعاً محسوساً، وهذا نظراً لخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تلعب دور مهم في سد فجوة الموارد المحلية (بين الاستثمار و الادخار المحلي) وفجوة المهارات، و يعتبر هذا الأمر معياراً مهماً لقياس جدوى هذه الاستثمارات، و يقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد الفجوة بين الموارد المطلوبة و حجم الموارد الفعلية المتوفرة، بالإضافة إلى دوره في سد الفجوات في المهارات الفنية و تدريب العاملين و المدربين الوطنيين و نقل الفن الإنتاجي إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات و الابتكارات الحديثة سواء كانت منتجات أم وسائل فنية أو خبرات، و تتضمن الموارد الأجنبية المحولة إلى الدولة المضيفة بصفة رئيسية الأموال الأجنبية و نقل التقنيات، ففي الأحوال التي يتجه فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع معين فإنه يشكل جزءاً من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع. وعليه نثبت صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: مكاسب الدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية من الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من المساوئ و المخاطر التي تتعرض لها.

تتعدد، وتتوزع وتختلف دوافع الاستثمار الأجنبي من حالة إلى أخرى وحسب طبيعة الاستثمار والجهة التي تعود لها ملكية هذا الاستثمار والبلد والمجال الذي يتم فيه وعليه نثبت صحة الفرضية بأن مكاسب الاستثمار الأجنبي المنعكسة على تأهيل اليد العاملة، توفير التكنولوجيا، تحديث الممارسات التنظيمية والإدارية، خلق فرص عمل، زيادة التعليم واكتساب المهارة ورفع من الانتاجية، المساهمة في خلق صناعات جديدة ومتنوعة، زيادة الدخل القومي، معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات كلها أكبر من المساوئ والمخاطر التي تتعرض لها.

الفرضية الرابعة: الإصلاحات التي تعتمدها البلدان النامية والجزائر في مبادئها القانونية و السياسية ينعكس عليها في استقطاب المستثمر الأجنبي.

إن الاقتصاد الجزائري وبمقارنته بدول الجوار ودول العربية مازال يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه، كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة

إلى أخرى وأن توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة جداً، كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وعليه فالمستثمر الأجنبي يبحث عن الاستغلال الأمثل للموارد في بعض الدول على غرار أخرى كما تبقى الإصلاحات السياسية والقانونية ضرورية ومفيدة بسبب التنافس مع دول أخرى لجذب هذا النوع من الاستثمارات.

ومن خلال تحليلنا لمعطيات هذا المجال استنتجنا ان:

الاستثمار الأجنبي هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها. كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر توظيف لرؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وبهدف تحقيق عائد حيث يعمل على تحسين كفاءة الأداء والمردود الاقتصادي ويحكم ويهيمن المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لتعويض العجز في الإذخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويعد العامل الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال واستقطاب التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة. فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليفه.

نجاح الاستثمار الأجنبي مرتبط بتوفير عدة ظروف منها الموقع الاستراتيجي و المناخ وشروط اقتصادية وأمنية وسياسية ملائمة، لأن الظروف المناخية الغير ملائمة والبعد الاستراتيجي وعدم الاستقرار السياسي والأمني هم العناصر الأساسية في جذب المستثمرين الأجانب والجزائر كغيرها من الدول تسخر بإمكانيات ومقومات هائلة تجعل منها مطمح المستثمرين الأجانب ولكن يلزمها الجدية والمتابعة لتطوير المناخ الاستثماري وبيئة أعمالها بملائمة مخرجاتها ومحيط العمل و ونظرا لاهتمام المستثمر الأجنبي بالثروات الموجودة على أرضها من طاقة نفطية، طاقة شمسية، فهو يبحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من جهة والجزائر تحاول ان تحسن من صورتها أمام العالم من جهة أخرى.

ومن خلال ما توصلنا إليه من دراستنا السابقة لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر انه بالرغم من الجهود الجبارة المبذولة في هذا المجال والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية إلا انه يبقى تدفقه إلى الجزائر محتشم نوعا ما حيث:

- 1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة خاصة النامية منها وعليه وجب عليها التحسين في بيئة أعمالها من خلال سن قوانين جديدة تسمح باستقطاب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب؛
- 2- أصبح واضحا بأن الشركات متعددة الجنسية باتت تشكل اليوم القوة المحركة في النظام الاقتصادي العالمي نتيجة تحكمها بالموارد الطبيعية الكبيرة وسيطرتها على أهم النشاطات الاقتصادية في العالم؛
- 3- أضى هناك عدة مشاكل مرتبطة بالتحويلات البنكية ونقل العملة الصعبة للخارج؛
- 4- غياب حل لمشكل العقار في الجزائر.

بالعودة إلى ما تم التطرق إليه من خلال هذه الدراسة يمكن استنباط النتائج التالية:

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، وعملة صعبة غايتها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف، كما يساهم في نقل التكنولوجيا وزيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.
- الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية في المؤسسات العمومية كان دورها قليل الفعالية فزيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما انعكس ولو بالقليل على عملية الإنعاش الاقتصادي؛
- إبرام الاتفاقيات الدولية الأجنبية في عدة قطاعات اقتصادية وعدم تركزها في قطاع المحروقات، مما يدل على بروز بعض المؤشرات الإيجابية التي تدل على نجاح الدولة في جهودها الرامية إلى دعم الاستثمار؛ تسخير الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تمتلكها البلاد في عملية الاستثمارية وتبني سياسة اقتصادية توسعية من خلال زيادة أنشطة في مختلف القطاعات؛
- تشجيع الاستثمارات في قطاعات أخرى كالسياحة، الصناعة، الخدمات وبالأخص قطاع الزراعة؛

- تقديم جملة من الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك بعض العراقيل التي تقف في وجه هذا الأخير وتحول دون تحقيقه على أكمل وجه؛

- الاستفادة من تجارب بعض الدول الأوروبية والعربية المستقطبة للاستثمار الأجنبي والعمل على التحكم في العمالة وإتقان التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار من خلال القيام بدورات تكوينية خارج البلد لاكتساب الخبرة؛

- تحديث الجهاز المصرفي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والعمل على تطوير المهارات والكفاءات والخبرات قصد تحسين علاقتها مع الدول الأجنبية وخلق بنوك جزائرية في مختلف الدول الأخرى؛

- القضاء على المشاكل والظاهرة المتمثلة في عمليات الاختلاس والرشوة و تبييض الأموال؛

- إعادة النظر في الإطار التشريعي العام المنظم للاستثمار وجعله محفز للمستثمرين الأجانب، إذ أنه يكفل لهم العديد من الحقوق و يمنح لهم العديد من الضمانات التي لا تقل عن الضمانات الموجودة في الدول الأكثر تحريرا للاستثمارات الأجنبية؛

- مواكبة وجلب طرق تسيرية حديثة لحل المشاكل الإدارية (البيروقراطية) التي تعيق الاستثمار من خلال تقديم بعض التسهيلات؛

- إنشاء بنك معلومات اقتصادية يتميز بالمصادقة والاستقلالية التامة؛

- تحسين البنية التحتية للمواصلات وخاصة الاتصالات السلكية ولاسلكية؛

- إعطاء صورة جيدة للعالم الخارجي وجديدة عن الجزائر .

وفي الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ويتأثر في بيئة الموجود فيها بالسلب والإيجاب على اقتصاد البلد المضيف وعليه يجب إتباع إستراتيجية جديدة هادفة إلى جلب المستثمر الأجنبي أكثر فأكثر إلى الدول النامية وخاصة الجزائر لتحقيق إستراتيجية رابح رابح. وعلى غرار الدول المتطورة والنامية تسعى الجزائر لجذب هذا الأخير من خلال تكييف مناخ أعمالها وتوفير بيئة استثمارية جذابة من حيث امتلاكها لأرضية مشجعة لاستقطاب المستثمر الأجنبي وذلك من خلال توفرها على أراضي تصلح لقيام المشروعات وأيضاً كبر حجم العقار وكذلك البنية التحتية التي تسعى الحكومة دائماً لإصلاحها من حيث توفرها على عدة موانئ دولية وتصلح للمبادلات الأفريقية و الأوروبية كما تملك مطارات عديدة و سكك حديدية متفرعة تصلح للمبادلات الداخلية وفرص النقل و المواصلات و توفرها على التكنولوجيا الملائمة من انترنت و خدمات أخرى.

ولكن نفتقر لعامل التسيير الجيد و الإدارة الفعالة ونذكر في ذلك اللوجستكية و البيروقراطية التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي و المعرقة له، كما يجدر بذكر عامل آخر وهو الاستقرار الأمني و

السياسي و الذي ينتج عنه اليقين في التنبؤ بالأوضاع الحالية و المرتقبة من طرف المستثمر الأجنبي. كما يلزمها أن تخلق مركز اقتصادي للإحصاء الذي هو منعدم حاليا وذلك للحصول المستثمر الأجنبي على نظرة متوقعة أو واضحة على حالة الجزائر قبل الوصول إليها وقيامه بجدوى اقتصادية حقيقية.

الحلول المقترحة:

1- إعادة النظر في العلاقات بين الدول النامية والشركات متعددة الجنسية بحيث تصبح العلاقة محصورة في مجال استيرادها ما لا يمكن إنتاجه في تلك الدول من سلع استهلاكية وتأمين نجاح سياسة توطئ العالم والتكنولوجيا المتوفرة في الدول النامية وليست التكنولوجيا التي قررت تلك الشركات الاستغناء عنها؛

2- إعادة النظر في القوانين الخاصة بالاستثمارات لتوفير بيئة ملائمة ومشجعة، لاسيما قانون النقد والقرض وقانون ترقية الاستثمارات؛

3- الاهتمام بتحسين المناخ الاستثماري من خلال خلق طرقات جديدة وفتح موانئ دولية وزيادة المطارات الدولية وذلك لتهيئة البنية التحتية و تحديثها لمواكبة المتغيرات الجديدة العالمية؛

4- وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف للمستثمر في مجال تطوير القطاع السياحي واعتباره من القطاعات المهمة التي يجب تنميتها وتطويرها، إذ من المهم في هذه الإستراتيجية تحديد ما هو مطلوب من المستثمر الأجنبي؛

5- إعداد الدراسات و البحوث عن المناطق السياحية و التراثية و الدينية؛

6- الانفاق على البنية التحتية الأساسية بهدف تشجيع الاستثمار حيث أن ضعف وقصور البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولة على ضعف الإقبال على الاستثمار؛

7- تفعيل دور القطاع الخاص؛

8- الترويج الإعلامي للمناطق السياحية من خلال تنظيم مؤتمرات ذات طابع دولي.

وفي الأخير نرجو من المولى عز وجل أن يجعل عملنا هذا في ميزان حسناتنا، والحمد لله الذي تتم بفضل الصالحات.

الملاحق

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

أ. مؤلفات:

- 1- إبراهيم الأخرس، دور الشركات عابرة القارات في الصين (تنمية إقتصادية أم استعمار و تبعية)، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2012.
- 2- ابراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دارالفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2011.
- 3- ابراهيم شحاته، الضمان الدولي للاستثمارات الأجنبية، دار النهضة العربية، 971، ص74.
- 4- احمد هليل الشمري، معوقات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، دار الايام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص 78.
- 5- أدريانو بنيانيون، العولمة نقيض التنمية، ترجمة جعفر علي حسين، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 6- احمد سمير ابو الفتوح، دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، ط1، مصر، 2015.
- 7- اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 8- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2014.
- 9- دلال بن سميحة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة محددات، اثارها وتوجهاتها، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2017.
- 10- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسات المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1984.
- 11- حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد والتنمية في ظل السيطرة الرأسمالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
- 12- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق اسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 13- جاك ادا، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة مطانيوس حبيب، دار طلاس، دمشق، 1998م.
- 14- جلال وفاء محمد، التحكيم بين المستثمر الاجنبي والدولة المضيفة للاستثمار امام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2001.
- 15- جيرالد ماير، التنمية الاقتصادية، نظرياتها، تاريخها، سياستها، ترجمة يوسف الصائغ، الجزء الأول، مكتبة لبنان، بيروت، 1965م.

- 16- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 17- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الأموال والاستثمار الدولي، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 18- عبد الفتاح مُجّد احمد جاويش، ادارة الاستثمار الاجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، ط1، 01، 2016.
- 19- عميروش محمد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2012.
- 20- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية الإطار العام، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2007.
- 21- عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص297.
- 22- غازي الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 1999.
- 23- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية-اليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
- 24- فاضل مُجّد العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2012.
- 25- نشاة على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
- 26- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، طبعة الاولى، 2014.
- 27- هيل عجمي جميل الجنابي، الإستثمار الأجنبي الخاص في الدول النامية، مركز الامارات للبحوث والدراسات العدد 32، 2006.
- 28- طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2001، ص37.
- 29- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، عالم المعرفة، عدد118، اكتوبر 1987، الكويت.
- 30- رمضان صديق رمضان، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- 31- محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.
- 32- مُجّد الفيومي، الشركات الدولية مدخل محاسبي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982.
- 33- مُجّد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، هيئة الكتاب، القاهرة، 1978.
- 34- مُجّد صلاح السباعي بكري الشربيني، استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، دار الفكر الجامعي، ط1، 2017.
- 35- مُجّد محروس إسماعيل، أحمد رمضان نعمة الله، مدخل إلى اقتصاديات الموارد والبيئة، قسم الاقتصاد وكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1999.
- 36- مُجّد عبد القادر الفقي، البيئة ومشاكلها وقضاياها وحمايتها من التلوث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999.

- 37- مُجَّد يوسف فرحات، قضايا اقتصادية معاصرة، ط1، دار الطليعة، 2010.
 - 38- مُجَّد زكي الميسر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1970.
 - 39- مُجَّد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر، جامعة الشرق الأوسط، ط1، 2015، 07.
 - 40- مدني حرشوف، الكامل في الاقتصاد، دار الافاق، الجزائر، 1999.
 - 41- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005.
 - 42- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
 - 43- عدنان كريم نجم الدين وآخرون، الاقتصاد الرياضي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، بيت الحكمة، 1989.
 - 44- يحيي سعيد علي عيد، بحوث التسويق والمصدر الناجح، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، مجهول بلد النشر، ط1، 1997.
 - 45- نزيه عبد المقصود مُجَّد مبروك، محددات وضمائنات جذب الاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر، 2014.
 - 46- صلاح عباس، العولة واثارها في الفكر المالي والنقدي، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2005.
 - 47- نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
 - 48- وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر بين النظرية و التطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2012.
 - 49- عبد الفتاح مُجَّد أحمد جاويش، إدارة الاستثمار الأجنبي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، جامعة القاهرة، مصر، 2016.
 - 50- عبد المطلب عبد الحميد، مبادئ وسياسات الاستثمار، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 2010.
 - 51- عدنان داود مُجَّد العذارى، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر و التوزيع، ط1، عمان ، الاردن، 2016 .
 - 52- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.
- أطروحات:**
- 01- جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة بسكرة، 2017-2018.
 - 02- مُجَّد ناجي الزبيدي، الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الحرة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة و الاقتصاد، 2008.
 - 03- سحيم مُجَّد سحيم حسن، ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية القانون، جامعة أسيوط، 2009.
 - 04- فرحان عياش مُجَّد، البترول العربي بين التخلف و تعميقه، اطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1983.
 - 05- مُجَّد عبده سعيد إسماعيل، الشركات متعددة الجنسية ومستقبلها في الدول النامية مع الإشارة إلى مصر، رسالة لنيل درجة الدكتوراه مقدمة لجامعة عين شمس، 1986م.

- 06- مُجَدِّد فتحى صقر، الأنماط السلوكية للشركات عابرة القوميات و تأثيرها على مستوى التشغيل في الدول النامية، دراسة تحليلية للتجربة المصرية، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989 .
- 07- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2013.
- مقالات ومداخلات:**
- 01- الاطرش مُجَدِّد، "العرب و العولمة ، ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد229، 1998.
- 02- الكواز سعد محمود ، عمر غازي العبادي، مداخلته بعنوان مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل/العراق، 2007.
- 03- اليخاندرى لوبيز ميخيا، "التدفقات الضخمة لرأس المال، الاسباب و النتائج ورد فعل السياسة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد36، العدد3، سبتمبر 1999.
- 04- ايهاب عز الدين نديم، فرج عبد العزيز عزت، "الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد02، 1996 .
- 05- بعلوج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص81.
- 06- بن الزاوي عبد القادر، سميرة فرحات، "دور الاستثمارات السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" دراسة حالة الجزائر، جامعة بسكرة، المؤسسة، العدد 06، 2017، ص64.
- 07- بن يوب لطيفة، عوار عائشة، خرافي خديجة، مداخلته بعنوان " أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر"، جامعة الجزائر، 2018، <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/91485/>، Online at
MPRA Paper No. 91485, posted 16 January 2019 20:39 UTC
- 08- جعدي شريفة ، مُجَدِّد الخطيب نمر و مُجَدِّد بركة، "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة(2006-2012)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، ديسمبر، 2014.
- 09- حميد جاسم الجميلي، " تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي الابعاد و الانعكاسات"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 2002، 69.
- 10- حمودي علي ، ما هو الناتج المحلي الاجمالي، <http://www.alihamoudi.com>
- 11- خيرت احمد سعيد، "التأميم وملكية الأجانب"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد19، سنة 1963.
- 12- رفيقة بن عيشوية، "تنمية الحكومة الالكترونية في الدول العربية"، جامعة خميس مليانة، جزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد02، العدد19، 2018.
- 13- زايري بلقاسم، منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية والاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول: سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم و التسيير، جامعة سكيكدة، 2003 .
- 14- ساحل مُجَدِّد، "تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة تقييمية"، مجلة علوم انسانية، العدد 41، الجزائر، مارس 2009.
- 15- صالح مفتاح ودلال بن سمية، "واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد 44.

- 16- طاليي مُجَد، "أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، 2009.
- 17- عاطف ابراهيم مُجَد، ضمانات الاستثمار في البلاد العربية في ضوء أحكام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 1998.
- عبد المجيد قدي، مجلة دليل المستثمر العربي، الجزائر ملتقى الاستثمار العربي، عدد10، نوفمبر2006.
- 18- عبد الحق طير و آخرون، "جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة على حالة الجزائر"، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد06، جوان2017.
- 19- عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال، "الاستثمار الاجنبي المباشر و اثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة مُجَد بوضياف المسيلة-الجزائر، العدد16/ 2016.
- 20- فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، مداخله بعنوان "اشكال و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاشارة لواقعه بالدول العربية و بعض البلدان النامية"، مجلة بحاث روسيكادا العلمية المحكمة.
- 21- محسن شفيق، "المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية"، مجلة القانون والاقتصاد، مارس، 1977، ص139.
- 22- هشام علي صادق، النظام القانوني لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، (دراسات حول ضمانات الاستثمار في قوانين البلاد العربية)، معهد الدراسات العربية والبحوث، 1978.
- 23- نجى شون شاي، جون ويلين ترجمة احمد هاشم خاطر، انماط الحوافز الضريبية للاستثمار في الدول النامية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط القومي، المجلد الرابع، العدد الاول، القاهرة، جوبلية 1996.
- 24- يعقوبي مُجَد، توفيق تمار، اثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر 2006.

نصوص تشريعية:

- 01- قانون 63-268 المؤرخ في 26 يوليو 1963 المتعلق بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، (العدد53، الجزائر، 1963).
- 02- القانون 01-03 المؤرخ في 12 أكتوبر 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 14، 2001.
- 03- الأمر رقم (01-03)، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001.

وثائق:

- 01- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 1985، ابريل 1985.
- 02- البنك الدولي "التقرير السنوي للبنك الدولي 2018" نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/80706161315497409137/WB_AR11_YearInReviewv_Arabic_1of2.pdf
- 03- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالارقم 2015-2017 رقم 48 نشرة 2018. نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf
- 04- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السادسي الأول لسنة 2002.
- 05- تقرير الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 1998، الأمم المتحدة، جنيف و نيويورك، 1998.

- 06- تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حول "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة للفترة 2000-2016" نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>
- 07- تقرير البنك الأهلي المصري ، تحليل اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2004، العدد 4 المجلد 58 ، القاهرة، 2004.
- 08- تقرير بنك الجزائر 2017، نقلا عن الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>
- 09- تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، الامارات العربية المتحدة، 2016.
- 10- تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نخبة الجنوب و تقدم بشري في عالم متنوع 2013.
- 11- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر مركب لمكونات السياسية لمناخ الاعمال، العدد الفصلي 4 ، 2007.
- 12- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية العدد 177، ابريل 2002.
- 13- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مؤشر مخاطرة بيئة الاعمال، الكويت، العدد الفصلي 03، 2016.
- 14- تقرير 34 لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية" العدد الفصلي الثاني، ابريل 2016.
- 15- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر الحكومة الالكترونية، العدد الفصلي 03، 2005.
- 16- تقرير المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، الكويت، افريل 2002.
- 17- تقرير صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السابعة.
- 18- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية: تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2018، نيويورك و جنيف.
- 19- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، 1970.
- 20- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2017 www.andi.dz

مراجع بالغة الأجنبية:

A.Ouvrages

- 01- ABDLOUL Said & LUIZ Simmon , the politics of transitions, edited in the New sovereign multinational corporations as world powers, printice, 11a, New Jersey, 1975.
- 02- ANTOINE Parent, balance des paiements et politique économique, Nathan, France, 1996.
- 03- ARVIND Phatak, Managing multinational corporations, praeger publishers, New York, 1974.
- 04- BELANGER Michel, institutions économiques internationales, édition économique, Paris, 1997.
- 05- BROOKE & Remmers, the strategy of multinational enterprise, London, 1970.
- 06- GARETTE Bernard, les stratégies d'alliances, édition d'organisation, Paris, 1996.
- 07- GHERTEMEN Michel, les multinationales, PUF, Paris, 1992.

- 08- GUILOCHON Bernard , KAWECHI Annie, économie internationale, dunod, Paris, 5ème édition, 2006, p188.
- 09- LONGEFELD Klaus, les joints venture internationale, pratiques et techniques contractuelles des entreprises internationales, édition GLN, 1992.
- 10- MUCHLINSKI Peter, multinational entreprise and the law, blackwell well,1996, p 12.
- 11-MUCHIELLE Jean-Louis, Multinationales et mondialisation, édition de seuil, Paris, 1998.
- 12- PAUL Richardson, Globalizations and linkages, Macro-structural challenges, OECD, Working paper, N°181, Paris, 1996.
- 13- PELLICELLI Giorgio, Stratégie d'entreprise, édition de Boeck université, 2002.
- 14-REGEMALILA Irene Joas, the impact of foreign direct investments on sustainable development in africa. can this contribute to poverty alleviation, university of the western cape, south Africa, may, 2005.
- 15- TEUTON Frederik, La nouvelle économie mondiale, PUF, Paris, 1992.
- 16- UGENDHAT Christopher, the multinationals, random house, New York, 1972.

B. Articles :

- 01- BENHABIB et ZENASNI,"Déterminants et Effets des Investissements Directs Etrangers Sur La Croissance Economique En Algérie " ,12&13 mars 2013, école doctorale- université setif 1.
- 02- " Le Climat Des IDE En Algérie : Tendances Et Perspectives"- BOUADAM kamel , Novembre 2007, Revue des Sciences humaines-UniversitéMOHAMED KHIDER.

:C.Rapports

- 01-Banque d'Algérie « Rapport 2016 : Evolution économique et monétaire en Algérie », Juin .2017
- 02- Ministère délégué à la participation et à la promotion de l'investissement « investir en .Algérie», pas d'année
- 03-The World Bank « Global Development Finance» , Report 2016.
- UNCTAD, Word investment report, Tren and Determinant New York and Geneva, 1998.

ملخص:

من خلال معالجة هذا الموضوع، نسعى إلى إنجاز وتحقيق الغاية المتمثلة في أهداف ك؛ تحليل وتقييم مناخ الاستثمار، دراسة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي، إبراز أهم السياسات المتبعة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. أما بالنسبة للنتائج، تترتب عن هذه الدراسة نتائج هامة منها؛ تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة، السياحة، الخدمات والزراعة، تحسين البنية التحتية للاتصالات السلكية ولاسلكية، تحديث الجهاز المصرفي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية، الاستفادة من تجارب بعض الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول المضيفة، بيئة الأعمال، المناخ الاستثماري، التنمية الاقتصادية.

Résumé

En abordant ce sujet, nous cherchons à atteindre l'objectif représenté par des buts tels que ; analyse et évaluation du climat d'investissement, etudier l'environnement approprié pour attirer les investissements étrangers, mettre en évidence les politiques les plus importantes utilisées pour encourager les investissements directs étrangers. Quant aux résultats, cette étude a abouti à des résultats importants, notamment; encourager les investissements étrangers dans l'industrie, le tourisme, les services et l'agriculture, amélioration de l'infrastructure des télécommunications, moderniser le système bancaire et réhabiliter les institutions économiques, bénéficier des expériences de certains pays qui attirent les investissements étrangers.

Mot clé : investissement direct étranger, les pays d'accueils, environnement des affaires, climat d'investissement, développement économique.